أمريكا والسلام في الشرق الأوسط

دان تشيرچي
ترجمة : محمد مصطفى غنيم
مراجعة : د. رأفت عبد الحميد

دار الشروق

أمريكا والسلام في الشرق الأوسط

THE AMERICAN SEARCH FOR MIDEAST PEACE
by Dan Tschirgi. Copyright © 1989 by Praeger Publishers.
This edition published with permission of Praeger Publishers,
an imprint of Greenwood Publishing Group, Inc.

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩٠ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

تصدير الطبعة العربية

عندما صدر هذا الكتاب لأول مرة فى الولايات المتحدة ، كانت قد مضت بضعة شهور فقط منذ وافقت واشنطن على مضض على أن تشترك فى محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية بعدقطيعة استمرت ثلاثة عشر عاما ، وكان من أكثر نقاط التناقض مع النفس أن القرار قد اتخذ بواسطة إدارة ريجان خلال أسابيعها الأخيرة فى مناصبها ، إذ أنه خلال غالبية السنوات الثمانية التى كانت السياسة الخارجية الأمريكية فيها تحت أشراف رونالد ريجان ، كان النهج الامريكى حيال الشرق الأوسط يعكس بشكل ساحق الالتزام الايديولوجى المتشدد للرئيس للتنافس العالمى مع الاتحاد السوفيتى . وداخل هذا الإطار ، وصلت إسرائيل إلى المشاركة الاستراتيجية الكاملة مع الولايات المتحدة ، فى حين أن القومية الفلسطينية كانت ترفض فى أغلب الأحيان بشكل لا لبس فيه ، باعتبار أنها ليست أكثر من نوع محلى مختلف من «نزعة التطرف » العالمية .

ويمكن القول فى إيجاز أن عهد ريجان إتسم بالدرك الأسفل من اهتمام الولايات المتحدة بالبحث عن طرق سياسية ممكنة نحو حل الصراع العربى ـ الإسرائيلى . وقد ظلت الولايات المتحدة ، من الناحية الفنية بطبيعة الحال ، ملتزمة بصيغة الأرض مقابل السلام ، التى قبلتها إدارة ليندون جونسون وخلفاؤها بعد حرب ١٩٦٧ . ومع ذلك ، فإنه لم يحدث شيء يمكن أن يرمز إلى روح وتطبيق عملية البحث عن السلام فى عهد ريجان أكثر من دليل قدمه المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن فى ١٩٨٣ . وقد جاءت المناسبة عندما استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار يطالب بتفكيك المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة . وفى تجاهل تام لحقيقة أن سياسات الاستيطان الإسرائيلى تستهدف خلق أمر واقع ، سوف يقوض مفهوم الأرض مقابل السلام بأكمله ، شرح المتحدث باسم واشنطن الفيتو الذى استخدمته حكومته ، بوصف مشروع القرار المرتقب بأنه « غير عملى » . وعندما سئل عما إذا كان ذلك يعتبّر اشارة إلى تغيير أساسى فى الموقف الأمريكى الدائم بوجوب مبادلة الأرض بالسلام ، كان رده لا يشير إلا إلى المدى الذى تفتقر فيه إدارة ريجان الاهتمام بالمسألة ـ إذ قال :

« إن موقفنا هو أن موضوع المستوطنات معقد إلى حد أن لايمكن معالجته فى سياق قرار للأمم المتحدة »

ومع ذلك فإن نفس هذه الإدارة ، أنهت مشاركتها فى شئون الشرق الأوسط بفتح الأبواب لحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وكانت الأسباب ، التى بحثت فى الصفحات التالية متعددة ، ولكنها غير قابلة للاختصار بشكل جوهرى بسبب عدم وجود أى بديل يتمتع حتى بالحق الأدنى من المصداقية . وكان العامل الأول وراء هذا التطور هو الشعب الفلسطينى . . ففى أواخر ١٩٨٨ كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت فعلا بشرعية اسرائيل . وفى خط مواز مع اعتدال منظمة التحرير الفلسطينية الواضح على المسرح السياسى الدولى ، كان المشهدالمأسوى للإنتفاضة ، وهى « الثورة » غير المسلحة ضد الاحتلال والتى اجتاحت غزة والضفة الغربية بعد ديسمبر ١٩٨٧ . وكان رد « القبضة الحديدية » لاسرائيل ، والتى كان ينقلها التليفزيون للعالم يوميا . وفى نهاية ١٩٨٨ ، أدت هذه الظروف ورد الفعل الدولى التى أحدثته ، حتى بين أقرب حلفاء أمريكا إلى أن تترك واشنطن وليس أمامها خيار فعلا إلا التخلى عن رفضها التخاطب مع المتحدثين باسم القومية الفلسطينية .

وهكذا ، انتهت حكاية المشاركة الأمريكية فى البحث عن سلام للشرق الأوسط بين ١٩٦٧ ، ونهاية فترة عهد ريجان ، إلى مذكرة غير مؤكدة تتسم بطابع تحذيرى . وفيما عدا انفتاح إدارة ريجان فى الساعة الحادية عشرة على منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن القصة كانت إلى حد كبير وإن لم كلية ، فقد ساعدت الولايات المتحدة على تقويض احتمالات الحل السلمى للصراع العربى ـ الاسرائيلى بدلا من تعزيزه . ومتابعة لموضوع تم عرضه طوال صفحات الكتاب ، فإن الصفحات الختامية للكتاب الأصلى ، تؤكد على تنوع الضغوط المنذرة بالشر التى كانت تمسك بتلابيب الشرق الأوسط منذ حرب يونيو ، وحذرت من أنه إذا لم توجد تسوية عربية ـ اسرائيلية ، فإن المشكلة الفلسطينية سوف تنضم على الأرجح إلى قضايا أخرى خطيرة ، لكى تنتج انفجارا إقليميا رهيبا ! .

إن الشرق الأوسط الذى تجتاحه أزمات متنوعة وانقسامات عميقة يشهد الآن نضال عناصره الرئيسية ضد مجموعة منوعة من المشكلات الملحة ، وكذلك ضد بعضهم البعض .

ومن المستحيل معرفة إلى متى قد تستمر هذه الحالة ، أو ما الذى سوف يحل محلها . وكل ما هو مؤكد ، إنها سوف تتغير فى يوم ما ، وبطريقة ما . .

وإذا لم يتم حل القضية الفلسطينية فى ذلك الحين ، فقد يكون جزء لايتجزأ من التغيير تجدد توترات كبرى ، إن لم تكن أعمال قتال بين اسرائيل والعالم العربى . . .

وعند كتابة هذه السطور ، كان السؤال الحقيقى هو ما إذا كانت السياسة الأمريكية فى عهد إدارة بوش الجديدة ، بالإضافة إلى الحوار الأمريكى الجديد مع منظمة التحرير الفلسطينية سوف ينجحان فى تقليل فرص اندلاع حرب إقليمية أخرى . . .

والآن وبعد مرور أكثر من عامين ، فقد تبين أن هذا لم يحدث . ولم تكن المشكلة الفلسطينيةبطبيعة الحال هى السبب فى أزمة الخليج فى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، ومع ذلك فإن أبعاد الأزمة ومسارها معا ، بما فى ذلك الحرب التى أدت إليها ، تأثرت بشدة بهذه القضية .

ولم يتضح بعد ما إذا كانت أزمة الخليج سوف تستخدم كقوة دافعة ، تحرك كل الأطراف الرئيسية للعمل بشكل واقعى ومثمر نحو حل للصراع العربى ـ الإسرائيلى . وعلى الرغم من

أن هذا الاحتمال لايمكن استبعاده ، فإن الشرق الأوسط فى منتصف ١٩٩١ يجب أن يظل يوصف بأنه يقف على حافة اضطرابات أخرى ، وتبقى القضية الفلسطينية المصدر الأول المحتمل لعدم استقرار اقليمى واسع الانتشار .

وإننى ليسعدنى ويشرفنى أن دار الشروق لم تضطلع بنشر هذه الطبعة العربية فحسب ، بل وأنها سمحت لى أيضا بإضافة هذه التعليقات . وأيضا قسم ختامى جديد ، قمت فيه بتحديث التحليل الأصلى ، ومناقشة بعض التضمينات الهامة لأزمة الخليج الأخيرة . . ولو حدث أن وجد كتاب آخر لى طريقه إلى اللغة العربية ، فإننى آمل أن يكون كتاب أستطيع أن أصف فيه كيف تم حل مشكلة فلسطين بطريقة تضمن السلام ، والأمن ، والحقوق القومية الكاملة لكل الشعوب التى يشملها ذلك الحل .

دان تشيرجى

مقـــدمة

صدر الكثير جدًا عن الجهود الأمريكية لتشجيع السلام بين العرب وإسرائيل ، حتى أصبح للقارئ ـ وهو يتلقى أى كتاب جديد حول الموضوع ، أن يتساءل عن أى إسهام جديد يمكن أن يقدمه هذا الكتاب . . ويستهدف كتابنا بصورة أساسية القيام بعملية جرد وتجميع وتفسير ، ومن ثم ، فإننا نأمل فى تقديم بانوراما واضحة ـ من خلال أكبر قدر من المعلومات التى يمكن جمعها من الروايات الشخصية ، والبحوث النقدية لأنصار كل جانب والوثائق الحكومية ، والسجلات الرسمية ـ لتصوير وتفسير الوضع الراهن للسعى الأمريكى للبحث عن سلام للشرق الأوسط .

ويبدو من المؤكد أن هذا هو الوقت المناسب لهذا العمل ، إذ أن مرور عقدين يعتبر فترة كافية لجعل عملية الجرد أمرًا مشروعًا ، ولاسيما أن أغلب المطبوعات التى ظهرت فى الموضوع ، قد صدرت فى وقت واحد مع الأحداث التى نؤرخ لها هنا . وكما هو الحال دائمًا فى مثل تلك الظروف ، فإن المذكرات والتقارير والمجادلات ، والتحليلات تهتز بحرارة الجدل الحديث والمستمر بقدر ما تضغط الآمال والمخاوف على المستقبل . ولعل الأمر النافع ، وربما الترف ، من الجرد هو أن بعض السخونة سوف تقل عندما ينظر المرء إلى العروض السابقة .

ويستعيد تطور الأحداث بمزيد من الموضوعية .

وهناك دافع أكثر أهمية لتقديمنا البحث الأمريكى عن سلام للشرق الأوسط فى منظور ذلك الحين ، وهو هذا التحول الذى وقع فى الأحداث بينما كانت الصفحات التالية فى المطبعة، والذى دعانا إلى وضع حاشية فى نهاية الكتاب . وبموافقة الولايات المتحدة على أن تتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية بصورة مباشرة لأول مرة منذ ١٩٧٥ ، فربما يتم الوصول إلى مفترق طرق متبقى ، وهكذا يبدو أن عملية الجرد ليست مستحسنة فحسب ، بل وضرورية أيضًا .

إن التحليل الذى نقدمه فيمايلى ، لا يقدم صورة سعيدة ، فهو يبدأ بالتعرف على الأمل الذى راود واشنطن فى ١٩٦٧ للوصول إلى سلام فى الشرق الأوسط ، ويمضى على طريق فحص الخطوات التى تجمعت لتعويض هذا الهدف ، وينتهى إلى أن كلا من الجوانب

المعيارية والبنائية التى تصورتها واشنطن فى ١٩٦٧ أصبحت فى خطر جدى فى أواخر الثمانينات . كما يوحى هذا التحليل بأن الإشارات المبدئية الحديثة عن احتمال استعداد الولايات المتحدة للوصول إلى تفاهم مع القومية الفلسطينية قد تشكل الأمل الأخير لحل سلمى للمشكلة العربية ـ الإسرائيلية .

والكتاب مقسم إلى خمسة فصول ، تنقسم بدورها إلى أقسام فرعية . والفصول الأربعة الرئيسية ، كما تشير عناوينها تعكس مسيرة الآمال الأمريكية الأولى فى تحقيق السلام . وفى حين أن البحث عن السلام يشمل الكثير جدًا من الممثلين الدوليين ، بحيث أنه لا يمكن إلقاء اللوم على طرف واحد عن نواحى القصور فإن التركيز هنا سيكون على الولايات المتحدة . ومن ثم ، فإن محاولة فهم نهج واشنطن لصنع السلام يسعى إلى كشف الديناميكيات السياسية التى نشأت عن سياقات صنع السياسة الأمريكية وتأثيرها عليها .

ويبحث الفصل الأول . إدارة جونسون ، ويقدم خلفية للمشاركة الأمريكية فى مسأله فلسطين قبل ١٩٦٧ ، مع نظرة عامة على التطورات بعد هذا التاريخ ، بينما تتابع الفصول من الثانى إلى الرابع ، فى تسلسل زمنى للأحداث وبمزيد من التفصيل ، تعقيدات الأساليب التى اتبعتها إدارات ريتشارد نيكسون ، وجيرالد فورد ، وجيمى كارتر ، ورونالدريجان . ويحاول الفصل الخامس الايحاء بطبيعة الديناميكيات الأساسية لعقدين من البحث الأمريكى فى سلام للشرق الأوسط ، ويبحث تضميناتها عن المستقبل .

إن أى كتاب هو نتاج عمل مشاركين عديدين ، ومع ذلك فالمؤلف يتحمل وحده مسؤليته كل مأخذ ـ وبدون مساعدة مؤسسات عديدة لم أكن لأستطيع أن أبدأ هذا العمل أو أنهيه . وبين أولئك الذين لابد لى من أن أذكرهم ، مركز الشئون الدولية والاستراتيجية بجامعة كاليفورنيا فى لوس أنجلوس ، الذى قدم منحه للسفر والبحوث، أتاحت لى قضاء بعض الوقت فى إسرائيل ، ومعهد هاري . س . ترومان لبحوث السلام بالجامعة العبرية بالقدس ، ، الذى وفّر لى مكانًا للإقامة والعمل لفترة ممتدة وأتاح لى الوصول إلى الوثائق والأفراد بسهولة ، لم تكن لتتيسر بدونه ، وجامعة «لايونيفرسيدا دى لوس أمريكاس بويبلا » ، فى بويبلا بالمكسيك ، والتى قدمت مساعدة أولية لهذه الدراسة ، وللجامعة الأمريكية بالقاهرة ، حيث أبدى زملائى مرونة بالغة فى مساعدتى لأن أجد الوقت اللازم للانتهاء من المشروع .

وهناك كثيرون من الأصدقاء الذين يسروا لى العمل ، أحيانًا بوسائل لا يقدرها سواى، مثل بنيت رامبرج ، وإدى كوفمان ، ومايل انتريبجاتور ، وجيرى هاريسون ، وتيريزا أوستريا، وعلى دسوقى ، جلوريا فيرا كازانا ، وحنان ميخائيل عشراوى ، وشلومو ونمولدا إيليا ، وروزمارى جالبرت ، ومارجوت نيوبرج ، ولهم جميعًا شكرى ، وإن كنت اعترف بأن

أفكارى لم تكن بالضرورة تتفق مع أفكارهم تمامًا ، ودون وبوبى ويبستر من بيلجريم بليس فى كليرمونت ـ كاليفورنيا الذين لم يمدونى بالأموال اللازمة للبحث بسخاء فحسب ، بل أيضًا بما هو أكثر ضرورة ، وهو التشجيع الذى حظيت به من إيمانهما بالمشروع .

وكان هناك طالبان بالسنة النهائية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة كانا مساعدين لى بصفة خاصة ، هما السيد أشرف محسن محمد الذى أمضى ساعات طويلة للقيام بمجموعة متنوعة من المهام التى سوف تظهر ثمارها فى الفصول التالية ، والسيدة ليل حسنين التى قدمت مساعدة لا غنى عنها ، وصبرًا لا ينفد ، وبراعة فى إعادة رسم خرائط لاستاذ مشاكس .

وأشكر أولاً وقبل كل شيء زوجتى وزميلتى نيكلا ، التى ساعدتنى على وضع الأمور فى منظورها الصحيح بفضل حسن إدراكها وروحها المرحة وبدرجة أكبر قدرتها النقدية .

دان تشيرجى

١
صنـع هـدف

لا يمكن للحدود . . ولا ينبغى لها أن تعكس أهمية الغزو العسكرى .

. . . فالحدود لا يمكن ولا ينبغى أن تعكس ثقل الغزو العسكري .

ليندون . ب . جونسون

يُؤرّخ السعى الأمريكى للبحث عن سلام للشرق الأوسط بسنة ١٩٦٧ . ففى ذلك العام بدا أن انتصار إسرائيل المدوى على أعدائها العرب المتاخمين لحدودها يكفل لواشنطن فرصة للمضى بقوة من أجل حل نهائى للنزاع الذى كان قد تعقد خلال عدة عقود ، والذى هدد فى النهاية بتقويض مركز الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

وكان على إدارة ليندون بيتيس جونسون أن تضع استراتيجية أمريكية جديدة للتعامل مع المشكلة العربية ـ الإسرائيلية وفى حين أن إدارة جونسون قد قللت فى البداية من تقديرها للصعوبات الكبرى التى ستواجهها ، فإنها سرعان ما تبينت بما فيه الكفاية أبعادها الكبيرة . وطوال العقدين التاليين ، وجدت كل الإدارات الأمريكية أن الأساليب المتوهجة البراقة ذات المنطق النظرى المجرد ، كانت تجابه عند التطبيق العملى بالحقيقة المرة المتمثلة فى احتياجات وطموحات عناصر أخرى فى الشرق الأوسط . وعند ترك جونسون لمنصبه فى أوائل ١٩٦٩ ، كانت واشنطن قد عدلت بشكل ملحوظ فى جهودها الأساسية لصنع السلام .

ومع ذلك ، فإنه من المستحيل فهم تطورات السياسة الأمريكية فى عهد جونسون والرؤساء التالين دون أن نتفحص أولاً مرحلتين سابقتين فى معالجة واشنطن للمسألة العربية ـ الإسرائيلية ، ذلك أنه فى الشرق الأوسط يبدو الماضى ، بالتأكيد ، تمهيدًا للمستقبل .

خلفية الصورة : مراحل فى النهج الأمريكى حيال التوترات العربية ـ الصهيونية

منذ بداية اشتراك الولايات المتحدة ، على مضض ، فى الصراع من أجل فلسطين ، كانت تعلن باستمرار أنها تؤيد الحل السلمى للتوترات العربية ـ الصهيونية فى الشرق الإوسط ، ومع ذلك ، فإنه فى أغلب السنوات الخمسين الماضية لم يكن هذا التفضيل المعلن هدفًا تدعمه السياسة الممارسة .

وحتى ١٩٦٧ لم تكن واشنطن قد أعطت الأولوية للعمل نحو الوصول إلى حل سلمى محدد .

كان هذا القرار إيذانًا بمرحلة جديدة فى مشاركة أمريكية نشطة فى الصدام بين القوتين العربية واليهودية . وكانت هناك مرحلتان سابقتان ، احتلت أولاهما السنوات العشر بين عام ١٩٣٩ وأنشاء إسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، والثانية الأعوام التسعة عشر بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وتختلف كل منهما عن الأخرى فى نواح عديدة ، غير أنهما تشتركان فى خاصية واحدة مشتركة : ففى كلا الفترتين ، كانت السياسة الأمريكية مهيأة بصورة أساسية لأن تتفادى الحاجة إلى تبنى موقف محدد حيال المسألة الأساسية موضع النزاع بين العرب واليهود ، ولما كان كلاهما يطالب بفلسطين ، فمن تراه منهما بقادر على أن يبسط سلطانه السياسى على هذه الأرض التاريخية دون منافسة ؟

وكان فرانكلين ديلانو روزفلت هو أول رئيس أمريكى يقع فى شرك الأدغال السياسية البغيضة التى شكلتها المطالب المتنافسة على فلسطين ، وكان ذلك فى عام ١٩٣٩ والحرب العالمية الثانية تلوح فى الأفق منذرة بالسوء ، وقد تحول الصهيونيون الذين شعروا أن بريطانيا قد تخلت عنهم بعد أن تولت الانتداب على فلسطين ، وأعطتهم وعدًا يمهد الطريق لانشاء وطن قومى يهودى فيها ، تحولوا إلى واشنطن آملين فى إقامة دولة يهودية بمساعدتها ضد عناد لندن المتزايد . وفى خلال السنوات العديدة التالية ، أقام الصهيونيون أساسًا قويًا وطيدًا للتأييد المنظم داخل الكيان الأمريكى .

وسرعان ما وقع روزفلت بين ثقل سياسى داخلى متزايد للصهيونيين الأمريكيين وبين اعتبارات سياسية خارجية كانت تضفى أهمية على دعم الصلات مع العالم العربي. وخلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية ، كان تردد الرئيس حيال تأييد القضية الصهيونية تعززه أساسًا المتطلبات الاستراتيجية العسكرية للحلفاء ، إذ أن وجود قوات المحور فى شمال

إفريقيا وشرق البحر المتوسط جعل واشنطن تعتقد أن النوايا الطيبة للعرب أمر حيوى للدفاع عن الشرق الأوسط . وعندما تحول الحلفاء إلى الهجوم بعد ١٩٤٣ استمرت الاعتبارات العسكرية تضفى أهمية على الحفاظ على الهدوء فى الشرق الأوسط . غير أنه فى الشهور الأخيرة للحرب ، كان أحجام الإدارة الأمريكية عن الشروع فى اتباع سياسة مؤيدة للصهيونيين يرتكز بصورة متزايدة على إدراكها لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على المدى البعيد . وسرعان ما تبلورت هذه الأهداف الأساسية ، بالإضافة إلى الالتزام بوجود إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ، وتحدد على هذا الأساس الغرض الأساسى للمشاركة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، فكانت تتضمن : تقييد نمو النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، وتعزيز وتوسيع الوجود الأمريكى السياسى والاقتصادى فى تلك المنطقة ، وتأمين القدرة الاقتصادية لضمان حصول الغرب المستمر على بترول الشرق الأوسط . ومن أجل التغلب على الضغوط الدولية والمحلية المتضاربة التى سببها التصدى الفلسطينى ، كان تمهل روزفلت فى اتخاذ أى قرار أمرًا محسوبًا جيدًا . وكما لاحظ كودل هال وزير الخارجية فإن الرئيس كثيرًا ما كان يتبنى الوسيلة البسيطة ، بتقديم وعود متناقضة للعرب والصهيونيين . وعندما توفى روزفلت فى ربيع ١٩٤٥ ، لم تكن الولايات المتحدة قد اتخذت أى موقف واضح حيال المسألة الأساسية للتنظيم السياسى النهائى لفلسطين .

وقد طرحت المسألة مشكلات أكبر لهاري . . س . ترومان . فقد كان ترومان الذى يفتقر إلى الهيبة والشعبية التى اكتسبها روزفلت خلال ١٢ عامًا فى المنصب ، أكثر عرضة للضغوط الداخلية لكى يتخذ سياسة موالية للصهيونيين . ولم يكن هناك مفر من أن تزداد هذه الضغوط عند نهاية الحرب ، بعد أن تكشفت ضخامة حملة هتلر المعادية للسامية ، ومحنة آلاف اليهود الذين كانوا يتسكعون فى المعسكرات الأوروبية للمشردين .

غير أنه إذا كانت مواجهة المعضلة الداخلية لمأزق واشنطن قد ازدادت حدة عندما تولى ترومان منصبه ، فإن الأمر نفسه يصدق على الاعتبارات الدولية التى جعلت روزفلت يجفل أمام احتمال اتفاق الولايات المتحدة وتعاونها الوثيق مع الصهيونية ، إذ أن التفكك السريع للتحالف الذى قام خلال الحرب ضد المحور ، سرعان ما تحول بشكل جذرى إلى « حرب باردة » . وقد اتخذت الأهمية الجغرافية للشرق الأوسط ، وكذلك الأهمية التجارية والعسكرية لحقول بتروله الوفيرة ـ وهى مزايا زاد تقدير الأمريكيين لها خلال الحرب ـ أتخذت أهمية استراتيجية إضافية فى هذه الحرب الباردة . ويمكن القول فى ايجاز إن المصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على المدى البعيد ، والتى كانت إدارة روزفلت قد أدركتها ، سرعان ماتبلورت خلال السنوات الأولى من حكم ترومان ، ولما كان الحفاظ على صداقة العالم العربى

شيئًا ضروريًا لحماية هذه المصالح ، فقد أصبح من الصعب تجاهل مثل هذه الصداقة .

وقد سعى ترومان ، باستخدام أساليب مختلفة نوعًا ما ، إلى محاكاة سياسة روزفلت ، بتجنب اتخاذ موقف واضح محدد المعالم بشأن مستقبل فلسطين . ورغم المحاولات البارعة التى جرت وفقًا لهذه السياسة ، فقد ضاق مجال المناورة أمام الرئيس فى النهاية ، بمجموعة من الالتزامات المؤقتة المتناقضة والغامضة ، التى قام بها خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه ؛ وأخيرًا اتسمت السياسة الأمريكية بتقلبات متهورة وتغيرات كاملة مفاجئة ، وقد تمثل ذلك فى الدور القيادى لواشنطن الذى أدى إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذى أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ، والانعكاس المفاجئ للتأييد الأمريكى للقرار لعدة أسابيع ، واعتراف ترومان بعد ذلك بحكم الأمر الواقع بدولة إسرائيل التى أعلنت . وذلك بينما كان الدبلوماسيون الأمريكيون يعملون بناءًا على الأوامر الصادرة لهم للعثور على حل آخر . وقد وصف نايف سافران هذه المرحلة بذكاء شديد أنها : « مشهد غير مشرف على تناقض الولايات المتحدة » .

وقد انطوت النتيجة أيضًا على درس عام ، إذ أنه رغم المحاولات عديمة الفائدة لواشنطن للبقاء بعيدًا عن الشئون الفلسطينية ، فقد كانت كل من أوراق روزفلت ترومان بوجه عام تعتبر الحرب بين اليهود والعرب فى فلسطين سوف توقع بالغ الضرر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة غير أن الظروف التى أدت إلى نشوب تلك الحرب منذ عام ١٩٤٨ ، كانت إلى حد كبير نتيجة نفس الوسائل التى سعت الولايات المتحدة من خلالها إلى إبعاد نفسها عن مستقبل فلسطين السياسى . وكان الدرس هو أنه فى حالة غياب هدف واقعى ومحدد فيما يتعلق بنقاط النزاع بين العرب واليهود ، فقد كان حريا بالولات المتحدة أن تدرك ، ليس فقط ، أن القوة ، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو من خلال وسائل إقناعية أخلاقية ، يمكن إحباطها ، بل إن سياساتها يمكن أن تمهد الطريق إلى نتائج غير مرغوب فيها .

ولم يثبت أن النتائج المباشرة لحرب ١٩٤٨ بين العرب واليهود قد أضرت بالولايات المتحدة كما كانت واشنطن تخشى ، كما أنها خيبت بنجاح آمال السوفيت فى أن يصبحوا مشاركين بشكل مباشر فى المنطقة ، بالاشتراك فى محاولة اقتراح إنشاء قوة لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة ـ ومع ذلك فإن الحرب لم تغرق الشرق الأوسط فى أزمة دائمة ، فقد خرجت إسرائيل من المعركة وهى تسيطر على أراضٍ أكثر بكثير مما كان متصورًا فى قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة، بينما تم تقسيم القدس بين إسرائيل والأردن ، بدلاً من تدويلها كما طالب مشروع الأمم المتحدة . ولم يتحقق إنشاء الدولة الفلسطينية قط ، حيث وضعت غزة تحت سيادة مصرية ، بينما أخذت الأردن الضفة الغربية . وبعد عام ١٩٤٩ نشأت حالة حرب من الناحية

الفنية بين إسرائيل وجيرانها العرب ، وهكذا أصبحت مصر والأردن وسوريا ولبنان تفصلها عن إسرائيل خطوط هدنة لا حدود قانونية !

وقد وقع أغلب عبء ما أصبح معروفًا فى العالم العربى باسم « النكبة » على العرب الفلسطينيين ، وفشلت الحياة السياسية الفلسطينية فى أن تقيم بنية أساسية قوية منظمة بسبب عدم الاستقرار فى أفضل الأحوال ، والفوضى فى أسوأها ، والاضطرار إلى أن يتعايشوا تحت ظروف الانتداب القمعية . وكانت دوامة ١٩٤٨ الهائلة ضربة ساحقة للفلسطينيين ، حيث تدفق أكثر من ٧٥٠ ألف لاجئ معدم بين الحطام ، وكان على البعض أن يعيش تحت عيون المسئولين المصريين والأردنيين المتيقظة فى غزة أو الضفة الغربية ، بينما تفرق آلاف آخرون إلى سوريا ولبنان وما وراءهما ، وبقى فى الدولة اليهودية حوالى ١٦٠ ألف فلسطينى ، استقروا تحت حكم إسرائيل الحذر كمواطنين من الدرجة الثانية .

ومن وضع واشنطن الممتاز ، بدت نتيجة أول حرب بين العرب وإسرائيل وكأنها تكفل فرصة لمتابعة أهداف أمريكية بعيدة المدى فى الشرق الأوسط دون أن يعرقلها صدام صعب المراس بين القوميات فى فلسطين ، وبزوال الجماعة الفلسطينية باعتبارها كيانًا سياسيًا ، كان المعتقد أن لن يكون هناك صدام بعد ذلك يفصل إسرائيل بالضرورة عن الدول العربية المحيطة بها . وبدا أن الوقت لالتئام الجراح وهدوء الانفعالات ، هو المطلب الضرورى لايجاد سلام فى الشرق الأوسط . وأدى ذلك إلى استنتاج مؤداه أن التوترات العربية ـ الإسرائيلية سوف تهدأ فى النهاية إلى الحد الذى يسمح بحل دبلوماسى للمسائل المعلقة ، كما أشار ذلك بالتالى إلى صواب العمل من أجل الاستقرار فى الشرق الأوسط بمنع ، أو على الأقل تقييد، الصراع بين إسرائيل والعالم العربى . ونظرًا لغضب الرأى العام العربى لهزيمة ١٩٤٨ ، والذى زادته محنة الفلسطينيين التهابًا ، فإن الجهود الأمريكية الأولى لدعم الاستقرار الإقليمى قد تركزت على إغاثة اللاجئين .

وكانت هذه السياسة محاولة لتقديم دليل ملموس على رغبة أمريكا المستمرة فى الصداقة العربية ، كما أنها كانت أيضًا محاولة لاحتواء مصدر متفجر دائمًا للاحتكاك بين العرب وإسرائيل ، غير أن أهم عنصر فى البحث الأمريكى عن الاستقرار فى الشرق الأوسط وجد فى صيغة « التكامل الإقليمى » التى برزت فى الاعلان الثلاثى الصادر عام ١٩٥٠ .

كان هذا الاعلان الذى شاركت بريطانيا وفرنسا مع أمريكا فى إصداره يسعى إلى دعم الهدوء فى الشرق الأوسط بتعهد من الدول الغربية الثلاث بالحد من عمليات توريد الأسلحة إلى المنطقة ، وتأييد التكامل الإقليمى لكل دول الشرق الأوسط دون تحيز . وقد كان فشل هذه المغامرة مدويًا باعتبارها محاولة للتنسق بين الدول العظمى فى الشرق الأوسط . فإن المسئولين

الفرنسيين لم يخفوا خلال عامين عزمهم على أن يعملوا من جانب واحد فى مجال توريد الأسلحة. وفى ١٩٥٤ عقدت فرنسا أولى اتفاقياتها الكبرى لتوريد الأسلحة إلى إسرائيل، وبدأت بذلك علاقة جعلت باريس حتى عام ١٩٦٧ المورد الرئيسى للأسلحة لهذه الدولة، وبعد عام أبرم النظام الثورى الصاعد لجمال عبد الناصر أول اتفاق تسليح بين دولة عربية والكتلة السوفيتية، وبدأ سباق للتسلح فى الشرق الأوسط، وأصبحت نصوص الإعلان الثلاثى حول توريد الأسلحة بلا معنى.

وكذلك لم يكن مصير الإعلان عن التكامل الإقليمى أحسن حالا. ففى عام ١٩٥٦ انضمت بريطانيا وفرنسا إلى إسرائيل فى غزو مصر.

ومع ذلك فإنه رغم عدم إمكان تطبيق السياسة الغربية بشكل إجمالى، فإن التصريح الثلاثى الذى أكد على «التكامل الإقليمى» كفل حجر الزاوية للنهج الأمريكى تجاه المشكلة العربية الإسرائيلية حتى عام ١٩٦٧، فالالتزام المعلن بعدم التحيز فى تأييد التكامل الإقليمى لكل دول المنطقة، بالإضافة إلى ما تضمنه من أن الذين سينتهكون هذا المبدأ «المقدس» سوف يعاقبون وأن الضحايا سوف يساعدون، كان فى الواقع يسعى إلى إقامة علاقات أمريكية فى الشرق الأوسط ذات شقين: فمن ناحية كان الموقف الأمريكى يؤكد لاسرائيل التأييد لاستمرار وجودها، ومن ناحية أخرى يحاول أن يظهر للدول العربية أنه سيجرى الرد على الأعمال العدوانية التى قد تقوم بها إسرائيل. ولم يكن هذا الأسلوب يبدو فى نظر واشنطن متوازنًا فحسب؛ بل ورادعًا أيضًا ويمكن الوثوق به لمنع تجدد أى قتال كبير فى الشرق الأوسط.

وقد أسفرت هذه الاستراتيجية عن نتائج مختلطة: فالنفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط قبل عام ١٩٦٧ كان مدينًا بالكثير لجهود واشنطن لفتح فصل جديد فى العلاقات الأمريكية العربية يقوم أساسًا على صيغة «التكامل الإقليمى» التى ميزت إلى حد كبير معارضة إدارة الرئيس ايزنهاور للغزو الإسرائيلى - الفرنسى - البريطانى لمصر عام ١٩٥٦، وكان بروز الولايات المتحدة بعد عشر سنوات من إنشاء إسرائيل باعتبارها القوة العظمى الرئيسية فى الشرق الأوسط، يعود الفضل فيه - على ما يبدو - إلى فعالية النهج الذى اتبعته واشنطن بعد ١٩٤٨ حيال النزاع العربى - الإسرائيلى.

ومع ذلك فإنه من النظر من موقع أكثر بعدًا، يبدو الآن بوضوح أن الاحتواء الناجح لمشكلة الشرق الأوسط أثمر عائدات سياسية متضائلة، فإذا كانت الولايات المتحدة قد أصبحت بسرعة اللاعب الخارجى الرئيسى فى الشرق الأوسط، فإنها أصبحت أيضًا بصورة متزايدة أشبه شيء بمانعة صواعق سياسية للتوترات بين الغرب وجبل الأنظمة القومية العربية

بعد الحرب العالمية الثانية . وبينما أدت الروابط بين الولايات المتحدة مع دول عربية كالمملكة العربية السعودية ، ولبنان، وليبيا ، وتونس والمغرب والأردن إلى تدعيم النفوذ الأمريكى بوجه عام فى العالم العربى ، فإن العلاقات مع الدول التى أعلنت أنها تقدمية كانت تكتنفها الشكوك والخلافات ، رغم أنه كان يبدو حتى عام ١٩٦٧ أنه ليس هناك حكومة عربية راغبة فى المخاطرة بالابتعاد كلية عن الولايات المتحدة .

وليس هناك سبب واحد يدعم التقلبات فى علاقات أمريكا مع المؤيدين الرئيسيين للقومية العربية ، والذين كانوا فى أواخر الخمسينيات يضمون كلا من مصر ، وسوريا، والعراق . وكانت المنافسات الداخلية بين العرب فى إثارة جهود التحديث وسط مشكلات أساسية فى الهوية الوطنية ، وظهور عالم ثالث فيما يعرف بـ « الحياد الايجابى»، بالإضافة إلى عدم ثقة مستمد تاريخيًا فى نوايا الغرب ، قد ساعد كل ذلك على إحداث توتر بين واشنطن والحكومات التى تميل إلى البحث عن نظام جديد في العالم العربى . غير أن الأمر يصدق بنفس الحد على أن كلا من مصادر الاحتكاك هذه قد تفاقمت وتعقدت بسبب المواجهة التى كانت تشتعل ببطء بين إسرائيل والعرب .

وإلى حد كبير أظهر العقد الذى أعقب حرب السويس التأثير الحاسم للصراع الفلسطينى [الإسرائيلى] الذى لم يتم حله ، إذ أنه رغم أن واجهة الأزمة بين الدول العربية وإسرائيل كانت مستقرة نسبيًا ، فإن القضية اندمجت فى تيارات سياسات عالمية وإقليمية لكى تشكل هذا الخليط السريع التقلب الذى بلغ ذروته فى النهاية بالحرب . وفى تلك الظروف ، ازداد ضعف قدرة واشنطن على الظهور بمظهر الحياد القائم على المبادئ حيال الصراع العربى الإسرائيلى .

وقد ازدادت مخاوف الولايات المتحدة من أن يمهد هذا الصراع طريقًا للتسلل السوفيتى إلى الشرق الأوسط ، عندما رد عبد الناصر فى عام ١٩٥٥على رفض الدول الغربية بيع أسلحة لمصر بابرام صفقة مع تشيكو سلوفاكيا ، وبدا أن هذه المخاوف قد تأكدت فى السنوات التالية عندما أخذ الاتحاد السوفيتى يستغل صفقة الأسلحة التشيكية ليصبح المورد المباشر للأسلحة لمصر وسوريا ـ والعراق .

وخوفًا من تعريض العلاقات مع العرب للخطر ، فقد عملت الولايات المتحدة مع الخشية من أن يؤدى اختلال الموازين بسبب هذه الأسلحة إلى زعزعة الاستقرار ، فقد عملت الولايات المتحدة سرًا على تشجيع ألمانيا الغربية لابرام اتفاق كبير مع إسرائيل للتسليح عام١٩٦١ ، غير أنه بعد عام واحد ، وبعد أن تورط عبد الناصر فى حرب اليمن ، وافقت واشنطن على أن تبيع لإسرائيل صواريخ « هوك » الدفاعية المضادة للطائرات ، وإن زودت

الأردن والمملكة العربية السعودية أيضًا بكميات محدودة من الأسلحة .

وفى عام ١٩٦٣ حصلت مصر على الجيل الأول من الأسلحة السوفيتية . ومع أن إسرائيل كانت لا تزال تتمتع بتفوق عسكرى ، فقد وقعت واشنطن تحت ضغط متزايد لامداد الدولة اليهودية بالمزيد من الأسلحة . وأبلغت القرار بذلك إلى الزعماء العرب فى ١٩٦٥ ، وزعمت وزارة الخارجية ، « أن سياسة أمريكا الثابتة هى تجنب أن تصبح موردًا رئيسيًا للأسلحة للشرق الأوسط » وأن هذا لا يحول دون أن تشترك واشنطن أحيانًا فى « مبيعات منتقاة » . وكانت الاستثناءات فى سياستنا العامة تقوم على أساس الفحص الدقيق لكل حالة على حدة ، وتقرير أن مثل هذه المبيعات لن تكون عاملاً فى زعزعة الاستقرار . وقد بذلت الولايات المتحدة عبر السنين جهودًا متكررة فى صمت لتشجيع وضع قيود على حشد الأسلحة فى تلك المنطقة ، ومع ذلك فإنه إلى أن تؤتى هذه الجهود ثمارها ، لم يكن فى وسع الولايات المتحدة ألا تكترث بالتأثير الذى يحتمل أن يزعزع الاستقرار فى المنطقة بسبب مبيعات الأسلحة الضخمة إليها .

ورغم أن هذا البيان قد صيغ فى عبارات مخففة ، فإنه كان إيذانًا بتحول هام فى السياسة الأمريكية . وفى منتصف عام ١٩٦٦ أعلن ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل أن الولايات المتحدة تعهدت بالحفاظ على توازن القوى فى الشرق الأوسط ، وهو تطور أشاد به باعتباره «ثورة فى الفكر الأمريكى » .

وقد عكس هذا التغيير زيادة فى التوترات بين الولايات المتحدة والقوميين التقدميين العرب ، كما بعث على حدوث سباق تسلح راح يزداد سرعة بين هذه الأنظمة وإسرائيل . وبدا هذا التوقع أكثر احتمالاً بعد أن استولى الجناح اليسارى المتطرف من حزب البعث على السلطة فى سوريا ، وبعد القرار الذى اتخذته واشنطن فى نهاية ذلك العام بوقف شحنات الحبوب إلى مصر إظهارًا لاستيائها من نظام عبد الناصر .

وفى أوائل ١٩٦٧ ، كان أمل الولايات المتحدة ، فى الحفاظ على النذر اليسير من الاستقرا ر فى الشرق الأوسط بينما تظل بعيدًا عن المشكلة العربية - الإسرائيلية ، قد أصبح مهددًا بوضوح . وفى الوقت نفسه فإن التقاء السياسات العالمية والإقليمية ذاته كان يضعف باطراد فائدة صيغة التكامل الإقليمى باعتبارها أساسًا للسياسة الأمريكية . غير أن توقف الصيغة فى النهاية لا يمكن أن يعزى إلى العوامل الخارجية وحدها ، فاستخدامها أصلاً كان يقوم على أربعة افتراضات أساسية ، نقضت ثلاثة منها باندلاع حرب ١٩٦٧ .

كان أول هذه الافتراضات سيئة الحظ ، افتراض أن العالم العربى سوف يقبل الالتزام الأمريكى بالتكامل الإقليمى باعتباره دليلاً على عدم التحيز إزاء النزاع العربى - الإسرائيلى ، فلم يكن يسمح بقبول العرب له ، تلك الذكريات لما اعتبره العرب خيانة دبلوماسية أمريكية

قبل ١٩٤٨ ، ونمو العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد ذلك ، وميل الرأى العام الأمريكى الموالى لإسرائيل بوضوح .

أما الافتراض الثانى ، فهو أن العداء بين العرب والإسرائيليين ، إذا أمكن احتواؤه، فإنه سيقل إلى حد يسمح بسلام إقليمى حقيقى ، وهو ما لم يحدث . وكانت واشنطن تحاول بين حين وآخر أن تثير اهتمام إسرائيل والدول العربية فى اتفاقيات محددة تستهدف الحصول على فوائد اقتصادية ، والقضاء على مشكلة اللاجئين الفلسطينين بحيث تؤدى إلى السلام فى النهاية ، غير أن أياً منها لم ينجح ، وفشلت جميعها لأن المناخ السياسى لم يكن قد أصبح بعد « مناسبًا » بل ازداد المناخ سوءًا بدلاً من أن يتحسن . وكانت محاولات إخفاء الكراهية بين الجانبين ومحاولة إظهار أن ذلك لا تحمل عداءاً للفلسطينيين، أدى إلى ما تولد فى عام ١٩٦٥ من ازدياد الوعى السياسى الفلسطينى ، وظهور حركة وطنية عسكرية فلسطينية منظمة ومناضلة .

وقد افترضت واشنطن أيضًا أن موقفها من التكامل الإقليمى كان رادعًا موثوقًا به ، ومع ذلك فإن دورة عمليات الإغارة ، والإغارات المضادة التى كانت تحدث يوميًا فى عام ١٩٦٧ على طول الحدود التى تفصل إسرائيل عن جاراتها ، بلغت بالتوتر حدًا أصبح فيه « العدوان » يكاد يكون من المستحيل تعريفه . . وفى سياق التهديدات العربية منذ وجود إسرائيل وتهديدات إسرائيل بالإطاحة بالنظم العربية المعادية ، اختفت تقريبًا التفرقة بين الفعل والنية فى الانتهاكات الإقليمية . فعندما شنت إسرائيل هجماتها المدمرة على مصر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، كان الشرطى الإقليمى للمنطقة قد ترك بدون أى قانون يؤيده ، وأى شرير يروعه .

أما الافتراض الثالث فكان يرتكز على النهج الأمريكى حيال المشكلة العربية الإسرائيلية فى الفترة بين إنشاء إسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، وعام ١٩٦٧ والذى كان يرى أن الشعب الفسلطينى لم يكن يشكل ولن يشكل عنصرًا أساسيًا فى ديناميكيات المواجهة العربية ـ الإسرائيلية . ومع أن هذه الفكرة لم تذهب قط دون تحد من المتحدثين باسم العرب ، فإن حرب عام ١٩٦٧ ذاتها لم تؤيد نظرتهم ، وبالفعل ، فإنه رغم العبارات البليغة المنمقة التى كانت تقال لصالح الحقوق القومية الفلسطينية ، والتى كانت تنبعث بانتظام من العالم العربى بعد سنة ١٩٤٨ ، فقد أظهرت السنوات التى تلت ١٩٦٧ أنه ليس هناك نظام عربى على استعداد تمامًا لرؤية الفلسطينين يقررون مستقبلهم .

وعندما نبذت واشنطن سياستها البالية عن الاحتواء ، فأنها استمرت تنظر إلي كل من المشكلة والحل على أنهما يكمنان داخل النظام الإقليمى لدول الشرق الأوسط الموجودة ، وفى حين أن نشوب حرب ١٩٦٧ كان علامة على إفلاس النهج الأمريكى السابق ، فإن نطاق

ومدى النصر الإسرائيلى اعتبر أنه يكفل فرصة لم يسبق لها مثيل لتحقيق سلام عربى ـ إسرائيلى نهائى .

تحديد الاتجاهات : أزمة ١٩٦٧

فى سنة ١٩٦٧ كان الاهتمام الدولى الأساسى للرئيس ليندون جونسون يكمن فى الحرب التى تخوضها أمريكا فى أوحال فيتنام حيث كان هناك حوالى ٤٠٠ ألف جندى أمريكى قد أرسلوا للحرب ، وكانت المعارضة الداخلية تتدفق إلى الشوارع ، والأمن فى فيتنام الجنوبية مازال مراوغًا ، ومع ذلك فقد كانت أكثر مناطق الاضطرابات التى يخشاها موجودة فى الشرق الأوسط وليس فى جنوب شرق آسيا ، حيث كان الرئيس يرى أن الخطر الأساسى لكل «حادث حدود » فى تلك المنطقة المتوترة ليس « مجرد حرب بين العرب والإسرائيليين ، بل هو فى نهاية الأمر مواجهة بين الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة وحلفائها فى حلف شمال الأطلنطى» .

وكان الموقف الذى واجهه جونسون فى ربيع سنة ١٩٦٧ ينذر بأن يصبح أكثر كثيرًا من مجرد حادث حدود ، إذ أنه نشأ عن خليط من القوى السريعة التقلب ، والتى جعلت الشرق الأوسط خلال السنوات القلائل السابقة منطقة مهيأة للانفجار . وقد وجد الخلاف الإقليمى مصادر هامة فى الخصومات التى كانت تقسم العالم العربى إلى معسكرات متنافسة . وقد تركت المحاولات التى أجهضت لتحقيق الوحدة العربية فى العقد السابق الأنظمة « التقدمية » منقسمة على نفسها مثلما كانت منقسمة على الحكومات العربية « المحافظة » . وقد زادت هذه الانقسامات من وضع العداء لإسرائيل باعتباره محل الشرعية العربية ، وأضيف إلى المزيج القابل للالتهاب وإكمال وافتتاح مشروع إسرائيلى لدى أجزاء صحراء النقب بمياه تم تحويلها من نهر الأردن فى ١٩٦٣ / ١٩٦٤ .

وخلال عام ١٩٦٥ نزلت مجموعة من مختلف جماعات حرب العصابات الفلسطينية التى نشطت مؤخرًا إلى الميدان ضد إسرائيل . ومع اقتران ذلك بتولى البعثيين المتطرفين السلطة فى سوريا ، فقد كان ذلك نذيرًا بتصاعد آخر فى الاحتكاك الإقليمى . وفى خريف ١٩٦٦ زادت الهجمات ضد الأهداف الإسرائيلية زيادة ملحوظة ، واستمر رجال حرب العصابات التى كان حكام سوريا الجدد يؤيدونها علنًا فى إزعاج إسرائيل طوال الشهور الأخيرة من العام .

وبينما كانت التوترات تتصاعد تخلت القاهرة ودمشق عن شجارهما القديم ، وأعادتا علاقاتهما الدبلوماسية ، وأبرمتا اتفاقًا يلزم مصر بالدفاع عن سوريا فى حالة حدوث هجوم إسرائيلى عليها . وبعد عدة أيام شنت إسرائيل غارة واسعة على بلدة السامو فى الضفة الغربية، ومع أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أدان هذا الاعتداء بموافقة الولايات

المتحدة ، فقد زعمت إسرائيل أن حدودها انتهكت من الأردن وسوريا أيضًا .

وقد أثارت غارة السامو سيلان الشجار بين الدول العربية ، واندلعت أعمال الشغب فى الضفة الغربية ، حيث طالب السكان بامدادهم بالسلاح ، واتهموا الملك حسين بعدم الرغبة فى مواجهة العدو الإسرائيلى . واتهمت صحيفة « الأهرام » القاهرية الملك بالتواطؤ مع إسرائيل لمنع الفدائيين الفلسطينيين من العمل ضد الدولة اليهودية . واتخذت الحكومةالسورية موقفًا مماثلاً ، وردت الأردن على ذلك باتهام مصر وسوريا بأنهما تحاولان زعزعة نظامها ، وأدان حسين الرئيس عبد الناصر بأنه يلقى خطبًا حماسية كلها جعجعة ، بينما يختبئ وراء قوة حفظ السلام الدولية ، التى كانت قد وضعت فى سيناء عام ١٩٥٦ . وأخذ المناخ السياسى يزداد سوءًا بصورة مطردة ، ووقعت عمليات إطلاق نار متفرقة على الحدود السورية ـ الإسرائيلية فى منتصف نوفمبر ١٩٦٦ . وفى أواخر الشهر قامت طائرة حربية إسرائيلية باسقاط طائرتين مصريتين حربيتين من طراز ميج ١٩ فوق سيناء ، وقد استقبل العام الجديد بأعمال قتال على طول الحدود السورية ، وخلال فبراير ومارس ، وجه الفدائيون الفلسطينيون ضربة إلى إسرائيل كل يوم تقريبًا ، مما دفع إسحق رابين رئيس الأركان الإسرائيلى إلى أن يحذر بأنه يجرى بحث اتخاذ إجراء ما ضد الدول التى تؤوى هؤلاء الفدائيين ، وفى نفس الوقت خرجت إسرائيل منتصرة من معركة جوية كبرى فى ٧ أبريل أسقطت خلالها ست طائرات سورية من طراز ميج .

وأصدرت الحكومة الإسرائيلية تصريحات مختلفة تهدد فيها سوريا ، كان من بينها إعلان فى ١٣ مايو بأن إسرائيل سوف « تختار الوقت ، والمكان ، والوسيلة للرد على المعتدى »، وتصاعدت الأزمة عندما أبلغ الاتحاد السوفيتى كلا من القاهرة ودمشق ، بأن القوات الإسرائيلية تحتشد على الدول السورية . ومع أن إسرائيل نفت هذا الاتهام ، كما أكد مراقبو الأمم المتحدة أنه لم تحدث أية تحركات عسكرية غير عادية ، فقد ادعى العرب أنهم يعتقدون أن هناك تحركًا إسرائيليًا وشيك ضد سوريا .

وسواء كان عبد الناصر قد تصرف على أساس معلومات خاطئة ، أم أنه كان يحاول القيام بخدعة بيزنطية بالوصول إلى حافة الحرب لأغراض سياسية ، أو أنه قرر خوض الحرب فحسب ، فإن تلك مازالت مسألة مطروحة للبحث . ولما كان قد ارتبط مع سوريا باتفاق للدفاع فى نوفمبر ، وقد أثارته الشكوك اللاذعة التى أحاطت بالتزامه حيال القضية الفلسطينية فقد دفعه ذلك إلى البدء فى سلسلة من إجراءات قادت العرب إلى كارثة .

وفى ١٦ مايو أعلن عبد الناصر حالة الطوارئ ، وطالب بابعاد قوات حفظ السلام من سيناء ، وبعد أسبوع ، عقب امتثال الأمم المتحدة لطلبه ، بل إنها سحبت أيضًا قواتها من

مدخل خليج العقبة بمضايق تيران ، أعلن عبد الناصر إغلاق الممر المائى فى وجه الملاحة الإسرائيلية . وفى نفس الوقت استدعت كل من إسرائيل ومصر قوات الاحتياطى العسكرية ، وأرسل عبد الناصر آلافًا من الجنود إلى سيناء ، كما أعلنت العراق والكويت التعبئة العامة .

وتحت ضغط التهديد المباشر بالحرب ، سارع الملك حسين إلى إصلاح علاقاته مع العالم العربى . وفى ٢٥ مايو منح الأردن ترخيصًا للقوات السعودية والعراقية بدخول البلاد عندما تكون مساعدتها مطلوبة للدفاع . وبعد خمسة أيام ظهر الملك فجأة فى قاعدة جوية قرب القاهرة ، ليوقع اتفاقًا للدفاع المشترك بين مصر والأردن (امتد بعد ذلك ليشمل العراق) ومع أن العلاقات بين مصر والأردن كانت قد توقفت منذ فبراير ، فقد أشاد عبد الناصر بالاتفاق باعتباره تأكيدًا « بأن العرب مهما انقسموا ، فإنهم ينسون كل شيء عندما يتعلق الأمر بالمصير العربى » .

وقامت إسرائيل بضربتها صباح ٥ يونيو ، وخلال ساعات كانت قوة مصر الجوية قد دمرت فعلاً فوق الأرض ، بينما أصيبت قوات سوريا والأردن بشدة . وبعد ستة أيام كانت الحرب قد انتهت .

وبينما تصاعدت الأزمة العربية إلى ذروتها ، تصرفت واشنطن على صعيدين : الأول الاستمرار فى الاستراتيجية التى كانت تتبعها منذ حوالى عقدين ، حيث سعت الولايات المتحدة إلى وقف الاندفاع إلى الحرب ، والثانى أنها بعد أن تأكدت من أن الحرب ستنتهى بسرعة ونصر إسرائيلى حاسم ، فإن إدارة جونسون توقعت استغلال هذه النتيجة لانهاء النزاع العربى ـ الإسرائيلى . وكانت واشنطن ترسل ، فى أواخر مايو ، إشارات متناقضة إلى الإسرائيليين.

وفى ٢٣ مايو حدد جونسون بصورة رسمية علنية موقف واشنطن فى التالى : « إلى زعماء كل دول الشرق الأدنى . أود أن أقول ما ردده ثلاثة رؤساء من قبل ، وهو أن الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بتأييد الاستقلال السياسى والتكامل الإقليمى لكل دول المنطقة .

وأن الولايات المتحدة تعارض بقوة العدوان من أى جانب فى المنطقة ، بأية صورة سافرة كانت أو خفية ، وقد كانت تلك هى سياسة الولايات المتحدة التى قادها أربعة رؤساء : الرئيس ترومان ، والرئيس ايزنهاور والرئيس كينيدى ، وأنا ، وأيضًا سياسة كلا الحزبين السياسيين» .

وكان الرئيس فى ذلك الحين على اتصال شخصى بكل من الإسرائيليين ، والسوفيت ، والمصريين ـ ومع أن الإدارة الأمريكية كانت مقتنعة بأن إغلاق مضيق تيران ينتهك حق إسرائيل فى الملاحة ، والذى كانت الولايات المتحدة قد تعهدت بتأييده منذ ١٩٥٦ ، فقد

واصلت حث إسرائيل للامتناع عن الحرب . وقد أبلغ جونسون باهتمام أبا ايبان وزير خارجية إسرائيل فى ٢٦ مايو « أن إسرائيل لن تكون بمفردها ، إلا إذا قررت أن تمضى فى الأمر وحدها» وفى الوقت نفسه حاولت واشنطن أن تحشد ضغطًا دوليًا ، شمل أسطولاً صغيرًا متعدد الجنسيات لاعادة تأكيد حق المرور الحر عبر مضايق تيران .

وكانت الاتصالات مع الاتحاد السوفيتى تستهدف أيضًا منع الحرب ، فقد أوضح جونسون فيما كتبه إلى كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى أن أى حرب فى الشرق الأوسط قد تضع دولتيهما فى صعوبات « أنا واثق من أن أيّاً منا لا يسعى إليها » وحثه على بذل «جهد مشترك » لاستخدام كل نفوذ من أجل ضبط النفس » .

وبعثت رسالة مماثلة إلى عبد الناصر تدعوه إلى ضبط النفس . واقترح الرئيس الأمريكى مجموعة مختلفة من إجراءات معينة لتقليل الاحتمال المباشر للحرب ، شملت انسحابًا مشتركًا للقوات المصرية والإسرائيلية من منطقة الحدود ، ووجود مؤقت للأمم المتحدة فى المناطق الحساسة ، وخاصة فى شرم الشيخ عند مضايق تيران ، كما اقترح جونسون أن تشرع الولايات المتحدة فى بذل جهد كبير لايجاد حلول سلمية «للمشكلات القديمة بمجرد هدوء الأزمة» .

وجاء رد عبد الناصر فى خطاب عام . ومهما كانت أهداف الزعيم المصرى النهائية ، فإن كلماته قد عكست بدقة مشاعر الغضب والاحباط التى أثارتها المشكلة الفلسطينية فى العالم العربى :

« إننا نلاحظ أن هناك قدرًا كبيرًا من الحديث يدور حول السلام هذه الأيام . . فإذا كانت هناك رغبة حقيقية فى السلام ، فإننا نقول إن هناك أيضًا عملاً من أجل السلام ، ولكن هل يعنى السلام ، أننا يجب أن نتجاهل حق الشعب الفلسطينى حتى يسقط بمرور الزمن ؟ إنهم يتحدثون عن « وجود للأمم المتحدة فى المنطقة لصالح السلام » فهل يعنى « وجود الأمم المتحدة فى المنطقة من أجل السلام أننا يجب أن نغمض عيوننا عن كل شيء ؟ » لقد اتخذت الأمم المتحدة عددًا من القرارات لصالح الشعب الفلسطينى ولم تنفذ إسرائيل أيّاً منها . . . ولم يحدث ذلك أى رد فعل من الولايات المتحدة . واليوم يتحدث الشيوخ الأمريكيون وأعضاء مجلس النواب ، والصحافة والعالم كله لصالح إسرائيل ، بينما لا يقال شيء لصالح العرب . . إن الحديث عن السلام لا يسمع إلا عندما تكون إسرائيل فى خطر ، ولكن عندما تضيع حقوق العرب وحقوق الشعب الفلسطينى ، فإن أحدًا لا يتحدث عن السلام أو الحقوق أو أى شيء ، وهكذا يتضح أن هناك تحالفًا بين القوى الغربية ، وتمثلها بصورة رئيسية الولايات المتحدة وبريطانيا . . وبين إسرائيل » .

وكان عبد الناصر مخطئًا ، إذ أنه على عكس ما حدث فى ١٩٥٦ ، لم يكن فى عام ١٩٦٧

يواجه « تحالفًا » بين الدول الغربية الرئيسية وإسرائيل . ومع ذلك ، فإنه رغم محاولات الولايات المتحدة لمنع اندلاع القتال ، فإنها كما يبدو قد وقعت فى موقف يتبنى أفكارًا متضادة حيال الأزمة بصورة متزايدة . ويقول جون كيمش إنه بينما كانت الأزمة تتطور « كان الإسرائيليون قد أبلغوا بالموقف الأمريكى على صعيدين متميزين » فقد كانت اتصالات جونسون العلنية والخاصة التى تحث على ضبط النفس تتناقض مع إشارات من وكالة المخابرات المركزية والبنتاجون - التى لم يكن لديها شك فى أن إسرائيل سوف تخرج منتصرة من الحرب التى كانت تلوح فى الأفق - والتى بدا أنها تشجع إسرائيل على انتهاز خيار الحرب .

وكانت هناك أدلة قوية ، وإن لم تكن حاسمة ، تشير أيضًا إلى أنه فى أوائل يونيو سوف تتخذ الإدارة الأمريكية خطوات فعالة للتأكد من أن يكون انتصار إسرائيل سريعًا وشاملاً قدر الإمكان . ويحوى كتاب ستيفن جرين « الانحياز » الصادر فى عام ١٩٨٤ رواية تفصيلية عن تورط عسكرى أمريكى تم بصورة خفية فى حرب ١٩٦٧ . وتصف الرواية التى تعتمد على مقابلات مع ضابط فى السلاح الجوى لم يذكر اسمه ، قال إنه مشارك فيها ، وقد وصف خطة جلبت مجموعة من طائرات التصوير الجوى للاستطلاع تابعة للسلاح الجوى الأمريكى وأطقمها من إحدى القواعد فى ألمانيا ، مع فنيين عسكريين مقيمين فى بريطانيا ، حيث توجهت أولاً إلى أسبانيا ، ثم إلى مطار سرى فى صحراء النقب . ويقول جرين إن الوحدة الأمريكية وصلت إلى إسرائيل ليلة ٤ يونيو ، وشاركت فى العمليات العسكرية طوال الحرب .

وعلى أية حال ، فإنه بمجرد بدء أعمال القتال لم يعد التعاطف الأمريكى سرًا ، ورغم إدعاء مبدئى أعلنته وزارة الخارجية عن الحياد الرسمى ، فإن واشنطن كانت تؤيد إسرائيل بوضوح . وعندما اتهم الاتحاد السوفيتى ، قرب نهاية الحرب ، إسرائيل بانتهاك وقف إطلاق النار على الجبهة السورية ، وهدد باتخاذ الوسائل الضرورية - التى قد تشمل إجراءات عسكرية «أظهرت الولايات المتحدة استعدادًا لمقاومة التورط السوفيتى. وقد توقف الحديث عن التدخل السوفيتى المحتمل بعد تغيير مثير وفورى لمواقع بعض وحدات الأسطول السادس .

وعندما توقف إطلاق النار فى ١١ يونيو ، كانت القوات الإسرائيلية تحتل ٢٦ ألف ميل مربع من الأراضى التى كانت تسيطر عليها مصر وسوريا والأردن قبل ذلك . وكانت مصر التى أخلت شبه جزيرة سيناء عبر قناة السويس قد أصيبت بأكبر الخسائر فى الأراضى - حوالى ٢٤ ألف ميل مربع (تضم قطاع غزة) والجزء الأكبر من هذه المساحة صحراء قاسية المناخ . ومع أن هذه المنطقة كانت تحوى بترولاً وبعض مناجم المعادن ، فإن أهميتها كانت أساسًا استراتيجية ، وكان تقدم إسرائيل إلى القناة ، وحتى مدخل خليج العقبة جنوبًا قد أكسب الدولة اليهودية - عدة مزايا هامة ، وخلقت صعوبات أخرى للنظام فى القاهرة ، لأن إسرائيل

لم تسيطر على مضايق تيران وقناة السويس فحسب ، بل إن الأهم من ذلك هو أن القوات البرية والمدفعية الإسرائيلية أصبحت على مسافة يسيرة لتوجيه ضربات إلى مراكز مصرية هامة آهلة بالسكان ، علاوة على أنه فى حالة تجدد القتال سيكون فى استطاعة السلاح الجوى الإسرائيلى ألا يتوقع أية مقاومة إلا غرب القناة .

وفى الشمال احتلت إسرائيل مرتفعات الجولان ، ورغم صغرها نسبيًا (٤٤٣ ميلاً مربعًا) فإن المنطقة ذات قيمة استراتيجية ثمينة ، فمن هذه التلال كانت المدافع السورية تقصف المستوطنات والقوات الإسرائيلية الموجودة أسفلها ، وبعد أن كسبت إسرائيل السيطرة على المنطقة قضت على هذا الخطر ، وفازت بموقع تستطيع الوحدات الميكانيكية والمشاة أن تزحف منه بسهولة على دمشق .

وفقدت الأردن الضفة الغربية ، ومع مراعاة كل الأمور ، فإن ما حدث يمكن أن يكون أخطر عملية بتر إقليمية أصابت الأنظمة المهزومة . ومع أن المنطقة لا تزيد على ٣٠٠٠ ميل مربع إلا قليلاً ، فإن الضفة الغربية لم تكن تشمل القدس ومواقع أخرى لها قيمتها لأسباب عاطفية وسياحية فحسب ، بل وأيضًا أراضى زراعية بشكل مكثف . وقد أثار المراقبون بعد الحرب شكوكًا جدية حول قدرة المملكة الأردنية الهاشمية على البقاء بعد أن تجردت من الضفة الغربية لفترة طويلة من الوقت .

وقد رحب الإسرائيليون بالاستيلاء على الضفة الغربية لأسباب مختلفة ، ومع وجود الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية بالتأكيد فقد كان الإسرائيليون أولا وقبل كل شيء ينجذبون إلى المنطقة بسبب ارتباطها الدينى والتاريخى بالشعب اليهودى .

ولم تكن الأرض هى كل ما فقده العرب فى حرب يونيو القصيرة ، إذ كانت الأسلحة والرجال والهيبة تبدو أيضًا فى فاتورة الحرب . ولم تكن الهيبة شيئًا موفورًا بطبيعة الحال فى العالم العربى يوم ١١ يونيو ١٩٦٧ . ورغم أن الزعماء العرب ربما كانوا يخشون عواقب ما حدث ، فإن كل العواصم العربية كانت تتميز بصورة من التفاخر والابتهاج بالاحتمال المتزايد للحرب خلال الأيام الأخيرة قبل ٥ يونيو . وفى اليوم الحادى عشر لم يكن هناك ما يدعو للابتهاج والتهليل . . . كان هناك حطام . . . بقايا محطمة من شعارات خيالية ، وآلاف من الجثث الممزقة ، مع خسارة معدات عسكرية يقدر ثمنها بحوالى ١,٥ بليون دولار.

وقد استنتجت واشنطن على الفور بأنه إذا كانت الأنقاض ستكفل أساسًا للتخلص من كل الأسباب للصراع العربى الإسرائيلى ، فسيكون من الضرورى تشجيع وضع ترتيب يقوم على خمسة مبادئ ، تشمل كما قال الرئيس جونسون . فى ١٩ يونيو : حق كل دولة فى المنطقة فى العيش وأن يكون هذا الحق محترمًا من جيرانها ، واحترام لكل الحقوق البحرية ، ووقف

سباق التسلح فى الشرق الأوسط ، والعدالة « للاجئين » واحترام « الاستقلال السياسى والتكامل الإقليمى » لكل الدول فى المنطقة .

ولم يكن المبدأ الأخير مجرد إعادة تأكيد للصيغة القديمة عن التكامل الإقليمى ، فقد أشار جونسون إلى الخطوط السابقة بين إسرائيل والدول العربية بأنها « خطوط هدنة هشة معرضة للانتهاك » وقال إنه لابد من أن تكون هناك مستقبلاً « حدود معترف بها ومأمونة ، مع ترتيبات أخرى تكفل الأمن ضد الارهاب والتدمير والحرب » .

وفى ضوء التطورات التالية ، كان من الأمور ذات المغزى الهام أن خطاب جونسون فى ١٩ يونيو لم يذكر أية مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل باعتبارها مبدأ جوهريًا للسلام ، غير أنه كان يفضل هذا الأسلوب بوضوح ، حيث قال :

« من الواضح أن أطراف النزاع لابد أن يكونوا أطرافًا فى السلام ، لأنهم ـ عاجلاً أو آجلاً ـ هم الذين ينبغى أن يصنعوا التسوية فى المنطقة . ومن الصعب رؤية كيف تستطيع دول أن تعيش معًا إذا لم تتعلم كيف تفكر معًا » .

وقد ألمح الرئيس إلى نقطتين أخريين تعتبران أساسيتين بالنسبة لنظرة أمريكا إلى السلام :

الأولى : أنه قدم المبادئ الخمسة باعتبارها إجراءات ذات تأثير متبادل على صفقة شاملة ، وقال إنه « لابد من حدوث تقدم نحوها جميعًا إذا أريد أن يكون هناك تقدم نحو أيٍ منها » .

ثانيًا : مع أنه يعتبر العرب ، وخاصة عبد الناصر مسئولين عن الحرب ، فإنه أشار إلى أن عبء السلام يقع على عاتق العرب والإسرائيليين على حد سواء ، وهى نصيحة واضحة لإسرائيل لكى تتفهم جذور نهج واشنطن الجديد :

« إن أية دولة لن تكون مخلصة لميثاق الأمم المتحدة أو مصالحها ، إذا سمحت للنجاح العسكرى بأن يعمى بصرها عن رؤية حقيقة أن لجيرانها حقوقًا ومصالح خاصة بها . . » .

كانت واشنطن ترى أن احتمال إنهاء مشكلة الشرق الأوسط عن طريق مبادلة الأرض المحتلة مقابل تنازلات سياسية ، سوف تستلزم عملية تشمل فقط دولاً ذات سيادة ، وكانت المسألة الفلسطينية تعتبر مجرد مسألة إنسانية ، أبعادها السياسية قاصرة على قدرتها على إثارة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية . وكانت دعوة الرئيس إلى العدالة للاجئين تتضمن الحاجة إلى إجراءات إنسانية يتفق عليها بين الطرفين الأخيرين ، أما الفلسطينيون أنفسهم فقد كانوا مفعولاً به لا فاعلاً فى صنع السلام فى الشرق الأوسط .

وكان واضحًا أن نجاح النهج الأمريكى تجاه النزاع العربى ـ الإسرائيلى عقب الحرب يتوقف على متطلبات عديدة يجب الوفاء بها : أولها أنه من الضرورى التأكد من احتفاظ إسرائيل

بالمناطق المحتلة إلى أن يتم الوصول لسلام ، وكان ينبغى حرمان الدول العربية من أى طموح واقعى بإزالة الاحتلال عن طريق مكاسب سياسية أو عسكرية منفصلة . ومن ناحية أخرى كان من الضرورى أيضًا ألا يعتبر العرب أن التسوية مجرد سلام مفروض ، ويتضمن ذلك أنه ينبغى ألا تيأس الحكومات المصرية من استعادة الجزء الأكبر من أراضيها الضائعة من خلال تنازلات سياسية . وكان المطلب الثالث ، هو أن تدرك كل أطراف النزاع أن التزام واشنطن بالحل لن يقلل من تأييدها لأمن إسرائيل بل إنه يعززه ، ولن يكون هناك أى احتمال بأن تجبر الولايات المتحدة إسرائيل على العودة إلى حدودها قبل يونيو والتى كانت معرضة للخطر استراتيجيًا ، وعليها أن تدرك أن احتلال الأراضى العربية لن ينتهى إلا فى سياق السلام .

وأخيرًا كان من الضرورى أن تبدأ عملية مقايضة بين إسرائيل والدول العربية ، وكان هذا لا يتضمن أن تكون إسرائيل على استعداد لاستخدام الأراضى المحتلة كثمن لبلوغ السلام فحسب ، بل وأن يكون على عملية المساومة فى حد ذاتها أن تحقق فى النهاية انسجامًا بين التعديلات الإقليمية الممكنة لصالح أمن إسرائيل ، وبين مقدار الأرض التى يمكن الحصول عليها بموافقة العرب .

وقد وجدت الإدارة الأمريكية على الفور تقريبًا ، أن جهودها لايجاد سياسة فعالة قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات كلها فى وقت واحد ، يمكن أن تتعقد بشدة بواسطة ردود أفعال عناصر رئيسية أخرى فى الشرق الأوسط . وخلال السنوات التالية ، واجه كل صانعى السياسة فى واشنطن نفس الحقيقة .

الاتحاد السوفيتى

بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لم تكن صفقة الأسلحة التشيكية مجرد إشارة إلى تحول مصر إلى ترسانة الكتلة السوفيتية ، بل إنها كانت ترمز أيضًا إلى زيادة مطامح الغرب لابعاد الاتحاد السوفيتى عن الشرق الأوسط . وبمعنى تاريخى أوسع ، فإن ميراث التورط الغربى الاستعمارى فى المنطقة هيأ لموسكو فرصة لاستغلال السخط العربى سياسيًا . وبعبارة أكثر تحديدًا ، فإن الدبلوماسية السوفيتية بعد عام ١٩٤٨ استطاعت استغلال الغضب العربى على الوجود الفرنسى فى الجزائر ، ورفض الغرب لفلسفة الحياد التى أعلنها زعماء العالم الثالث فى باندونج عام ١٩٥٥ ، وأولاً وقبل كل شيء ، التوترات والمخاوف التى أحدثها النزاع العربى ـ الإسرائيلي .

وفى أعقاب رفض الغرب تمويل السد العالى ، والغزو الأنجلوفرنسى ـ الإسرائيلى الذى تبع ذلك فى ١٩٥٦ ، تلقى النفوذ السوفيتى قوة أخرى دافعة فى مراكز القومية العربية . وفى

سنة١٩٥٧ لم يعد الاتحاد السوفيتى يشعر بحاجة إلى ورقة التوت التى تتمثل فى الكتلة الشرقية، إذ أنه لم يكن يمد نظام عبد الناصر بالأسلحة مباشرة فحسب، بل ويقوم أيضًا ببرامج تدريب مكثفة للعسكريين المصريين . وفى نفس العام اعترفت الحكومة السورية علنًا بأنها أقامت هى أيضًا ارتباطًا مع السوفيت للحصول على أسلحة ، وبعد عامين ، فى أعقاب الإطاحة بالأسرة الهاشمية المالكة فى العراق ، بدأ السوفيت فى إمداد العراق أيضًا بالسلاح .

وهكذا فإنه خلال خمس سنوات من أول غزوة هامة لموسكو فى أسواق السلاح ، كانت مصر وسوريا والعراق قد أصبحت نقاطا مركزية للنفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط . وقد استمر تعزيز وضع موسكو يعتمد الى حد كبير ، وإلا لم يكن بشكل كلى، على دور السوفيت كمورد للسلاح ، كما استفادت القاهرة ودمشق وبغداد من كميات هامة من مساعدات التنمية ، ورفع مستويات العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتى وحلفائه من الكتلة الشرقية .

ورغم ذلك فإن الروابط المزدهرة مع الدول العربية الصديقة لم تؤد الى علاقة بسيطة بين صاحب العمل والعميل ، فمن ناحية كانت العناصر المختلفة للناصرية ، والقومية البعثية العربية التى برزت فى مصر وسوريا والعراق ، تشترك فى كراهيتها الشديدة لأى نوع من السيطرة الأجنبية . ومن ناحية أخرى لم تكن أى منها تنسجم . ايديولوجيا مع الماركسية السوفيتية . أما الزعماء السوفيت فقد خففوا من جانبهم تحمسهم للصداقة العربية مراعاة لعدم الاستقرار المحتمل فى العالم العربى ، وعدم الثقة فى استمرار تفضيل الصفوة العربية لتكنولوجيا الغرب وثقافته .

ومع ذلك فإن صانعى السياسة السوفيتية كان لديهم فى سنة ١٩٦٧ أسباب قوية لعدم الارتياح ، وكانت الروابط مع العالم العربى قد نشأت على أساس علمى يتجنب الخلاف الخطير حول المسائل الايديولوجية ، والتى كانت غالبا تقع على حساب الجماعة الشيوعية المحلية ، واحتمال اتساع النفوذ السوفيتى الذى كان يبدو أنه ازداد فى عام ١٩٦٦ بظهور نظام متطرف فى سوريا ، ونمو الاعتماد المصرى على القمح السوفيتى فى نهاية ذلك العام .

وقد تعرض هذا الاحتمال للخطر بأنتصار إسرائيل المذهل فى سنة ١٩٦٧ ، إذ أن السلاح والتدريب السوفيتى لم يساعد الجيوش العربية على درء هزيمة مذلة ، كما أن سمعة موسكو زعزعها عدم الكياسة السياسية التى أظهرتها عشية الحرب ، والحذر خلال الحرب ، ولم يكن ممكنا أن ينس العرب أن تشجيع السوفيت لموقف عبد الناصر العسكرى قد ساعد على دفع الأحداث إلى حد لايمكن السيطرة عليه ، أو أن ينسوا أن موقف موسكو فى نهاية الحرب تم الرد عليه بسرعة وسهولة بمجرد اعادة توزيع للوحدات البحرية الأمريكية . وبدا أن العرب وهم

يواجهون عواقب نكبتهم يحتمل أن يرتابوا فى قيمة صداقة السوفيت .

ورغم ما قيل أن بعض السفراء السوفيت فى الشرق الأوسط حثوا حكومتم على تقليل التزاماتها للأنظمة العربية المهزومة ، فإن الزعامة السوفيتية قررت أن العمل بسرعة ضرورى لدعم مصداقية موسكو التى تمزقت . وفى أواخر يونيو وأوائل يوليو ، رأس الرئيس نيقولاى بود جورنى وفدًا إلى القاهرة ودمشق وبغداد ، حيث وعد بتعويض سريع للأسلحة التى ضاعت مؤخرًا ، وفى نفس الوقت تقريبًا « القى الكسى كوسيجين رئيس الوزراء خطابًا فى دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة شجب فيه « العدوان الإسرائيلى » وطالب بتعويضات حرب للعرب . وقد جاءت تصريحات كوسيجين فى أعقاب محاولات سوفيتية غير ناجحة لجعل مجلس الأمن يتهم إسرائيل ويدعو إلى انسحابها الكامل من الأراضى العربية المحتلة .

ولم يكن تأثير الإجراءات السوفيتية أكثر من مجرد وعود وعبارات لاغية منمقة ، وبدأ الاندفاع لاعادة بناء القوات العربية على الفور . وخلال صيف وخريف سنة ١٩٦٧ هرع المستشارون والفنيون السوفيت إلى مصر وسوريا تصحبهم معدات عسكرية . وفى نوفمبر كان ٨٠٪ تقريبًا من الخسائر العربية قد تم استبدالها ، وخلال عام من الهزيمة، كان السلاح الجوى المصرى قد أعيد فعلاً إلى قوته ، السابقة على الحرب ، وأعيد ملء ترسانات سوريا .

وقد واصل الاتحاد السوفيتى فى السنوات التالية محاولة دعم وتوسيع نفوذه فى الشرق الأوسط بتقديم إمدادات السلاح ، والتأييد السياسى للمطالب الرئيسية للعرب الأصدقاء ضد إسرائيل ، غير أنه رغم الكميات المتزايدة من الأسلحة وتطويرها ، وعلى الرغم من ظهور موسكو باعتبارها المدافع الدولى الرئيسى عن العرب ، فإنه لم يظهر أى نهج سوفيتى - عربى ثابت أو متماسك بشأن الشرق الأوسط ، وكان هذا راجعًا إلى حد كبير إلى ثلاث ظواهر هى : حرص الحكومات العربية الغيورة على امتيازات سلطاتها المطلقة ، وخوف موسكو من أن يؤدى سوء تقرير العرب إلى دفعها إلى مواجهةغير مرغوب فيها مع الولايات المتحدة ، وبصفة أساسية عجز الاتحاد السوفيتى والعرب عن التوصل إلى مجموعة مشتركة من الأهداف .

ولم تكن هذه مصادر احتكاك منفصلة ، بل كانت بالأحرى علاقة تأثير متبادل ، إذ أنه بينما كانت مصر وسوريا ترحبان بالأسلحة السوفيتية والتأييد السياسى ، فإنهما لم تمنحا الاتحاد السوفيتى حقوقًا رسمية للاحتفاظ بقواعد عسكرية على أراضيهما ، وعندما أصبح الاستخدام السوفيتى المتميز للمرافق العسكرية كما كان فى أوائل السبعينيات فى مصر ، يهدد بأن يتطور إلى إقامة قواعد بحكم الأمر الواقع ، كانت النتيجة حركة عكسية مفاجئة ساعدت فى النهاية

على إحداث تغيرات هامة فى سياسة القاهرة ، ولنفس السبب ، كانت مصر وسوريا تحرصان بدقة على عدم حدوث تسلل سوفيتى إلى عمليات صنع قرارتهما .

وإدراكًا للقيود الموضوعة على نفوذها ، ظلت موسكو تستشعر الخطر من أن يقذف بها إلى صراع لا تريده مع الولايات المتحدة ، وقد ظهر الحذر الذى سببه ذلك فى سياسات نقل الأسلحة السوفيتية ، التى كانت تستهدف زيادة القدرة الدفاعية للعرب، وليست القدرة الهجومية ، وقد استاء العرب من ذلك واعتبروه فرض قيود من جانب موسكو على اختياراتهم للتعامل مع إسرائيل .

كانت التوترات فى العلاقات العربية ـ السوفيتية ناجمة أساسًا عن عدم وجود أهداف سياسية مشتركة ، إذ بينما كان العالم العربى موحدًا فى رغبته فى استعادة الأراضى التى فقدها فى حرب يونيو ، فإنه لم يكن هناك اتفاق جماعى عربى حيال نوع التاكتيكات التى يمكن أن تحقق ذلك ، أو الشكل السياسى النهائى الذى ينبغى السعى لايجاده فى الشرق الأوسط . وكان ذلك بشكل جزئى انعكاسًا للخلافات بين العرب ، والتى كانت فى حد ذاتها تعوق أية نظرة سياسية سوفيتية ـ عربية متماسكة على طبيعة الأهداف النهائية إزاء إسرائيل ، وكيف يمكن بلوغها بأفضل صورة . كما كان ذلك ناشئًا أيضًا عن فشل الأنظمة العربية الفردية فى اتخاذ مواقف صريحة إزاء الغايات والوسائل .

ومن ناحية أخرى ، كان من المستحيل على البعيدين عن أسوار الكرملين أن يقرروا بوضوح وبصورة حاسمة ما الذى يشكل الأهداف السوفيتية فى الشرق الأوسط . وكان من الواضح ، بطبيعة الحال ، أن موسكو تأمل فى زيادة نفوذها فى المنطقة بزيادة التقارب مع العرب فى ساعة شدتهم بعد حرب عام ١٩٦٧ . ولكن الشيء الذى ظل محاطًا بالضباب هو طبيعة وحدود هذا الهدف الواسع .

ولم يكن من الممكن توضيح هذه المسألة بالإشارة إلى التصريحات أو الافعال السوفيتية ، وسرعان ما تبنت موسكو نهجًا متعدد الوجوه يحتمل تفسيرات مختلفة ، بل إنها تخلت عن مطالبتها بانسحاب إسرائيل من جانب واحد ودفع تعويضات حرب ، وأخذت تدعو إلى تسوية عن طريق التفاوض. وكما أعلن المتحدثون الرسميون ، فإن جوهر الموقف السوفيتى هو أن أية تسوية ينبغى أن يدعمها عودة كل الأراضى المحتلة إلى السيطرة العربية وحق إسرائيل فى الوجود . وفى السنوات التى تلت حرب يونيو ، وجد كل الأطراف، ومن بينهم العرب ، أن هناك ما يدعو للشك فى أن هذا الوصف يعكس أولويات الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط بدقة .

ومنذ أغسطس ١٩٦٣ حذر محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام ذات النفوذ، وموضع ثقة عبد الناصر ، من أن العالم العربى يجب أن لا يسلم بوجود تطابق فى المصالح مع الاتحاد السوفيتى . . وقال :

« ينبغى أن ندرك أن هناك حدودًا على ما يمكن للاتحاد السوفيتى أن يعطيه » .

« إن الاتحاد السوفيتى دولة تهتم بالشئون العالمية ، وربما كان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة هما القوتان الوحيدتان اللتان لديهما الامكانيات لمثل هذا الاهتمام بالعالم ، والقادرتان على أن تفعلا ذلك ، . . إن خطط الاتحاد السوفيتى تغطى سطح الكرة الأرضية وكذلك الفضاء الخارجى ، وهو ما لا يجعل مصالحها مقصورة على مطالبنا ، فضلاً عن أن خططنا التى يفرضها موقفنا المستقل ، لا تنسجم بالضرورة مع خططها ، فى بعض الميادين على الأقل» .

ولقد تطور الإدراك المبكر باختلاف الأهداف السوفيتية والعربية إلى شك فى أن السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط لم تكن مقيدة بمطالب العلاقات بين القوى العظمى فحسب ، بل وإنها تستهدف كذلك جعل التبعية العربية دائمة . وفى ١٩٧٢ استخدم هيكل مقاله الأسبوعى لبحث مجموعة متنوعة من أسباب الاعتقاد المتزايد بأن الاتحاد السوفيتى لا يهتم بتشجيع أية تسوية ، قدر اهتمامه بالإبقاء على حالة « اللاحرب واللاسلم » ومع أنه زعم أنه لايشاطر هذا الرأى إلاإنه لم يتجنب مناقشته باسهاب .

وكان أنور السادات الذى خلف عبد الناصر لا يحتاج إلى تشجيع كبير لكى يشك فى نوايا السوفيت ، فقد أخذ يزداد اقتناعًا بأن موسكو تأمل فى استخدام روح « الوفاق » لاطالة أزمة الشرق الأوسط ، بينما تتمتع بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة لتعزيز مجال نفوذها فى العالم العربى . وبدأ السادات فى انتهاج سياسة عكسية أدت إلى إزالة الوجود السوفيتى فى مصر فى عام ١٩٧٦ .

واستمر صنع السياسة الأمريكية والإسرائيلية فى ضوء عدم التيقن من الأهداف السوفيتية . ففى عام ١٩٦٧ قطعت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل احتجاجًا على رفضها للهدنة على الجبهة السورية ، ورغم ذلك فإن الاتحاد السوفيتى لم يؤيد حق الدولة اليهودية فى الوجود فحسب ، بل إنه حث أيضًا الحكومات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتخاذ نفس الشيء فى إطار تسوية سياسية .

وبدلاً من أن يحدث الموقف السوفيتى ارتياحًا لدى إسرائيل ، فإن أغلب الإسرائيليين أزعجهم التناقض الظاهر بين قبول موسكو المعلن لشرعية إسرائيل ، وبين الجوانب الأخرى لسياستها ، ومن بينها رفض الاتحاد السوفيتى الشروع فى استئناف العلاقات الدبلوماسية ،

وصيحات الاحتجاج الضيقة التى ترددها كثيرًا ضد الايديولوجية الصهيونية ، وبطبيعة الحال تأييدها للأنظمة والمنظمات العربية المعادية .

وقد أجاب الإسرائيليون بوجه عام على الغموض السوفيتى باستنتاج أنه لا توجد أية حدود بالضرورة لاستعداد موسكو لكسب تأييد العرب على حساب إسرائيل . ووصف تعليق لأبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلى فى ١٩٦٨ بدقة رد فعل بلاده المستمر على مقترحات السلام السوفيتية بقوله : « إن إسرائيل تنظر وستظل تنظر بارتياب شديد إلى أية خطة سوفيتية بحكم أنها سوفيتية » .

ولم يساور واشنطن الشك قط فى أن هدف موسكو هو زيادة نفوذها فى الشرق الأوسط ، غير أن المراقبين الأمريكيين عجزوا عن الاتفاق عما إذا كانت السياسة السوفيتية تتكون من خطوات تاكتيكية محدودة تستهدف استغلال الفرص كلما سنحت، أو من ناحية أخرى من أجزاء مترابطة تمامًا من خطة استراتيجية للسيطرة العالمية . وظل موضوع تحديد النهج السوفيتى حيال المشكلة العربية ـ الإسرائيلية ، والسياسات السوفيتية تجاه المسائل الأخرى التى تؤثر فى منطقة الشرق الأوسط ، مثار اهتمام أمريكى كبير . فازدياد النفوذ السوفيتى فى أثيوبيا بعد ١٩٧٦ ، ونمو العلاقات السوفيتية مع جنوب اليمن طوال السبعينيات ، ورد الفعل السوفيتى على سقوط أسرة بهلوى الحاكمة فى إيران عام ١٩٧٩ ، والغزو السوفيتى لأفغانستان فى نهاية ذلك العام، كلها تجاوزت التقديرات الأمريكية للسياسة السوفيتية تجاه النزاع العربى ـ الإسرائيلى .

ومع ذلك ، فإن أى قدر من الاهتمام أو القلق ، أو التحليل لم يكن يستطيع أو يسفر عن توضيح مؤكد للأهداف السوفيتية فى الشرق الأوسط . وفى الثمانينيات كان المراقبون مازالوا بعيدين عن الوصول إلى « أى شيء يشبه اجماعًا فى الرأى يتعلق بالدوافع الأساسية للسياسات السوفيتية » .

وكانت التفسيرات فى واشنطن متقلبة بمرور الأعوام ، فكل إدارة تواجه من جديد ، وغالب فى مناسبات متعددة ، مسألة ما إذا كانت المصالح الأمريكية سوف تخدم أم تتقوض بالسعى إلى مشاركة سوفيتية فعالة فى البحث عن سلام ، وكانت كل منها تضطر إلى بحث مجموعة من الإجابات التى يقدمها محللون يحظون بالاحترام ، اتفق بعضهم تمامًا مع الاستنتاج الذى توصل إليه والتر لاكيور بأن :

الهدف البعيد المدى للاتحاد السوفيتى هو أن يحول الشرق الأوسط إلى مجال نفوذ تستبعد منه القوى الأخرى ، وسوف يتحقق هذا الهدف بدعم وتقوية مكاسب سابقة ، واستبدال الحكام الحاليين بآخرين أكثر تطابقًا مع السياسات السوفيتية ، وأخيرًا بتحويل تلك الأنظمة إلى

تحالفات سياسية يسيطر عليها الشيوعيون أو عناصر أخرى يوثق بها .

وكان هناك آخرون يميلون إلى تأييد الرأى الذى قدمه سيث تيلمان وهو :

« على أساس الأحداث والأداء ، يمكن تقديم حجة تبدو مقنعة و هى أنه إلى أن يتغير وإلا إذا تغير ميزان القوى العالمى إلى حد كبير ، فإن الأهداف السوفيتية فى الشرق الأوسط ، فى التطبيق على الأقل ، لن تتجاوز تحقيق مساواة فى النفوذ ، أو ربما نوع من السيادة المشتركة مع الولايات المتحدة .

الحكومات العربية والفلسطينيون

كان رد الفعل العربى لانتصار إسرائيل فى عام ١٩٦٧ غامضًا بصورة أساسية ، إذ بينما كانت بعض الأصوات تبدى رغبة فى خوض « جولة أخرى » ، فإن بعض المتحدثين العرب كانوا يلمحون إلى الاستعداد لنبذ الصراع الذى دام عقودًا . وسرعان ما اتضح أنه ليس هناك «موقف عربى » واحدًا ، وكانت الفجوة بين الأفضليات لدى المناضلين والمعتدين نسبيًا لاتقسم العالم العربى فحسب ، بل تشير أيضًا إلى كيفية معالجة السياسيين العرب كأفراد لهذه القضية .

وقد وجد النضال أسبابًا فى الاذلال الذى أصاب العالم العربى ، والإهانة البالغة التى اجتاحت أهله فى أعقاب الهزيمة . وفى ٩ يونيو ، بعد أقل من ٢٤ ساعة من قبول مصر وقف اطلاق النار ، أعلن جمال عبد الناصر تحمله مسؤلية النكبة ، وعرض استقالته من الحياة العامة ، بينما أشاد بالإصرار العربى على متابعته النضال ضد إسرائيل . وقد هيأت المشاعر الشعبية التى تدفقت فى أرجاء مصر والعالم العربى ذريعة لعبد الناصر لسحب استقالته فورًا ، وفى نفس الوقت تقريبًا كان نظام دمشق يغطى أداءه السيئ المحرج بتعهدات لا مرونة فيها بالعداء الدائم ضد الدولة اليهودية ، وأطلقت الأردن أيضًا بضعة سيول كلامية قوية تؤيد نظرة المقاومة التى لا تستسلم :

ولم يكن أمرًا يثير الدهشة أن الحرب قد هبطت بالعلاقات الأمريكية إلى حضيض جديد ، إذ أنه فى أعقاب مزاعم مصرية وأردنية سابقة بأن الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية كانت تساعد إسرائيل بنشاط ، قطعت دول عربية مختلفة علاقاتها الدبلوماسية مع واشنطن ، وكان بينها مصر ، وسوريا، والعراق ، واليمن والسودان ، ومع أن المملكة العربية السعودية والكويت ، وليبيا ، وإمارات الخليج لم تقطع روابطها الدبلوماسية ، فإنها أوقفت شحنات البترول إلى الولايات المتحدة وبريطانيا .

ولم تكن ردود الأفعال هذه قاسية كما قد تبدو لأول وهلة ، كما أنها لم تشر إلى إجماع حول تبنى إجراءات قوية ضد الغرب ، وفشل الحظر فى منع وصول البترول العربى إلى الموانى البريطانية والأمريكية ، بعد أن أعيد شحنه من موانئ أخرى ، علاوة على أنه فى خلال أربعة أسابيع أخذت المملكة العربية السعودية والكويت تثيران شكاوى تقسم بالانزعاج من أن الحظر يهدد اقتصادياتها بخسائر جسيمة ، وكان على الأردن بالإضافة إلى اضطرابات أخرى سببتها الحرب آن تدبر أمورها لاستقبال تدفق مفاجئ لحوالى ٢٠٠ ألف لاجئ فلسطينى جديد . وقد تجنب الأردن بعنايته قطيعة مع الولايات المتحدة . . وحتى عبد الناصر لم يتأخر طويلاً قبل أن يتراجع علنًا عن تعهداته السابقة بمواصلة النضال العسكرى ، وكانت سوريا هى الوحيدة بين دول المواجهة التى دعا زعماؤها إلى « حرب تحرير شعبية طويلة » وكان يبدو أنها ملتزمة كلية بسياسات متطرفة عند انتهاء الصيف . وتولى الملك حسين النزعة العامة السائدة بعد الحرب بوقت قصير، عندما استطاع فى خطاب أمام الأمم المتحدة أن يجمع فى وقت واحد بين التهديد بتجدد القتال ، وأفضلية واضحة للوصول إلى تسوية سلمية ، إذ قال :

« يبدو إننا لم نتعلم بعد كيف تستخدم أسلحة الحرب الحديثة جيدًا ، ولكننا سوف نفعل ذلك إذا اضطرنا الأمر ، وعندئذ سوف تصبح المعركة التى بدأت فى ٥ يونيو حربًا طويلة » .

وبعد أيام أشار الملك حسين ضمنا أن العرب سيقبلون شرعية إسرائيل كثمن للسلام، وقال للصحفيين أنه ليس من مسئولية الأردن أن تبحث عن حل للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، بل هى مسؤلية العالم أن يفعل ذلك . وإذا كان المجتمع الدولى قد دعا العرب للاعتراف بإسرائيل فإنه يأمل أن يكون العالم العربى مستعدًا لمواجهة المسألة » .

وبعد وقت قصير أدخل جمال عبد الناصر علنًا جرعة كبيرة من الغموض على موقف مصر، فقد قال وهو يتحدث فى جامعة القاهرة : « إن مصر لن تغلق الباب أبدًا أمام أى « حل سلمى » ولكنه أضاف قائلاً إن مصر إذا أجبرت على الالتجاء إلى وسائل عسكرية ، فإنها سوف تثبت أنها ليست أقل عزمًا من شعب فيتنام . . . وسرعان بعد ذلك ما خرج المارشال تيتو بعد اجتماع عبد الناصر وجهًا لوجه ليقول إنه وجد لديه استعدادًا مؤكدًا للوصول إلى « حل سلمى » . .

ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا لم يعد عبد الناصر يتحدث ببساطة عن حرب طويلة ضد الدولة اليهودية . ومن ناحية لم يعرض عبد الناصر أو الملك حسين أو أى زعيم عربى آخر كما فشل طلب عراقى باستمرار تنفيذ الحظر البترولى ، واتفقت مصر والأردن على إنهاء هذا الحظر مقابل معونات ضخمة من الدول منتجة البترول .

وقد حاول القرار الختامى للمؤتمر أن يقدم شيئًا يماثل الوحدة بجمع خيوط متفرقة من رد الفعل العربى تجاه حرب يونيو ، غير أنه لم ينجح إلا فى تأكيد عدم التيقن السائد حول كيفية المضى قدمًا تحت عبء الهزيمة . وما كان يبدو إطارًا صارمًا لعمل سياسى : « لا سلام مع إسرائيل . . لا اعتراف بإسرائيل . . لا مفاوضة مع إسرائيل ، والإصرار على حقوق الشعب الفلسطينى فى وطنه » ـ زعزعة على الفور قرار يدعو إلى استخدام الدبلوماسية الدولية لاستعادة الأراضى التى احتلت مؤخرًا ، وكان الزعماء العرب فى الخرطوم لا يكادون يدركون أن أية تسوية سياسية يتم الوصول إليها عن طريق الدبلوماسية الدولية سوف تستلزم على الأقل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وقبول حق تلك الدولة فى الوجود .

كان هذا مقياسًا لحجم الضربة االتى أصابت العالم العربى ، وهى أن التلميحات إلى الاعتدال كانت توجه بسرعة كجزء عادى من حقيبة الدبلوماسية العربية . وكان احتمال الاعتراف بشرعية إسرائيل وبالتالى قبول الضياع الدائم لجزء من فلسطين أمرًا لا يرد ذكره لمدة ثلاثين عامًا فى العالم العربى ، ولم يكن اقتراح أى شيء عكس ذلك ، مهما كانت الشروط التى قد تلحق بالاقتراح ، خطوة سهلة ، لأنها لم تكن تواجه ثلاثة عقود من الخطب الطنانة فحسب ، بل إن الانقسامات بين العرب سوف تزداد حتمًا .

وبعد مؤتمر الخرطوم بشهور قبلت مصر والأردن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وبهذا العمل اقتربتا من تحديد الشروط لقبول حق إسرائيل فى الوجود وهى : عودة كل الأراضى العربية المحتلة فى ١٩٦٧ ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينين ، بينما لم تحذ سوريا ـ حذوهما إلا فى عام ١٩٧٤ . وبعد أقل من عقد واحد ، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها وقد تمزقت وتفرقت حول احتمال الاعتراف بدوام إسرائيل وشرعيتها .

ورغم أن الخلافات كانت كثيرًا ما تسبب توترات ملتهبة حول إمكان التصالح مع الدولة اليهودية فإنها كانت بطيئة فى إحداث تمزق تام فى الصفوف العربية ، وكان السبب الأساسى لذلك ، هو أن كل الزعماء العرب ظلوا لمدة تزيد على عشر سنوات بعد حرب يونيو متحدين فى الاصرار على أن سيطرة إسرائيل على الأراضى المحتلة يجب أن تزول تمامًا . وكان هذا الموقف يحمل تضمنيات بعيدة المدى . ، لأنه وضع العرب بصورة جماعية فى موقف المعارضة لمطالب إسرائيل الإقليمية غير المحددة حتى وإن كانت حقيقية . وكذلك المقترحات المنبثقة من أية جهة لإجراء تعديلات إقليمية محدودة لصالح إسرائيل . وفى الوقت ذاته كانت المطالبة بكل الأراضى المحتلة تعطى المتطرفين فى العالم العربى وإسرائيل دوافع المعارضة القوية لأى تقدم نحو أية تسوية سياسية . وكانت أغلب الجهود الدبلوماسية الدولية التى تركزت على الشرق الأوسط بعد حرب يونيو ، وقدر غير قليل من الدماء التى سفكت فى المنطقة ، يتصل

بمحاولات تحقيق أو تعديل ، أو جعل الاصرار العربى على عودة الأراضى كاملة أمرًا لا علاقة له بالموضوع .

ورغم أن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا على خلاف منذ البداية حول كيفية التصرف النهائى فى الأراضى المحتلة ، فإن واشنطن كانت تختار دائمًا تجنب أية مواجهة حول هذه المسألة ، وبدلاً من ذلك فقد تركزت الاستراتيجية الأمريكية لصنع السلام فى البداية على محاولة إضعاف الموقف العربى الموحد بتشجيع اهتمام مصر والأردن بابرام تسويات منفصلة تتضمن بعض تعديلات إقليمية طفيفة . وفى أوائل السبعينيات ، بدا أن هذا الأسلوب قد تعثر على صخور عناد عربى وإسرائيلى . ولما كانت واشنطن مقتنعة بأن أى تنازل يؤدى إلى تسوية وفقًا للشروط العربية سوف يفيد الاتحاد السوفيتى ، فإنها تخلت عن سعيها النشيط للسلام لكى تعزز ركودًا يهدد باحكام قبضة إسرائيل على ما فى حوزتها من أراض واسعة .

وقد حطم أنور السادات الركود بخوض الحرب فى ١٩٧٣ . ورغم أن السادات قد تغلب على قصور واشنطن الدبلوماسى الذاتى ، فإنه لم يحقق نصرًا سياسيًا تامًا . وقد عمل خلال السنوات التالية بسرعة لفك الارتباط بين المطالب المصرية والمطالب العربية الأوسع ، ثم قطعها بعد ذلك كلية لأغراض عملية تمامًا .

وقد هيأ هذا التنازل الحيوى السبيل لنجاح الجهود الأمريكية لتعزيز السلام المصرى ـ الإسرائيلى الذى تم إبرامه فى ١٩٧٩ ، غير أن مرور الوقت أدخل فى ذلك الحين ظروفًا أثارت أسئلة خطيرة حول ما إذا كانت ديناميكيات التعامل بين دولتين والتى نجحت فى النهاية بهذه الصورة المثمرة بين مصر وإسرائيل يمكن تكرارها ، إذ أن سوريا ، التى كانت ترى أنه ليس هناك أمل معقود لاسترداد مرتفعات الجولان المفقودة من خلال وسائل دبلوماسية ، انتهزت الفرصة لدعم نفوذها السياسى بالتدخل فى لبنان ، وساعدت بذلك على تعقيد المسرح السياسى المعقد فعلاً فى الشرق الأوسط إلى حد لا نهاية له ، وكانت الأردن قد تخلت عن حقها المعلن فى تقرير المصير للضفة الغربية . وكان هناك أولاً وقبل كل شيء الفلسطينيون الذين عادوا إلى الظهور عن طريق قوة منظمة التحرير الفلسطينية كعنصر سياسى ذى شأن فى المشكلة العربية الإسرائيلية .

وكان بعث القومية الفلسطينية المناضلة ظاهرًا عبر الشرق الأوسط فى منتصف الستينيات ، وقادت صدمة التشرد ، التى حطمت الحركة الوطنية الفلسطينية فى ١٩٤٨ ، والتى أدت إلى أن يبحث أغلب المناضلين الفلسطينيين عن الخلاص السياسى فى شكل أو آخر من الوحدة العربية ، إلى اقتناع متزايد بأن على الفلسطينيين أن ينشطوا بدلاً من الاعتماد على النضال العربى الشامل ضد إسرائيل . ونظرًا لمشاعر الاحباط لفشل حركة الوحدة العربية فى التحرك

الذى يتجاوز الالتزامات الكلامية نحو وحدة عربية ، قرر الفلسطينيون بصورة متزايدة ضرورة أن تكون لهم الصدارة فى الصراع .

ولم تكن الأنظمة العربية تشعر بارتياح إلى توقع ظهور حركة وطنية فلسطينية مستقلة مناضلة . وتحت زعامة مصر ، بذلت محاولة لوضع النضال الفلسطينى تحت السيطرة فى مؤتمر للقمة العربية فى أوائل ١٩٦٤ ، ووضع الاجتماع الأسس لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وتم تعيين أحمد الشقيرى منظمًا لها ، وهو أحد أفراد عائلة فلسطينية شهيرة فى عكا، عمل دبلوماسيًا لحكومات عربية مختلفة وفى الجامعة العربية .

ولم يبدأ قلق الفلسطينيين ، ورغم الإعلان بأن تحرير فلسطين هو الهدف النهائى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن المنظمة لم تكن تعتبر فى الأصل هيئة عسكرية ، بل كان هدفها الرئيسى سياسيًا . وسوف تكون منظمة التحرير الفلسطينية مظهرًا للطلب الفلسطينى بحق تقرير المصير الوطنى ـ إلا أنه لا هذا ولا إنشاء قوة مقاتلة نظامية (جيش التحرير الفلسطينى) أشبع رغبة الفلسطينيين القوية لانتهاج سياسة نضال فعالة ضد إسرائيل . (ومع الاقتناع بأن الوقت قد حان لشن حرب عصابات متواصلة ضد الدولة اليهودية ، اعتبر كثير من الزعماء الفلسطينيين أن منظمة الشقيرى ليست منقطعة الصلة بجماهير اللاجئين فحسب، بل إنها أيضًا المخلوق المستأنس للحكومات التى ترعاها .

ومن أعراض النمو التلقائى السريع للنشاط الفلسطينى ، كان مصير الحركة القومية العربية وهى منظمة قومية عربية أنشأها جورج حبش فى ١٩٥١ . وهو فلسطينى مسيحى كان قد تخرج لتوه من كلية طبية ، وكان ملتزمًا فى الأصل ببرنامج متزمت يدعو إلى إقامة دولة عربية موحدة ، والقضاء على الصهيونية والامبريالية فى الشرق الأوسط ، وقد حققت المنظمة نجاحًا تنظيميًا كبيرًا ، وامتدت فروعها إلى أرجاء العالم العربى فى أوائل الستينيات . غير أن المنظمة صدمت فى ١٩٦٤ بشكوك متزايدة حول الفعالية السياسية لأيديولوجية الوحدة العربية ، وتخلت المنظمة عن تشكيلها المركزى الصارم الذى كان موجودًا حتى ذلك الحين ، وأعطت بعض الوحدات المكونة لها استقلالاً ذاتيًا أكبر ، وهى عملية أتاحت لحبش اجتذاب الجزء الأكبر من أكثر أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية نشاطًا للانضمام إلى هيئة جديدة أصبحت تعرف باسم «الجبهة القومية لتحرير فلسطين » NFLP وهذه الجماعة وإن ظلت عربية فى توجهاتها ، فإنها شرعت فورًا فى شن حملة حرب عصابات ضد إسرائيل ، وعهدت بالمهمة الأولى إلى قوتها العسكرية الضاربة «شباب الانتقام » وقد نفذتها فى نوفمبر١٩٦٤ .

وفى الأشهر التالية تشكلت مجموعات فلسطينية أخرى من الفدائيين ، ويبدو أن أثنتين منها كانتا ترتبطان بأحمد جبريل ، وهو فلسطينى خدم فى الجيش السورى . وقد بدأت إحدى

جماعتى جبريل ـ وهى جبهة التحرير الفلسطينيةPLF العمل فى ١٩٦٦ ، بينما بدأت الأخرى وتدعى « أبطال العودة » العمل لأول مرة فى نفس الوقت تقريبًا .

وفى غضون ذلك ، وفى بداية ١٩٦٥ ، بدأت المنظمة التى قدر لها أن تصعد بسرعة إلى قيادة الحركة القومية الفلسطينية نضالها ضد إسرائيل ، وهى حركة تحرير فلسطين التى سرعان ما أصبحت تعرف باسم « فتح » . وعلى عكس الفروع التى نبتت من الحركة القومية العربية لجورج حبش ، أو تشكيلات أحمد جبريل ، فإن « فتح » تجنبت تبنى ايديولوجية عربية شاملة « إذ كان مؤسسوها فلسطينيين مشردين تجمعوا معًا فى القاهرة فى أوائل الخمسينات ، أو بعد ذلك فى الكويت ، ولم يكونوا مشتركين فقط فى عزمهم على رؤية فلسطين تعود إلى سيطرة أهلها الأصليين من العرب ، بل وأيضًا فى اقتناعهم بأنه ينبغى أن يكون للفلسطينيين أولوية تحقيق هذا الهدف الوطنى ؛ ومن ثم فقد وضعوا الهوية الفلسطينية فوق كل شيء آخر ، وامتدت حركتهم للتوفيق بين الاتجاهات الأيديولوجية المختلفة ، وأيضا تجنب التورط فى المنافسات السياسية بين العرب . وفى إيجاز كانت فتح تأمل فى أن تسعى للحصول على تأييد كل النظم العربية بعدم تهديدها لأى منها .

وبدا أن النتيجة المدمرة لحرب ١٩٦٧ تدعم ادعاءات الجناح اليسارى فى كل الدول العربية بأن الأنظمة القائمة عاجزة عن كل الطاقات الضرورية للانتصار على إسرائيل ، ووجد الزعماء المحافظون المؤلون للوحدة العربية أمثال جورج حبش أنه أصبح من الممكن توحيد المشاعر القومية للفلسطينيين بنظرة ماركسية لينينية علمية متطرفة ، وكان ذلك المنظور يربط بحكم الضرورة بين الوفاء النهائى بالمطالب الفلسطينية وبين ثورة اجتماعية وسياسية فى العالم العربى ، وعلى العكس فإن فتح ظلت تصر على السعى لتحقيق أهداف فلسطينية وطنية بحتة .

وقد خلقت حرب يونيو مناخًا مواتيًا لنمو جماعات قائمة من الفدائيين ، وانتشار جماعات جديدة ، وتجمع الرأى العام فى أرجاء الوطن العربى لتأييد الفدائيين والذين كانت أعمالهم البطولية رد اعتبار للشرف العربى الملطخ . ولم تكن الحكومات العربية فى موقف يسمح لها بالوقوف ضد الشعبية المزدهرة لحركة المقاومة ، وقد اعتبرت ـ فى البداية على الأقل ـ أن الفدائيين نافعون فى الواقع باعتبارهم الوسيلة الوحيدة لممارسة ضغط عسكرى على إسرائيل . وأثبتت حركة فتح أنها أكثر نجاحًا من الجماعات الفلسطينية الأخرى فى إقامة نظام يتمتع بقاعدة واسعة من التأييد . وفى عام ١٩٧٠ كانت مصادر تمويلها تشمل ليس فقط المتبرعين من الفلسطينيين ، بل ونظمًا عربية أخرى مختلفة ، مثل ليبيا ، وسوريا ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية ، والجزائر .

وسرعان ما أدت جاذبية حركة فتح الوطنية والضربات المنتظمة التى توجهها للأهداف

الإسرائيلية إلى جعلها الأكبر والأكثر شهرة بين جماعات المقاومة الفلسطينية ، وقد صدق هذا بصفة خاصة بعد مارس ١٩٦٤ ، عندما صمد مقاتلو فتح أمام هجوم إسرائيلى كبير على قاعدة للفدائيين فى بلدة الكرامة الأردنية . ومع أن القوة الإسرائيلية الأكبر كثيرًا قد كسبت المواجهة من الناحية الفنية ، فإنها واجهت مقاومة صلبة غير متوقعة ، لأن الفدائيين بدلاًمن المسارعة إلى الاختفاء قرروا مواجهة الهجوم .

ولم تكن النتيجة العسكرية هامة نسبيًا ، إذا قورنت بالأسطورة التى خلقتها ، فقد أصبحت كلمة « الكرامة » مرادفة لحلم تضحية إلى غير حد ضد احتمالات أكثر تفوق، لجيل بعد جيل يقاتلون ويسقطون ويسلمون بنادقهم الكلاشينكوف لمن يخلفهم . حتى الملك حسين أدركته مشاعر الابتهاج وأعلن قائلاً : « سنكون جميعًا فدائيين عما قريب » وأدى التأثير الكهربائى للمعركة إلى تدفق آلاف المجندين الشبان المتحمسين للانضمام إلى فتح وجماعات الفدائيين الأخرى ـ كما تدفقت الأموال ووعود المساعدة من كل أرجاء الوطن العربى .

وفى عام ١٩٦٨ أصبح ياسر عرفات معروفًا باسم المتحدث الرئيس باسم فتح ، وبعد عام ، عقب فقد أحمد الشقيرى لزعامة منظمة التحرير الفلسطينية فى أواخر ١٩٦٧ ، انتخب عرفات رئيسًا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، فاز أعضاء فتح وأنصارها بالسيطرة على المجلس الوطنى الفلسطينى ، وهو الهيئة شبه التشريعية ، التى قيل إنها أضفت الشرعية على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى .

وفى نفس الوقت تجمعت الفئات الفلسطينية المتطرفة الموالية للوحدة العربية فى أوائل ١٩٦٨ لتكوين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين PFLP ، وقد وحدت الجبهة برئاسة جورج حبش القسم الفلسطينى فى الحركة القومية العربية ، وجبهة التحرير الفلسطينية ، وأبطال العودة . وسرعان ما قامت مصادمات أيديولوجية وشخصية بين فروع مختلفة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وكان أهمها هى الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة ، التى عرفت بعد عام ١٩٧٤ باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (أ) بزعامة أحمد جبريل والقيادة العامة للجبهة ذاتها (ب) بقيادة ضابط جيش سابق آخر هو أحمد زعرور . وعلى عكس فتح ، كانت تلك الجماعات تميل أيديولوجيًا إلى أن تخفف من تركيزها على فلسطين بالسعى لتحقيق أهدافها قدر الامكان من خلال التدخل فى السياسات العربية .

ومع رغبتها الشديدة فى أن تهيئ قنوات لنزعة العنف الفلسطينية ، وكسب نفوذ على حركة المقاومة بصفة عامة ، عززت الأنظمة العربية تكاثر المنظمات الفدائية ، وكان أكثرها حصولاً

على رعاية رسمية جماعة فلسطينية تدعى « الصاعقة » كان قد تقرر تكوينها تحت رعاية سوريا فى ١٩٦٦ .

وبعد أن حظيت « فتح » بالسيطرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٩ ، كان لا يزال عليها أن تدعم زعامتها على مختلف جماعات المنظمة المختلفة ذات الاتجاهات الاستقلالية . ويعود القدر الذى حققه عرفات وكتائب فتح من النجاح إلى قدر كبير من الصبر والأسلوب العملى تجاه السياسات بين الفلسطينيين ، والصياغة الواضحة لهدفهم النهائى . وقد صيغ هذا الهدف بعد عام ١٩٦٧ فى عبارة فحواها الحصول على حق الفلسطينيين ، وإقامة دولة علمانية ديمقراطية هناك . وقد أشار مايكل هدسون إلى مناسبة هذه الصيغة كوسيلة للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة داخل الحركة القومية بقوله :

« كان الأمر بسيطًا وإن كان غامضًا إلى حد يكفى لاجتذاب عناصر متنوعة ومتعارضة . وكما فسرته زعامة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية فإنه كان يختلف قليلاً عن الفلسطينيين التقليديين ، والفلسطينيين البورجوازيين الأحرار ، وإغراءات العرب القوميين فى عهد الانتداب » .

ولكن هدسون يثير آخرين ، وخاصة فى « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » و «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين » بأنهم يرمزون إلى موقف أيديولوجى شعبى متطرف ، بقوله :

« إن أبرز مزايا هذا المنظور هى العلمانية ، والمشاركة ، والعدالة الاجتماعية فى سياق ثورة تحرير وطنية . . . » .

ومع أن « فتح » لم تستطع قط فرض إرادتها بصورة مستمرة أو كاملة على كل الجماعات الفلسطينية داخل حركة المقاومة ، فقد أصبح برنامجها وزعامتها راسخين بقوة ، ويمثلان الاتجاه السائد فى منظمة التحرير الفلسطينية ، غير أن فتح التى لم تتردد قط فى التركيز على القومية الفلسطينية ، قادت منظمة التحرير الفلسطينية فى طريق تميز عبر السنين بتأكيد فى الأهداف ، وتحول متوافق من التكتيكات العسكرية إلى السياسية .

وبعد حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، تبنت منظمة التحرير الفلسطينية بصورة رسمية ٥٠ برنامجًا يدعو إلى إقامة « سلطة وطنية » فى أى جزء يتم تحريره من سيطرة إسرائيل ، ومع أن هذا الإجراء اتسم بالاصرار على أن أية « سلطة وطنية » من هذا النوع سوف تكون مجرد علامة على مرحلة فى طريق إنشاء دولة ديمقراطية علمانية فى النهاية فى كل فلسطين ، فإن دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية تركزت بازدياد على هدف إقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة . وفى منتصف الثمانينات أثار زعماء المنظمة إلى استعدادهم لتقبل وجود إسرائيل مقابل اعتراف أمريكى مماثل بحقوق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم ، كما قبلت

المنظمة أيضًا مبدأ إمكان وجود دولة فلسطينية صغيرة فى شكل ما من الاتحاد مع الأردن .

وخلال السبعينيات ، وخاصة بعد ١٩٧٤ سعت منظمة التحرير الفلسطينية لاظهار نفسها فى هيئة حركة سياسية مسئولة بعيدة النظر ، لا مجرد قوة من الفدائيين تستطيع أن تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق العنف فقط . ومع أنها لم تتخل عن الكفاح المسلح ، الذى يشمل شن هجمات على أهداف مدنية فى إسرائيل ، فإن المنظمة أبعدت نفسها عن الأنشطة الإرهابية فى مجالات أخرى . وفى أوائل الثمانينات أنشأت المنظمة شبكة دولية واسعة سمحت لها بالاحتفاظ بمكاتب فى أنحاء العالم . وفى ١٩٨١ منح ممثلها فى موسكو وضعًا دبلوماسيًا ، تتويجًا لعملية بدأت فى ١٩٧٣ عندما لم يعد الاتحاد السوفيتى يعتبر المسألة الفلسطينية «مشكلة لاجئين » وأيد هدف إقامة دولة فلسطينية .

وفى نفس الوقت ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية بعد منحها وضع المراقب فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٤ ، عملت مرارًا وبنجاح على إقرار مشروعات قرارات لصالح الفلسطينيين من وكالات مختلفة فى الأمم المتحدة ، وبالمثل نجحت دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية فى حشد تأييد المنظمات الإقليمية ، كالمجموعة الأوروبية وحركة عدم الانحياز .

ورغم الترحيب الذى استقبل به زعماء منظمة التحرير الفلسطينية هذا التأييد ، فإن تحقيق وجود « محترم » للمنظمة فى الساحة الدولية فى حد ذاته لم يفعل الكثير لتعزيز هدفها ، إذ مازال الجهد الشاق لاقامة دولة فلسطينية فى الشرق الأوسط باقيًا ، ورغم أن المنظمة استطاعت أن تشجع وعيًا فلسطينيًا وطنيًا مؤثرًا من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة التعليمية والاجتماعية ، والسياسية الموجهة بصورة أساسية إلى جموع اللاجئين ، ورغم الاعتراف بها على نطاق واسع كممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطينى ، فإن المنظمة كانت تواجه معضلة مستمرة ، ومازال التحليل الصادق لهذا المنظور الذى قدمه فؤاد جابر فى أوائل السبعينيات دون تغيير :

. . . « يوحى السجل بأن حركة المقاومة القومية التى لها قاعدة صلبة من التأييد السياسى الجماهيرى ، والعلاقات السلسة إلى حد معقول مع الحكومات المضيفة ، وقوة عسكرية فعالة قادرة على العمل المستقل ضد أعدائها ، هى وحدها التى تستطيع أن تواصل الاحتفاظ [بمثل هذه المكاسب] . ولكن هذه الأشياء الضرورية ، وإن كانت كلها جوهرية ، فإنها فى الحساب النهائى مستبعدة بصورة متبادلة ـ وهنا تكمن المعضلة الأساسية للفلسطينيين ـ فإن حركة فصائل المقاومة ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة والبرنامج الاجتماعى ـ السياسى الفعال، والقوة العسكرية والقادرة على البقاء سوف تمثل تحديًا ، وقد يكون تهديدًا للنظم

السياسية القائمة فى الأردن ولبنان وسوريا ، ومن ثم تتجه إلى الاصطدام مع السلطات المركزية . . . » .

ورغم أن فلسفة زعامة منظمة التحرير الفلسطينية كانت تقوم على الامتناع عن التدخل فى السياسات الداخلية للدول العربية ، فإن منطق الأزمة قد زج بالمنظمة إلى صراعات خطيرة مع النظام الأردنى فى ١٩٧٠ / ١٩٧١ ومع القوات اللبنانية والسورية بعد ١٩٧٦ . ومما يدعو إلى السخرية ، أن متاعب منظمة التحرير الفلسطينية مع دمشق قد أظهرت فى النهاية أن الاصطدامات مع الأنظمة العربية يمكن أن يثيرها المعتدلون الفلسطينيون مثلما يثيرها الفلسطينيون المتطرفون .

وكانت واشنطن غير مستعدة لدخول الشعب الفلسطينى المتجدد كشريك فعال فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى . فقد كان رأى إدارة جونسون عن السلام العادل فى الشرق الأوسط يعترف بالحاجة إلى حل محنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس عادل بصورة ما . ولكن هذا كان فى أغلبه يتضمن شيئًا يجمع بين العودة إلى إسرائيل . أو إلى فلسطين التى تسيطر عليها إسرائيل ، وبين التعويض ، وإجراءات لادماج اللاجئين المشتتين فى المجتمعات التى تستضيفهم ، ولم يكن يسمح باحتمال تعديل النظام الإقليمى القائم فى الشرق الأوسط بخلق دولة فلسطينية .

وتحت تأثير الديناميكيات الفاشلة للبحث عن سلام فى الشرق الأوسط ، أخذت واشنطن ببطء وعلى مضض ، وبصورة غامضة توسع نظرتها المحدودة إلى القضية الفلسطينية ، ففى الأحاديث الرسمية الأمريكية حدث تحول جذرى حيال مشكلة «اللاجئين » أولاً بالإشارة إلى «مصالح فلسطينية مشروعة » ثم تغيرت إلى « حقوق الفلسطينيين » ثم إلى الحاجة إلى « حكم ذاتى كامل » للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، وفى النهاية إلى « تأييد شكل ما من «الحكم الذاتى للفلسطينيين » فى سياق سلام أردنى إسرائيلى .

وفى السنوات التى أعقبت سنة ١٩٦٧ كانت العلاقات الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية عدائية بوجه عام . ولكنها كانت أيضًا معقدة ، وفى بعض الأحيان متناقضة ، حيث أن واشنطن التى كانت تنفر من الارهاب الفلسطينى ، ولا تثق فى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ذات تأثير راديكالى متطرف فى الشرق الأوسط ، لم تتقبل المنظمة أو زعامتها قط على أنها الصوت الشرعى للفلسطينيين . ومع ذلك فقد حدثت حالات من الاتصالات الإيجابية ، ومن ثم فإن واشنطن رأت أنه من المستحسن التودد لفترة قصيرة مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب الإسرائيلية ـ العربية فى ١٩٧٣ مباشرة . ولا شك أن ذلك لم يكن يستهدف ضم المنظمة إلى عملية البحث عن السلام ، بل إلى كسب فترة راحة من

أنشطتها . ومع ذلك فإن الاتصالات غير المباشرة بين المنظمة والولايات المتحدة كانت مفيدة فى تحقيق وقف اطلاق النار وترتيبات أمنية فى لبنان .

وفى الوقت نفسه أتفقت واشنطن مع إسرا ئيل فى عام ١٩٧٥ على عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الاعتراف بها إلى أن تقبل المنظمة حق إسرائيل فى الوجود . ورغم ذلك بقيت الاتصالات غير المباشرة . وفقد أندرو يونج السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة منصبه فى سنة ١٩٧٩ لأنه تجاوز حدود سلطاته بالاتصال مع مسئول من منظمة التحرير الفلسطينية ليناقش معه بصورة غير رسمية إمكان عقد صفقة شاملة يتم بموجبها قبول شرعية إسرائيل وحق الفلسطينيين فى تقرير المصير فى وقت واحد . ومع ذلك فقد استمر التساؤل عما إذا كانت هناك أسس لتقارب أمريكى ـ فلسطينى يثار بين حين وآخر بواسطة كلا الطرفين ، وكثيرًا ما كان يحدث عن طريق وساطة سرية ومن « إشارات » خفية فى الصحف العالمية .

ولم يكن عرفات ورفاقه يخفون رغبتهم فى بدء حوار مع الولايات المتحدة ، غير أنهم كانوا يرفضون القبول من جانب واحد لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والذى أصبح المعيار الرمزى لقبول وضع إسرائيل كدولة ذات سيادة . وقال زعماء المنظمة فى النهاية إن هذه الخطوة يمكن أن تتخذ فقط بالتوافق مع اعتراف أمريكى بحق الفلسطينيين فى إقامة دولة ، وبدور حاسم لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلاً شرعيًا للشعب الفلسطينى . وفى أواخر الثمانينات بدا أن هذا المأزق آخذ فى التحول . وفى تلك الظروف ، ورغم الاتجاه الواضح من المنظمة بعد سنة ١٩٦٧ نحو الاعتدال فى الأهداف والوسائل الفلسطينية ، فإنها ظلت من الناحية الفنية متمسكة بنصوص ميثاقها التى كانت لا تزال كما كانت عند تعديلها فى ١٩٦٨ تدعو إلى تحرير فلسطين ، وتتضمن طرد كل اليهود الذين وصلوا إلى البلاد بعد عام١٩٤٨ .

اســـرائيـل

وكان رد الفعل الإسرائيلى على حرب يونيو تسيطر عليه عاطفتان : الفرح ، والشعور بالارتياح ، وهما أمران لا يتعذر فهمهما ، فعلى الرغم من أن الزعماء الإسرائيليين ورجال المخابرات الأمريكية كانوا يتوقعون فى ثقة هزيمة العرب ، فإن الانزلاق السريع إلى الحرب ، أعاد إلى ذاكرة أغلب الإسرائيليين أسوأ التجارب اليهودية . ولم يكن الأمر يتطلب جهدًا كبيرًا لتقرير أثر جعجعة أحمد الشقيرى زعيم منظمة التحرير الفلسطينية على الرأى العام الإسرائيلى يومئذ ، فقد نقل عن الشقيرى وهو يتحدث فى عمان قوله إنه إذا سقطت إسرائيل فإن اليهود الباقين أحياء سوف يعادون إلى أوطانهم الأصلية . . ثم أضاف تقريرًا مرعبًا « بأن أحدًا منهم لن يبقى حيًا» .

وكانت الفرصة مرتبطة بطبيعة الحال بشعور الارتياح لهزيمة ما كانوا يتصورون أنه جهد عربى منسق لابادة الدولة اليهودية . غير أن الانفعال انبعث أيضًا من مصادر أكثر تعقيدًا بكثير من الفرحة المباشرة للنجاح العسكرى ، إذ أنه نظرًا لمدى الانتصار الإسرائيلى ولاسيما الأراضى الجديدة التى تم الاستيلاء عليها ، فإن الإسرائيليين من كل الاتجاهات وجدوا أملاً فى إمكان تحقيق أهداف الدولة اليهودية بعيدة المدى . وكانت المشكلة كما اتضح بسرعة ، هى عدم وجود اتفاق رأى جماعى حول ما الذى يشكل أهداف إسرائيل بالضبط .

كان ذلك يتضمن بالضرورة افتقارًا مماثلاً فى الاتفاق على أهمية الأراضى التى اكتسبت حديثًا . إذ أن بعض الإسرائيليين ـ وكانوا أقلية منذ البداية ـ كانوا يرون وجوب عودة أغلب الأراضى ـ إن لم يكن كلها ـ إلى السيطرة العربية مقابل تسوية سياسية ، بينما طالب آخرون ـ سواء على أسس من اهتمامات أمن عملية ، أو قيم دينية ـ وطنية تامة ـ بالابقاء على السيطرة الإسرائيلية على الأراضى المكتسبة حديثًا مهما كان الثمن . وبين هذين النقيضين ، تنافست مجموعة مختلفة من الآراء حول أهداف إسرائيل ، ودور الأرض فى تحقيقها ، من أجل الحصول على تأييد الرأى العام .

كانت تلك الخلافات ترتكز على مسألة الهدف النهائى للدولة اليهودية ، وهى مسألة لم يتم حلها بصورة كاملة قط منذ أسس تيودور هيرتزل الحركة الصهيونية الحديثة قرب نهاية القرن التاسع عشر . وكانت الصهيونية كما تتخيلها هذه الشخصية المتألقة ، تتطلب حلاً عمليًا علمانيًا لافتقار الشعب اليهودى إلى دولة قومية ، وهى حالة كانت فى رأى هيرتزل تضطر اليهود إلى وجود شاذ .

ولكن بينما كان هيرتزل يعطى الأولوية لانشاء وطن لليهود ، دون تحديد أى موقع جغرافى معين [ولهذا جرى بحث مجموعة متنوعة من المواقع الممكنة] فإنه سرعان ما تبين له أن فلسطين وحدها يمكن أن تستخدم نقطة تمركز للقومية اليهودية . وهكذا ربطت الصهيونية الحديثة منذ أيامها الأولى مستقبل اليهود بفلسطين بشكل حازم . غير أن هذا الأساس المشترك لم يستبعد تنوع وجهات النظر ـ من العلمانية والعملية ، إلى المدنية والقومية الصوفية ـ داخل الحركة . وفى الفترة بين وفاة هيرتزل وإنشاء إسرائيل ، وصف سولمون شيكتر رئيس الكلية اللاهوتية اليهودية الصهيونية بقوله :

« إنها مثل أعلى ومن ثم فإنه من المتعذر تعريفها . . . [والصهيونية] عرضة لتفسيرات مختلفة ، وعرضة لجوانب مختلفة ، فقد تبدو لواحد بأنها بعث نوعى يهودى قومى ، ولآخر كاحياء دينى ، بينما قد تعرض نفسها لثالث كسبيل يقود إلى هدف متمثل فى ثقافة يهودية ، وقد تكون بالنسبة لرابع الحل الأخير والوحيد للمشكلة اليهودية » .

إن هذا المثل الأعلى المتعذر تعريفه ، حقق علاقة عمل بين أتباعه المختلفين قبل سنة ١٩٤٨ ولكنه لم يستطع قبل أو بعد هذا التاريخ أن يجعل وجهات نظره المختلفة منسجمة تمامًا. وهناك تيارات صهيونية عديدة حول هدف الوطن اليهودى ، لم تستطع الاحتفاظ لابتفسيرات مختلفة فحسب ، بل وفى بعض الحالات متناقضة ، لمعنى وأهداف إسرائيل . . . بل وفى أوسع المعانى ـ حدودها :

كانت إسرائيل فى السنوات الثلاثين الأولى من وجودها يقودها علمانيون تجمعوا حول يسار الصورة السياسية للبلاد فى درجات مختلفة ، من اتجاهات تقدمية ليبرالية واشتراكية ، وماركسية ، وفى إطار مراجعها ، كان أثر « التطبيع » الذى أحدثته إسرائيل على الحياة اليهودية أساسًا نفس الظاهرة التى جعلت الهويات السياسية للسيادة فى دول أخرى سمة « عادية » للحياة المدنية فيها .

ومن ناحية أخرى ، كانت التيارات الصهيونية ذات الدوافع الدينية تميل إلى اعتبار أن إسرائيل تعرض الصلة الفريدة لليهود بالرب ، وأن الدولة هى الأداة الخاصة لارادة الله ، وسياساته ، الداخلية والخارجية معًا ، ومن ثم فإنها مرتبطة بحدود مقدسة .

وهناك فئة ثالثة عريضة من وجهات النظر حول المغزى النهائى لإسرائيل ، وهى أن القوميين المتطرفين ، الذين ليسوا متدينين بالضرورة ، يشتركون مع الصهيونيين الدينيين بوجه عام فى صفات التحمس ، والصرامة فى المواقف القائمة على قيم تكميلية . وترجع الأصول التنظيمية والثقافية لفئة قومية متطرف إلى النزعة القومية الرومانسية لفلاديمير يابوتنسكى الذى انشق فى سنة ١٩٣٥ على المنظمة الصهيونية العالمية ليؤسس المنظمة الصهيونية الجديدة من أنصار التطوير. وقد أكدت منظمة يابونتسكى على الدم ، والعنصر ، والأرض ، بينما أشادت بالقوة العسكرية . وسرعان ما ظهر نوع آخر من القومية المتطرفة بعد سنة ١٩٦٧ يجمع بين فرضيات صوفية ، ونظريات العمل السياسى العدوانى ، ومن اقتناعهم المشترك بأن التعبير النهائى عن واقع الشعب اليهودى يتطلب تجمع كل اليهود فى « أرض إسرائيل » كلها ، وجدت تيارات القومية المتطرفة المختلفة أسسًا أيديولوجية وطيدة لاقامة قوة سياسية فعّالة عليها .

ولم تكن هذه الاتجاهات ـ العلمانية ، الدينية ، والقومية المتطرفة ـ تشكل انقسامات مطلقة ، ولا مجموع الآراء المتنافسة فى إسرائيل ، ولكنها كانت النزعات الرئيسية داخل مجموعة الأيديولوجيات الإسرائيلية ، والتى كانت تناضل لكى تحدد مغزى عام ١٩٦٧ على العرب ، غير أنها باعتبارها اتجاهات ذات أهمية سياسية كانت تمارس تأثيرًا أساسيًا على تشكيل سياسات إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧ .

وفى حين أن المواقف المتباينة حيال السبب الجوهرى لوجود الدولة اليهودية ، ساعدت على تنويع أفضليات الإسرائيليين السياسية بعد حرب يونيو ، فقد فعلت مشكلة أمن إسرائيل أكثر نسبيًا مثل ذلك . فقد كان الإسرائيليون يتفقون بوجه عام على أن نتيجة الحرب تكفل أملاً فى تحسين أمن الدولة على المدى البعيد ، وإن لم يتضح ماذا يعنى ذلك . . . فهل يعتبر الحد الأقصى من المساحة هو أفضل ضمان للأمن فى حد ذاته ؟ أم أن هناك ترتيبات أخرى ربما كانت أكثر تعقيدًا تلائم هذه المهمة بشكل أفضل ؟

وإذا أخذنا بالرأى الأخير ، فأى جمع بين المساحة والترتيبات الأخرى هو الأفضل ، وأى نوع من الإجراءات « الأخرى » ينبغى السعى إليها ؟ وفضلاً عن ذلك فإن العلاقة الكلية بين المساحة والأمن كانت معقدة ـ كما أنها كانت مرتبطة مباشرة بمسألة الهدف النهائى ـ بواسطة الديموغرافيا . إن أكثر من مليون عربى أصبحوا تحت سيطرة إسرائيل نتيجة للحرب . ومع التسليم بالمعدل التقليدى الأعلى للمواليد لدى الفلسطينيين ، فإن الاندماج الدائم لأى جزء هام من الأراضى المفتوحة فى إسرائيل يمكن أن يهدد فى وقت واحد أمن إسرائيل ، ونظامها الديموقراطى ، وطابعها اليهودى .

وسرعان ما أثرت هذه الاعتبارات على الصورة الأيديولوجية والسياسية العامة المعقدة لإسرائيل . وأخذت الأسئلة التى تحيط بمستقبل الدولة فى الأراضى المحتلة تدور وتختلط بحيوية شديدة لتخلق تحالفات وعداوات جديدة بين جماعات مختلفة بشكل علنى واضح .

وكان أكثر التطورات التى لفتت الأنظار فى وقت مبكر إلى هذا الخليط الأيديولوجى ، هو النمو السريع لجماعة خارج البرلمان تدعى حركة أرض إسرائيل ، وقد طالبت الحركة التى تكونت فى صيف عام ١٩٦٧ بالاحتفاظ بكل الأراضى التى احتلت مؤخرًا ، واجتذب هذا الموقف على الفور الكثير من الأنصار ذوى النفوذ ، الذين لم يضموا الصهيونيين المتدينين ، والقوميين المتطرفين فحسب ، بل وأيضًا يساريين علمانيين بارزين ممن انتهوا إلى أن أمن إسرائيل يتطلب توسعًا إقليميًا هامًا .

وبينما كانت حركة أرض إسرائيل تقدم موقفًا كسب تأييدًا من قطاع عريض من الرأى العام الإسرائيلى ، فإن أعضاءها لم يلتزموا بأية تسوية عن الأراضى المكتسبة حديثًا . وقد وقع هذا الشكل من سياسة الفعالية بالعنف على عاتق « جوش ايمونيم » وهى جماعة أخرى خارج البرلمان ظهرت على المسرح السياسى الإسرائيلى فى عام ١٩٧٤ ، ومع أن الجماعة استعانت أيضًا بأعضاء أخرى ذوى دوافع علمانية ودينية ، فقد كان أيديولوجيتها راسخة بقوة فى رؤية تتعلق بالمخلّص المنتظر لليهود . وقد اعتبرت أن إنشاء إسرائيل والخطوات الكبرى التى أدت إلى إقامة الدولة هى علامات ظاهرة « لخطة الرب لتحرير البشرية » ، وكذلك الشأن بالنسبة

للأراضى المحتلة التى وقعت تحت سيطرة إسرائيل فى ١٩٦٧ . وقد عارض أنصار جوش ايمونيم بشدة أى تخلّ عن الأراضى المحتلة ، معتبرين أن الشعب اليهودى وأرض إسرائيل بأكملها شيء واحد . ولنفس السبب ، فإن المؤمنين فى جوش ايمونيم لا يؤيدون بصفة عامة اتخاذ أية خطوات لمد حدود إسرائيل وراء الحدود التى تم الوصول إليها فى ١٩٦٧ ، ولكنهم يعتقدون أن وحدة الأرض والشعب ، سوف تتطلب على الأرجح حروبًا أخرى لوضع كل إسرائيل القديمة تحت سيطرة اليهود .

ومع تسلم حكومة كتلة الليكود ذات الميول القومية القوية ، السلطة فى ١٩٧٧ برئاسة مناحم بيجين ، وجدت جماعة جوش إيمونيم أن اهتمامها بمسألة التوطين اليهودى فى الضفة الغربية منعكس فى السياسة الوطنية ، غير أنه عندما وافقت حكومة بيجن فيما بعد على إعادة سيناء إلى مصر ، وقفت جوش إيمونيم فى المعارضة ، وانضم كثيرون من أعضائها فيما بعد إلى حزب تيحيا Techiyah اليمينى المتطرف ، وهو فرع منشق من كتلة الليكود تشكّل كرد فعل للانسحاب من سيناء .

وبعد أكثر من عقد على تأسيس جوش إيمونيم ، بدا أنه قدر لها أن تظل جزءًا من النسيج الاجتماعى السياسى لإسرائيل ، وكان سجلها فى ذلك الحين مختلطًا ، فهى بالتأكيد لم تحصل على المدى الذى كانت تأمل أن تراه للاستيطان فى الضفة الغربية ، إلا أنهااكتسبت أهمية باعتبارها مظهرًا وسببًا معًا ، فى نمو الالتزام الشعبى بضم الأراضى المحتلة إلى إسرائيل . وفى منتصف الثمانينات ، انتهى بعض دارسى المجتمع الإسرائيلى إلى أن جوش ايمونيم لا تمثل مجرد قمة « جبل ثلج » ثقافى يقوم على أسس ثقافية دينية فرعية أوسع ، بل وأيضًا إن وجهة نظر الجماعة أخذت تصبح الايديولوجية السائدة فى إسرائيل .

ويبقى علينا أن نرى الشرعية النهائية لهذا القول ، ومع ذلك فليس هناك أى شك فى أن حركة أرض إسرائيل وجوش ايمونيم كانا جزئين من اتجاه أدى بعد ١٩٦٧ إلى إزدياد الروابط بين إسرائيل والأراضى المحتلة . وقد ظهر تدريجيًا أن هذه الروابط تقوض إمكان استخدام الأراضى المحتلة ثمنًا لاقامة سلام بين إسرائيل والعالم العربى .

وقد اجتذبت الحركات التى نشأت خارج البرلمان ، والتى تعارض الاحتفاظ بمساحات واسعة من الأراضى المحتلة تأييدًا أقل كثيرًا مما حدث للجماعات التى تطالب بسياسات توسعية . وبعد حرب ١٩٦٧ بوقت قصير نشأ خليط من جماعات متباينة يعرف باسم « حركة السلام » كرد فعل لحركة أرض إسرائيل ، وقد تجمعت معًا تحت مظلة منظمات مختلفة تلتزم باعادة السيطرة العربية على الجزء الأكبر من الأراضى المحتلة مقابل السلام ، ويميل أعضاؤها إلى العلمانية أو الجناح اليسارى السياسى ، ومن أبرز أعضاء الحركة أكاديميون بالجامعة

العبرية فى القدس . وعقب زيارة أنور السادات للقدس ، فى عام ١٩٧٧ تحركت جماعة تعرف باسم « السلام الآن » إلى وسط المسرح باعتبارها الصوت الرئيسى فى إسرائيل الذى يدعو إلى مقايضة الأرض بالسلام .

وعلى عكس حركة أرض إسرائيل أو جوش إيمونيم ، فإن جماعات السلام الرئيسية بوجه عام كانت لها صلات قليلة مباشرة بالحكومات التى تربعت فى القدس بعد عام ١٩٦٧ ، كما أنها تختلف بعمق عن نظيراتها من الجماعات غير البرلمانية المؤيدة للتوسع : إذ بينما تشترك الأخيرة فى رؤية إقليمية واضحة ، فإن جماعات السلام تشترك فقط فى اقتناعها بأن الجزء الأكبر من الأراضى المحتلة لابد أن يعود إلى العرب فى سياق السلام ، وهى لم تتحرك قط وراء هذه النظرة العامة إلى توافق رأى جماعى صريح سواء فيما يتعلق بحدود المرونة الإقليمية الإسرائيلية ، أو طبيعة التنازلات السياسية التى ستطلب من العرب ، ومع ذلك فقد حققت جماعات السلام ظهورًا كبيرًا فى الساحة الإسرائيلية .

ورغم أن الانقسام بين الجماعات التى شكلت خارج البرلمان تعكس مدى التناقضات الهامة فى التعبير بوضوح عن الرأى العام الإسرائيلى ، فإن صياغة السياسة الرسمية كانت تجرى داخل حدود ضيقة إذ أن كل حكومة تربعت فى القدس بعد عام ١٩٦٧ وجدت أنه من المفيد تحاشى اتخاذ أى موقف واضح حيال الأهداف الإقليمية النهائية ، ومع ذلك فإنها جميعًا أظهرت من الاهتمام بإيجاد وجود إسرائيلى دائم وهام أكثر من بحث إعادة هذه الأراضى المحتلة التى كانت جزءًا من فلسطين فى عهد الانتداب ، إلى السيطرة العربية مقابل السلام .

وكانت أول حكومة تواجه مهمة تحديد أهداف إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ قد تم تشكيلها قبل الانتصار بأربعة أيام فقط ، وهى حكومة وحدة قومية برئاسة ليفى اشكول . وقد شملت كل مجموعات الكنيسيت عدا الشيوعيين . وكان أشكول باعتباره زعيمًا لحزب ما باى (العمل) الاشتراكى المعتدل الذى سيطر على سياسات إسرائيل منذ تأسيس الدولة ، يتولى رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع منذ ١٩٦٣ .

وعشيه نشوب الحرب ، كان أشكول واقعًا تحت ضغط متزايد من الرأى العام لتوسيع الإئتلاف الحاكم الذى يتزعمه الماباى فى اتحاد وثيق مع الماركسية غير التقليدية « أحدوت هعفودا» وكان إحجامه عن توسيع الائتلاف مستمدًا جزئيًا من ميل طبيعى لمقاومة مشاركته فى السلطة فى وقت الأزمة ، كما أنه نتيجة مفهومة من خليط عميق من مشاجرات شخصية وأيديولوجية تتميز بها سياسات إسرائيل الداخلية .

وقد ضايق أشكول بصفة خاصة أن الحملة من أجل توسيع الحكومة كانت تتركز على دعوات لاسناد وزارة الدفاع إلى موشى ديان . وكان أشكول يربط بين ديان ويقيد بن

جوريون ، الذى رغم الاعتراف بأنه أكبر ساسة إسرائيل ، فإنه انفصل عن الماباى لكى يؤسس حزبه الخاص « رافى » بعد أن خسر الصراع على السلطة مع أشكول فى ١٩٦٥ . وكان ديان من أبطال الحرب ويتمتع بشخصية ساحرة قادرة على السيطرة على خيال الجماهير بطريقة تفوق تمامًا قوة أشكول المملة إلى حد ما ، كما كان من المعروفين بأنه مشمول برعاية بنى جوريون .

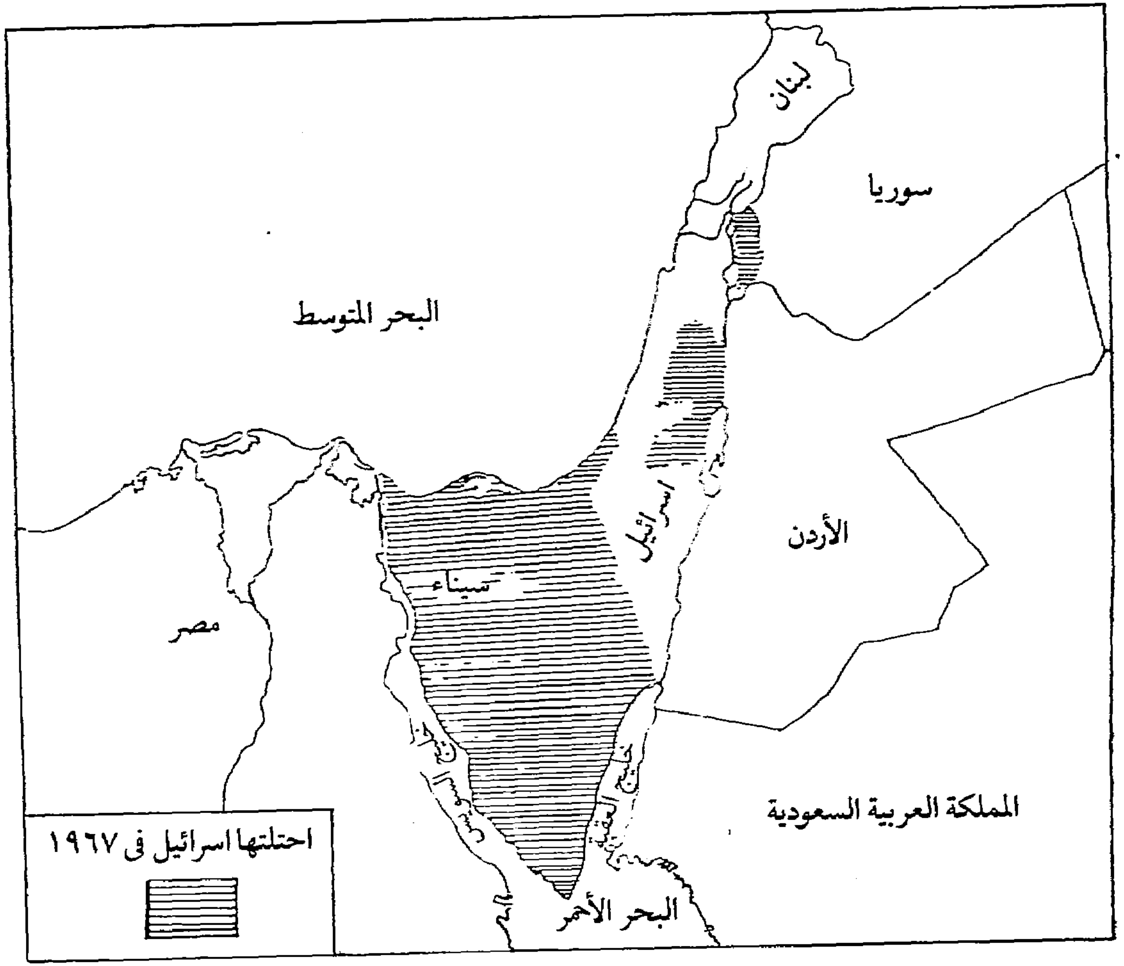
وفى النهاية استسلم أشكول فى أول يونيو ١٩٦٧ ، وبعد استبعاد الشيوعيين أصبح حزب « المابام » Mapam وهو حزب صغير أقرب إلى اليسار من الماباى وأحدوت هعفودا ـ يحتل أحد أطراف المجموعة السياسية لحكومة الوحدة القومية ، وفى الطرف الآخر كان هناك حزب «جاهال » وهو مجموعة مشتركة تشكلت من حزب الحرية وحزب حيروت من يمين الوسط ، والمجموعة البرلمانية اليمينية المتطرفة بزعامة مناحم بيجين زعيم العصابات السابق . وكان حزب « رافى » لا يختلف أيديولوجيًا عن الماباى، وقد مثله موشى ديان كوزير للدفاع ، وأكمل ممثلون للحزب الدينى القومى ، والأحرار المستقلون تشكيل مجلس الوزراء .

وبغض النظر عن توحدها حول الاحتفاظ بالقدس الشرقية ، كانت الحكومة المشكلة من عناصر مختلفة ، منقسمة بصورة عميقة حول السياسة التى تتخذ حيال الأراضى التى اكتسبت نتيجة للحرب ، حيث كان حزب « حيروت » يؤيد علنًا ضم الضفة الغربية وغزة ، والاحتفاظ بمرتفعات الجولان وأغلب شبه جزيرة سيناء ، بينما كان حزب « المابام » فى الطرف الآخر يفضل رؤية إسرائيل تنسحب من أغلب الأراضى فى سياق تسوية سياسية . وقد أظهر الحزب الدينى القومى ، الشريك الدائم للماباى فى الائتلافات الحاكمة ، شهية ضخمة نحو الأراضى المحتلة ، وكان جزء هام من قياداته يؤيد موقف الاحتفاظ بالحد الأقصى من الأراضى الذى اتخذته حركة أرض إسرائيل .

كما أن الماباى ، وأحدوت هعفودا ، ورافى ـ رغم اندماجهم فى أوائل ١٩٦٨ لتكوين حزب العمل الإسرائيلى ، لم يستقروا على رأى واحد ، وبمرور الوقت ، أصبحت هناك مقترحات إقليمية معلنة ومتنافسة على نطاق واسع ترتبط باسم ايجال آلون زعيم أحدوت هعفودا ، وموشى ديان الشخصية اللامعة فى حزب رافى سابقًا ، ولم يكن أى منهما دقيقًا للغاية ، وكل منهما يلمح إلى توسع إقليمى ذى مغزى . فقد كان مشروع آلون يؤيد سيطرة إسرائيل على أغلب مرتفعات الجولان ، وقطاع غزة وجزء كبير، لم يحدد بالضبط من سيناء ، كما كان يدعو إلى أن يكون لإسرائيل موطئ قدم من الأرض على طول وادى نهر الأردن ، يستخدم « حزام أمن» . وأقترح المشروع أن يسمح لجزء ضئيل من منطقة الضفة الغربية قبل ١٩٦٧ بالاتحاد مع الأردن أو أن يختار الاستقلال .

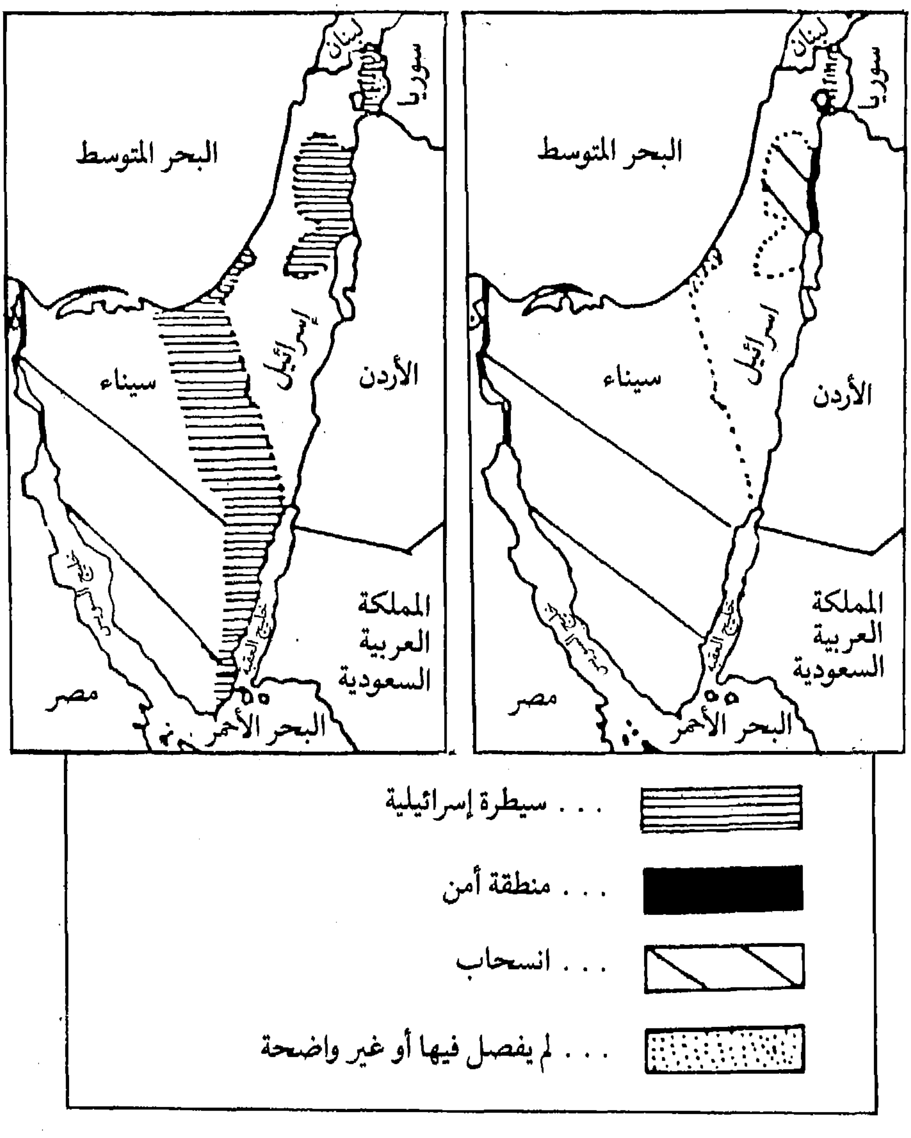
وكان اقتراح ديان مماثلاً إلى حد ما ، فهو أيضًا يتصور سيطرة إسرائيل على أغلب الجولان ،

قلب الشرق الأوسط

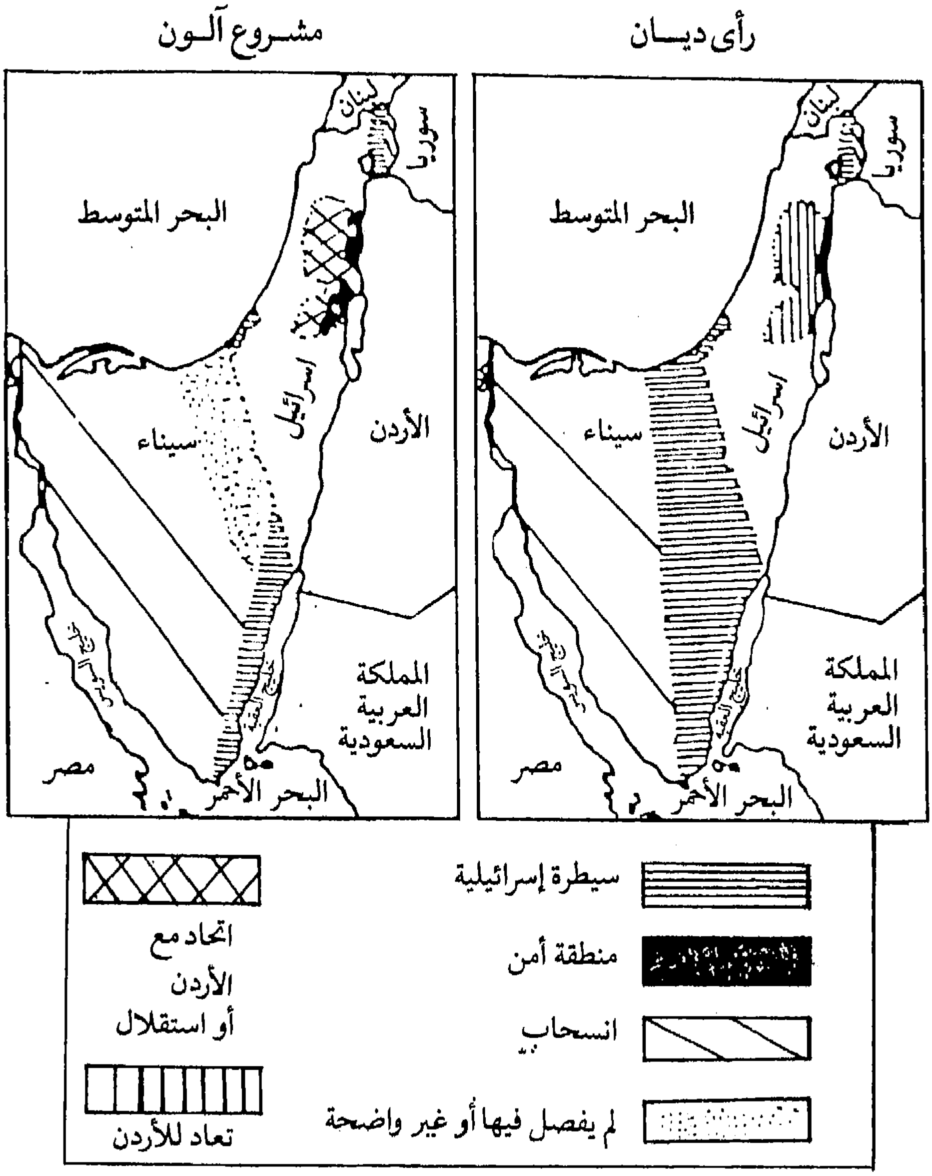


خريطة ١ : ١

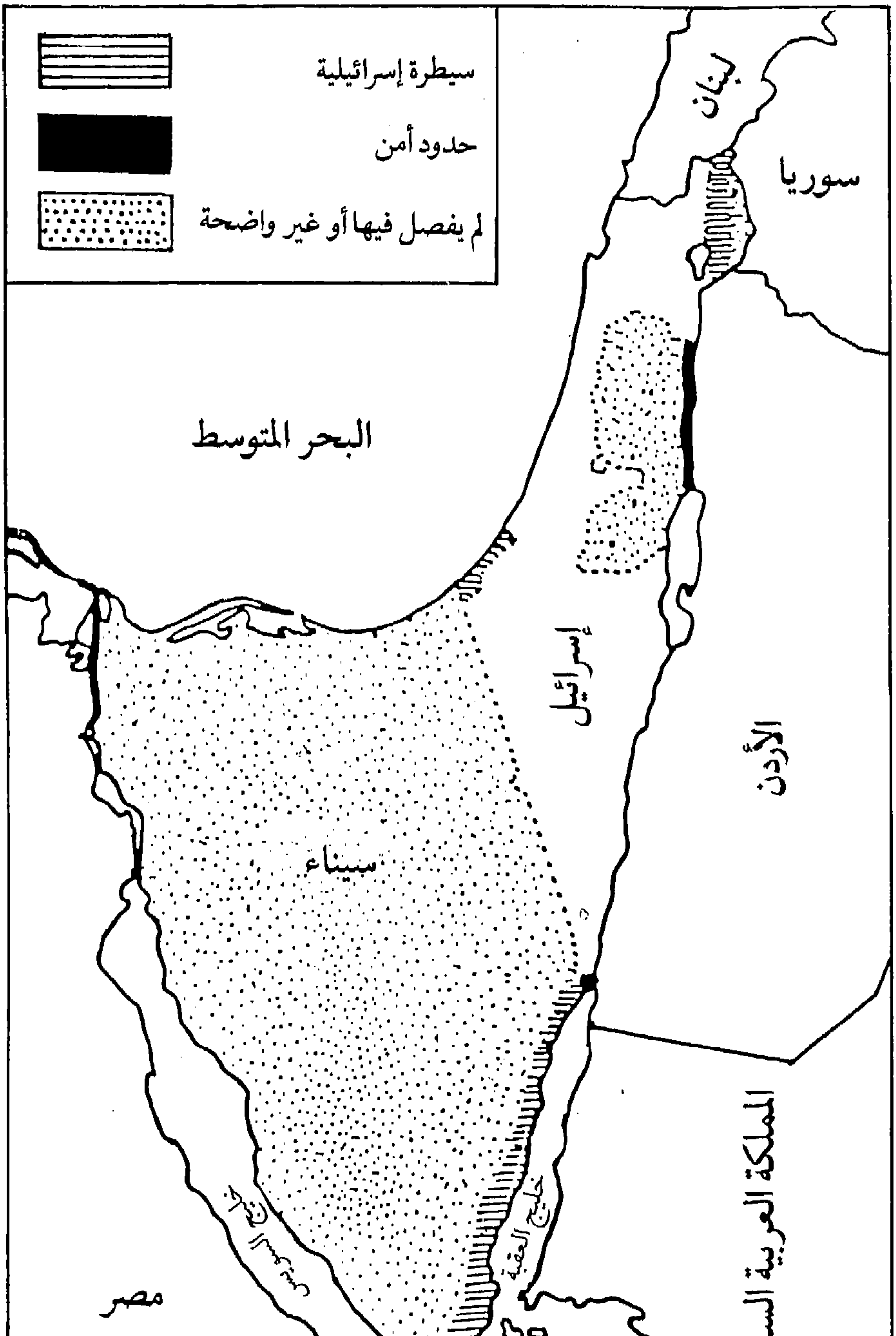
رأى حزب حيروت　　　　رأى حزب المابام



خريطة ١ : ٢


مشروع آلون
رأى ديان
لبنان
سوريا
البحر المتوسط
إسرائيل
سيناء
الأردن
المملكة العربية السعودية
مصر
البحر الأحمر
سيطرة إسرائيلية
منطقة أمن
انسحاب
لم يفصل فيها أو غير واضحة
اتحاد مع الأردن أو استقلال
تعاد للأردن

خريطة ١ : ٣ حزب العمل « القانون الشفهى»



وكل غزة ، وجزء من سيناء [وكان أكثر وضوحًا وطموحًا من مشروع آلون فى هذه الناحية الأخيرة] أما الضفة الغربية ، فأنها تعاد إلى الأردن مع تعديلات فى حدودها السابقة للحرب ، على شريطة أن يكون للإسرائيليين الحق فى الاستقرار فى أى مكان من المنطقة ، ويدعو إلى بناء أربع أو خمس مدن يهودية فورًا قرب المراكز الكبرى التى يقطنها العرب ، وأن يصبح نهر الأردن هو « الحد الأمنى » لإسرائيل .

وكان البرنامج الانتخابى للمباى فى ١٩٦٩ أكثر غموضًا بدلاً من التحديد عند إشارته إلى الأراضى المحتلة . وبمقتضى ما عرف بصيغة « القانون الشفهى » ترك مستقبل الجزء الأكبر من سيناء والضفة الغربية ، وكذلك نصف مرتفعات الجولان تقريبًا بغير البت فى أمرها . غير أنه حدد بالفعل أن إسرائيل ستسيطر على مرتفعات الجولان وممر يربط النقب بشرم الشيخ وقطاع غزة ، كما حدد أن نهر الأردن سيكون حد الأمن لإسرائيل .

ولم يحصل أى من هذه المشروعات على تصريح بالنشر من الحكومة الإسرائيلية . ومن الناحية الرسمية ، فإنه على الرغم من أن نمط إنشاء المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة حتى ١٩٧٦ كان يشير إلى أن ائتلاف العمل كان يتقيد فى التطبيق بالطريق الذى اقترحه مشروع آلون فإن كلاً منها ظل مجرد أفضليات للفئات المنشقة ، أو المجموعات داخل الفئات . وبالفعل فإنه ما كادت الحرب تنتهى ، حتى أصبح ظاهرًا أن أية محاولة لوضع اتفاق رسمى بشأن التصرف فى الأراضى سوف يسقط الحكومة ويلقى بإسرائيل فى صراع رسمى طويل .

وفى تلك الظروف ، أصبحت الأزمات الوزارية من السمات المنتظمة لحكومة الوحدة الوطنية ، وكان موشى ديان الذى يتحدث بصراحة دون تحفظ قد بشر بهذا النمط قبل نهاية الحرب باشارته فى ٩ يونيو إلى أن إسرائيل لن تتخلى قط عن الضفة الغربية وقطاع غزة ، والقدس . وقد تحدث ليفى أشكول بعد ذلك بثلاثة أيام أمام الكنيسيت ، فناقض وزير الدفاع ، وقال إنه لم تتخذ بعد أية قرارات بشأن الأراضى المحتلة .

وكانت الخلافات العلنية من هذا النوع تزعج حكومة الوحدة الوطنية طوال سنوات بقائها الثلاث . وفى عام ١٩٦٩ ، وبينما كان أبا ايبان وزير الخارجية مستمرًا فى إصراره على أن العرب سوف يدهشهم كرم إسرائيل إذا دخلوا فى مفاوضات مباشرة مع الدولة اليهودية ، كان موشى ديان يقدم التفسير التالى لسياسة إسرائيل :

« إن الهدف الأولى للطريق الذى ننتهجه هو أن نضع خريطة جديدة ، وننشئ حدودًا جديدة ، ونهاية الصراع سوف تتحقق فى التحليل الأخير الذى يتضمن الحقيقة الشاملة لوجود دولة يهودية هنا تكون من القوة والأهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها ، وسيكون من الضرورى التعايش معها » .

ورغم ذلك فإن الخلافات الداخلية حول التصرف النهائى فى الأراضى المحتلة لم يمنع حكومة إسرائيل من الموافقة بسرعة على مواقف أساسية هامة ، كان من بينها الإصرار على أن إسرائيل لن تعود إلى حدودها السابقة للحرب تحت أية ظروف ، وأن أية تسوية نهائية لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال مفاوضات مباشرة مع الحكومات المعنية ، ورفض أى قدر من الضمانات الخارجية لأية تسوية قد يتم الوصول إليها فى النهاية . وقد خرجت كل من هذه النقاط بلهجة قوية فى تعليقات المتحدثين الإسرائيليين فى القدس والأمم المتحدة ، وكذلك من خلال إجراءات متنوعة اتخذتها الحكومة عقب الحرب مباشرة .

وكان هناك مجال أخير هام للغاية داخل الحكومة الإسرائيلية لم يكن يحظى بالتأكيد عليه بمثل هذه القوة فى الخطب السياسية ، رغم أنه كان نادرًا ما يختفى فى التطبيق ، وقد وجد ذلك فى اتفاق جماعى كلى فى الرأى بشأن مبدأ حق إسرائيل فى أن تضم الأراضى المحتلة خلال الحرب ، ولم يكن الأمر الذى يقسم الفئات الرئيسية لاسرائيل هو المبدأ فى حد ذاته ، بل هى الأفضليات حول مدى وتوقيت تطبيقه .

وهكذا فإن تدفق المشاعر الذى صاحب غزو القدس سرعان ما تبعه إجراء رسمى . ففى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ أقر الكنيسيت إجراءات لم تكن بمثابة ضم للمدينة بحكم الأمر الواقع فحسب ، بل إنها وسعت أيضًا حدودها كثيرًا لتشمل ما كان يعتبر أراضى تسيطر عليها الأردن من قبل .

وسرعان ما بدا وشيكًا اتخاذ خطوات أخرى لتغيير الأوضاع فى الأراضى المحتلة . ففى منتصف يوليو أعلنت إسرائيل عزمها على استغلال آبار البترول المصرية التى استولت عليها فى سيناء وبعد أيام وافقت القدس على بناء أول مستوطنات إسرائيلية فى مرتفعات الجولان ، وفى أواخر سبتمبر كشف مجلس الوزراء الإسرائيلى عن خطط لاقامة مزيد من المستوطنات قرب الخليج ، وعلى الشاطئ الشمالى الغربى للبحر الميت ، وبعد تسعة أشهر كشف وزير الإسكان أن ثمانى عشرة مستوطنة تمت إقامتها فى الأراضى المحتلة : عشر فى مرتفعات الجولان وثلاثا فى الضفة الغربية ، وخمسا فى سيناء .

ويبدو أن الخلافات الداخلية التى منعت إسرائيل من تحديد الابعاد الإقليمية الهامة جدًا للسلام والذى كانت تسعى للوصول إليه مع العالم العربى ، لم يكن لها أثر كبير فى تأخير ما سرعان ما عرف باسم « الضم الزاحف » . وكان يساعد فى ذلك الجمود الذى نشأ من رفض الحكومات العربية التفاوض مباشرة مع إسرائيل ، وهى خطوة كانت إسرائيل ترى أنها ستشكل اعترافًا مسبقًا بالدولة اليهودية ، وكانت تصر على أن المفاوضات المباشرة هى السبيل الوحيد للوصول إلى تسوية ، وأدلت جولدا مائير التى خلفت أشكول فى رئاسة الوزارة فى

عام١٩٦٩ بأكثر التصريحات البارعة فى ايجازها عن سياسة القدس بعد الحرب حيث قالت : « إن إسرائيل لن ترسم حدودها إلا عندما يكون العرب على استعداد لاستلام الخريطة من أيدينا » أما الحكومات التى سيطر عليها حزب العمل فى العقد الأول بعد حرب ١٩٦٧ فإنها لم تحدد أهدافًا إقليمية ، كما أنها لم توقف انتشار المستوطنات فى الأراضى المحتلة . ومع ذلك فقد استمر تعزيز وضع إسرائيل فى الأراضى المحتلة بمزيد من النشاط بمجرد وصول مناحم بيجن إلى السلطة فى عام ١٩٧٧ ، وهو الذى قاد ائتلاف ليكود بعد انضمام « جاهال » إلى ثلاث مجموعات أخرى فى عام ١٩٧٣ .

ويبدو التحول إلى التحرك بسرعة فيها وجدته آن ليس من أنه من بين الأثنتين والستين مستوطنة التى وجدت بعد أقل من عام من تولى بيجن رئاسة الوزارة ، كانت ثلاث وثلاثون منها قد تم إنشاؤها بصورة كاملة فى عام ١٩٧٧ أو أوائل ١٩٧٨ . وقبل دخول كتلة الليكود فى حكومة ائتلافية غير مستقرة بوقت قصير ، قرر أن حوالى ١٣ ألف وحدة سكنية تم إنشاؤها للمستوطنين فى الضفة الغربية وغزة ، ولا يشمل ذلك عمليات بناء كبيرة فى الضواحى الممتدة للقدس .

ومن ناحية أخرى ، فإن بيجين قاد إسرائيل خلال الأدغال الدبلوماسية التى أسفرت فى عام ١٩٧٩ عن معاهدة سلام رسمية مع مصر ، وأعيدت سيناء بمقتضاها إلى القاهرة . ولكن بيجين كان يعمل باستمرار لانتهاز الفرصة لابعاد مصر عن صفوف خصوم إسرائيل ، وكانت وجهة نظره منذ البداية أكثر مرونة بشأن سيناء منها بشأن الأراضى المحتلة الأخرى ، إذ أن الضفة الغربية وغزة كانت بالنسبة لبيجين وأتباعه هما اللتان تتطلبان التزامًا قويًا بالاحتفاظ بهما .

ومع ذلك ، فإنه لا بيجين ولا الزعماء الذين خلفوه فى رئاسة الوزارة فى أوائل الثمانينات ، كانوا يرفضون إمكان الوصول إلى ترتيب ما مع الأردن ومصر بشأن الضفة الغربية وغزة ، غير أن إصرار إسرائيل الواضح على الاحتفاظ بالسيطرة على هذه المناطق، لم يكن يبدو أنه يترك مجالاً كبيرًا للوصول إلى تسوية ، وكان هذا يصدق بصورة أكثر ، مع القيود المفروضة على قدرة الملك حسين على الحديث باسم الفلسطينيين ، لأن حسين بعد أن اضطر إلى الاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية فى تمثيل الفلسطينيين ، أصبح يأمل أخيرًا فى الوصول إلى صيغة تسمح له ـ عن طريق نوع من الائتلاف مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ بأن يتفاوض حول مستقبل الضفة الغربية وغزة . وكان هناك جو من عدم الواقعية حول محاولات الملك حسين غير المثمرة طوال الثمانينات لعقد صفقة مع زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ـ لأن إسرائيل كانت ترفض

صراحة أن يكون لها أى اتصال سياسى مع المنظمة ، سواء اعترفت المنظمة بحق إسرائيل فى الوجود أم لم تعترف .

ولم تكن أية حكومة تربعت فى القدس بعد ١٩٦٧ على استعداد للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا على أنها « منظمة إرهابية » . ومع أنه لم تكن هناك أية أدلة تشير إلى استخدام المنظمة للعنف ، وخاصة ضد الأهداف المدنية ، فإن الموقف الإسرائيلى لم يكن يتكيف بذلك مثلما كان حيال المطلب الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية الخاص بحق الفلسطينيين فى تحقيق المصير . وبينما كان فى استطاعة إسرائيل أن تقر رسميًا بالحاجة إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وأن تقبل فى النهاية فكرة منح مسئوليات طائفية محدودة للغاية لعرب الضفة الغربية وغزة ، فإن حكوماتها رفضت أية أفكار عن إقامة « دولة » فلسطينية ، أو « الحقوق الوطنية للفلسطينيين » أو حق الفلسطينيين الوطنى « لتقرير المصير» .

وكان السبب الأساسى لذلك هو أن الرأى السائد داخل إسرائيل لم يكن يرى إلا أن الحقوق القومية الإسرائيلية تنطبق على الأراضى التى يطالب بها الفلسطينيون ، ولم تكن هناك أية حكومة إسرائيليةمستعدة للاعتراف بتعايش مع حقوق الفلسطينيين القومية ، كما لم تكن هناك حكومة إسرائيلية على استعداد لتسليم حقوق يهودية مزعومة إلى الفلسطينيين فى أى جزء من الأراضى المتنازع عليها . . . وطالما ظل هذا الرأى سائدًا ، وطالما تمسكت منظمة التحرير الفلسطينية بالمطالبة بالحقوق القومية مهما كانت محددة، ومهما كانت الأرض التى يطلبونها محدودة ، فإنه لم يكن هناك أمل فى أن تكون إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية طرفين فى أية تسوية . ومن ناحية أخرى ، فإنه مع التسليم بأن الحكم الملكى الهاشمى للضفة الغربية لمدة ١٩ عامًا قد تأسس على حادث تاريخى ، فإن زعماء إسرائيل كانوا يرون أنه ليس من غير المتصور إمكان إبرام أية صفقة فى النهاية مع الأردن تسود فيها فكرتهم عن الحقوق اليهودية هناك وفى غزة ، إلى جانب حقوق طائفية تخصص للعرب بصفة خاصة .

كانت منظمة التحرير الفلسطينية فى أعين صانعى السياسة الإسرائيلية تعوق الطريق إلى هذا البديل ، وكان الحل الذى توصلوا إليه هو شن حرب بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ، وكان زعماء إسرائيل يأملون فى أن يؤدى انتصارهم فى ميدان المعركة و إصابة الهيكل التنظيمى للمنظمة بعجز خطير سوف يقضى على القومية الفلسطينية كقوة سياسية .

ولكن إذا كانت إسرائيل فى أواخر الثمانينات قد استمرت تتطلع إلى تسوية دبلوماسية لخلافاتها مع الأردن ، فإن الأمر ازداد صعوبة باطراد بالنسبة لعمل مثل ذلك مع سوريا . إذ أن مرارة العلاقات السورية ـ الإسرائيلية لم يكن يفوقها غير العلاقة بين منظمة التحرير

الفلسطينية وإسرائيل . إذ أن إسرائيل التى كانت تحمل دمشق المسئولية المباشرة عن الأحداث التى أدت إلى حرب ١٩٦٧ ، إلى جانب وعيها الشديد بالقيمة الاستراتيجية لمرتفعات الجولان كانت تعارض بصفة عامة إعادة المنطقة إلى السيطرة السورية . ولم يتغير هذا الرأى فى عام١٩٧٤ عندما أعيد جزء صغير من هذه المنطقة إلى سوريا بالفعل ، أو بعد حالات التفاهم الضمنى بين إسرائيل وسوريا حول مجالات النفوذ فى لبنان فى منتصف السبعينيات ، والتى أدت إلى ذوبان الجليد فى العلاقات بين الأثنين . وبعد ضم مرتفعات الجولان فى ١٩٨١ بدا موقف إسرائيل ، متمثلاً فى أنه إذا كان السلام مع سوريا سوف يأتى فى يوم ما ، فسوف يكون على أساس قبول سوريا لفقدها هذه الأرض بغير رجعة .

وخلال العقدين اللذين أعقبا حرب يونيو ، أخذ التقارب بين الولايات المتحدة وإسرائيل يزداد باطراد ، ولا يعنى هذا أن علاقاتهما لم تكن تتسم أيضًا بحالات احتكاك ، فقد ثارت مجادلات بينهما بسبب الخلافات بين حين وآخر حول مسائل متنوعة ، تشمل الأساليب السياسية نحو عناصر هامة أخرى فى الشرق الأوسط ، واستخدام إسرائيل للقوة فى المنطقة ، وسياسات أمريكا لنقل الأسلحة إلى تلك المنطقة ، غير أن ذلك لم يعرقل الدعم المستمر فى الروابط الأمريكية ـ الإسرائيلية .

وحتى شهية إسرائيل لالتهام الأراضى المحتلة لم تستطع أن تدق اسفينًا بين واشنطن والقدس ، رغم استمرار التصريحات الأمريكية المعلنة ، فقد ذكر ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية فى أواخر عام ١٩٨٨ أن مفتاح أية تسوية فى الشرق الأوسط سوف يظل « مبادلة الأرض مقابل السلام » .

وقد أكدت كلمات ميرفى مرة أخرى نفس الرأى الذى أعرب عنه المتحدثون الأمريكيون لأكثر من ٢٠ عامًا ، وهى فترة لم تتصرف خلالها واشنطن بقوة قط لمواجهة التحدى الذى كانت تشكله الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضى المحتلة لنظريتها عن السلام فى الشرق الأوسط . فقد كان أسلوب رد الفعل الأمريكى للخطوات التى تربط فى الواقع الأراضى المحتلة باسرائيل يمثله رد فعل واشنطن لضم القدس بعد حرب يونيو بوقت قصير ، حيث أصدر البيت الأبيض ووزارة الخارجية فى ذلك الحين بيانًا مشتركًا جاء فيه :

« إن هذا الإجراء الإدارى المتسرع لا يمكن اعتباره تحديدًا لمستقبل الأراضى المقدسة ، أو وضع القدس ، ولن تعترف الولايات المتحدة قط بمثل هذا الإجراء من جانب واحد من أية دولة فى المنطقة . . . » .

غير أن الولايات المتحدة بعد أن أوضحت هذه النقطة ، امتنعت مرتين عن التصويت على قرارات فى الأمم المتحدة تطالب إسرائيل بالغاء الإجراءات التى تمس القدس ، وبأن تمتنع عن

اتخاذ أية قرارات أخرى . . . وكان تفسير الموقف الأمريكي يجرى فى كل مناسبة على أساسين هما : أن القرارات المذكورة كان يبدو أنها تعتبر أن الإجراءات الإسرائيلية تشكل ضما للقدس ، وهو رأى لا يمكن أن تعترف به الولايات المتحدة ، إذ أن مشكلة القدس (وضمنا أى جزء آخر من الأراضى المحتلة) لا يمكن حلها بصورة واقعية بعيدًا عن الجوانب الأخرى التى تتعلق بالموقف فى الشرق الأوسط .

وفى عام ١٩٦٧ كان الجدل الأخير يشير للعالم العربى إلى أن واشنطن عازمة بشكل جدى على رؤية صفقة تسوية شاملة لحل النزاع العربى الإسرائيلى . وبدا أن ذلك كان تلميحًا إلى أن صانعى السياسة الأمريكيين كانوا يتوقعون فى ثقة أن يضعوا مكانتهم القانونية المحدودة فى استخدام فعال عندما يصبح من الضرورى تراجع الوجود الإسرائيلى من الأراضى المحتلة .

وفى عام ١٩٨٠ ، كانت الولايات المتحدة قد تخلت منذ فترة طويلة عن هدف تشجيع إبرام « صفقة » للتسوية ، فضلاً عن أن الجذور العميقة التى غرستها إسرائيل فى الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان خلال سنوات قد أثارت شكوكًا جدية حول قدرة واشنطن ورغبتها فى تعزيز مبدأ « مبادلة الأرض بالسلام » .

واشنطن تستكشف التاكتيكات

بدت إدارة جونسون فى أول الأمر وكأنها لا تشك كثيرًا فى أن الصبر والعزيمة سوف يسمحان للولايات المتحدة بتشجيع ما كانت تعتبره مقايضة عادلة بين الأرض ومبادئ معينة للسلام الإقليمى وردت فى خطاب الرئيس يوم ١٩ يونيو . وخلال التسعة عشر شهرًا التى مضت بين انتهاء حرب يونيو ، وخروج جونسون من البيت الأبيض فى يناير ١٩٦٩ ، مرت مشاركة الإدارة فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى بثلاث مراحل : الأولى تمتد من انتهاء الأعمال الحربية حتى نهاية نوفمبر ، وقد خصصت للبحث عن إطار مؤيد دوليًا يتفق مع الأهداف والمتطلبات الخاصة بسعى واشنطن نحو السلام فى الشرق الأوسط . واستمرت الثانية حوالى عام ، وشهدت إحباطًا متزايدًا وقلقًا حول فشل الإدارة فى ايجاد عملية دبلوماسية مثمرة بين إسرائيل والحكومات العربية . وجاءت المرحلة الأخيرة خلال الشهور الأخيرة للإدارة فى الحكم، وقد استخدمت لاقامة أسس بداية جديدة للسياسة الأمريكية . وقد اتسمت فترة الشهور التسعة عشر بأكملها بفقدان البراءة الأولى عندما بدأ صانعوا السياسية الأمريكية يفهمون بمزيد من الوضوح الأبعاد والصعوبات والأخطار التى تكتنف الأسلوب الذى ينتهجون حيال الشرق الأوسط .

وقد بدأت عمليات المناقشة والمناورة بين مختلف عناصر مأساة الشرق الأوسط فى منتصف

يونيو خلال دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وسرعان ما كشفت مدى الخلافات بين أنصار الأطراف الرئيسين . إذ كانت المسائل المتعلقة بلب المشكلة التى يجرى بحثها هى طبيعة وتوقيت ومدى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة، حيث طالب المندوبون العرب أن يكون الانسحاب فوريًا كاملاً وبلا قيد أو شرط ، بينما أصرت إسرائيل على أن هذه المسألة لا يمكن تناولها إلا فى سياق مفاوضات مباشرة ، ولا يمكن معالجتها إلا كجزء من أية تسوية سلام قد يتم إبرامها ، وبعبارة موجزة ، فإن التوقيت لن يكون فوريًا ، وستكون طبيعة الانسحاب بالتأكيد مشروطة ، ومع أن مداه كان غير محدد ، إلا أنه كان من الصعب توقع أن يكون كليًا .

ولما كان الاتحاد السوفيتى هو الذى دعا إلى عقد الدورة الطارئة للجمعية العامة ، فإنه أعطى تأييده التام للعرب فى البداية ، غير أنه رغم استمرار التزام السوفيت بالانسحاب الكامل ، فإنهم سرعان ما أسقطوا المطالبة بأن يكون فوريًا وغير مشروط . وفى ١٩ يوليو ، انضم أندريه جروميكو Andre Gromyko وزير الخارجية السوفيتى إلى آرثر جولدبرج السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة فى المطالبة بالانسحاب الإسرائيلى الكلى مقابل إنهاء العرب لحالة الحرب ، وقبول حق إسرائيل فى الوجود ، ولكن هذه الإشارة المبكرة والسريعة الزوال للتعاون الأمريكى ـ السوفيتى سرعان ما تبخرت ، إذ لم يستطع السوفيت فى ذلك الحين التغلب على معارضة العرب لفكرة الاعتراف بإسرائيل ذاتها . كما عارضت إسرائيل اقتراح جروميكو ـ جولدبرج ، على أساس أنه لا يمكن الوصول إلى تسوية إلامن خلال مفاوضات مباشرة مع الدول العربية .

ولما كان الموقف الأمريكى فى الجمعية العامة قد عكس نهجًا أوجزه خطاب جونسون فى ١٩ يونيو فإنه كان مماثلاً ومخالفًا معًا لموقف إسرائيل . وكان توقيت أى انسحاب إسرائيلى بأنه لن يكون فوريًا بل جزءًا من صفقة تحدى العناصر التى أشارت إليها مبادئ الرئيس الخمسة . غير أنه تمشيًا مع إغفال جونسون لأى وصف يحدد عملية ترتيب التسوية بشكل محدد من المفاوضات . فإن المندوبين الأمريكيين كانوا أكثر مرونة من نظرائهم الإسرائيليين حول مسألة المحادثات المباشرة .

وكان أعمق خلاف يقع بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال الأسابيع الأولى بعد الحرب يكمن فى تقييم كل منهما لمدى الانسحاب المطلوب لعقد تسوية نهائية . وكان اتفاق جولدبرج وجروميكو إشارة واحدة إلى أن واشنطن كانت مستعدة عندئذ للتحدث عن تأييد الانسحاب الكامل . وجاءت إشارة أخرى فى شكل تأييد أمريكى لمشروع قرار أمريكى لاتينى لم يقدر له النجاح ، كان يوصى بالانسحاب فى سياق تسوية سلمية « من كل الأراضى المحتلة نتيجة

للصراع الأخير » . غير أن الاقتراح بأن الانسحاب الكامل قد يكون ضروريًا سرعان ما استبدل به موقف غير محدد يؤكد فكرة أن مدى الانسحاب يجب أن يتحدد بالتفاوض . وقد قاد ذلك فيما بعد إلى موقف سافر يؤيد قدرًا غير محدود من التعديل لحدود ما قبل الحرب .

وفى أواخر يوليو ، بدا واضحًا أن أية محاولات أخرى لكسر الجمود فى الجمعية العامة لن تكون مثمرة ، ولما كان أى من العرب أو إسرائيل لم يظهر مرونة ، فقد أحالت الدورة الطارئة المسألة إلى مجلس الأمن . وبعد أربعة شهور أصدر المجلس فى ٢٢ نوفمبر القرار ٢٤٢ ، وهو قطعة فنية من الغموض ، صيغت بعناية وفازت بالموافقة بسبب قدرتها على استيعاب تفسيرات متناقضة .

لقد دعا القرار رقم ٢٤٢ إلى « سلام عادل ودائم » يقوم على مبدأين :

١ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت فى الحرب الأخيرة .

٢ ـ إنهاء كل مزاعم حالة الحرب ، والاحترام والاعتراف بالسيادة والتكامل الإقليمى .

والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة ، وحقها فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . .

وأكد القرار « علاوة على ذلك » على حرية الملاحة خلال « الممرات المائية الدولية » وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، وضمانات بعدم انتهاك الأراضى ، واستقلال كل دول المنطقة ، من خلال إجراءات « تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح » . وأخيرًا طالب القرار بإيفاد ممثل خاص للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط للاتصال بالحكومات المتنازعة ، وتكون مهمته « أن يشجع الوصول إلى اتفاق ، ويساعد الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة » وفقًا لأحكام ومبادئ القرار .

كانت السمة المميزة لهذه النقاط هو الغموض . فالممثل الخاص لم يعط أية توجيهات فعلية لتشجيع التسوية ، ولم يتضح ما إذا كان دوره سوف يقتصر على تشجيع الاتصال المباشر بين إسرائيل والحكومات العربية ، أم أنه سيكون قناة غير مباشرة للاتصال ، أو أخيرًا ، إذا كان من المتوقع أن يقدم آراء أو مقترحات مستقلة . وحتى إذا كانت هذه المشكلة المحيرة للإجراءات قد تم حلها ، فإن القرار ٢٤٢ لم يقدم توجيهًا كثيرًا لبذل جهود للتوفيق بين الخلافات الجوهرية بين العرب والإسرائيليين : ما الذى يشكل تسوية « عادلة » لمشكلة اللاجئين ؛ وهل من الممكن أن تشمل ضمانات حرية الملاحة وعدم انتهاك الأراضى ، والاستقلال السياسى ، ليس مجرد مناطق منزوعة فحسب ، بل وأيضًا تعديلات فى الحدود ؛ وإذا كان الأمر كذلك فإلى أى مدى تكون ؟

كان مغزى المبدأين الأولين للقرار أنهما يثيران الحيرة على حد سواء ، فقد كان النص يدعو

إلى انسحاب إسرائيل عن « أراضٍ » احتلت فى الحرب ، فهل يعنى ذلك كل أو جزء من هذه الأراضى ؟ ويؤيد المبدأ الثانى إنهاء حالة الحرب والاعتراف بالسيادة ، والتكامل الإقليمى ، والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة داخل حدود « آمنة ومعترف بها » . وهذا يثير مجموعة من الأسئلة على رأسها : هل يتطلب إنهاء حالة الحرب معاهدة صلح يشترك أطراف الحرب فى توقيعها أم مجرد إعلان يصدر بصورة جماعية أو فردية ؟ . . وهل الحدود « الآمنة » شيء آخر غير تعيين الحدود المعترف بها من قبل أم لا ؟

وأخيرًا فإن القرار ـ بطبيعة الحال ـ لم يقدم أية إشارة إلى التنفيذ ، إذ لم يكن واضحًا ما إذا كان ينبغى أن يتم العمل فى بنوده العديدة فى وقت واحد أم بالتعاقب ، وهى مشكلة اقتصرت على ما إذا كان الانسحاب يجب أن يكون مقدمة للاتفاق حول مسائل أخرى أم نتيجة له ؟

هذه الأمور الغامضة لم تكن غير معلومة عندما أصدر مجلس الأمن القرار ، ومع ذلك فإنه كان واضحًا فى ذلك الحين أن السلام العربى ـ الإسرائيلى لن يتم ببساطة وسرعة عن طريق مبادلة الأرض بالتزامات سياسية . وفى تلك الظروف كانت أهمية القرار فى أنه ألقى الضوء على مسائل تتطلب حلاً إذا أريد أن يحل السلام فى الشرق الأوسط ، بينما يوضح توافق رأى جماعى دولى بأن الأراضى التى أخذتها إسرائيل يجب أن تعود إلى السيطرة العربية كجزء من تسوية .

وكانت واشنطن راضية عن هذه النتيجة ، لأن القرار قد أيد المبادئ الخمسة التى سبق أن أعرب عنها الرئيس جونسون ، غير أن نفس الشيء لم يكن صحيحًا بالنسبة لكل الأطراف التى اشتركت فى الحرب الأخيرة بصورة مباشرة . إذ أن سوريا ، حتى عام ١٩٧٢ ، كانت ترفض قرار مجلس الأمن ، بسبب دعوته إلى إنهاء حالة الحرب فى الشرق الأوسط ، ولأنه من ناحية أخرى يبدو أنه يتضمن اعترافًا بشرعية إسرائيل . واعترضت المنظمات الفلسطينية لفشل القرار فى الإشارة إلى المطالب السياسية الفلسطينية . وقبلت مصر والأردن فقط برباطة جأش نسبية ؛ أما إسرائيل فإنها رغم موافقتها على استقبال الممثل الخاص للأمم المتحدة ، فإنها لم تقبل القرار بشكل مطلق حتى عام ١٩٧٠ .

وبينما حاولت الولايات المتحدة الاحتفاظ بمرونة دبلوماسية ، بتفاديها أى تفسير محدد لنصوص القرار ، فإن آخرين صرحوا بآرائهم علنًا على الفور . ففى اليوم الذى صور فيه القرار أصرّ المندوبان المصرى والأردنى على أن النصوص تبرر مطالبتها بأن الخطوة الأولى نحو أية تسوية ينبغى أن تكون انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضى التى احتلت خلال حرب يونيو .

وعلى العكس من ذلك فقد تمسكت إسرائيل بأن القرار لا يمس السياسة التى كانت تتبعها منذ نهاية الحرب ، وقد تحدث ابا ايبان وزير الخارجية أمام مجلس الأمن ، فقال إن إسرائيل

سوف تواصل الاحتفاظ بالموقف الذى نشأ عن اتفاقيات وقف إطلاق النار إلى أن تحصل على معاهدات سلام ، « يجرى التفاوض بشأنها بصورة مباشرة وتتأكد بشكل تعاقدى » وكان تفسير إسرائيل لدور ممثل الأمم المتحدة الخاص محددًا أيضًا بشكل محكم . وهو أن القدس سوف تقبل محاولاته لتشجيع السلام فقط إلى الحد الذى يستهدف به جمع الأطراف معًا لمفاوضات مباشرة .

وفى ٢٣ نوفمبر ، أعلن السكرتير العام أوثانت أن السفير السويدى جونار يارنج سوف يعمل ممثلاً خاصًا للأمم المتحدة ، وقد قبل يارنج ـ وهو دبلوماسى ذو خبرة طويلة ـ التحدى بقوة ، ولكن لم يستطع فى النهاية التغلب على الركود بين مطالب العرب بالانسحاب الكلى ، وإصرار إسرائيل على أن المسائل الجوهرية لن تناقش إلا بشكل مباشر مع المندوبين العرب ، وانتهت مهمة يارنج فى أوائل ١٩٧١ .

وقد حدث مثل ذلك فى المستقبل ، أما فى الوقت الراهن ، فإن واشنطن اعتبرت أن أنشطة يارنج أداة قد تكون مفيدة فى كسر التراكم الدبلوماسى للمسائل ، وكان هذا الأمل هو المسئول إلى حد كبير عن رد فعل الإدارة الأمريكية على رحلة أشكول إلى الولايات المتحدة فى يناير١٩٦٨ .

كانت زيارة الزعيم الإسرائيلى مناسبة لاحتفالات عديدة ، حيث اعتبرها المعجبون الذين احتشدوا لاستقباله احتفالاً بانتصار إسرائيل . وقد استقبله جونسون فى مزرعته، وتجاوز استقبال أشكول متطلبات البروتوكول المعتادة بكثير . غير أن المظاهر الودية التى تدفقت لم تخف عدم نجاح أشكول ، فقد جاء لاقناع الرئيس بحاجة إسرائيل إلى أنظمة أسلحة متقدمة ولاسيما طائرات ف ـ ١ الحربية ، ولكى يؤيد طلبه أشار أشكول إلى إعادة تسليح الاتحاد السوفيت السريع لمصر وسوريا ـ.. ومع أن حجج رئيس وزراء إسرائيل كانت مثيرة للقلق ، وتقوم على أدلة لا تقبل الجدل ، فإنها لم تكن تعتبر مقنعة فى واشنطن ، إذ كان الشعور السائد فى أوائل ١٩٦٨ أن تفوق إسرائيل العسكرى ليس مهددًا بصورة خطيرة ، وقد وعد جونسون فقط بابقاء متطلبات إسرائيل العسكرية تحت الفحص النشيط المتعاطف .

ولم يكن فى استطاعة الرئيس أن يفعل أقل من ذلك ، لأن الإدارة كانت ملتزمة الآن بطريق لا يترك لها خيار إلا أن تكفل إحباط آمال العرب فى إبطال نتائج هزيمتهم عن طريق الوسائل العسكرية . ولما كانت فرنسا قد مالت سياسيًا نحو العالم العربى فى أعقاب حرب يونيو ، فقد كان على الولايات المتحدة بوضوح أن تتحمل المسئولية الكبرى للحفاظ على التفوق العسكرى لإسرائيل . ومع ذلك فإن واشنطن كانت تأمل فى تجنب حدوث سباق تسلح فى الشرق

الأوسط ، والذى يحمل إمكانية دفع العالم العربى إلى الاعتماد بشكل أكبر سياسيًا وعسكريًا على الاتحاد السوفيتى .

وكان يبدو أنه من بين الإمكانيات لتفادى ذلك فى أوائل ١٩٦٨ الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتى للحد من إرسال الأسلحة ، أو تشجيع إسرائيل على استخدام جهود يارنج إلى أقصى حد لاستكشاف فرص إبرام تسوية مع الدول العربية ، وقد أثر كلا الاعتبارين ، بالإضافة إلى التوازن الفعلى للقوى فى الشرق الأوسط ، على رد فعل جونسون الحذر على طلب أشكول للأسلحة المتقدمة .

وقد تبددت آمال أمريكا فى إمكان تحديد شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط خلال الشهور العديدة التالية ، إذ لم يتسن زحزحة موسكو عن إصرارها بأن التسوية فى الشرق الأوسط يجب أن تسبق أى اتفاق بشأن نقل الأسلحة . وفى أكتوبر تخلت الولايات المتحدة عن محاولاتها لتغيير الموقف السوفيتى . وكان من الواضح أن رغبة واشنطن فى الحصول على فائدة سياسية بالحفاظ على توازن القوى فى الشرق الأوسط لصالح إسرائيل ، تعادل هدف موسكو من الاستغلال السياسى فى المنطقة بتسليح مصر وسوريا .

وفى الوقت نفسه ، تركز اهتمام كثير على طلب إسرائيل للحصول على طائرات الفانتوم ، وكان أشكول قد غادر الولايات المتحدة بعد أن أكد علنًا مرة أخرى أن إسرائيل لن تتعامل مع العرب إلا عن طريق المفاوضات المباشرة . وكان المعتقد على نطاق واسع أن فشله فى الحصول على طائرات الفانتوم لم يترك للولايات المتحدة إلا خيارًا واحدًا ، هو ممارسة ضغط متزايد على إسرائيل للتعاون على جهود الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سلمية .

وبدأت ممارسة هذا الخيار علنًا فى أواخر فبراير ١٩٦٨ وسط أنباء صحفية عن رسالة بعث بهادين راسك وزير الخارجية الأمريكى إلى أبا ايبان وزير الخارجية الإسرائيلى ، يحث فيها إسرائيل على قبول القرار رقم ٢٤٢ بوضوح تام ، وأن تشرع فى إجراء مفاوضات غير مباشرة مع الدول العربية عن طريق السفير يارنج ، ولكن الإسرائيليين لم يتزحزحوا عن موقفهم . وفى اليوم الذى نشر فيه نبأ رسالة راسك فى صحيفة النيويورك تايمز ، كرر إيبان موقف حكومته أمام اجتماع للحركة العمالية الصهيونية العالمية فى القدس . وفى مارس ، أعلن جونسون أنه لن يسعى لإعادة انتخابه . ولم يحل هذا القرار دون أن تصبح مسألة طائرات الفانتوم جزءًا من السياسة الداخلية فى عام الانتخابات . وفى يوليو أرفق مجلس النواب بصورة غير متوقعة تعديلاً لمشروع قانون المساعدات الخارجية الذى لم يبق فيه ، يحث الرئيس « على التفاوض لبيع طائرات الفانتوم إلى إسرائيل » ورغم معارضة الحكومة فقد وافقت لجنة الشئون الخارجية بالمجلس على مشروع القانون بعد التعديل .

وفى إسرائيل أصبح واضحًا بصورة تدريجية أن حكومة الوحدة الوطنية التى تضم عناصر مختلفة ، سوف تنقسم على نفسها لدى أى تحرك للتفاوض مع العرب عن طريق يارنج . وقد أثار أباإيبان عاصفة سياسية داخلية فى مايو بموافقته على اقتراح يارنج لاجراء مناقشات منفصلة بين العرب وممثلى إسرائيل بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك . وحتى صحيفة « جيروزلم بوست » المعتدلة نسبيًا اتهمت وزير الخارجية بأنه ربما كان يشوه التزام إسرائيل بالمحادثات المباشرة ، و « يشجع توقعات من جانب القوى الصديقة ، لن تصمد على الأرجح أمام كل اختبارات الواقع » وهدّد جناح جاهال الذى يرأسه مناحم بيجن بالانسحاب من الائتلاف الحاكم إلا إذا أعيد تأكيد السياسة بشأن المفاوضات المباشرة . وقد صدر بيان رسمى فى حينة يؤكد أن « الحل الوحيد » للمشكلة العربية ـ الإسرائيلية هو أن تشرع الأطراف فى إجراء محادثات مباشرة . وقد تأكد نفس الموضوع بعد أيام فى اقتراح سلام أبلغ إلى يارنج .

وفى سبتمبر ، كانت إسرائيل لا تزال تنتظر بلا طائل إجراءًا ايجابيًا حول طلبها لطائرات الفانتوم . وفى تلك الفترة أصدر الرئيس جونسون أول بيان رئيسى عن سياسته فى الشرق الأوسط منذ خطابه فى يونيو ١٩٦٧ الذى حوى « مبادئه الخمسة » ومما له دلالة أنه لم يتناول مسألة الفانتوم رغم أنه ذكر بالفعل أنه ليست لدى الولايات المتحدة « أى نية للسماح بتوازن قوى فى المنطقة يصبح حافزًا للحرب» .

وقد أبرزت رسالة الرئيس الاختلافين الأساسيين للإدارة ـ وأحدهما إجرائى ، والآخر جوهرى ـ مع الاتجاه الذى اتخذه صانعو السياسة الإسرائيلية عقب حرب يونيو ، إذ قال جونسون إن سياسة أمريكا هى تأييد مهمة يارنج ، ولكنه أضاف قائلاً « إن على الأطراف أنفسهم أن يبذلوا جهودًا كبيرة للبدء جديًا فى عملية حفظ السلام التى تشتد الحاجة إليها ، ولكى يعطى رأيًا أكثر تحديدًا إلى حد ما عن متطلبات إيجاد تسوية شاملة ، قال جونسون :

« . . . إن عملية حفظ السلام لن تبدأ فى الشرق الأوسط حتى يشرع الزعماء فى تبادل الآراء حول « المسائل الصعبة » من خلال إجراء يتفق عليه ، وإننى أحثهم على وضع آرائهم . على المائدة . . . » .

كانت ملاحظات جونسون تدل بوضوح على عدم موافقته على الزعم بأن المفاوضات المباشرة هى الإجراء الوحيد الممكن لتبادل الرأى حول « المسائل الصعبة » . وفضلاً عن ذلك فقد أشار الرئيس أيضًا إلى معارضته لأى توسع هام فى حدود إسرائيل . وكان فى ذلك يعمل وفقًا للحجج التى قدمها بعض مستشاريه الذين طالبوا باتخاذ خطوات لكبح « شهية إسرائيل المتزايدة نحو الأرض » .

وقال إن الحدود النهائية بين إسرائيل والدول العربية « لا يمكن ولا ينبغى أن تعكس ثقل الغزو » .

وقدطغت التوترات الكامنة بين الولايات المتحدة وإسرائيل على السطح مرة أخرى بعد فترة قصيرة ، عندما حذر موشى ديان مواطنيه علنًا من الخضوع لما تفضله الولايات المتحدة بقوله :

« . . . يجب علينا أن نعتاد ـ كما أعتقد ـ على فكرة أن هناك خلافات فى الرأى بيننا وبين الولايات المتحدة . إن الصعوبات هى : حول أى نوع من التسويات يجب أن تحدث فى الشرق الأوسط ، ووسائل حل النزاع الحالى . . . وإنه من أجل تحقيق تماثل تام فى الرأى يجب أن نفعل ما تريده الولايات المتحدة . وإننى آمل ألا نفعل ذلك ، ولا ينبغى أن نقرر سياستنا وفقًا لمشيئة الولايات المتحدة » .

وبعد بضعة أسابيع ، ووسط تكوينات متصاعدة بأن الضغط الأمريكى سوف يجبر إسرائيل على أن تقدم خطة لانسحابها من الأراضى المحتلة ، تحدث أبا إيبان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومع أنه لم يقدم اقتراحًا محددًا لتسوية سلمية ، فإنه ألقى خطابه بلهجة معتدلة ، وبدا أنه يلمح إلى تغيير محتمل فى الموقف الإسرائيلى حول المفاوضات المباشرة ، إذ قال أن القدس مستعدة « لتبادل الآراء أو التوضيحات حول مسائل جوهرية معينة من خلال السفير يارنج مع أية حكومة عربية » .

ومع ذلك فعلى الرغم من أنه لم يحدد ما هى المسائل الجوهرية التى يمكن مناقشتها من خلال يارنج ، فقد أشارت ملاحظاته بقوة إلى أن إسرائيل لم تعدل عن رفضها لاستشكاف العناصر الممكنة للتسوية السلمية بطريقة غير مباشرة ، إذ قال :

« إن عملية استكشاف شروط السلام يجب أن تتبع السوابق العادية ، فليست هناك حالة فى التاريخ تمت فيها تصفية منازعات أو حدثت مرحلة انتقالية من حالة حرب إلى حالة سلام على أساس رفض دولة الالتقاء بأخرى من أجل التفاوض » .

كان تنازل أبا إيبان الظاهر بشأن إمكان التخاطب مع العرب عن طريق يارنج ، قد نقص بصورة فعالة طلبه المتجدد للمفاوضات المباشرة لوضع « إطار للسلام » وقد فسرت تعليقاته بوجه عام فى إسرائيل بأنها تشير إلى عدم تغيير فى موقف الحكومة ، واعتبرت الإشارة إلى دور يارنج كوسيط على أنها تعنى فقط أن القدس لا تعارض الاتصال الذى يؤدى إلى محادثات مباشرة حول الترتيبات الأساسية للسلام . وقد زالت كل الشكوك حول هذا التفسير بعد شهر واحد ، عندما رفضت إسرائيل طلب يارنج عن توضيح آرائها حول الترتيبات الإقليمية التى يمكن نقلها للدول العربية .

وفى نفس الوقت كان رد الفعل الرسمى الأمريكى على بيان أبا إيبان مخففا . فقد وصفه

المتحدثون باسم وزارة الخارجية بأنه « بناء » ، وقالوا إنه تزحزح نوعًا ما عن المحادثات المباشرة للسلام » ويبدو أن هذا الترحيب المقيد لم يكن يعكس أية أوهام حول أى تغيير فى السياسة الإسرائيلية ، بقدر ما كان رغبة فى عدم إظهار خيبة أمل كلية لفشل الضغط الأمريكى .

وفشل الضغط الأمريكى ، فبعد أربع وعشرين ساعة من خطاب إيبان فى الأمم المتحدة ، أصدر الرئيس جونسون أخيرًا ترخيص بيع طائرات الفانتوم التى كان ليفى أشكول قد طلبها قبل ذلك بعشرة شهور . ولاشك أن هناك اعتبارات سياسية داخلية لعبت دورًا فى هذا القرار ، لأنه ـ مع بقاء شهر فقط على موعد الانتخابات القومية ، كان كل المرشحين للرئاسة ، بما فيهم المرشح الديمرقراطى هيوبرت همفرى نائب الرئيس كانوا يؤيدون طلب إسرائيل للأسلحة . ومن ناحية أخرى فإن الرئيس لم يخضع أمام ضغط عام أمر متطلبات سياسية للحزب الديموقراطى فحسب ، بل إن ديناميكية الصراع فى الشرق الأوسط ذاتها كانت عاملاً هامًا فى قراره النهائى بشأن طائرات الفانتوم .

وقد أشار انهيار المحادثات الأمريكية ـ السوفيتية فى أوائل أكتوبر ١٩٦٨ حول تحديد شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط إلى أنه لا يبدو أن هناك نهاية لاعادة بناء القوات المصرية والسورية . وإذا كان الجزء الأكثر اعتدالاً من المواقف الغامضة التى اتخذتها مصر والأردن بعد هزيمتها ، ينبغى تشجيعه واستكشافه بقصد الوصول إلى تسوية فى الشرق الأوسط ، فإن آمال العرب فى عكس توازن القوى الإقليمى كان ينبغى الاقلال من شأنها بصورة شاملة . وفى تلك الظروف ، كان أى شيء يبدو أنه يضعف من مزايا إسرائيل العسكرية النسبية ـ أو حتى أية دلالة على أن واشنطن قد تضعف التزامها بدعم موقف إسرائيل تجاه العرب ـ سوف تكون ضد الأهداف الأمريكية .

وطالما كانت الولايات المتحدة ترى أن العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية هى مفتاح دفع العرب إلى التسوية السلمية . فإن ذلك كان يشكل ورطة لا مفر منها ، إذ أنه رغم اعتماد إسرائيل المتزايد على الولايات المتحدة ، فإن واشنطن لم يكن لديها أى شكل فعال من الضغط على إسرائيل حتى تختبر تلميحات العرب بالاستعداد للوصول إلى سلام مقابل الأراضى الضائعة . .

وبعد أن اكتشفت إدارة جونسون هذه الحقيقة القاسية ، وجدت نفسها حبيسة مأزق دبلوماسى لا خروج منه ، وكذلك سباق التسلح فى الشرق الأوسط . كانت تواجه دائرة مفرغة . . . دائرة قد تصبح بسهولة عملية حلزونية من الاستقطاب والنزعة العسكرية ، حيث يخضع الاعتدال العربى المتردد للعنف ، كما أن آمال إسرائيل فى سلام عن طريق التفاوض ، طغت عليها أطماع دعاة التوسع وحسابات الأمن التى تقوم على القوة العسكرية وحدها ،

ومن ثم فإن الولايات المتحدة لم تكن تواجه التهديد بالتضاؤل المستمر لنفوذها السياسى فى العالم العربى فحسب ، بل وأيضًا شبح اندلاع قتال آخر فى الشرق الأوسط ، وخطر مواجهة بين القوتين العظميين الذى يصحبه ، وكانت الحقيقة الكئيبة التى تواجه صانعى السياسة الأمريكية هى أنه فى غياب مساومات عربية ـ إسرائيلية ، فإن قرار طائرات الفانتوم يحتمل أن يعزز نفس الظروف التى ساعدت على اتخاذه .

وفى نوفمبر ١٩٦٨ شرعت الإدارة الأمريكية فى تقديم ما وصفه مسئولو وزارة الخارجية فيما بعد بأنه عدد من « المبادرات » . ورغم أن المسئولين الأمريكيين نفوا أنه تم إعداد خطة محددة للسلام ، فسرعان ما ظهر أن واشنطن قد اتصلت بالقاهرة والقدس وموسكو لعرض اقتراح بعيد المدى للوصول إلى تسوية مصرية ـ إسرائيلية ، ويتبين من الطريقة التى شرح بها للمسئولين المصريين ، أن الولايات المتحدة تؤيد الانسحاب الكامل لإسرائيل فى سيناء مقابل السلام بين البلدين ، كما دعت الخطة أيضًا إلى حرية الملاحة فى قناة السويس ومضيق تيران ، وتسوية مشكلة اللاجئين ، وتوقيع معاهدة سلام . وعندما يستعيد المرء الأحداث الماضية ، يجد أن أكثر الملامح إثارة للاهتمام هو اقتراح بإعادة توزيع قوات الأمم المتحدة بين مصر وإسرائيل ، وفى شرم الشيخ . وقيل إن وزير الخارجية الأمريكى دين راسك اقترح على عكس الترتيبات السابقة لعام ١٩٦٧ ، أن توضع تحت توجيه مجلس الأمن ، وهو ما يجعل الموقف الأمريكى أقرب كثيرًا لموقفى فرنسا والاتحاد السوفيتى مما كان قبلا ، وكانت الدولتان قد أيدتا فى وقت ما إصدار ضمان رباعى كجزء من تسوية الشرق الأوسط .

وليس هناك ما يدعو لافتراض أن صانعى السياسة الأمريكية قد فوجئوا برفض كل من مصر وإسرائيل لمبادرة نوفمبر . وكانت إسرائيل قد كررت مؤخرًا رفضها لبحث أية شروط للسلام لا تكون نتيجة مفاوضات مباشرة . ومن ناحية أخرى ، لم يكن ممكنًا توقع أن تدخل مصر ، فى الظروف السائدة ، فى عملية ثنائية لصنع السلام ، وتترك مصير كل من الفلسطينيين ، وطبيعة العلاقات مستقبلاً مع الأردن وسوريا بلا تحديد . ويبدو أن مبادرة واشنطن فى نوفمبر كانت تستهدف أن تكون خطوة أولى فى نهج جديد لمعالجة النزاع العربى ـ الإسرائيلى . وبعد أن فشلت الولايات المتحدة الآن فى اقناع أو اجبار إسرائيل على المضى فى مساومات غير مباشرة ، فإنها تحولت نحو إمكان الخروج من ورطتها عن طريق مساعدة قوة عظمى .

ولما كان ريتشارد نيكسون على وشك تولى السلطة ، فإن حكومة جونسون لم تكن تستطيع أن تأمل فى الكشف عن اتجاه السياسة الجديدة ، ولكنها تستطيع أن تترك الخيار لهذا العمل مفتوحًا أمام من سيخلفها . وعندما رد السوفيت بتقديم خطة سلام من جانبهم فى أواخر

ديسمبر ، فإن إدارة جونسون لم تبعث ردًا لمدة حوالى أسبوعين . ورغم أنها لاحظت بعد ذلك أن أية تسوية لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة الدول العربية وإسرائيل ، فإنها اقترحت استمرار محادثات القوتين العظميين حول نزاع الشرق الأوسط ، كما أنها طلبت أيضًا الكثير من التوضيحات للاقتراح السوفيتى بحيث بدا ذلك الأمر مؤكدًا .

ولم تتخل حكومة جونسون قط عن هدفها لاقامة سلام عادل قائم على النظام الموجود فى دول الشرق الأوسط . ومع ذلك فإنها فى نهاية ١٩٦٨ عدلت أسلوبها التاكتيكى بصورة أساسية ، إذ لم تعد واشنطن تفترض أن الاقناع أو الضغوط سوف يحولون إسرائيل إلى أداة طَيّعة لجس النبض بشأن التوقعات وربما وضع تسوية تقوم على أساسها ، فالباب مفتوح الآن لدور أمريكى أكثر مباشرة فى صنع السلام فى الشرق الأوسط ، وهو دور سوف يشاركها فيه الاتحاد السوفيتى بصورة مباشرة ، وكان ذلك ثمنًا مرتفعًا تدفعه ، لأنه كما أن سياسة أمريكا كانت تستهدف بشكل تقليدى تحاشى أو تحديد النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، فإن تلهف موسكو على قبول الدعوة الأمريكية كان دافعه ـ على الأقل ـ الرغبة فى توطيد الاعتراف بمصلحتها المشروعة ومشاركتها فى شئون الشرق الأوسط .

٣

نشر هدف : ١٩٦٩-١٩٧٦

. . . فى مكان ما على طول الطريق ، يصبح السؤال عن أسباب التحرك السوفيتى غير ذى موضوع : إذ أن السياسة الأمريكية يجب أن تهتم بنتائجه ، لا أسبابه . . .

هنرى كيسنجر

فشلت إدارة جونسون فى إحراز تقدم جوهرى نحو حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى ، غير أنها تركت الحكم بأربعة إنجازات هامة فى السعى إلى السلام ينسب الفضل فيها إليها : الأول أن الإدارة أثبتت بوضوح أن هدف واشنطن هو العمل لانهاء النزاع فى نطاق النظام الدولى الإقليمى القائم عن طريق مبادلة الأرض بتنازلات سياسية لا تعكس « ثقل الغزو » ، وثانيًا أنها أدركت أن سياستها المختارة لابقاء توازن القوى الإقليمى يميل لصالح إسرائيل قد يشجع سباقًا للتسلح بلا حدود مما قد يسبب تهاويًا فى وضع أمريكا وصعودًا سوفيتى مماثلاً فى العالم العربى ، وثالثًا : أن الإدارة استوعبت الدرس غير المريح ، بأنه فى محيط تنافس القوى العظمى فى الشرق الأوسط ، تفتقر الولايات المتحدة إلى وسيلة فعالة للضغط على إسرائيل لدفعها نحو مفاوضات أساسية غير مباشرة مع العرب ، وأخيرًا فقد انتهت الإدراة إلى أن هذه الديناميكية الخطيرة قد يتسنى عكسها باستطلاح إمكانيات الوصول إلى تسوية فى الشرق الأوسط بالمشاركة مع الاتحاد السوفيتى .

وخلال الأعوام التى تلت ذلك ، فى سنوات رئاسة نيكسون وفورد ، فإن مفهوم السلام الذى نشأ فى عهد جونسون لم يتم التخلى عنه رسميًا ، وإن كان قد فقد حدته تدريجيًا . وفى عام ١٩٧٦ كان كثير من الأمريكيين ، وغيرهم أيضًا ، يتساءلون عما إذا كانت واشنطن

مازالت لديها الرغبة ، أو القدرة على إيجاد نهاية حاسمة للنزاع الطويل فى الشرق الأوسط .

وكان هنرى كيسنجر ، صاحب النفوذ الواسع فى السياسة الأمريكية آنذاك ، يعد دومًا مسئولاً بصورة أساسية عن هذا التطور . وقد انتقد البعض ـ كما فعل جورج بول بقسوة ـ لأنه ركز على مسائل فورية على حساب أهداف ذات مغزى ، حيث قال بول : « إن ولعه بالفرص التاكتيكية يجعله ينحرف غالبًا عن اتجاهه النهائى ، بحيث أنه من المستحيل التعرف على النجوم التى يهتدى بها فى اتجاهه » .

ورغم أن كلا من تاكتيكات كيسنجر الدبلوماسية ، والمفهوم العريض للسياسات العالمية التى كان يفضلها ، ساعدتا على حجب الغرض الأصلى وراء النهج الأمريكى نحو الصراع فى الشرق الأوسط بعد ١٩٦٧ فإن تأثيره (كيسنجر) لم يكن إلا واحدًا من عدة تأثيرات على صنع السياسة الأمريكية . وقد أدى عدم التأكد من الدور ـ إن كان هناك دور ـ الذى ينبغى السماح به للاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط ، وبالمثل عدم التأكد من المدى الذى تستطيع الولايات المتحدة ، أو ينبغى أن تمارس فيه ضغطًا على إسرائيل لقبول أية صيغة محددة للتسوية ، إلى تقويض السعى المستمر الهادف لرؤية واشنطن المبدئية للسلام . ثم إن الأصداء المباشرة لفضيحة ووترجيت أيضًا وأثرها غير المباشر على فترة رئاسة جيرالد فورد ، أجبرت السياسة الأمريكية على أن تكون محكومة أغلب تلك الفترة بواسطة رئيس ضعيف ، وهو عبء أضيف إلى صعوبات الحكومة فى التمسك بنهج ثابت على مدى طويل .

وتدخلت أحداث خارجية كانت سيطرة الولايات المتحدة عليها قليلة بل منعدمة ، لتخلق ظروفًا إما تنتقص من الصيغة الأصلية عن « الأرض مقابل السلام » وإما تهدد بامكان بقائها بوسائل يتعذر فهمها . وكان نمو منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها تجسيدًا للقومية الفلسطينية ، وخلافة أنور السادات لعبد الناصر ، وبروز « قوة البترول » العربى ، كانت ظواهر ساعدت على أن تجعل واشنطن ترد على المسائل المباشرة بوسائل كانت تبدو فى الغالب أنها تعقد متابعة هدفها المعلن عن السلام .

نيكسون يواجه الشرق الأوسط

كانت دلالات مستقبل السلام فى الشرق الأوسط لا تبدو واضحة فى أوائل عام ١٩٦٩ . إذ كانت المشاعر فى المنطقة لا تزال عند نقطة الغليان بواسطة حوادث مختلفة خلال الشهور الأخيرة ، وفى يناير كانت صيحات الاحتجاج الدولية لاتزال تتردد على غارة شنها الكوماندوز الإسرائيليون على مطار بيروت فى عيد الميلاد . وقد أدى هذا الهجوم ، الذى لم يحدث خسائر فى الأرواح إلى تدمير ١٢ طائرة مدنية للركاب مملوكة لشركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية ،

وجاء انتقامًا لهجوم الفدائيين التابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على طائرة تابعة لشركة العال الإسرائيلية بمطار أثينا .

كان الحادث يصور بشكل مثير الخط الحلزونى للفعل ورد الفعل الذى أبقى التوتر شديدًا فى الشرق الأوسط . ومع أن إسرائيل لم تتهم الحكومة اللبنانية بشكل مباشر بمسئوليتها عن الهجوم فى أثينا ، فإن غارة بيروت أبرزت إصرار القدس على اعتبار الحكومات « المضيفة » مسئولة عن أنشطة الجماعات الفلسطينية . ومن أجل تبرير العمل الانتقامى ، بالاستشهاد بتقارير الصحف اللبنانية المتعاطفة مع الفلسطينيين ، لم يترك المتحدثون الإسرائيليون أى شك فى أن الصلة الغامضة بين الدول العربية ورجال المنظمات الفلسطينية تكفى لجعلها مسئولة عن أعمالها .

وقد ألقت مثل هذه المواجهات العنيفة الضوء على الافتقار إلى القوة الدبلوماسية الدافعة نحو التسوية ، وكذلك خيبة أمل العرب حيال قلة الضغط الفعال على إسرائيل . وفى مصر، قدمت الأسابيع الأولى من عام ١٩٦٩ أدلة على اليأس المتزايد بين المسئولين حول الطريق الدبلوماسى المسدود . وفى أوائل يناير ١٩٧٠ ألمح عبد الناصر إلى أن مصر قد بلغت نهاية جهودها الدبلوماسية وقال :

« إننا لم نكن لنقبل قرار مجلس الأمن لعام ١٩٦٧ رغم ما به من عيوب ، إلا لأننا اعتقدنا بأنه إذا كانت هناك وسائل سياسية لمحو آثار العدوان ، فإن هذه الوسائل يجب أن تتم متابعتها أطول ما يمكن . .

« وقد قلت مرارًا ، وأكرر الآن ، إننا لم ندع إلى الحرب ، بل إلى السلام . . .

« إن موقفنا محدد بنقطتين : الأولى أننا لن نتخلى عن أية أرض عربية ، والثانية أننا لن نجلس فى مفاوضات من أى نوع مع عدو مازال يحتل أرضنا . . » .

وقد أفاض المتحدث باسم الحكومة محمد حسن الزيات فى شرح هذه النقطة بانفعال ، عندما قال فى مؤتمر صحفى :

« إننا نريد السلام ، لأننا فى حاجة إليه . والسعى للحصول عليه أمر لا يثير الخجل ، ولكننا عندما نتحدث عن السلام ، فإننا لا نتحدث عن الاستسلام » .

وفى نفس الوقت نشر محمد حسنين هيكل موضع ثقة عبد الناصر سلسلة من المقالات الصحفية فى صحيفة الأهرام القاهرية الموثوق بها ، أكدت الغموض الذى استمر يحيط بالسياسة المصرية . وقد فرق هيكل بين « الحل السلمى » و « الحل السياسى » للنزاع العربى - الإسرائيلى وانتهى إلى أن الأول ، الذى يتضمن مفاوضات مباشرة تنتهى بمعاهدة صلح رسمية، مستحيل . وكان الاختيار هو بين « حل سياسى » ، ويعنى به مجرد انسحاب إسرائيل

إلى حدود ١٩٦٧ ، أو الحرب . وقال هيكل وهو يلوم إسرائيل على الجمود الدبلوماسى ، إن هناك ثلاثة طرق فقط لزحزحة الدولة اليهودية عن جمودها هى : تغيير حاد فى الظروف الدولية ، أو ضغط سياسى ونفسى متزايد بواسطة العالم العربى أو « تغيير مفاجئ فى الظروف الموجودة الآن على خطوط وقف إطلاق النار » . وبعد عدة أيام عاد هيكل إلى نفس الموضوع ، وكانت رسالة المقال يشير إليها بوضوح عنوانه المتشائم وهو : « الدبلوماسية ليست حلاً » .

وفى مارس صبت القوات المصرية وابلاً من نيران المدفعية على المواقع الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس . وبعد شهر أعلن عبد الناصر أن وقف إطلاق النار الذى تم فى ١٩٦٧ لم يعد ساريًا ، وكان ذلك ايذانًا ببدء ما أصبح معروفًا باسم « حرب الاستنزاف » التى دامت ستة عشر شهرًا .

وبعد أيام فقط من تولى ريتشارد نيكسون منصبه ، وصف الشرق الأوسط بأنه « برميل بارود » يمكن أن يودى إلى مواجهة بين القوى النووية . وقال أيضًا إنها فترة تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى « إذا عملا معًا » أن يخدما قضية السلام . ووعد بتقيم « مبادرات جديدة وزعامة جديدة » نحو هذه الغاية .

كان الرئيس الجديد يعتز بفهمه للسياسات الدولية . وقد أعلن نيكسون أنه بالمشاركة مع هنرى كيسنجر مستشاره للأمن القومى سوف يضع منظورًا جديدًا على العلاقات الخارجية إلى البيت الأبيض ـ وكان منظور نيكسون ـ كيسنجر يعتبر السياسة الخارجية حقلاً لمتابعة المصالح القومية على أساس حساب منطقى بدلاً من نزعات أيديولوجية ، وسوف تكون الدبلوماسية القائمة على القوة هى الوسيلة الأساسية لضمان نظام عالمى لن يفيد الولايات المتحدة فحسب بل ويعنى أيضًا بالمصالح المشروعة لدول أخرى فى انسجام يذكرنا بالوفاق الأوروبى فى القرن التاسع عشر . وسوف تكون القوة العسكرية مدخرة ومتطورة لكى تستخدم كأساس للقوة الدبلوماسية الأمريكية ، ولكن على أن تستخدم بحكمة وبأقل قدر ممكن . كما أن القوة الاقتصادية الأمريكية والتكنولوجيا العسكرية سوف تخدم المصالح الأمريكية بصورة غير مباشر بزيادة قدرات الحلفاء الإقليميين فى أرجاء العالم .

هذه الرؤية العالمية كانت متوقعة لدى تحقيق « الوفاق » مع الاتحاد السوفيتى : أى أن يستبدل بالتنافس الحاد الحافل بالتوتر ، دبلوماسية هادئة تستهدف الوصول إلى اتفاق متبادل كلما أمكن ذلك . ولم يكن الوفاق بالنسبة لإدارة نيكسون يدل على انتهاء التنافس الأمريكى ـ السوفيتى ، بل إن متابعته ستكون وفقًا لخطوط أكثر تعقلاً ومن ثم أقل خطورة ، بينما تبقى الخلافات العميقة تفصل بين القوتين العظميين ، أما العلاقات بينهما فسوف تكون قائمة على قواعد مفهومة بوضوح إلى حد كبير .

وقد أضفت نظرة نيكسون ـ كسينجر أهمية كبرى على « الترابط » أعنى الطبيعة العالمية للتأثير المتبادل للمصالح الأمريكية والسوفيتية ، باعتباره عنصرًا ضروريًا يسمح بتحقيق عملية الوفاق والابقاء عليها ، وكانت الحجة هى أن العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية يمكن أن تكون سلسة بتبادل المصالح فى مجال أو مسألة ما ، مقابل تنازلات فى أخرى .

وقد أدى هذا المفهوم الشامل للسياسات العالمية بطبيعة الحال إلى وضع أولويات لتناول المسائل الدولية وفقًا لأهميتها حتى يتم إنشاء نظام عالمى مأمون فى النهاية . وفى عام ١٩٦٩ اقتنع نيكسون وكيسنجر على أن انتشال الولايات المتحدة من فيتنام ، والسعى إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتى للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، ودعم التحالف الأوروبى ، وإقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية ، أمور ذات أهمية رئيسية للولايات المتحدة .

ولم يكن ذلك أن الشرق الأوسط ليس مهمًا ، إذ أن إدارة نيكسون لم تفقد قط تقدير القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة ، وظلت عاقدة العزم على دعم النظم الديمقراطية فى المنطقة ، مع الحد من نمو الوجود السوفيتى . ولكن النزاع العربى ـ الإسرائيلى لم يحظ بوضع جدى فى هيكل الأهداف الأمريكية خلال الفترة الأولى لنيكسون .

لم يكن الرئيس غير مهتم بالمسألة ، كما أنه لم تكن تنقصه آراء يتمسك بها بقوة ، وهو لم يكن صادقًا فحسب عندما وصفها بأنها « برميل بارود » ، بل إنه كان يميل أيضًا إلى الاعتقاد بأن السياسة الأمريكية أصبحت تميل بصورة زائدة إلى جانب إسرائيل . وسرعان ما أصبح نيكسون يعتقد حقًا أن الخطر الملازم للنزاع الدائر ، ينبغى فى التحليل النهائى إزالته بتسوية مفروضة ، ولكن كانت لديه أسباب عديدة ذات تأثير متبادل ، تدفعه إلى التحفظ فى تناول المشكلة .

كان موقف نيكسون يعكس ، جزئيًا ، رغبته الشديدة فى أن يكرس اهتمامه للمسائل التى يعتبرها أكثر إلحاحًا ، وقد عزز هذا الرأى الاعتقاد بأن أقل ما يمكن عمله هو فرض تسوية على العرب والإسرائيليين لكسر الجمود فى الشرق الأوسط ، كما كان يؤيده احجام نيكسون عن الزج بالبيت الأبيض فى جدل مرهق ومضيع للوقت مع جماعات الضغط المحلية الموالية لاسرائيل ، علاوة على أن نيكسون كان يدرك أن أى حل مفروض سوف يتطلب بالضرورة جهدًا مشتركًا مع الاتحاد السوفيتى . وقد أظهر الرئيس خلال سنوات حكمه عجزًا عن الاستقرار على رأى حول ما إذا كان ينبغى أن تتعاون الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط ، وإلى أى مدى يكون ذلك .

وبينما كان هنرى كيسنجر يوافق على إعطاء أولوية صغيرة نسبيًا لمشكلة الشرق الأوسط ، فإنه لم ينجذب قط إلى فكرة الاتفاق المفروض ، كما أنه لم يشارك نيكسون فى الجمع بين موقفين

متناقضين بشأن دور الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط . وكان كيسنجر خلال سنواته كصانع سياسة واشنطن يسعى فى إصرار إلى تقليل الوجود السوفيتى ـ وإزالته إن أمكن ـ فى الشرق الأوسط .

ورغم أن ذلك قد أدى أحيانًا إلى خلافات بين كيسنجر ونيكسون ، فإنه لم يقلل من قدر الانسجام الأساسى لنظرة كل منهما بشأن السياسة الأجنبية ، غير أن الرجلين اللذين كانا يشتركان فى عدم الثقة أساسًا فى البيروقراطية الدبلوماسية ، اتفقا على أن الشرق الأوسط يجب أن يعهد إلى الإدارة السياسية . ووفقًا لما يقول كيسنجر ، فإن نيكسون أشار بأنه إذا كان قد ثبت أن المشكلة العربية الإسرائيلية التى تسودها الفوضى صعبة المراس ، فإن تقسيم العمل سوف يعطى وزارة الخارجية شيئًا تعمله ، بينما يعالجان هما مسائل فيتنام ، ومعاهدة سولت ، وأوروبا ، والصين فى البيت الأبيض .

وإلى أن حصل كيسنجر على مزيد من المسئولية المباشرة لصياغة سياسة الشرق الأوسط فى أواخر ١٩٧١ ، كانت وزارة الخارجية تقوم بدور رأس الحربة فى المعالجة الأمريكية للمسألة العربية ـ الإسرائيلية ، وكان وزير الخارجية الجديد وليم ب . روجرز محاميًا عمل وزيرًا للعدل فى حكومة إيزنهاور ولم تكن له خبرة فى السياسات الدولية . ويبدو أنه اختير لهذا الدور لأن نيكسون كان يبحث عن « مفاوض جيد » لا صانع سياسة . ومع ذلك ، فإنه رغم الفترة القصيرة نسبيًا التى مرت بعد أن أصبحت المشكلة العربية الإسرائيلية من اختصاصه ، فقد أثبت روجرز أنه يتمتع بالطاقة والنشاط الزائدين فى محاولاته للتشجيع على الوصول إلى تسوية .

وقد تقيدت الوزارة تحت قيادته بفكرة الأرض مقابل السلام التى وضعتها الإدارة السابقة . وكانت اتجاهات إسرائيل التوسعية تعتبر مناقضة للمصالح الأمريكية ، كما أن الاحتلال التوسعى للأراضى العربية يعتبر تهديدًا لامكانية النظم العربية المعتدلة فى البقاء طويلاً . وكان واضعو خطط الخارجية الأمريكية يخشون من أن إطالة الجمود فى الشرق الأوسط سوف يؤدى إلى استقطاب مطرد فى المنطقة لن يؤدى إلا إلى تحسين الوضع السوفيتى فى العالم العربى . وبالمثل فقد كان مما يثير القلق احتمال أن يتحول استمرار التوترات العربية ـ الإسرائيلية إلى تفجر أعمال قتال واسعة يمكن أن تدفع القوتين العظميين إلى مواجهة ، وقد كانت تلك الاعتبارات سببًا فى امتناع وزارة الخارجية الأمريكية بأن التحرك نحو الوصول إلى تسوية أمر مطلوب بشكل ملح .

وقد رحب روجرز وزملاؤه بشدة بدور وزارة الخارجية فى « المبادرات الجديدة » التى وعد بها نيكسون . والواقع أن سياسة إدارة نيكسون التى كانت فى الواقع امتدادًا للاتجاه الذى رسم فى

عهد جونسون فى نهاية ١٩٦٨ ، كانت تبدو فى البداية جهدًا ديناميكيًا متكاملاً جيدًا على مستويين لتشجيع تسوية فى الشرق الأوسط بالتفاهم مع الاتحاد السوفيتى .

وعلى أحد المستويين ، استمرت الاتصالات الأمريكية ـ السوفيتية الثنائية التى وضعت فى عهد نيكسون ، وعلى المستوى الآخر تبعت الولايات المتحدة اقتراحًا فرنسيًا قدم منذ فترة طويلة لاجراء مشاورات بين الدول الأربع [فرنسا ، وبريطانيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة]بشأن الشرق الأوسط . وقد توحد المستويان معًا بصورة نظرية كوسيلة لتيسير مهمة جونارِ يارنج الممثل الخاص للأمم المتحدة . وفى عبارة موجزة ، فإن أية خطوط توجيهية للتسوية يتم الاتفاق عليها على المستوى الثنائى سوف تناقش ويفترض التصديق عليها فى محادثات الدول الأربع ، على أن ينقل اتفاق الرأى الذى يسفر عنه هذا الاجتماع بعد ذلك إلى يارنج للدول العربية وإسرائيل .

ورغم منطقها الجمالى المرضى ، فإن النظرية لم تكن تلائم الواقع ، فقد افترضت أولاً أن القوتين العظميين يمكن أن تتفقا على العناصر الضرورية للتسوية ، وثانيًا أنهما سوف تتمكنان بعد ذلك من تشجيع قبول إسرائيل والدول العربية لهذه العناصر . وقد ثبت بطلان الافتراض الأول فى النهاية ، حيث أظهرت الأحداث أنه لا إدارة نيكسون ولا الحكومة السوفيتية يمكنهما مقاومة الإغراء للسعى للحصول على ميزة فى الشرق الأوسط . ومن ثم فإن الافتراض الثانى ظل بلا اختبار ـ رغم أنه كان واضحًا فى أواخر الفترة الأولى من حكم نيكسون أنه لا واشنطن ولا موسكو يمكن أن تتجاهلا القدرات العربية والإسرائيلية على القيام بعمل مستقل .

وهناك افتراض آخر ، وهو افتراض لا يتعلق بشكل مباشر بالاستراتيجية التى اختارتها إدارة نيكسون تجاه الشرق الأوسط ، ولكنه رغم ذلك أساس ضرورى لأى جهد أمريكى لصنع السلام ، وقد تقوض بفعل الأحداث . وكان هذا ببساطة هو الاعتقاد بأن واشنطن يمكنها أن تتقيد باستمرار وبعزم بسياسة محددة للشرق الأوسط . وكان عدم صدق هذا الافتراض هو الذى قوض أمل حكومة نيكسون فى محاولة انهاء نزاع الشرق الأوسط ، أكثر من أى عامل آخر بمفرده .

وكان الأساس الكامن وراء تذبذب الإدارة هو الاختلافات فى تقديرات هنرى كيسنجر ووزارة الخارجية حول مدى صواب بذل محاولة نشطة لتشجيع التسوية فى الشرق الأوسط . إذ أن كيسنجر لم يوافق على رأى وزارة الخارجية عن الحاجة الملحة إلى كسر الجمود الدبلوماسى ، واعتقادها بأن الطريق الأمثل نحو هذه الغاية يكمن فى البحث عن منهج منسق مع الاتحاد السوفيتى . وفى أوائل عام ١٩٦٩ شرح كيسنجر أفكاره لجوزيف سيسكو الذى عين حديثًا مساعدًا لوزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، وقال :

« أعتقد أن التأخير بوجه عام فى مصلحتنا ، لأنه يتيح لنا أن نظهر حتى للعرب المتطرفين أنه لا غنى لهم عنا لاحراز أى تقدم ، وأنه لا يمكن انتزاعه منا بواسطة ضغط سوفيتى . إن وزارة الخارجية تريد أن تدعم عملية التفاوض بقبول بعض الأفكار السوفيتية على الأقل ، وتسهيل الحل الوسط . وأنا أريد أن أخيب آمال المتطرفين ـ الـذين هم على أية حال معادون لنا ـ باظهار أن الصداقة مع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط شرط أساسى لأى نجاح هناك، وعندما أبلغت سيسكو . . . بأننا لا نريد نجاحًا سريعًا فى مشاورات الدول الأربع ، فإننى كنت أتحدث بأسلوب على عكس كل اقتناعات وزارته » .

وكان كيسنجر على صواب تام ، لأن نظريته تتحدى وزارة الخارجية حيث يتمسك بأن الظروف السائدة فى الشرق الأوسط تجعل الوقت يعمل فى صالح المصالح الأمريكية ، وهو مايدحض ـ أو على الأقل يعتبر أمرًا غير مقبول تلك الأخطار التى ترى وزارة الخارجية أنها تلازم عدم التحرك الدبلوماسى لفترة طويلة ، فضلاً عن أنه على العكس من موقف وزارة الخارجية ، التى كانت ترى ضرورة الضغط على إسرائيل فى النهاية من أجل إظهار مزيد من المرونة ، كانت وصفة كيسنجر تتطلب أن يستمر التأييد الأمريكى لإسرائيل إلى أن تتغير الظروف السياسية فى الشرق الأوسط .

وأشار كيسنجر إلى أن الخلاف الاستراتيجى لم تتم تسويته حقًا قط ، وهذا صحيح من ناحية أن إدارة نيكسون لم ترفض أبدًا رسميًا أى رأى لصالح رأى آخر ، ومع ذلك فالواقع أن اتخاذ موقفين متناقضين بين كبار المسئولين فى الحكومة كان يعود بالفائدة لرأى كيسنجر ، إذ أنه يمنع الإدارة من منح التأييد الكامل لحملة وزارة الخارجية النشطة لوضع الأسس لتسوية فى الشرق الأوسط ، وكان ذلك يقوض حتمًا سعى الوزارة إلى تسوية داخل إطار القوتين العظميين/ ومحادثات الدول الأربع .

ولما كان نيكسون هو الفيصل الأخير للسياسة الخارجية الأمريكية ، فقد كان المسئول النهائى عن تردد الحكومة . وكان نيكسون الذى يخشى الديناميكيات الكامنة والقابلة للتفكير فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، يرغب بلا شك فى أن يرى جهود وزارة الخارجية تؤتى ثمارها ، وقد استنتج كيسنجر أن نيكسون « يريد فى أعماقه أن . . . يفرض تسوية شاملة فى وقت ما خلال فترة بقائه فى الحكم » ومع ذلك فقد كان نيكسون يعطى الأولوية القصوى لمجالات أخرى فى سياسته الخارجية ، وكانت ثقته الضئيلة فى بيروقراطية الدبلوماسيين المحترفين، ونفوره من تحدى الضغط الداخلى الموالى لإسرائيل ، يتحدان مع شك عميق فى نوايا الاتحاد السوفيتى ، لجعله يمتنع عن أن يؤيد بقوة مبادرة وزارة الخارجية .

وفى النهايةساير نيكسون التيار . . . وعندما حاول فعلاً ، تحت ضغط الأزمة خلال فترته الثانية ،أن يتصرف بحزم [بطريقة غير حكيمة كما يبدو] فى صالح تسوية مفروضة ، فإن الظروف جعلته عاجزًا عن ذلك .

وفى ذلك الحين ، كانت أخطار الجمود الدبلوماسى التى حذرت منها وزارة الخارجية قد بدت على وشك أن تتحقق . واندلعت حرب أخرى بين العرب وإسرائيل ، وانتقلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى قرب المواجهة فى الشرق الأوسط . وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد دعمت موقفها بحيث أن إمكانية الاقتراب من المشكلة العربية ـ الإسرائيلية ، داخل محيط النظام الدولى الإقليمى سرعان ما تضاءلت بشكل جذرى .

ولكن إذا كانت تحليلات كيسنجر السابقة قد بدا أنها اهتزت بصورة سيئة ، فإنها لم تتحطم، ذلك أن مصر ـ حتى وهى تذهب إلى الحرب فى ١٩٧٣ ـ كانت قد أخذت تتبعد بشكل ظاهر عن الاتحاد السوفيتى ، وكانت عبقرية كيسنجر هى التى جعلته ينتهز الفرصة ـ وإن كان ذلك متأخرًا بعض الشىء ـ لكى يطلق مبادرته الدبلوماسية المحدودة ،ويتابعها بنجاح فورى كبير .

واشنطن كصانعة سلام : ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠

تولت وزارة الخارجية أمر المبادرة الأصلية التى وعد بها نيكسون وسط فورة مفاجئة من النشاط فى مارس ١٩٦٩ ، بعد حوالى ستة أسابيع من تنصيب الرئيس ، وقد أبلغ روجرز وزير الخارجية لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن الاتصالات الثنائية حول الشرق الأوسط قد جرت فعلاً مع الاتحاد السوفيتى ، وأنها سوف تستمر ، وسوف تستخدم الولايات المتحدة أيضًا إطار الدول الأربع فى الأمم المتحدة . وحدد روجرز الموقف الأمريكى ، ودعا إلى « سلام تعاقدى » بين إسرائيل والدول العربية ، وأصر على عدة متطلبات لأية تسوية ، ذكر من بينها «حرية الملاحة وأن تكون أية تغييرات فى الحدود فى خريطة الشرق الأوسط عنها قبل ١٩٦٧» مقصورة على المطلوب للأمن المتبادل ولا تعكس ثقل الغزو » . ولم يعرض روجرز أية أفكار جديدة بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وقصر تعليقاته فقط على إعادة التأكيد بأن القضاء على هذه المشكلة ضرورى أيضًا كجزء من سلام كلى . ورفض الوزير الاتهامات القائلة بأن وزارته تقوض مهمة يارنج بالتجائها إلى إطار محادثات القوتين العظميين والدول الأربع ، وقال : «إنه خلال الإثنين والعشرين شهرًا التى مرت منذ الحرب لم يحرز السفير يارنج والأطراف المعنية أى تقدم هام مع الأسف » رفض يجادل بقوة بأن المصالح لأمريكية ستكون فى وضع سيئ باستمرار غياب أية تسوية .

وكانت أول محادثات ثنائية قد أجريت قبل ذلك بتسعة أيام فى واشنطن بين جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية والسفير السوفيتى فى واشنطن أنطوان دوبرينين ، واتفق على أن تستمر المحادثات فى الخريف فى واشنطن وأحيانًا فى موسكو ، وفى الثالث من أبريل أجريت المشاورات الأولى بين الدول الأربع ، وسارت هذه المحادثات بشكل منتظم حتى نهاية يونيو ، عندما توقفت ريثما يجرى تقدم آخر على المستوى الثنائى .

وبالإضافة إلى مناقشات الدول الكبرى ، قامت واشنطن باستكشاف إمكانيات الوصول إلى تسوية من خلال اتصالات مع إسرائيل والحكومات العربية . وقد زار الملك حسين الولايات المتحدة فى أوائل أبريل ، وسرعان ما تبعه محمود فوزى مستشار الرئيس عبد الناصر للشئون الخارجية . وقد أوضح كلا الرجلين رغبة بلديهما الشديدة فى الوصول إلى تسوية ، وصرح الملك حسين علنًا بأنه مفوض لكى يؤكد استعداد مصر لتأييد حرية الملاحة فى قناة السويس فى سياق التسوية ، وأضاف محمود فوزى بأن القاهرة « لن تشعر بأنها مقيدة بمعارضة سوريا . . . . » .

ومن ناحية أخرى عارضت إسرائيل بقوة المباعدة الأمريكية . وبعد ثلاثة أيام من حديث روجرز أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، شجبت الحكومة الإسرائيلية علنًا الطريق الذى تتبعه وزارة الخارجية الأمريكية ، وقالت :

« إن إسرائيل تعارض كلية أية خطة لاجتماع ممثلى الدول التى تقع خارج الشرق الأوسط لاعداد توصيات تتعلق بالمنطقة « إن إسرائيل لم تكن ولن تصبح هدفًا لسياسات القوى ، ولن تقبل أية توصيات تتعارض مع مصالحها الحيوية . » .

ولم تكن الإشارة إلى مصالح إسرائيل الحيوية يشوبها الغموض مثلما كانت تبدو لأول وهلة ، وخاصة أنها جاءت فى أعقاب إصرار روجرز على أن أية تعديلات إقليمية يجب أن تحكمها «متطلبات الأمن المتبادلة » ، وفى أوائل مارس ، أدخلت حكومة الوحدة الوطنية التى شكلت فى إسرائيل برئاسة جولداماثير بعد وفاة ليفى أشكول ، وفى برنامجها السياسى وعدا بأن تدعم موقف إسرائيل فى الأراضى المحتلة بما يتفق والاحتياجات الحيوية للأمن والتنمية » وفى نفس الوقت أخذت جولدا مائير تدين الولايات المتحدة باستمرار لاشتراكها فى محادثات الدول العظمى حول الشرق الأوسط بدلاً من أن تصر فقط على إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية .

وبدأ أنصار إسرائيل فى الولايات المتحدة حملة شديدة لنقل الرسالة إلى الرأى العام الأمريكى . وسرعان ما تمت تعبئة الجماعات الموالية لإسرائيل بشكل فعال . وقبل نهاية شهر أبريل وقع ٢٢٧ عضوًا فى الكونجرس ، بينهم ٤٨ من أعضاء مجلس الشيوخ ، إعلانًا يدعو

الحكومة إلى « التأكيد على المفاوضات المباشرة » . . . للوصول إلى تسوية سلمية تعاقدية فى حرية يوقعها الأطراف أنفسهم . . . » .

ورغم هذه العقبات ، فقد بدا أن الاتصالات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تحرز بعض التقدم . وخلال الشهور التالية ، قام السوفيت بجس النبض لمعرفة تفاصيل عن الموقف الأمريكى بشأن الأراضى المحتلة ، بينما كانت واشنطن تسعى للحصول على توضيحات صريحة عن وجهة نظر موسكو عن ضمانات الأمن ، وبحلول نهاية الصيف . وافق الاتحاد السوفيتى على أن أية تسوية يجب أن تعقد « صفقة واحدة » وبهذا اسقطت طلبها السابق الذى طالما أصرت عليه ، والخاص بأن يسبق الانسحابُ العناصرَ الأخرى التى يجرى التفاوض بشأنها من أجل السلام ، وأيدت مصر الموقف السوفيتى ، فيما اعتبر تنازلاً عربيًا هامًا . وقد عدل المتحدثون السوفيت موقفهم أيضًا ، وأعلنوا أن مصر وافقت على هذا ، وذلك بالاتفاق على أن يتفاوض أطراف النزاع على أساس طريقة تماثل « محادثات رودس » من إشارة إلى مفاوضات الجوار غير المباشرة ، التى يقول العرب إنها استخدمت لترتيب اتفاقيات هدنة ١٩٤٩ التى أنهت حرب استقلال إسرائيل .

وقد قدمت الولايات المتحدة من جانبها مواقف أكثر تحديدًا حول عناصر مختلفة للتسوية ، شملت ـ بين أمور أخرى ـ ملامح رئيسية مثل نزع سلاح كل المناطق التى تجلو عنها إسرائيل ، وتحديد الوضع النهائى لغزة عن طريق مفاوضات بين إسرائيل والأردن ومصر ، وضرورة أن تمنع الأطراف العربية فى التسوية الفدائيين الفلسطينيين من مهاجمة إسرائيل .

ومع ذلك ، فإنه فى حين ركزت المحادثات الأمريكية السوفيتية بدقة أكثر على التسوية الممكنة بين مصر وإسرائيل ، فإن موقف واشنطن من الأبعاد الإقليمية فى أى اتفاق ظل غامضًا . ورغم أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد أقنعت الإدارة منذ أبريل بتأييد انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين فى عهد الانتداب ، فإن كيسنجر أقنع نيكسون بعد الحاح بتقييد حرية المفاوضين الأمريكيين فى طرح مثل هذه الأفكار مع نظرائهم السوفيت حوالى ستة شهور . وأخذ الموقف الأمريكى يتكشف ببطء . ففى يوليو أبلغ السوفيت بأن واشنطن تعتبر الجلاء الإسرائيلى إلى الحدود الدولية أمرًا « غير مستبعد بالضرورة » من شروط التسوية النهائية . وفى سبتمبر قررت الإدارة أنها ستبلغ السوفيت بالموقف الأمريكى الكامل إذا أمكن وضع إجراءات أمن مقبولة لشرم الشيخ وغزة . وأخيرًا فى أواخر أكتوبر أقنعت وزارة الخارجية الرئيس بالسماح بالكشف عن برنامج أمريكى كامل للتسوية بين مصر وإسرائيل .

وقد تكون تاكتيكات التفاوض الممتدة التى اتبعتها واشنطن خلال ربيع وصيف وخريف

١٩٦٦ وقد أدت كما قال كيسنجر ـ إلى مرونة أكبر من جانب المفاوضين السوفيت ، ولكنها أيضًا تطلبت ثمنًا جاء جزء منه فقط فى هيئة اتهامات سوفيتية غاضبة بأن الولايات المتحدة هى التى يقع عليها اللوم كلية عن عدم التقدم نحو اتفاق القوتين العظميين حول تسوية الشرق الأوسط ، وكان الشيء الأكثر أهمية ، أن الموقف فى الشرق الأوسط ازداد سوءًا ، مما بدا أنه يجعل المنطقة أقل قابلية للاقتناع بتغيير سلمى تدريجى .

وكانت حرب الاستنزاف التى اندلعت على طول قناة السويس فى مارس قد تصاعدت بشكل مطرد ، وفى يوليو بدأ السلاح الجوى الإسرائيلى هجومًا كبيرًا سرعان ما أثبت تفوقه . وقبل نهاية العام قيل إن إسرائيل أسقطت أكثر من ٦٠ طائرة مصرية ودمرت ٢٤ بطارية صواريخ سام ـ ٢ المضادة للطائرات ، وفى سبتمبر وصلت إلى إسرائيل أولى طائرات ف ـ ٤ من طراز فانتوم التى كانت حكومة جونسون قد وعدت بها إسرائيل ، وخلال شهور كانت قد وضعت للاستخدام الفعال فى هجمات « تغلغل عميق » على وادى النيل .

وفى نفس الوقت ضاعف الفدائيون الفلسطينيون أنشطتهم على طول الحدود الأردنية واللبنانية ، واتسع مسرح الصراع بصورة ملحوظة بعد قرار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى سبتمبر ١٩٦٩ شن حملة إرهابية مستمرة ضد أهداف إسرائيلية خارج الشرق الأوسط .

وأصبح عبد الناصر أكثر شراسة بعد الضغط العسكرى الإسرائيلى . وفى أوائل أكتوبر ، نفت القاهرة أنها وافقت فى أى وقت على مفاوضات مع إسرائيل على غرار « محادثات رودس » واتخذ عبد الناصر موقفًا عنيفًا وهو يتحدث أمام الأمم المتحدة فى نوفمبر ، وأعلن بلهجة حادة استعداد مصر لتحرير كل الأراضى المحتلة بالحرب .

ومن الناحية الأخرى لم تغير الحكومة الإسرائيلية معارضتها لتجرؤ واشنطن على صنع السلام . ووصلت جولدا مائير إلى الولايات المتحدة فى سبتمبر لكى تضع عناوين رئيسية فى الصحف تؤيد خلافاتها مع وزارة الخارجية الأمريكية عندما قالت :

« إن الانسحاب ليس هو القضية . . . والعرب لا يعتقدون أنه القضية . . . فهل العرب يعوزهم المزيد قليلاً من الرمال ؟ وهل هذه هى المشكلة ؟ .

وفى محادثاتها مع الرئيس نيكسون طلبت رئيسة وزراء إسرائيل ردًا إيجابيًا على طلب إسرائيل كان قد قدم قبل ذلك فى يوليو للحصول على ١٠٠ طائرة إضافية طراز أ ـ ٤ سكاى هوك و٢٥ طائرة طراز ف ـ ٤ فانتوم . ومع أن نيكسون أرجأ اتخاذ قرار فى هذا الشأن ، فإنه اقترح فعلاً خطوطًا لتأسيس علاقة جديدة للعمليات الجارية لتوريد الأسلحة تقوم على أساس : «الأسلحة مقابل مرونة سياسية إسرائيلية أكبر » .

ولم تكن الاعتبارات السياسية غائبة قط عن القرارات الأمريكية لمساعدة إسرائيل فى

الحصول على السلاح ، غير أن موقف الرئيس سرعان ما تحول فعلاً إلى فكرة أن الأسلحة سوف تقدم لإسرائيل لا على أساس احتياجاتها العسكرية فحسب ، بل أيضًا على أمل أنها قد تدخل روحًا أكبر من الحلول الوسطى فى السياسة الإسرائيلية ، وقد اتبع هذا النهج خلال شهور . وعندما رفضت إسرائيل حملة السلام الأمريكية ، وافقت الإدارة على طلبات إسرائيل من المساعدات الاقتصادية والعسكرية [وإن لم تتضمن المطالب العسكرية أى إجراء بشأن طائرات سكاى هوك والفانتوم] . وقد استنتج كيسنجر ـ دون مبالغة كبيرة ـ أنه قد أنشئت «دائرة ، كانت كل خطوة تفاوض فيها ترفضها إسرائيل تعترف بزيادة برامج المساعدات بدون تحقيق أى التقاء للأفكار مع إسرائيل » .

وفى الوقت الذى زادت فيه مسز مائير واشنطن ، كان يبدو أن الاحتمال قليل لشراء مرونة إسرائيل بالمساعدات ، وكانت الانتخابات قد تقرر إجراؤها فى إسرائيل فى أكتوبر ، وقد عادت رئيسة الوزراء إلى بلدها حيث اتخذت سلسلة من الإجراءات التى كان يبدو أنها تشير إلى التشدد فى موقفها . وفى ١٣ أكتوبر أعلن أن القوانين الإسرائيلية سوف تمتد إلى مرتفعات الجولان المحتلة ، وبعد ٤٨ ساعة طالبت جولد مائير مرة أخرى بأن تجتمع مصر وسوريا والأردن مع إسرائيل لإجراء « مفاوضات غير مشروطة » وبعد بضعة أيام أعلنت أن سبع مستوطنات إضافية سوف تقام فى الأراضى المحتلة ، ووعدت بأن بناء المستوطنات سوف يستمر بنفس السرعة .

وأجريت الانتخابات فى إسرائيل يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩ ، وبينما احتفظ ائتلاف العمل بالسيطرة على الكنيست فإنه لم يعد يتمتع بالأغلبية المطلقة فيه . ومن ناحية أخرى زاد حزب جاهال تمثيله بخمسة مقاعد . وقد اعتبرت الانتخابات بأنها تعكس تحولاً ينذر بالشر فى الرأى العام الإسرائيلى نحو الأقلية التى تؤيد ضم الأراضى المحتلة كلها » ومال المراقبون إلى الاتفاق بأن هذه النتيجة لم تترك أملاً كبيرًا فى حدوث مرونة أكبر فى السياسة الإسرائيلية .

ومما يدعو إلى السخرية أنه فى يوم ٢٨ أكتوبر أيضًا قدمت الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتى ما كانت وزارة الخارجية الأمريكية تأمل فى أن يصبح خطة تتبع بشكل مشترك من أجل السلام فى الشرق الأوسط . ومع أن نيكسون رضخ أخيرًا لاستراتيجية الوزارة ، فإنه أبعد نفسه بحصافة عن الجدل الداخلى الذى كان متوقعًا حدوثه . ويذكر كيسنجر عن هذا الحدث :

. . « لقد سعى نيكسون كعادته إلى الاحتفاظ بخط رجعة لمراهناته بأن طلب من جون ميتشل (المدعى العام) وليونارد جارمنت مستشار الرئيس وخبير الشئون اليهودية ، اطلاع زعماء الجالية اليهودية عن شكوكه إزاء دبلوماسية وزارة الخارجية ؛ وأشار نيكسون بقوة أنه

سوف يتأكد من أن شيئًا لن يحدث من المبادرات ذاتها التى أقرها هو نفس !

وفى ٩ ديسمبر ، كشف وليم روجرز وزير الخارجية علنًا محتويات اقتراح أمريكى للوصول إلى تسوية مصرية ـ إسرائيلية ، وسرعان ما أطلق على الاقتراح اسم « مشروع روجرز » وبعد تسعة أيام قدمت الولايات المتحدة المشروع للدول الأربع [التى كانت اجتماعاتها قد استؤنفت فى ٢ ديسمبر] مع خطة موازية للتسوية بين إسرائيل والأردن .

كان المشروع المصرى ـ الإسرائيلى المقترح يدعو الدولتين إلى « الاتفاق على جدول زمنى للانسحاب من أراضى محتلة فى موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور » كما طولبت الدولتان أيضًا بانهاء حالة الحرب والامتناع عن الأعمال العدائية ، و « التأكد » من أن الأعمال العدوانية من منظمات خاصة لن تنفذ من أراضيهما ، على أن يكون مستقبل غزة موضوع مفاوضات بين إسرائيل والأردن ومصر تحت رعاية جونار يارنج ، ويكون انسحاب إسرائيل « إلى الحدود التى كانت موجودة بين مصر وفلسطين فى عهد الانتداب البريطانى » وسوف يتم تحديد الحدود النهائية المأمونة والمعترف بها على خرائط ، غير أن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية سيكون فى إطار مناطق منزوعة السلاح ، و « إجراءات فعالة فى منطقة شرم الشيخ » لضمان وصول إسرائيل إلى خليج العقبة .

وطالب المشروع من مصر السماح لإسرائيل باستخدام قناة السويس ، وأن تعترف كل دولة بالسيادة والاستقلال السياسى ، والحق فى العيش بسلام داخل « حدود آمنة » . أما الشكل الذى يجب أن يتخذه مثل هذا الاعتراف فإنه لم يحدد .

وسوف تحل مشكلة اللاجئين وفقًا لترتيبات ينبغى الاتفاق عليها أولاً بين إسرائيل والأردن ، وأخيرًا ، فإنه على الرغم من أن المشروع لم يناقش الضمانات الدولية بشكل محدد ، فإنه دعا إلى التصديق على أى اتفاق نهائى بواسطة مجلس الأمن ، وعندما يتم ذلك ، فإن الدول الأربع سوف « تساعد » الجانبين على الالتزام باحكام التسوية .

وكانت الخطة الأردنية مماثلة للاقتراح الأول ، وإن اختلفت معه فى بعض مجالات هامة . إذ كانت تدعو إلى إجراء مفاوضات عن طريق يارنج . والاتفاق على جدول زمنى للانسحاب الإسرائيلى وإن لم يوضع له زمن محدد ، كما أن الاقتراح لم يحدد الخط الذى يتم الانسحاب إليه ، غير أنه أشار بالفعل إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الوراء « من كل الضفة الغربية للأردن أساسًا . . . » .

كان على إسرائيل والأردن « أن تقبلا الالتزام بحالة السلام » ويلزم هذا الأردن بمنع أية «غارات للفدائيين بواسطة القوات الفلسطينية غير النظامية » كما أنه سوف تجرى مفاوضات حول ترتيبات أمن عملية للضفة الغربية ، تشمل إنشاء مناطق منزوعة السلاح ، كما تتطلب

الخطة اعتراف الأردن رسميًا بسيادة إسرائيل ، ولكن شكل الاعتراف لم تتم الإشارة إليه ، كما كان فى الاقتراح السابق .

وسوف يصدق مجلس الأمن على الاتفاق النهائى بين الدولتين ، بينما تقوم الدول الأربع «بتنسيق جهودها مستقبلاً » لمساعدة كل الأطراف على الالتزام بالتسوية ، ولن يتم تنفيذ أى اتفاق إلا « بالاتفاق فى نفس الوقت مع الجمهورية العربية المتحدة » .

ورغم أن الاقتراح لم يعين الحدود المستقبلية بين إسرائيل والأردن ، فإنه أشار إلى أن الحدود ينبغى أن تكون عند « خط حدود الهدنة التى كانت توجد قبل حرب ١٩٦٧ تقريبًا » على أن يسمح بتعديلات لأغراض الأمن ، ولتسهيل الأعمال الإدارية والاقتصادية ، بينما ترك مستقبل غزة غامضًا ، على أن تتفق إسرائيل والأردن على الترتيبات النهائية لتلك المنطقة على رأس تسوية مماثلة للتسوية مع مصر . وبقى موضوع التصرف النهائى فى وضع القدس غير واضح ، رغم أن الاقتراح كان يدعو إلى توحيد المدينة ، على أن تشترك الأردن وإسرائيل فى المسئوليات المدنية والاقتصادية » .

وفى النهاية اقترحت الخطة حل مشكلة اللاجئين العرب بمنحهم الاختيار بين العودة للاستقرار فى إسرائيل ، أو إعادة توطينهم فى أماكن أخرى فى دول عربية ، مع رفع تعويضات على إسرائيل . وكان على إسرائيل والأردن أن « تتفقا على عدد اللاجئين الذين يسمح بعودتهم سنويًا » ـ مع وجوب أن تصل الدفعة الأولى من اللاجئين الذين يسمح بعودتهم سنويًا إلى إسرائيل فى موعد « لا يتجاوز ثلاثة أشهر وإبرام الاتفاق الذى يتم عن طريق التفاوض » .

ومهما كانت الآمال التى ربما كانت الخارجية الأمريكية تعلقها على نجاح مبادرتها ، فإنها سرعان ما غرقت فى سيل منهمر من المعارضة ، فقد شجبت إسرائيل فورًا التسوية المقترحة مع مصر ، وازداد رد الفعل الإسرائيلى شدة بعد إزاحة الستار عن الخطة الأردنية . فقد وضعت جولدا مائير الصفقة ذات الاقتراحين بأنها « مهادنة مهنية » وأعربت عن قلق خاص إزاء الموقف الأمريكى بشأن « السلام والحدود ، واللاجئين ، والقدس » . ورغم أن رئيسة وزراء إسرائيل لابد أنها أبلغت بكل تأكيد بما أكده نيكسون لزعماء اليهود الأمريكيين ، فإنها انتهزت الفرصة لاظهار معارضتها لأى شيء يومئ إلى ضغط أمريكى ، وقالت :

« إن إسرائيل لن تقبل ذلك . . . ولا أحد فى العالم يستطيع أن يجعلنا نقبله ، لأن قبوله من أية حكومة إسرائيلية يعد خيانة » .

وعلى الفور أنضم أنصار إسرائيل الأمريكيون ، وبينهم المنظمات اليهودية الرئيسية ، وأعضاء بارزون فى الكونجرس إلى صيحات الاحتجاج ، مثلما فعل السناتور هيوبرت همفرى ،

الذى اتهم الإدارة بمحاولة التضحية بمصالح إسرائيل من أجل الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى . .

وبعد أن أرجأت موسكو ردها على مشروع روجرز أكثر من شهر ، رفض الاتحاد السوفيتى الاقتراح ، بينما ظل عبد الناصر صامتًا كالصخر ، وأشار فيما بعد بشكل ضمنى إلى أنه لن يقوم بالرد طالما كانت إسرائيل تهاجم المواقع المصرية على طول القناة . وفيما عدا وزارة الخارجية الأمريكية ، كان الملك حسين وحده هو الذى يؤيد المبادرة الأمريكية . وعند هذه المرحلة ، وأملاً فى تبديد مخاوف إسرائيل ، وإخماد لهيب الاحتجاجات الداخلية دون شك ، قررت الإدارة أن تقدم ردًا إيجابيًا على مطالب إسرائيل الدائمة للمساعدات العسكرية والاقتصادية .

كان « مشروع روجرز » ـ أى : كل من مقترحات التسوية المصرية والأردنية المترابطة ، لاتزال أقرب شيء توصلت إليه واشنطن لتحديد السلام الشامل فى الشرق الأوسط فى عبارات بناءة يمكن أن تزعم بأنها عادلة ، وتحمى المصالح الأمريكية فى الوقت نفسه . وقد كان ظهور وانهيار المبادرة موضوع دراسات كثيرة ، وقدمت تفسيرات عديدة لهذا الفشل المذهل للدبلوماسية الأمريكية ؛ وكان أكثرها إقناعًا على المستوى الذى يركز بدقة على أحداث ١٩٦٩ هى ثلاثة استنتاجات متشابكة : الأول أن الولايات المتحدة كانت متفائلة أكثر مما يجب بشأن إمكان فصل الاتحاد السوفيتى عن مصر ؛ « كانت الولايات المتحدة راغبة فعلاً فى الابتعاد إلى حد ما عن إسرائيل ولكن ذلك لم يقابل بالمثل من الاتحاد السوفيتى » . والاستنتاج الثانى هو أن مشروع روجرز قد تقوّض بسبب المستوى المنخفض لمشاركة البيت الأبيض فى وضعه وتعزيزه «ربما كان لمشروع يضعه نيكسون فرص أفضل للنجاح » وأخيرًا فإن المشروع كان يفترض أن «البيروقراطية » لم تقدّر تمامًا « إستعداد إسرائيل وقدرتها على مقاومة الضغط الأمريكى » .

وفى حين أن كلا من هذه العناصر أسهم فى موت مشروع روجرز دون شك ، فإن العلاقات المترابطة بينها توحى بمزيد من المصادر الأساسية فى صعوبة السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط . وهكذا فإنه إذا كانت واشنطن قد خاب أملها حقًا لعدم تأييد السوفيت لمشروع روجرز ، فإنه يبدو من المحتمل أن موسكو كانت تساورها شكوك جدية بشأن رغبة الولايات المتحدة وقدرتها على أن تفصل نفسها إلى حد ما عن إسرائيل ، إذ أن السوفيت لم يكونوا يدركون أن البيت الأبيض قد نأى بنفسه ليقوم بدور هامشى فى دعم مشروع روجرز فحسب . بل وإن الإدارة كانت كذلك منقسمة حول الحكمة من البحث عن ترتيب مقبول بصورة مشتركة مع الاتحاد السوفيتى بشأن الشرق الأوسط . ومن ثم لابد أن يعتبر رفض الاتحاد السوفيتى لمشروع روجرز بعد صمت لمدة خمسة أسابيع ، لابد أن يعتبر رفضًا منطقيًا لخشية تعرض علاقات السوفيت مع مصر للخطر إذا أيدوا اقتراحًا كان يبدو احتمال تراجع واشنطن

عنه واردًا ، فضلاً عن أنه بينما كانت وزارة الخارجية الأمريكية ربما قد قللت من قدر معارضة إسرائيل للمبادرة ، فإن الوجه الآخر من العملة هو مبالغة الوزارة فى تقرير استعداد واشنطن لمواجهة غضب إسرائيل ، ومع أن الوزارة كانت تدرك تأييد نيكسون المحدود لاستراتيجيتها ، فإن واضعى خطط الوزارة لم يكن فى استطاعتهم توقع رغبة الرئيس فى ترك المبادرة الأمريكية تتقوض من خلال قنوات غير رسمية .

وفى عبارة موجزة ، فقد ابتليت متابعة مشروع روجرز بقلق أعمق كثيرًا من مجرد التفاؤل ، بسبب عدم مشاركة البيت الأبيض ، أو سوء تقدير البيروقراطية . وكانت مشكلة واشنطن الرئيسية هى عدم الحزم الكامل فى وجه مسألتين رئيسيتين : الأولى هى تحديد المدى الذى كانت الولايات المتحدة مستعدة أن ترى فيه قيام الاتحاد السوفيتى بدور فى شئون الشرق الأوسط ، كثمن للسلام العربى ـ الإسرائيلى ، والثانى : المدى الذى كانت الحكومة الأمريكية مستعدة فيه أن تمارس ضغطًا لمحاولة إجبار إسرائيل على قبول إطار للسلام يتم إقراره دوليًا .

ولم يكن انهيار مشروع روجرز هو المرة الأخيرة التى ساعد فيها عجز واشنطن عن أن تقر سياسات واضحة إزاء هذه المسائل ، على تفويض البحث الأمريكى عن السلام فى الشرق الأوسط .

صنع السلام وعدم صنعه : ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣

بينما كان مشروع روجرز ينهار فى أواخر عام ١٩٦٩ ، كانت حرب الاستنزاف تحتدم على طول قناة السويس . وفى أوائل يناير ، بدأت إسرائيل تستخدم طائراتها الجديدة من طراز الفانتوم بتأثير مخرب على أهداف فى قلب مصر . وكان المقصود من استراتيجية « التغلغل فى العمق » ليس مجرد تخفيف الضغط على القوات الإسرائيلية على طول القناة ، بل أيضًا زعزعة مكانة عبد الناصر فى الداخل .

وقد رد الزعيم المصرى بالقيام برحلة سرية لموسكو ، حيث طلب مساعدة سوفيتية عاجلة ، وفاز بها . وفى نهاية يناير بعث كوسيجين رسائل إلى كل من واشنطن ولندن وباريس يحذر فيها من أنه إذا لم توضع قيود على إسرائيل ، فإن الاتحاد السوفيتى سوف يعمل على أن يضع تحت تصرف الدول العربية كافة الوسائل لموازنة القوة العسكرية الإسرائيلية ، ورد نيكسون علنًا بتأكيد أن أمريكا ستواصل تقديم أسلحتها للدول الصديقة كما تدعو الحاجة .

ورغم هذه الايماءة فإن الرئيس نيكسون كان فى ورطة بالفعل خلقتها التوصيات التى قدمها كبار مستشاريه المنقسمين على أنفسهم . ورغم الدلالات المتصاعدة على التورط السوفيتى المتزايد فى مصر ، فقد كانت وزارة الخارجية تفضل أن تشرع الولايات المتحدة فى القيام بمحاولة

مرنة لتشجيع الوصول إلى تسوية فى الشرق الأوسط بدلاً من انتهاج أسلوب متشدد يستهدف إظهار أن أى قدر من المساعدات العسكرية السوفيتية يمكن أن يدعم الأهداف العربية . وقد استمرت وزارة الخارجية فى معارضة زيادة امدادات الأسلحة لإسرائيل ، التى كانت تلومها على تصعيد حرب الاستنزاف التى تجبر مصر على زيادة الاعتماد على الاتحاد السوفيتى . وقد لقى هذا الموقف مؤازرة من وزارة الدفاع التى كانت واثقة من أن نيران القوى فى الشرق الأوسط مازال فى صالح إسرائيل .

وكان كيسنجر يدافع عن طريق عكسى تمامًا . ومع أنه كان يوافق على أن إسرائيل لم تكن معفاة من اللوم عن تدهور الموقف ، فإن شغله الرئيسى ظل هو الوجود السوفيتى فى المنطقة : « . . . فى مكان ما على طول الخط ، يصبح التساؤل عن سبب أى تحرك سوفيتى أمرًا لا علاقة له بالموضوع ، وعلى السياسة الأمريكية أن تتعامل مع نتائجه لا أسبابه » وكان الرد المناسب فى رأيه على أية زيادة فى التزامات السوفيت فى العالم العربى ، هو زيادات فورية وكبيرة فى المساعدات الأمريكية لإسرائيل .

وعلى الرغم من أن نيكسون كان يشك فى قدرة وزارة الخارجية على إحراز تقدم نحو تسوية دبلوماسية فقد سمح لها بأن تحتفظ بتولى الصدارة فى سياسة الشرق الأوسط ، غير أن الرئيس أثبت عدم ثباته حيال مسألة امدادات الأسلحة . ففى بداية العام ، حدد دون توقع وبصفة علنية فترة ٣٠ يومًا لاتخاذ قرار بشأن طلب إسرائيل لطائرات سكاى هوك وفانتوم ، غير أنه سمح أن يمر هذا الموعد النهائى فى صمت . وفى مارس مال عن ذلك وكان هذا راجعًا إلى توصيات وزارتى الخارجية والدفاع ، وجزئيًا بسبب المعاملة غير اللائقة التى قوبل بها الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو من الجماعات اليهودية الأمريكية فى شيكاغو . واختار أن يرجئ القرار بشأن الطلب الإسرائيلى . غير أنه فى مايو تجاهل تلميحات وزارة الخارجية بأن تسليم الأسلحة التى تم التعهد بها لإسرائيل فعلاً ينبغى أن يتوقف على التطورات السياسية . وفى يوليو رخص نيكسون فى النهاية بشحن معدات متطورة إلى إسرائيل لكى توازن الدفاعات المصرية ضد الطائرات ، كما وعد بابقاء قنوات التسلح مفتوحة .

وفى الوقت نفسه أصبح التدخل الذى حذر منه كوسيجين فى رسائله للحكومات الغربية فى يناير أمرًا واقعًا . ففى أبريل وصلت إلى مصر البطاريات الأولى من صواريخ سام ـ ٣ المضادة للطائرات ومعها أطقم سوفيتية ، وتم توزيعها حول القاهرة والأسكندرية والسد العالى. وبينما كانت حشود الصواريخ مستمرة ، بدأت طائرات ميج ـ ٢١ التى يقودها السوفيت القيام بدوريات قتال منتظمة فوق وادى النيل .

وسرعان ما أثرت هذه الإجراءات على حرب الاستنزاف . وسعت إسرائيل إلى تجنب

مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفيتي بالامتناع عن شن غارات « التغلغل فى العمق » . وأصبح مجال النشاط الجوى الإسرائيلى مهددًا بمزيد من القيود ، بعد أن بدأت شبكة صواريخ سام - ٣ تمتد نحو قناة السويس ، وفى يونيو أدى زحف مواقع سام - ٣ المتقدمة إلى دعم نظام الدفاع الجوى على مسافة ٢٠ ميلاً من القناة . وفى يوليو بدأت طائرات ميج التى يقودها السوفيت تعمل لأول مرة فى منطقة القناة .

وفى نهاية يوليو كانت سبع طائرات حربية إسرائيلية قد أسقطت على طول جبهة القناة . ودفعت هذه الخسائر السلاح الجوى الإسرائيلى إلى نصب كمين لطائرات الميج التى يقودها السوفيت فوق القناة وأسقط أربعا منها . ونظرًا للصدمة التى أحدثها إدراك أن الأحداث بدأ زمامها يفلت ، فإن الإسرائيليين والسوفيت لم يعلنوا هذا الحادث .

وإزاء هذه الخلفية ، تابعت وزارة الخارجية الأمريكية بحثها عن تسوية سياسية . وكما يقول وليم كوانت فإن فشل مشروع روجرز أقنع الوزارة بأن تقديم مقترحات أقل طموحًا قد يكون أمامه فرصة أفضل للنجاح . وبالإضافة إلى الطابع الملح لكبح المواجهة العسكرية التى تزداد سخونة عل طول قناة السويس ، فقد ساعدت هذه النتيجة على صياغة العرض الذى أصبح يعرف باسم « مبادرة روجرز » . ومع أن المبادرة قد أعطت الأولوية لجعل الأطراف «تتوقف عن إطلاق النار ، والبدء فى محادثات » فإنها لم تكن مخططة كمجرد علاج مسكن ، إذ أن هدفها الرئيسى بالتركيز على المسائل الإجرائية ، وتوجيهها إلى إسرائيل ومصر والأردن ، كان تشجيع المساومات الشاملة ، التى كانت حتى الآن تملصًا من جهود صانعى السياسة الأمريكية ، ومن ثم فإن مبادرة روجرز تم تخطيطها كتغير تاكتيكى فى النهج بدلاً من خروج جذرى عن مشروع روجرز السابق .

ورغم أن إطار القوتين العظميين الدول الأربع ظل مستخدمًا من الناحية الفنية ، فإن المبادرة كانت صادرة عن واشنطن تمامًا . وفى أبريل زار جوزيف سيسكو القاهرة لتقييم تقبل عبد الناصر لجهد أمريكى جديد ، وبعد وقت قصير شجع الزعيم المصرى علنًا التدخل الدبلوماسى الأمريكى ، غير أنه حذر أيضًا من أن فرص الأحوال لحلول سياسية ستضيع بسرعة .

وهناك إشارة أخرى جاءت مع نهاية الشهر تومئ إلى أن الوقت ربما كان مواتيا للعرض الأمريكى ، وذلك عندما ردت رئيسة وزراء إسرائيل على تأكيدات نيكسون عن استمرار تدفق الإمدادات العسكرية فى هدوء على إسرائيل ، باعلان قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وفى الوقت نفسه وافقت أيضًا على إمكان إجراء محادثات مع العرب من خلال عملية على غرار الخطوط التى استخدمت فى مفاوضات الهدنة التى أجريت فى رودس عام ١٩٤٩ .

ورغم هذه الدلالات التى كانت تبدو مشجعة ، فإن المبادرة الأمريكية التى تلتها كانت تشوبها العيوب إلى حد كبير فى جوانب عديدة ، لم يكن أقلها كما تبين ، الإشارات المتناقضة التى قدمتها إدراة نيكسون عن السياسة التى تنوى اتباعها بشأن إمدادات الأسلحة ، والتى تركت لدى عبد الناصر انطباعًا بأن ضبط النفس هو الاتجاه السائد . وكانت إسرائيل قد حصلت فى الوقت نفسه ، على تأكيدات باستمرار المساعدات العسكرية ، ولم يكن هذا ازدواجًا ونفاقًا ، بل إن الفشل المستمر فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية فى تحقيق لقاء كامل فى الأفكار هو الذى أحدث هذا التناقض . والواقع أن عدم ثبات الإدارة بشأن امدادات الأسلحة إنما كان يعكس مصدرًا أعمق من التذبذب ، ومن ثم فإنه عندما أعلنت المبادرة الأمريكية فى ٢٥ يونيو فإنها قدمتها باعتبارها خطوة ضرورية نحو السلام النهائى ، بينما أصدر كيسنجر ونيكسون بيانين ، رغم احتجاجات الوزير الغاضب روجرز ، يشيران فيهما إلى أن الهدف الأساسى للمبادرة هو مواجهة نمو النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط .

وتلقت القاهرة وعمان والقدس ، بالإضافة إلى حكومات الدول الأربع الكبرى اقتراح واشنطن الجديد بصورة رسمية فى ١٩ يونيو . وكانت المبادرة على أحد المستويات بسيطة بشكل مضلل ، لأن الخطة كانت تدعو إلى وقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يومًا يقوم خلالها يارنج وسيط الأمم المتحدة بتيسير إجراء مفاوضات غير مباشرة تشمل مصر والأردن وإسرائيل ، على أن يكفل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الأساس للتقدم نحو تسوية ، بحيث تقبل مصر والأردن مبدأ السلام مع إسرائيل ، وحق تلك الدولة في الوجود ، بينما تقبل إسرائيل مبدأ الانسحاب من أراض احتلت فى ١٩٦٧ ، وعلى مستوى آخر ، ورغم أن الاقتراح الأمريكى تجنب المواقف الرئيسية التى وردت فى مشروع روجرز ، فإن وزارة الخارجية كانت تعتقد بوضوح أن الضغوط من أجل الوصول إلى تسوية سياسية نهائية سوف تمارس إلى أقصى حد بمجرد اشتراك كل الأطراف فى عملية مساومة غير مباشرة وقد استمرت الوزارة تأمل فى أن تكون الحصيلة النهائية مماثلة الى حد كبير على الأقل للترتيبات المحددة التى اقترحها مشروع روجرز .

وكانت ردود الفعل الأولى للمبادرة مختلطة ، فقد شجبتها مصر واسرائيل معا . ورغم الشكاوى المريرة بشأن فشل واشنطن فى صيغة الأقتراح فى اطار القوتين العظميين والدول الأربع ، فإن الاتحاد السوفيتى وجد فى الخطة مايستحق التقدير ، بينما ظل الملك حسين بشيىء من الحذر غير ملتزم .

وفى يوليو ، وبعد زيارة طويلة للاتحاد السوفيتى ، اعلن عبد الناصر قبول مصر لمبادرة روجرز ، واتخذ الأردن قرارا مماثلا بعد أسبوع ، وفى الوقت نفسه أخذت إسرائيل تعدل موقفها الأصلى ببطء لدى تلقيها تأكيدات أمريكية مختلفة .

وقد تعهد نيكسون ، الذى كان تواقا للحصول على موافقة القدس ، وطمأنة أنصار إسرائيل فى أمريكا بأن إدارته لم تتخل عن الدولة اليهودية ، تعهد علنا بأن واشنطن سوف تحول دون تحول ميزان القوى الأقليمى ضد إسرائيل . وفى رسالة لرئيسة وزراء إسرائيل قدم الرئيس الأمريكى أيضا التزامات عديدة بعيدة المدى ، تشمل وعودا بأن واشنطن لن تضغط على إسرائيل لقبول التفسير العربى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وأن الولايات المتحدة لن تؤيد أية تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين تعرض أمن إسرائيل أو طابعها اليهودى للخطر ، وأن إسرائيل مطالبة بالأنسحاب من أراضى محتلة فقط بمجرد إبرام معاهدة سلام مرضية ، وأن الإنسحاب النهائى لن يحيى حدود عام ١٩٦٧ .

وفى نهاية يوليو ، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلى على قبول الأقتراح الأمريكى . ولما كان الإقتراح يستدعى قبول مبدأ الإنسحاب من أراضى محتلة ، وكذلك التخلى عن مطلب إسرائيل الدائم بأن تكون المفاوضات وجها لوجه ودون قيد أو شرط ، فإن حزب جاهال انسحب غاضبا من الحكومة . وقد ساعدت الوعود التى تضمنتها رسالة نيكسون الى جولدا مائير على اتخاذ القرار الإسرائيلى . وقد لاحظ كيسنجر فيما بعد أيضا أن تأكيدات الرئيس ضد محاولة الضغط على إسرائيل لقبول الرأى العربى فى قرار ٢٤٢ لم يذع علنا ، وقال انه اعطى العرب انطباعا مضادا ، عندما قدم لهم مبادرة وقف اطلاق النار .

وفى ٨ أغسطس بدأ سريان وقف اطلاق النار رسميا على طول القناة ، وكان جزء من الأتفاق الذى ترعاه أمريكا يكفل « تجميدا » عسكريا داخل منطقة تمتد ٥٠ ميلا على جانبى القناة . غير أن شروط الاتفاق كان قد تم ترتيبها بسرعة بواسطة وزارة الخارجية الأمريكية ، بحيث أن التفاهم الأمريكى - الإسرائيلى المنفصل ، الذى يحدد حالات انتهاك « التجميد » لم يبلغ إلى السلطات المصرية إلا بعد أن بدأت الهدنة بست وثلاثين ساعة ، كما ترك الاتفاق مسألة التأكد من الأمتثال للترتيبات إلى « الوسائل الوطنية لكل جانب » . وعندما حاولت الولايات المتحدة فيما بعد تقييم سبل الاتهامات والاتهامات المضادة عن الإنتهاكات والتى ظهرت بسرعة كما كان متوقعا ، فإن جهودها كان يعرقلها عدم معرفة الموقف على الأرض بشكل حاسم عندما بدأ وقف اطلاق النار ، والتشويش الذى أحاط بفهم مصر عن التزاماتها خلال الساعات الست والثلاثين الأولى من الإتفاق .

وبعد فترة قصيرة من سريان وقف إطلاق النار قدمت إسرائيل أول سلسلة من المزاعم بأن مصر انتهكت الإتفاق بتعزيز حائط صواريخها داخل المنطقة المفترض توقف النشاط العسكرى فيها ، وتبع ذلك نفى شديد من القاهرة ، وسرعان ما وجهت اتهامات مضادة بأن إسرائيل تنتهك الاتفاق بزيادة التحصينات على الضفة الشرقية للقناة . ولما كانت وزارة الخارجية

الأمريكية تشك فى أن الإسرائيليين يحاولون نسف محادثات السلام المقرر اجراؤها ، فإنها ردت بعبارات غامضة على المسألة فى البداية ، غير أن الوزارة أقرت فى النهاية أن مصر زادت قوتها الصاروخية زيادة هامة ، وتبين أن إسرائيل انتهكت أيضا وقف اطلاق النار بوسائل فنية متنوعة أقل خطورة .

وسرعان ما أصبح الجدل علنيا ، وكان نيكسون حساسا إزاء ما اعتبره تحديا سوفيتيا مباشرا، فأمر بتسليم إسرائيل أسلحة متطورة مضادة للطائرات .

وفى ٦ سبتمبر ، أعلنت إسرائيل أنها لن تشترك فى محادثات السلام المقترحة إلى أن يعود الموقف إلى ما كان عليه فى ٧ أغسطس ، وعندما اثبتت مصر عدم استعدادها لبحث هذا الطلب ، أمست مبادرة روجرز فى حكم المنتهية عمليا .

وعند التأمل فيما حدث عندئذ نجد من الواضح أن كل الأطراف المشتركة كانت ترى أن الفائدة الرئيسية لمبادرة روجرز تتلخص فى وقف اطلاق النار فى حد ذاته وليس فى مفاوضات السلام التى كان مفترضا أن تتلوه . وبينما كان الصراع يتصاعد على طول قناة السويس فى صيف ١٩٧٠ ، فان أحدا من أطرافه – مصر وإسرائيل والأتحاد السوفيتى – لم يكن راغبا فى أن يفلت زمامه ، إذ أنهم جميعا كانوا يدركون خطر هذا الإحتمال . وقد كفل المسعى الأمريكى لكل منهم مهربا مقبولا من الديناميكيات الخطيرة للمواجهة . وقد حذا الملك حسين حذو عبدالناصر فى الترحيب بالأقتراح الأمريكى لا لأنه كان يأمل منذ وقت طويل فى ايجاد بعض الوسائل لتسوية نزاعه مع إسرائيل فحسب ، بل وأيضا أملا فى أن يدعم ارتباطه بالزعيم المصرى ومملكته ضد النفوذ المتصاعد لقوات الفدائيين الفلسطينيين فى الأردن .

وحتى وزارة الخارجية الأمريكية التى يفترض أن الآمال عندها فى تأثير سياسى طويل المدى لمبادرة روجرز كانت أقوى مما لدى غيرها ، استسلمت إلى شعور بالحاجة الملحة إلى مثل هذه الآمال . ولاشك أن الإندفاع الى وقف اصلاق النار يفسر بعض العيوب الصارخة التى ساعدت على فشل هذا الاتفاق .

والآن وقد انتشلوا أنفسهم من الطريق اللولبى الخطير للقتال ، فإن أحدا من أنصار القضية المتحمسين فى الشرق الأوسط لم يكن راغبا فى العودة الى مواجهة على مستوى عال . ورغم انهيار مبادرة روجرز ، فقد كان لابد من مرور ثلاث سنوات قبل أن يندلع القتال الخطير مرة أخرى على طول الحدود المصرية – الإسرائيلية .

ومع استثناء واحد قصير الأمد والنفع ، فإن انتهاء مبادرة روجرز أدى الى توقف الجهود الأمريكية النشيطة لتشجيع سلام نهائى بين العرب وإسرائيل سبع سنوات . وقد حدث الإستثناء فى فبراير عام ١٩٧١ ، عندما شجعت واشنطن جونار يارنج على أن يضطلع على

الأقل بجزء من دور الوساطة الذى كان يأمل القيام به فى الصيف السابق . وأن الواقع أن يارنج كان قد طلب من مصر وإسرائيل الوصول الى اتفاق على قدر من تسوية تستطيع مساعيه الحميدة أن تساعد فى تحديدها بشكل تفصيلى . وقد طلب من إسرائيل أن تقرر استعدادها من حيث المبدأ للإنسحاب إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين فى عهد الإنتداب مقابل ضمانات أمنية مقبولة ، وطلب من مصر أن تقبل من حيث المبدأ انهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وبينما وافقت مصر ، رغم اصرارها على إعادة حدود ١٩٦٧ ، رفضت إسرائيل ان تقبل من حيث المبدأ الإنسحاب الكامل ، وأعادت تأكيد موقفها من أن الحدود الجديدة لن ترسم إلا من خلال مفاوضات مباشرة فقط ، وقد ادى ذلك إلى إنهاء جهود يارنج غير المثمرة كممثل خاص للأمم المتحدة .

كان الكثير قد حدث فى الشرق الأوسط فى ذلك الحين ، فالبحث الأمريكى عن تسوية فى ١٩٦٩/ ٧٠ كان قد جعل الانقسامات تستفحل فى العالم العربى إلى حد الانفجار . وفى صيف ١٩٧٠ ثارت دول الرفض بزعامة سوريا والعراق غضبا عندما قبل عبدالناصر ومن بعده الملك حسين دعوة مبادرة روجرز لإجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل ، وتطايرت الاتهامات اللاذعة ذهابا وإيابا عبر الحدود . كما أن الإتحاد السوفيتى سرعا ما اختلف مع دمشق وبغداد حول دفاع موسكو عن قرار القاهرة . ولا عجب أن كانت حركة المقاومة الفلسطينية قد برزت كأكثر خصوم السلام الأمريكى عنادا ، ورفضت وعود القاهرة وعمان المتكررة بأن القضية الفلسطينية لن يضحى بها فى أية تسوية متوقعة ، واعتبرتها مجرد غطاء للتخلى عن النضال ضد إسرائيل . وفى أغسطس ، أغلق عبدالناصر الذى استشاط غضبا محطة اذاعة فتح فى القاهرة ، ولم يستطع الملك حسين التغلب على المشكلة بمثل هذه السهولة .

وحوالى صيف ١٩٧٠ كفلت الإشتباكات المسلحة بين القوات الأردنية والفدائيين الفلسطينيين نقطة مضادة قوية للدبلوماسية الدولية التى تحيط بمبادرة روجرز ، وقد ساور القلق المراقبين الأجانب وكذلك الملك حسين بشأن فقد سيطرته ، وأخذوا يتساءلون عما اذا كان لايزال من الممكن أن يستردها الملك . وفى ٢٨ أغسطس اجتمع المجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان لكى يدين المشروع الأمريكى ويصف كل من يعارض الحملة ضد إسرائيل بأنه « خائن » وفى الوقت نفسه حذرت فتح من أنه اذا كان الملك الهاشمى يسعى « لمعركة فاصلة فإن ثورتنا ستكون مضطرة الى اتخاذ اجراءاتها» .

وفى أول سبتمبر وقعت محاولة لإغتيال حسين (الثانية فى ذلك الصيف) وبعد من أقل من

أسبوع ارتكبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سلسلة مثيرة من عمليات خطف للطائرات أدت إلى احتجاز رجلى الجبهة لثلاث طائرات ركاب دولية بركابها وأطلقتها فوق الأرض الأردنية. وعندئذ أمر الملك حسين جيشه بالعمل ضد القوات الفلسطينية . ورغم المقاومة العنيفة فإن القوات الهاشمية سرعان ما اثبتت تفوقها . وفى تلك المرحلة بعثت سوريا طابورا مدرعا إلى شمال الأردن ، وخشى حسين من وقوع غزو شامل لبلاده ، فأشار فى هدوء إلى احتمال حدوث تدخل أمريكى . وبعد مشاورات عاجلة بين الولايات المتحدة و إسرائيل تقرر انقاذ عرش حسين اذا لزم الأمر ، على أن يواجه الإسرائيليون السوريين ، بينما تتولى الولايات المتحدة الحراسة ضد أية مشاركة سوفيتية .

وقد ثبت ان هذه الإجراءات الشديدة لم تكن ضرورية ، اذ أن تحرك القوات الإسرائيلية فى مرتفعات الجولان ونشر وحدات للبحرية الأمريكية فى شرق البحر المتوسط منعا دمشق من تعزيز قواتها فى الأردن ، أو استخدام قواتها الجوية لمساندة جنودها الموجودين هناك ، مما اتاح للقوة الجوية المحدودة للملك حسين اجبار سوريا على الإنسحاب فورا . وفى الوقت نفسه تحطمت المقاومة الفلسطينية فى الأردن وغادر أغلب الفدائيين البلاد ، لكى يستقروا فى النهاية فى لبنان ، وحوصر الباقون فى المملكة الهاشمية فى الجزء الشمالى من البلاد ، حيث طرد الجزء الأكبر منهم فى خلال عام .

ورغم ما كان يبدو من أن الإتحاد السوفيتى لم يوافق بقوة على التدخل السورى فى الأردن ، فإن نيكسون وكيسنجر اعتبرا هذا الحدث جزءا من محاولة شاملة لنشر التطرف فى الشرق الأوسط ، واصبحت واشنطن ، التى تأثرت بدور إسرائيل فى نزع فتيل الأزمة ، أكثر ميلا إلى اعتبار العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية مفتاحا لمكافحة النفوذ السوفيتى فى العالم العربى وتحقيق الأستقرار.

وبدأ بندول الرأى الرسمى يميل بشكل حاسم ضد التماس وزارة الخارجية الأمريكية للتعجيل بالبحث فى السلام . وكانت استراتيجية كيسنجر لدعم الجمود قد عادت كما كانت، وسرعان ما انعكس ذلك على سياسة الحكومة بشأن الأسلحة . ففى أكتوبر ١٩٧٠ وافق نيكسون على نقل أسلحة متنوعة إلى إسرائيل قيمتها ٩٠ مليون دولار وفى يناير ١٩٧١ أقرت الإدارة الأمريكية قرضا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لشراء أسلحة لإسرائيل ، وفى نهاية فترته الأولى كانت إدارة نيكسون قد قدمت مساعدات اقتصادية وعسكرية لإسرائيل قيمتها ١,٥ بليون دولار .

وشهد صيف ١٩٧٠ تغييرًا آخر فى الشرق الأوسط نتيجة لوفاة جمال عبدالناصر فى نهاية

الأزمة الأردنية . ولم يكن الرئيس المصرى الجديد أنور السادات معروفا بصفة خاصة فى واشنطن، وكان المسئولون الأمريكيون يعتبرونه أصلا مجرد رئيس صورى ، سرعان ما سوف يتم استبداله على أرجح الاحتمالات ، وفى أول حديث خاص مع الصحف الأجنبية دعا السادات فى أسف إلى استئناف جهود صنع السلام الأمريكية وتساءل قائلا : « أين هى مبادرة السلام الأمريكية التى اقترحها روجرز ؟ لقد قبلناها دون شرط أو قيد » .

وقد أظهرت السنوات الثلاث التالية عقم نداءات السادات المتكررة لمزيد من السياسة الأمريكية النشطة ، إذ أنه عقب فشل جهود يارنج فى فبراير ١٩٧١ لإعادة تنشيط المفاوضات المصرية - الإسرائيلية ، رغم آمال واشنطن فى أن امدادات الأسلحة السخية سوف تشجع إسرائيل على استخدام الوسيط الدولى بشكل أكبر ، ركنت ادارة نيكسون إلى سكون دبلوماسى تام تقريبا إزاء الشرق الأوسط . وكان الإستثناء الوحيد بلا طائل ، وهو محاولة وزارة الخارجية الأمريكية فى ربيع وصيف ١٩٧١ تشجيع الوصول إلى « إتفاق مؤقت » بين مصر وإسرائيل يكفل إعادة فتح قناة السويس مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مكان أكثر عمقا فى سيناء ، وقد قدر لهذه الخطة أن تفشل بسبب عجز واشنطن عن سد الفجوة بين إصرار مصر على أن أى اتفاق يجب أن يرتبط بخطوات أخرى نحو التسوية النهائية ، ورفض إسرائيل بحث هذا الخيار . ورغم الجهود التى بذلها وزير الخارجية وجوزيف سيسكو ، فإن الإدارة كانت على أية حال قد التزمت دون تحمس باستكشاف نهج جديد . ولما كان نيكسون مشغولا بموضوعى فيتنام والصين ، وعام الإنتخابات القادم بصفة خاصة، فقد طلب من كيسنجر أن يقوم بدور مباشر بشكل أكبر فى صنع سلام الشرق الأوسط للتأكد من أنه لن يحدث خروج جديد عن القاعدة . وكان اختبار افتراضات كيسنجر يجرى الآن بصورة كاملة . ومع استمرار تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الواسعة على إسرائيل، فقد كان فى استطاعة كيسنجر أن يأمل فى أن يؤدى الجمود السياسى إلى توتر الوضع السوفيتى فى الشرق الأوسط بشدة .

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت النتيجة المتوقعة فى الظهور ، إذ أن موسكو بعد أن أقامت نظاما للدفاع الجوى عن مصر يعتبر من أحدث النظم فى العالم ، وجدت أن المصريين يميلون إلى الحكم على الجهد السوفيتى بما لم يحققه ، لا بما حققه . ونظرا لعدم قدرت أنور السادات على إثارة تقدم دبلوماسى ، فقد أغضبه التردد السوفيتى فى تقديم أسلحة هجومية كافية . وفى مايو ١٩٧٢ عقد اجتماع قمة بين القوتين العظميين فى موسكو زاد مخاوف القاهرة إلى حد كبير من أن يكون الإتحاد السوفيتى قد شجع عن عمد موقف « اللاحرب واللاسلام »

وكانت الإشارة المعتمة فى البيان الأمريكى – السوفيتى الختامى عن قيمة السلام فى الشرق الأوسط القائم على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد اصطدمت بحدة مع رأى القاهرة فى التأكيد الذى قدمته القوتان العظميان لإقامة علاقاتهما بقوة على أساس الوفاق . وأصبح السادات مقتنعا بأن موسكو تسعى إلى توافق مع الولايات المتحدة على حساب المصالح العربية والمصرية . وفى يوليو طلب السادات فجأة رحيل حوالى ١٥ ألف خبير سوفيتى .

وقد ثبت أن استراتيجية كيسنجر كان لها ما يبررها بعد هذا التطور الذى اعتبر إيذانا بنهاية ذروة النفوذ السوفيتى فى مصر . ومع ذلك فإن خصوم هذا النهج ظلوا يعارضون فى إطالة الجمود العربى – الإسرائيلى ، لا على أساس أنه يهيىء مجالا لنمو النفوذ السوفيتى فى العالم العربى فحسب ، بل ولأنه أيضا قد يثير حربا أخرى فى الشرق الأوسط ، ويزيد من فرص وقوع مواجهة أمريكية – سوفيتية .

واذا كانت تحليلات كيسنجر يبدو جزئيا أنها قد تأيدت بطرد السادات للخبراء السوفييت ، فإن التحليلات الأخرى الأقل شأنا قد أيدتها الأحداث التالية ، فقد تحطم الجمود الدبلوماسى فى النهاية باندلاع الحرب ، وبدا لأول وهلة أن النزاع يزيد من خطر وقوع صدام بين القوتين العظميين إلى مستويات متطورة غير مريحة .

ومع أن العام الأخير من فترة نيكسون الأولى قد تميز بعدم نشوب قتال على طول قناة السويس وتوقف المناورات السياسية القاسية التى تسببها المحاولات الأمريكية عادة لتشجيع التسوية ، فإن تطورات أخرى أدت إلى بقاء التوترات العربية – الإسرائيلية بصورة متزايدة . فقد واصل الفدائيون الفلسطينيون التى ينطلقون أساسا من لبنان الهجوم على أهداف فى إسرائيل ، وشنت القوات الإسرائيلية هجمات مختلفة على أهداف فى الأراضى اللبنانية ، وكذلك قام فدائيون فلسطينيون بعدد من المهام فى الخارج ، كان من بينها الهجوم على الرياضيين الإسرائيليين فى دورة الألعاب الأوليمبية فى ميونيخ عام ١٩٧٢ والذى أحيط بدعاية واسعة .

وفى الوقت نفسه أخذت السياسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة تعزز السخط العربى بصورة مطردة ، اذ كانت العقوبات الجماعية ضد القرى التى يشتبه فى إيوائها للفدائيين ، ومصادرة الأراضى بمختلف الحجج ، والإبعاد الإجبارى لزعماء البلديات المحلية ، وغيرها

من الإجراءات ، عوامل إثارة مستمرة . وكان أكثر الأشياء انذارا بالشر على المدى الطويل ، هو إقامة المستوطنات الإسرائيلية المستمر فى الأراضى المحتلة ، وفى نهاية عام ١٩٧٢ كانت هناك أربع وأربعون مستوطنة على الأقل قد تم انشاؤها .

وعقب إعادة إنتخاب نيكسون فى ١٩٧٢ بدأ يفكر فى القيام بمحاولة دبلوماسية جديدة فى الشرق الأوسط ، وكان يعتقد أن أية مبادرة يجب أن تقدم فى السنة الأولى من فترة رئاسته الثانية ، لأنه سيكون من غير المستصوب أن يقوم بمحاولة فى ١٩٧٤ بسبب إنتخابات الكونجرس ، أو بعد ذلك « بطبيعة الحال » بسبب إقتراب « إنتخابات الرئاسة فى ١٩٧٦ » . ولم يكن نيكسون يميل الى ترك المسألة لكى تعالجها وزارة الخارجية ، غير أن كيسنجر كان يبدو حذرا فى مواجهة أنصار إسرائيل فى أمريكا . وفى أوائل ١٩٧٣ دون نيكسون فى مفكرته يقول : « . . . . كان هنرى دائما يؤجل بدء التحرك فى كل مرة ، ويوحى بأن المشكلات السياسية ذات صعوبة بالغة ، وأن هذه مسألة ينبغى علّى أن أقدرها بطبيعة الحال ، وقد وافق على أن المشكلة مع الإسرائيليين فى إسرائيل ليست فى صعوبة التعامل مع الطائفة اليهودية هنا . ولكننى صممت على أن اواجه هذه المخاطر ، وأن أفعل ذلك الآن ، لاننا لانستطيع أن نترك الأمر يتوقف ونترك مائة مليون عربى يكرهوننا ، ونترك الحبل على الغارب لا للمتطرفين فحسب ، بل وللسوفيت بطبيعة الحال .

ورغم استعداده المعلن لمواجهة المخاطر « المعارضة الداخلية » فإن نيكسون لم تكن لديه النية للمضى إلى حد الضغط من أجل الوصول إلى تسوية شاملة . ومع أنه كان يلوم إسرائيل على الركود الدبلوماسى فى الشرق الأوسط ، فقد حدد الرئيس الأهداف الأمريكية بعناية فى ضوء ما كان يعتقد أن إسرائيل قد تقبله ، وقال :

« علينا أن نزحزح الإسرائيليين عن موقفهم العنيد ، ولا حاجة للقول بأننا لا يمكننا التحرك الى المواقع المصرية أو العربية ، ولكن هناك مكانا ما فيما بين ذلك نستطيع أن نتحرك فيه . . . والتسوية المؤقتة هى بطبيعة الحال الشىء الوحيد الذى يمكننا أن نتحدث عنه لأنه الشىء الوحيد الذى سوف يجعل الإسرائيليين يؤيدونه . . . وسيكون على المصريين أو العرب أن يقبلوا ببساطة تسوية من هذا النوع – مع التأكيد بأننا سنبذل ما فى وسعنا للوصول إلى تسوية كاملة فيما بعد . » .

وبعد مرور بضعة أشهر دون أن يتبلور أى جهد دبلوماسى جديد فى تلك الفترة ، اصطدمت فكرة نيكسون عن الشىء الممكن بقوة مع اقتراح قدمه الرئيس السوفيتى ليونيد بريجينيف للوصول الى تفاهم أمريكى سوفيتى لفرض السلام فى الشرق الأوسط . وقد عرض الزعيم السوفيتى المسألة خلال اجتماع عقد فى ساعة متأخرة من الليل خلال زيارته للبيت

الأبيض بكاليفورنيا فى سان كليمينث، فى يوليو - ودعا بريجينيف - الذى حذر من أن يؤدى عدم الوصول إلى تسوية إلى حرب أخرى فى الشرق الأوسط - إلى اتفاق القوتين العظميين على مبادىء أساسية لسلام نهائى فى المنطقة ، وعندئذ فقد تستطيع كل قوة استخدام نفوذها لإحداث اتفاق عربى - إسرائيلى . وقال إن النهج يمكن أن يبقى على مستوى تفاهم شفهى بين واشنطن وموسكو . وكان بين المبادىء التى قدمها بريجنيف انسحاب اسرائيلى كامل إلى خطوط ١٩٦٧ ، وإعلان إنهاء حالة الحرب من جانب الدول العربية ، وإقامة سلام نهائى بمجرد التفاوض لحل المشكلة الفلسطينية ، وحرية الملاحة للجميع فى قناة السويس ، مع ضمانات من الدول العظمى للتسوية النهائية .

وبغض النظر تماما عن القيود السياسية التى كانت تمنع نيكسون من الدخول فى اتفاق شفهى سرى بمثل هذا الحجم مع الاتحاد السوفيتى ، فقد كان واضحا أن المبادىء التى اقترحها بريجنيف كانت لا تتفق مع أية عناصر أساسية فى واشنطن . ورغم أن الولايات المتحدة كانت ملتزمة من الناحية الفنية بتعديلات غير جوهرية فقط على حدود ١٩٦٧ ، فقد كان واضحا أنها تعارض أية عودة إلى خريطة ماقبل ١٩٦٧ . كما أنه فى حين أن الولايات المتحدة لم تكن مصرة على أن أية تسوية عربية إسرائيلية يجب أن تكملها معاهدة صلح رسمية ، فإن الإدارة سوف تجد من الصعب إمكان الإتفاق على أن التحول من حالة اللاحرب، والتى تتطلب فى حد ذاتها انسحاب إسرائيل الكلى ، إلى سلام مشروط بنهاية ناجحة للمفاوضات حول مستقبل الفلسطينيين .

وعلى الرغم من ميل نيكسون إلى إعتبار الحل الذى يتم فرضه هو الحل النهائى للنزاع العربى - الإسرائيلى ، فإنه لم يبذل أى جهد لمناقشة هذه النقاط مع بريجنيف ، وبدلا من ذلك رفض اقتراح الزعيم السوفيتى على الفور.

وبعد ثلاثة شهور ناقض نيكسون نفسه وسعى للتفاوض على أساس جهد أمريكى - سوفيتى مشترك لصنع السلام ، ولكن أحداثا لا علاقة لها بالشرق الأوسط فى ذلك الحين عرقلت بشدة مرتين فى الأختيار .

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ايذانا بنقطة تحول فى نهج واشنطن ازاء النزاع العربى - الإسرائيلى، فقد أصبح هنرى كيسنجر الذى غدا وزيرا للخارجية (مع احتفاظه بمنصبه كمستشار للأمن القومى) قبل أقل من شهر من اندلاع القتال فى ٦ أكتوبر ، هو الشخصية الأساسية لحملة دبلوماسية نشيطة بشكل ملحوظ . وخلال ٢٣ شهرا أدت « عملية السلام » إلى تغيير المناخ فى الشرق الأوسط ، ففى خلال تلك الفترة أبرمت مصر وإسرائيل ثلاث اتفاقيات ، وواحدة بين سوريا وإسرائيل ، وبرزت علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل

وصفت بذكاء شديد بأنها « تحالف فعلى فى كل شىء عدا الاسم » .

وبتوجيه من كيسنجر ، امتنعت الولايات المتحدة عن متابعة السعى لحل شامل للنزاع العربى - الإسرائيلى . وتبريرا من كيسنجر بأنها وسيلة ضرورية لكسر الحواجز النفسية إلى السلام ، وبناء ثقة المؤيدين المتحمسين فى إمكان الوصول إلى تسوية نهائية أخيرة ، كانت ممارسة دبلوماسية الخطوة خطوة قائمة على افتراض أن المساعى الحميدة لواشنطن سوف تمكن الأطراف من الاتفاق على نقاط ثانوية تافهة نسبيا ، بدون الإشارة إلى المصادر الأساسية للنزاع . وقال كيسنجر إن مثل هذه العملية اذا دعمت سوف تحدث ميلا ديناميكيا - أو « قوة دافعة » نحو التصالح الذى يسمح فى النهاية بحل الخلافات الجوهرية - وسيكون دور الطرف الثالث فى هذا السياق ، هو صنع السلام لتسهيل الوصول إلى اتفاقيات متعاقبة ، دون أن يصبح ملتزما بطبيعة الحال بأية تسوية نهائية .

كانت تلك - على الأقل - هى النظرية ، وقد سمحت عند التطبيق لإدارة نيكسون بأن تدعى أن السلام الكلى هو هدفها النهائى ، فى حين أنها كانت تتجنب فى دأب الثمن السياسى فيما يتعلق بعلاقاتها مع إسرائيل وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل ، والدول العربية، والاتحاد السوفيتى والذى سوف يتحمل مهمة وضع خطط إطار محدد للسلام فى الشرق الأوسط ، وهو ما يعتبر متمشيا مع المصالح الأمريكية . وكانت قوة دبلوماسية «الخطوة خطوة » هى أنها بتوجيهات كيسنجر البارعة ، استطاعت أن تسفر عن اتفاقيات محدودة ، فى حين أن ضعفها كان يكمن فى الانحياز اللازم لها ، والذى كان يجذب السبيل الذى يواجه آقل قدر من المقاومة . ومع أن المحاولات الجبارة قد أكملت باتفاقيات جزئية ، وإن كانت هامة ، فإن المسائل الرئيسية الكامنة للنزاع لم تظل كامنة فحسب ، بل وأصبحت أكثر تعقيدا .

وكانت إدارة نيكسون وهى تعيد تركيز اهتمامها على الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر تعمل بعناء تحت قيود شديدة ، إذ كانت فضيحة ووترجيت فى ذروتها ، والرئيس يناضل بلا طائل ضد التيار الذى اكتسحه من منصبه بعد ذلك ، وكانت الحرب التى كلفت إسرائيل أكثر من ٢٥٠٠ قتيل قد صدمت أنصار إسرائيل ودعمت عزيمتهم لإنقاذ الدولة اليهودية من ازمتها ، وأخيرا فإن حظر البترول المؤلم وخفض إنتاجه كان موجها إلى الولايات المتحدة من منتجى البترول العرب ردا على المساعدات التى قدمت لإسرائيل خلال الحرب .

ومن ناحية أخرى ، بدأت فرصة هامة لتعزيز المصالح الأمريكية تظهر حتى خلال سير الحرب ، والواقع أن الرئيس المصرى أنور السادات كان قد بعث مع بدء القتال أول واحدة من سلسلة رسائل إلى كيسنجر تشير إلى أن الأهداف العسكرية للقاهرة محدودة ، وإدراك كيسنجر أن الرسالة تدعو الولايات المتحدة إلى المشاركة فى عملية السلام ، اذا لم تضطلع هى بها » .

وسرعان ما أثبت السادات صدق رغبته فى إخراج مصر من الصراع مع إسرائيل . ولما كان هو شخصيا لايثق فى الإتحاد السوفيتى ، كما خاب أمله فيما اعتبره مساعدة غير كافية من موسكو ، فإنه وضع بصره على أن مشاركة الولايات المتحدة لن تنهى النزاع فحسب ، بل إنها ستكون عنصرا حاسما لإحياء وتنمية الإقتصاد المصرى المصاب بالركود . وقد فعل الزعيم المصرى الكثير برغبته الشديدة فى إصراره للوصول الى هذه الأهداف وكما قال كيسنجر «لكى يجعل دبلوماسية « الخطوة خطوة » تبدو جيدة » . وقد انطلق السادات عن عمد لكى يجعل من نفسه النقطة الأقل مقاومة فى جهود كيسنجر الدبلوماسية .

كانت سياسة الخطوة خطوة باعتبارها نهجا تاكتيكيا قد وضعت فى ضوئها تحديدات وفرص تمس بشدة صنع السياسة الأمريكية فى فترة معينة من الزمن ، وقد أثبت كيسنجر إنها أداة قاطعة يمكن استخدامها . ومع ذلك فإنه رغم تأكيدها على اتفاقيات محدودة بين العرب والإسرائيليين ، فإن النهج لم يكن منفصلا عنه رأى كيسنجر فى الأهداف الأمريكية بعيدة المدى . وبتوجيه منه استخدمت سياسة الخطوة خطوة باستمرار ونجاح لإبقاء السوفيت على الخطوط الجانبية لدبلوماسية الشرق الأوسط . وهكذا فإنه مما يثير المزيد من السخرية أنه بينما كانت حرب أكتوبر تولد دبلوماسية الخطوة خطوة فإنها قادت واشنطن أيضا إلى استكشاف إمكانية الإشتراك مع الإتحاد السوفيتى فى صنع السلام فى الشرق الأوسط .

ولم تكن إسرائيل أو الولايات المتحدة فى وضع استعداد عندما اقتحمت القوات المصرية قناة السويس وعبرتها فجأة بينما شنت القوات السورية فى الوقت نفسه هجوما على المواقع الإسرائيلية فى مرتفعات الجولان . وقبل أن تدرك إدارة نيكسون مدى الخسائر الإسرائيلية فى المراحل الأولى من الحرب ، كانت تفترض أن العرب سيتم سحقهم بسرعة . ولكن الأبعاد الخطيرة للموقف أخذت تتكشف بعد بضعة أيام عندما هرعت إسرائيل تطلب إمدادات طارئة وعاجلة من الأسلحة ، وتخلت واشنطن عن دعوتها الأصلية لوقف إطلاق النار على أساس العودة لخطوط ما قبل ٦ أكتوبر ، وأخذت تحث الآن على وقف إطلاق النار فقط فى الأماكن التى توجد بها القوات . وفى الوقت نفسه سمحت الإدارة بنقل كميات صغيرة نسبيا - أقل كثيرا مما كانت إسرائيل تأمل فيه - لكى تنقل جوا إلى إسرائيل وانضم الإتحاد السوفيتى الذى كان يرسل أسلحة إلى سوريا جوا إلى الولايات المتحدة فى الدعوة لوقف اطلاق النار .

ومع ذلك فإنه لم يتسن احتواء الأزمة بسهولة . ففى ١٢ أكتوبر أعلنت إسرائيل قبولها وقف إطلاق النار من حيث المبدأ . وطالب السادات الذى كان يتفاخر بنجاح قواته فى عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف والتقدم شرقا فى سيناء ، طالب بالموافقة المسبقة من إسرائيل على « الإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة » . وقد أدى الوضع على جبهة القتال إلى تدفق

ضخم من الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل . وخلال أيام كان السلاح الجوى الإسرائيلى قد صنع « جسرا جويا » إلى الدولة اليهودية حيث تم نقل كميات هائلة من العتاد الحربى الأمريكى خلال الأسابيع الأربعة التالية .

فبدأت المعركة تميل إلى صالح إسرائيل . وفى ١٦ أكتوبر عبرت وحدات إسرائيلية إلى غرب قناة السويس ، ودارت معركة الثغرة التى اختلف الجانبان فى تقدير قيمتها ، خطورتها . وفى ذلك الحين تحولت إسرائيل أيضا إلى الهجوم على الجبهة الإسرائيلية ، حيث أصبحت بعض قواتها فى بعض المناطق على بعد ٢٠ ميلا من دمشق .

وفى ٢٠ أكتوبر ، طار كيسنجر إلى موسكو لإعداد موقف مشترك بشأن وقف إطلاق النار وعملية السلام التى تتلوه .

وقد وجد السوفيت أكثر استعدادا للمساعدة وأكثر اهتماما لدرء المزيد من القتال ، منهم بالدخول فى مساومات طويلة . وسرعان ما تم الوصول إلى اتفاق ودعت القوتان العظميان إلى وقف اطلاق النار فى المكان الذى توجد فيه القوات ، وإلى سلام يقوم على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، واجراء مفاوضات تحت « رعاية مناسبة » بين الأطراف المتنازعة ، كما اتفقتا أيضا على العمل كرئيسين مشاركين فى مؤتمر للسلام الشامل .

وكان هذا الاتفاق هو ما كان يأمل فيه نيكسون وكيسنجر عندما انطلق الأخير إلى موسكو. ومع ذلك فإن كيسنجر كان قد اصطدم برسالتين تلقاهما من واشنطن بمجرد وصول طائرته إلى العاصمة السوفيتية ، كشفت الأولى أن نيكسون أبلغ بريجنيف على حدة أن كيسنجر لديه «كل الصلاحيات » للاتفاق ، فضلا عن أن وزير الخارجية ابلغ برسالة شفهية عن اقتناع نيكسون بأن السلام النهائى فى الشرق الأوسط يتوقف على القيادة القوية المقنعة من الحكومتين الأمريكية والسوفيتية .

ويسجل كيسنجر ما أصابه من هلع لدى معرفته بأن السوفيت يستطيعون الإعتماد على «صلاحياته الكاملة » وقد ساوره القلق لأن نيكسون سلبه بصورة فعالة القدرة على أن يتوقف اذا كانت المفاوضات صعبة .

ومع ذلك فإن قلق كيسنجر إزاء احتمال ظهور مشكلات تاكتيكية تضاءل وأصبح شيئا تافها عندما قرأ الرسالة التالية التى كانت تبلغه ما ينبغى أن ينقله شفهيا إلى بريجنيف . وكان الرئيس قد انتهى إلى أن الحجة التى طرحها بريجنيف خلال بقائه فى سانت كليمنت صحيحة ، فأخطار النزاع العربى - الإسرائيلى لن يتسنى القضاء عليها إلا بسلام كامل ، وأن الوقت قد حان لكى تفرض القوتان العظميان هذه النتيجة بالقوة . وقال نيكسون وهو يشرح قراره لكيسنجر إنه من مصلحة إسرائيل أن تضغط عليها الولايات المتحدة لكى تقبل تسوية

معقولة، نستطيع أن نطالب السوفيت بالضغط على العرب بقبولها » واختتم الرئيس رسالته بالإعراب عن عزمه على متابعة سياسته الجديدة ، « مهما كانت العواقب السياسية فى الداخل».

وبينما كان كيسنجر ينقل هذا إلى بريجنيف ، فإنه كان يؤكد أن نيكسون يستطيع التصرف فى شئون السياسة الخارجية دون خوف من معارضة الكونجرس . وكان عليه ابلاغ بريجنيف بصورة محددة أن نيكسون يتقبل الآن صحة الحجج التى قدمها الزعيم السوفيتى فى سان كليمنت ، فقد وافق الرئيس على :

« أن العرب والإسرائيليين لن يتمكنوا قط من معالجة هذا الموضوع بأنفسهم بأسلوب منطقى ، ومن ثم فإنه ينبغى على نيكسون وبريجنيف وهما ينظران إلى المشكلة بشكل أكثر رزانة، أن يتدخلا ويجددا الطريق المناسب للعمل للوصول إلى تسوية عادلة ، ثم يمارسا الضغط الضرورى على أصدقاء كل منهما من أجل تسوية تجلب السلام فى النهاية إلى هذه المنطقة المضطربة . . . ».

وشعر كيسنجر بالهلع :

كانت الاستراتيجية الأمريكية حتى الآن تستهدف فصل وقف اطلاق النار عن التسوية السياسية بعد الحرب ، مع تقليل الدور السوفيتى فى المفاوضات التى سوف تتلو وقف اطلاق النار ، فى حين كان ما يبدو أن نيكسون يراه الان سوف يورطنا فى مفاوضات طويلة ، وسيكون علينا أن نفرض نتائجها على اسرائيل كآخر عمل فى حرب قاتل فيها الجانب العربى بأسلحة سوفيتية ، وسينسب الفضل لموسكو عند العرب لأنها أجبرتنا على السير فى طريق كنا نتحاشاه حتى الآن.

ومن المستحيل أن نحدد بدقة ما الذى دفع نيكسون إلى محاولته المفاجئة لعكس الاتجاه الأساسى للسياسة التى أعدت بتوجيهه ، ومع افتراض ميله إلى الاعتقاد بأنه سيكون من الضرورى فى النهاية وضع حل مفروض فى الشرق الأوسط ، فمن المحتمل أنه قد انتهى إلى أن الفرصة قد حانت لذلك . ومن ناحية أخرى ، ربما كان توقيت مبادرة نيكسون متأثرًا بضغوط مباشرة ، فقد أعلن منتجو البترول العرب مؤخرًا خفض الانتاج ووعدوا بابقاء هذه السياسة إلى أن تتم تسوية شاملة فى الشرق الأوسط . ثم رد العرب فى ٢٠ أكتوبر على طلب الإدارة من الكونجرس اعتماد ٢,٢ بليون دولار لسداد ثمن امدادات أسلحة الطوارئ لإسرائيل ، بوقف شحنات البترول إلى الولايات المتحدة .

وأخيرًا ربما كان تقدير نيكسون قد تأثر بمنعطف جديد فى مسألة ووترجيت ـ معركة مع المدعى العام الخاص أرشيبالدكوكس ـ والتى كانت قد تدهورت فى اليوم الذى وصل فيه

كيسنجر إلى موسكو فيها أصبح معروفًا باسم « مذبحة ليلة السبت » .

ومهما كانت دوافع تغيير رأى نيكسون ، وكيفما يستنتج من حيث المبدأ فيما يتعلق بالمزايا النسبية للسعى إلى سلام شامل بدلاً من اتفاقيات محدودة فى الشرق الأوسط ، فليس هناك شك كبير فى أنه كان هناك اندفاع فى اتخاذ قرار بهذه الصورة المفاجئة وفى مثل تلك الظروف . ونظرًا للقتال الدائر فى الشرق الأوسط ، كان من المحتمل أن يواجه وزير الخارجية الأمريكى - الذى تلقى تعليماته فجأة فى موسكو - صعوبات ضخمة فى محاولة التفاوض حول الخطوط العريضة حول اتفاق عربى - إسرائيلى شامل مناسب . وعلاوة على ذلك ، فإنه رغم تعهدات نيكسون الجريئة بالابقاء على نهجه المعلن حديثًا على الرغم من اعتبارات السياسة الداخلية ، فقد كان من المشكوك فيه للغاية أنه يمكن أن يفعل ذلك . وخلال ثلاثة أيام من « مذبحة ليلة السبت كان هناك واحد وعشرون مشروعًا بقرار مطروحة لمناقشة فى الكونجرس لمحاكمة الرئيس .

وعلى أية حال ، فإن محاولة إعادة توجيه السياسة الأمريكية كانت لا تزال جنينًا ، وقد تجاهل كيسنجر الأمر ببساطة ، ومضى للتفاوض حول مبادرة مشتركة لوقف إطلاق النار وفقًا لتعليماته الأصلية . ويبدو أن بريجنيف ، الذى لم يشك قط فى موقف الوزير الغريب ، نسى أن يسأل عن رسالة نيكسون الشفهية التى وعد بتقديمها .

وفى الساعات الأولى من ٢٢ أكتوبر ، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على التفاهم الذى تم بين بريجنيف وكيسنجر وتضمينه القرار رقم ٣٣٨ . وكان القرار يدعو كل الأطراف فى الشرق الأوسط إلى الالتزام بوقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة وبدء تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ ، وبهذا الإذعان الاجبارى لهذا الإعلان السابق ، أدخل القرار رقم ٣٣٨ عنصرًا جديدًا فى توازن الشرق الأوسط وهو :

« . . . فورًا وفى تزامن واحد مع وقف إطلاق النار سوف تبدأ مفاوضات بين الزطراف المعنية تحت رعاية ملائمة تهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . . . » .

وقبل مغادرة موسكو اتفق كيسنجر مع مضيفيه على أن تعمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كرئيسين مشاركين فى مفاوضات السلام المقترحة ، على أن تكون مسئولياتها بموجب هذه الصلاحية محددة « بالمشاركة الفعالة » فى بداية محادثات السلام ، وبعد ذلك خلال المفاوضات عند معالجة المسائل الرئيسية فى التسوية » ونظرًا لعدم تحديد « المسائل الرئيسية» ، فقد بقى مدى مشاركة القوتين العظميين فى المفاوضات غير واضح ، وسرعان ما أشار كيسنجر إلى أنه يعتزم تقليل الدور السوفيتى إلى أدنى حد عند اجتماع المؤتمر فى جنيف .

وخلال توقف قصير فى إسرائيل فى طريق عودته إلى واشنطن ، وجد كيسنجر أن

الإسرائيليين يعارضون وقف إطلاق النار بعد أن أخذت المعركة تجرى لصالحهم ، ومع ذلك فإن كيسنجر لم يتراجع . وفى النهاية يبدو أن الإسرائيليين غيروا رأيهم عندما أصر على أن القرار رقم ٣٣٨ يمثل تقدمًا مثيرًا . إذ طالب باجراء مفاوضات مباشرة لانهاء صراع الشرق الأوسط . وغادر إسرائيل بعد أن حصل على تأكيدات بأنها ستقبل وقف إطلاق النار .

وبدأ سريان وقف إطلاق فى موعده يوم ٢٢ أكتوبر ، غير أنه انهار على الفور تقريبًا ، فقد أتمت إسرائيل تطويق الجيش المصرى الثالث ، وخلال الست والثلاثين ساعة التالية شددت هجومها ، وراحت القاهرة تطلق سيلاً من النداءات تطالب بالتدخل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لوقف التقدم الإسرائيلى . وفى ٢٣ أكتوبر فشل قرار آخر لمجلس الأمن فى إنهاء القتال . وقد بلغت نداءات السادات ذروتها عندما طالب علنًا أن ترسل القوتان العظميان قوات إلى مصر لتفرض وقف القتال .

كانت المشكلة الآن من وجهة نظر واشنطن بمثابة أزمتين متشابكتين ، فمن ناحية فإن نيكسون وكيسنجر كانا لا يريدان أن يستسلم الجيش الثالث لإسرائيل ، بل كانا يأملان فى أن ينتهى الحرب دون انتصار واضح المعالم . ومن ناحية أخرى ، فقد أدركت الإدارة الأمريكية أن دعوة السادات العاجلة أثارت مشكلة فورية بصورة أكثر ، إذ لم يكن ممكنًا تصور أن تواجه القوات الأمريكية الإسرائيليين فى ميدان معركة مصرية ، كما أنه لم يكن مقبولاً كلية بالنسبة لواشنطن أن تفعل القوات السوفيتية ذلك . ولما كانت واشنطن تدرك أن طلب السادات سوف يضع موسكو فى موقف حرج للغاية قد يجبرها على الرد بشكل إيجابى فعلاً ، فإن الإدارة ردت على ما بدا من إشارات عن اهتمام الكرملين باقتراح مصر ، بأن وعدت بوقف أى تحرك فى مجلس الأمن يجعل تدخل القوتين العظميين مشروعًا .

وفى ليلة ٢٤ أكتوبر أدت رسالة من بريجنيف إلى زيادة التوتر ، إذ كانت الرسالة تقترح القيام بعمل مشترك لتنفيذ وقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط ، كما أشارت أيضًا إلى احتمال القيام بعمل سوفيتى من جانب واحد ، حيث قال بريجنيف :

« وسأقول بشكل مباشر ، إنكم إذا كنتم ترون من المستحيل العمل معنا بصورة مشتركة فى هذه المسألة ، فإننا سوف نواجه بالحاجة الملحة لبحث مسألة اتخاذ خطوات مناسبة من جانب واحد ، إذ لا يمكننا السماح بالقصف العشوائى من جانب إسرائيل » .

ووسط أنباء بأن القوات السوفيتية والألمانية الشرقية ربما كانت تتأهب للقفز إلى الشرق الأوسط ، رفضت واشنطن اقتراح موسكو ، وأكدت موقفها بسلسلة من تحركات عسكرية واضحة ، كان من بينها أمر بوضع القوات الأمريكية . ومن بينها القيادة الجوية الاستراتيجية بالأسلحة النووية ـ فى حالة تأهب زائد .

وفى الوقت نفسه بعثت برسالة باسم نيكسون إلى السادات تحذر فيها من أخطار مواجهة بين القوتين العظميين ، واستغلالاً لرغبة الزعيم المصرى فى تأييد سياسى أمريكى قال الرئيس :

« . . . إننى أطلب منكم التفكير فى العواقب بالنسبة لبلدكم إذا وقعت مواجهة بين القوتين العظميين النوويتين فوق أرضكم ، وإننى أطلب منكم مرة أخرى التفكير فى أنه سيكون من المستحيل أن نتقدم بمبادرة دبلوماسية ، إذا اشتركت قوات إحدى القوى النووية العظمى عسكريًا على الأرض المصرية . . . » .

وكان للرسالة تأثير على القاهرة ، فقد طالب السادات مجلس الأمن بارسال « قوة دولية » لا تضم أحدًا من الدول الكبرى ، لمراقبة وقف إطلاق النار ، وتخلى السادات عن فكرة التدخل باتفاق القوتين العظميين . وقد وصف كيسنجر فيما بعد رد واشنطن على احتمال اشتراك السوفيت بأنه يعتبر « رد فعل مبالغ فيه عمدًا » . وبدا أن الأحداث كانت تؤيد هذا التكتيك ، وبدا واضحًا أن واشنطن كانت واثقة فعلاً من أنها سوف ترث ميدان الدبلوماسية فى الشرق الأوسط فى أعقاب أكتوبر .

وفى ٢٥ أكتوبر ، صدر قرار ثالث لمجلس الأمن بوقف إطلاق النار ، وانتهت حرب أكتوبر تقريبًا ، وبقيت مشكلة عزم إسرائيل على تسليم الجيش الثالث ، واستمر السادات يشكو من مجموعة متنوعة من تحركات عسكرية إسرائيلية تستهدف إجبار الجيش الثالث على الاستسلام . وتحولت واشنطن الآن إلى مهمة كبح جماح إسرائيل . ولكن ، بينما كان كيسنجر يوبخ إسرائيل لعنادها ، كانت توضع خطط طارئة لاعادة تزويد إسرائيل بمعدات غير عسكرية أمريكية بصورة مباشرة ، لازمة لابقاء الجيش الثالث فى الشرك الصحراوى الذى وقع فيه .

وفى النهاية كان استعداد السادات لقبول إجراء محادثات مباشرة بين القادة المصريين والإسرائيليين هو الذى نزع فتيل الأزمة . ولما كان الإسرائيليون يواجهون ضغطًا من واشنطن ، وقوة محاصرة من الأعداء ولكنها متماسكة ، فقد قرروا ، أن إجراء مفاوضات محدودة وجهًا لوجه حول مستقبل الجيش الثالث يعتبر مكسبًا كافيًا . وفى النهاية كانت الحرب قد انتهت أخيرًا فى ٢٧ أكتوبر .

كانت المسائل التى تواجه صانعى السياسة الأمريكيين عند هذه المرحلة خطيرة ودقيقة ، إذ كانت واشنطن قد وطدت مركزها المتفوق باعتبارها العنصر الخارجى الذى ينبغى أن يؤثر بشكل حاسم على النتيجة السياسية لعمليات القتال الأخيرة ، غير أن المشكلة السياسية المباشرة كانت تخليص الجيش الثالث من الشرك ، وطالما لم يتحقق ذلك ، فسيبقى احتمال تجدد القتال قائمًا ، وهو أمر قد يعقد ـ إن لم يدمر ـ الفرص للدبلوماسية الأمريكية الناجحة إلى

حد لا نهاية له . ولكن بدا أن وضع الجيش الثالث كان أمرًا صعبًا ، فقد أصرت مصر على أن تنسحب إسرائيل إلى المواقع التى كانت تحتفظ بها عند وقف إطلاق النار الأصلى فى ٢٢أكتوبر، أى قبل تطويق الجيش الثالث ، بينما تمسكت إسرائيل على أن ترتيب القوات يجب أن يكون بالعودة إلى خطوط ما قبل الحرب .

ولما كانت واشنطن قد وعدت فى مناسبات مختلفة خلال الحرب بالبحث عن حل نهائى للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، فقد كان عليها أن تستكشف بعض الوسائل لبدء نشاط يتناول المشكلات المباشرة فى سياق ما يمكن وضعه بأنه عملية تؤدى إلى التصالح حول مسائل أوسع. وكان إدراك الإدارة الأمريكية لصعوبات هذا العمل قد ازداد حدة بوصول زائرين مصريين وإسرائيليين على مستوى عال فى نهاية الشهر ، فقد جاءت جولدا مائير إلى الولايات المتحدة ، وهى مازالت تشعر بالألم من الضغط الأمريكى الذى أجبر إسرائيل على وقف إطلاق النار وأصبحت تشك بشدة فى نوايا واشنطن ، وفى الوقت نفسه تقريبا ظهر اسماعيل فهمى ، الذى كان على وشك أن يعين وزيرا لخارجية مصر .

وقد ركزت رئيسة الوزراء الإسرائيلية على عديد من المسائل المحددة ، أملا فى الحصول على الحد الأقصى من المكاسب من وضع الجيش الثالث ، وقالت إن اعادة تموين القوات المصرية بصورة مستمرة يتوقف على إعادة أسرى الحرب الإسرائيليين الجرحى ، وتقديم قائمة كاملة عن الأسرى الذين يوجدون بين أيدى المصريين ، والسماح للصليب الأحمر بزيارة أسرى الحرب ، ورفع الحصار المصرى غير المعلن لبوغاز باب المندب فى البحر الأحمر ، وإستمرار سيطرة إسرائيل على منافذ الجيش الثالث . وفوق كل شىء فإنها ترفض العودة الى خطوط وقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر . وقد بدت تلك القائمة من الطلبات المفصلة وسيلة لتجنب المسائل بعيدة المدى أساسا ، لقد تبنى زعماء إسرائيل أسلوبا مفرطا فى الحذر للمساومة بعد الحرب بوصة بوصة ، بعد أن اذهلهم عدد الخسائر الإسرائيلية فى الأرواح وهم يواجهون انتخابات عامة فى ديسمبر ، والحذر من مسيرة السياسة الأمريكية مستقبلا .

وعلى النقيض من ذلك ، جاء اسماعيل فهمى أملا فى المساومة حول سياسة « القفزة قفزة» وكان هدفه المزدوج هو الإعداد للرحلة التى تقرر أن يقوم بها كيسنجر لمصر ، والترويج لبرنامج شامل لإنسحاب إسرائيلى على مراحل تبلغ ذروتها بإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل بمجرد انسحاب قوات الأخيرة الى الحدود الدولية .

وأوحى كيسنجر إليه بأن هذه الأفكار مثيرة للاهتمام وجديرة بالبحث ، وإن كانت قد تبدو طموحة أكثر مما ينبغى . ومع ذلك فانه تحت هذا المظهر الخادع من ضبط النفس الدبلوماسى ، كان وزير الخارجية الأمريكى قد أصبح يعتقد أن جهود صنع السلام المركزة على

مصر وإسرائيل قد تنجح . ولم يكن فهمى قد اقترح خطة كلية لصنع السلام تدريجيا والمتضمنة بالضرورة عودة إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ الاقليمية فحسب . بل وأيضًا - وفقا لما يقول كيسنجر - عدم إرتباط حملة مصر الدبلوماسية بالقضية الفلسطينية . وكما يروى كيسنجر قال فهمى : « إننا ليس لنا أية مصلحة فى إلقاء إسرائيل فى البحر ، أو غزو إسرائيل بغض النظر عن الموقف الفلسطينى » وقد أنكر فهمى هذه الرواية ، وقال أنه لم يرد أى ذكر للفلسطينيين خلال تلك المحادثة ، وعلى أية حال ، فإنه سواء كان ذلك نتيجة إهمال أو إغفال من جانب فهمى ، فإن كيسنجر استنتج أن القضية الفلسطينية هى بالكاد حجر الزاوية بالنسبة للسياسة المصرية .

وفى تعامل صانعى السياسة الأمريكيين مع الزعماء المصريين والإسرائيليين ، حاولوا تشجيع توقعات الأولين وتفهم الآخرين ، فقد تلقى فهمى تأكيدات بأن الولايات المتحدة سوف تمنع إسرائيل من شن هجمات أخرى على القوات المصرية و وقالوا أن كيسنجر سوف يتابع أفكار المبعوث المصرى مع أنور السادات وقيل لجولدا مائير بواسطة نيكسون وكيسنجر إن الولايات المتحدة سوف تسعى لتدعيم علاقاتها مع مصر ، ونصحا حكومتها بأنها ينبغى أن تصبح شريكا فى هذا المسعى بدون أن تشك فى التزام واشنطن بأمن إسرائيل . وقال نيكسون ما يلى :

إن المشكلة التى يجب أن تبحثوها هى : هل السياسة التى اتبعتموها والتى تقوم على طائرات الفانتوم والسكاى هوك - يمكن أن تنجح ، بدون تسوية ؟ . إن السؤال هو ما إذا كانت السياسة القائمة فقط على الإستعداد للحرب كافية ؟ - إنه حتى مع التسوية السلمية عليكم أن تكونوا على إستعداد .

لقد أثبتت هذه الحرب الأخيرة الإستنتاج الطاغى بأن سياسة الاستعداد للدفاع بحفر الخنادق ، وأن تقولوا لنا أعطونا السلاح وسوف نقوم نحن بالقتال ، لا يمكن ان تكون النهاية . عليكم أن تحركوا سياستكم وأنتم تتجهون نحو المحادثات .

وفى أوائل نوفمبر رحل كيسنجر رحلة دار خلالها حول العالم حيث ذهب إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا ، والتقى بالرئيس أنور السادات لأول مرة خلال فترة توقف قصيرة فى مصر وقد أقام الرجلان علاقة سلسة ، غيرت علاقاتهما خلال الأعوام التالية ، وسرعان ماوافق السادات على برنامج من ست نقاط اقترحه كيسنجر لمعالجة مسألة الجيش الثالث . وقد تضمنت الخطة شروطا لإعادة التموين المنتظمة للضروريات غير العسكرية للقوة المصرية ، والأهم من ذلك أنها سعت أيضًا لتجنب الجدل حول خطوط وقف إطلاق النار التى وضعت فى ٢٢ أكتوبر ، باقتراح إجراء مفاوضات مصرية - إسرائيلية تحت إشراف الأمم المتحدة حول

موضوع فك الإشتباك الكامل والفصل بين القوات ، وقد تأكد الإتصال المصرى - الأمريكى المزدهر ، عندما اتفق السادات وكيسنجر على أن الوقت قد حان لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والتى كانت قد قطعت فى عام ١٩٦٧ .

وبعد إيفاد مساعدين للحصول على موافقة إسرائيل على البرنامج ذى النقاط الست ، توجه كيسنجر الى عمان والرياض ، وقد سعى فى كل عاصمة الى اقناع محدثيه بعزم واشنطن على العمل من أجل سلام كامل . وكان كيسنجر الذى ابتهج فعلا بإبرام إتفاق النقاط الست ، أخذ يتطلع إلى فك الإشتباك العام للقوات المصرية والإسرائيلية . وقد زاد إيمانه أيضًا بصنع السلام المتزايد أكثر عندما شجعه الملك السعودى فيصل على إدخال سوريا فى العملية ، وقد رأى أنه إذا أمكن تكرار الاتفاقات المحدودة التى أبرمت بين مصر وإسرائيل فى الجبهة السورية ، فإنه يبدو من المحتمل أن يوقف العرب حظر البترول دون انتظار التسوية الشاملة للسلام .

وفى أواخر نوفمبر ، كان كيسنجر يخطط لعقد مؤتمر جنيف للسلام أشار إليه قرار رقم ٣٣٨ ومع ذلك ، فانه كان يعتزم ترك الجهود الدبلوماسية الحقيقية لجماعات عمل ثنائية إسرائيلية - عربية ، على أن يكون المؤتمر نفسه مجرد « إجراء رمزى » وكان تشكيله يستهدف تسهيل إيجاد دور أمريكى كبير ، مع تقليل دور السوفيت إلى أدنى حد .

وقد ثبت أن مشاركة الفلسطينيين كانت أقل صعوبة مما كان متوقعا . ورغم أن كيسنجر كان قد أكد للسادات فى البداية استعداد واشنطن للبحث عن شكل ما للوجود الفلسطينى ، فإن اعتراضات إسرائيل سرعان ما غيرت رأيه . وقد وافقت كل من مصر والأردن على حضور المؤتمر على أساس أن تتعهد الدعوة اليه بأن « موضوع المشتركين الآخرين من منطقة الشرق الأوسط سوف تناقش خلال المراحل الأولى من المؤتمر » . وقررت سوريا تجنب حضور الجلسات وقد سُر كيسنجر فى الواقع من هذا التطور الأخير إذ كان يخشى أن تستخدم الحكومة الإسرائيلية - التى لن تتمكن من الحصول على قائمة بأسرى الحرب من دمشق - ذريعة لمقاومة الضغط الأمريكى الكبير الذى ادى إلى حضورها إلى جنيف على مضض .

وافتتح المؤتمر فى ٢١ ديسمبر ، وسارت الأمور كما كان يرجو كيسنجر ، حيث القيت كلمات من كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة ، وجروميكو وزير الخارجية السوفيتى ، ووزراء خارجية مصر وإسرائيل والأردن وكيسنجر . وفى اليوم التالى تقرر أن تستمر المحادثات المصرية - الإسرائيلية فى لجنة فرعية ، وانتهت بذلك أول دورة لمؤتمر جنيف للسلام ، والوحيدة فيه .

ورغم ما قد يبدو من عقم إيماءات جنيف ، فإنها لم تكن بلا مغزى ، إذ كان المؤتمر إيذانا

بأول مرة تشترك فيه إسرائيل والدول العربية علنًا فى ساحة التفاوض ، كما أنه أكد أيضًا التعقيدات التى سيواجهها أى تحرك نحو سلام شامل . وقد حضرت الأردن التى كانت لاتزال تتلهف إلى استرداد السيطرة على الضفة الغربية ، تحت غيوم أثارها مؤتمر قمة عربى كان قد أعلن فى نوفمبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وأخيرًا ، فإنه مع عدم حضور الفلسطينيين ولا السوريين ، وإعتماد مصر المتزايد بوضوح على الولايات المتحدة ، فإن موقف الإتحاد السوفيتى على هامش التيار السائد لدبلوماسية الشرق الأوسط كان واضحًا .

ولم تؤخر واشنطن انتهاز الفرصة التى سنحت . وتمشيا مع برنامج النقاط الست الذى وافقت عليه مصر وإسرائيل ، فإن ممثلى الدولتين العسكريين كانوا يجمعون بشكل منتظم عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة – السويس لوضع ترتيبات شروط إعادة تموين الجيش الثالث واعداد خطة عامة لفض الأشتباك . وكانت الضغوط تشتد على كلا الجانبين ، فالقوة المصرية مازالت تتسكع فى الصحراء ، وإسرائيل لم تكن تتحمل عبء الإبقاء على قوات غرب القناة فحسب ، بل كانت تمر أيضًا بأزمة إقتصادية عنيفة بسبب التعبئة العامة لفترة طويلة . ورغم أنه كان يبدو أن هذه الظروف ستدفع الطرفين نحو اتفاق سريع نسبيا ، فإن المحادثات تعثرت فجأة ، عندما تراجع المفاوض الإسرائيلى الجنرال أهارون ياريف عن موقف سابق له . وسواء كان كيسنجر – كما زعم البعض – قد بذل ضغطا لإجهاض المفاوضات المباشرة أم لا – لكى يظهر مهارته هو وواشنطن فى صنع السلام ، فإن محادثات الكيلو ١٠١ قد توقفت .

وفى أوائل يناير (بعد فوز ائتلاف العمل فى انتخابات إسرائيل رغم فقده سبعة مقاعد لكتلة ليكود بزعامة بيجين) سافر كيسنجر إلى الشرق الأوسط ليستأنف القيام بدور مباشر فى التوسط لفك الأشتباك بين مصر وإسرائيل قد ولد تعبير « دبلوماسية المكوك » . وقد كان كيسنجر يستخدم قدرته فى الإقناع ببراعة ، وكذلك رغبة الطرفين ، لكى يصيغ إطار اتفاق مصرى – إسرائيلى لفك الأشتباك ، الذى وقعه العسكريون عند الكيلو ١٠١ فى ١٨ يناير ١٩٧٤ .

وقد أسفر الإتفاق عن انسحاب إسرائيلى الى خط يقع على مسافة حوالى ١٥ ميلاً شرقى قناة السويس ، وبذلك تحرر الجيش الثالث ، وعادت كل القوات الإسرائيلية إلى سيناء ، بينما احتفظت مصر بمواقعها على الضفة الشرقية للقناة ، ولكن طلب منها خفض قواتها هناك . والالتزام بقيود على التسليح فى المنطقة ، كما أنشئت منطقة مقيدة مماثلة على الجانب الإسرائيلى . وكانت تفصل بين القوتين منطقة عازلة تقوم قوة دولية تابعة للأمم المتحدة بدوريات فيها .

وقد التزمت مصر فوق ذلك بتطهير القناة ، والسماح بعبور الشحنات الإسرائيلية غير العسكرية ، وإعادة بناء المراكز المدنية المأهولة على طول المجرى المائى . وكان مفهوما أيضًا أنه لا يمكن سحب قوات الأمم المتحدة من المنطقة العازلة إلا باتفاق كل من مصر وإسرائيل . وهذه النقاط التي وقعت على « مذكرة تفاهم » سرية ثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، عززها وعد من واشنطن ببذل كل جهد لك تستجيب تماما على أساس مستمر وطويل المدى لمتطلبات إسرائيل من العتاد العسكرى .

وشرع كيسنجر ، الذى شجعه نجاح إتفاق فض الإشتباك فى محاولة ترتيب إتفاق مماثل على الجبهة السورية . وكان قد التقى بالرئيس السورى حافظ الأسد فى ديسمبر ١٩٧٣ ، وأحس خلال ذلك بالحيرة ، ومع ذلك فقد اكتشف كيسنجر أن مغامرته الجديدة لابد أن تتغلب على عقبات أعمق مما كان يتضمنها ترتيب فك الاشتباك المصرى ـ الإسرائيلى . فقد كانت المسائل نفسية إلى حد كبير ، فى أحد المستويات ، تراث سنوات من الوراء ، وأعوام من كراهية قاسية بصفة خاصة بين إسرائيل وسوريا ، بالإضافة إلى صغر مساحة الأرض التى سوف يحدث فيها أى فض اشتباك . وأدت النزعة القومية المتحمسة للأسد وكبرياؤه كزعيم عربى إلى إصراره المتشدد على أن سوريا لن تدخل فى أى اتفاق لفض الاشتباك إلا إذا استعادت ـ مثل مصر ـ بعض الأراضى التى فقدتها في١٩٦٧ على الأقل . ومع ذلك فإن الأمر كان مسألة عقيدة فى القدس بأن إسرائيل لن تنسحب من أية قطعة من مرتفعات الجولان الاستراتيجية كجزء من اتفاق محدود ، ولم يستطع كيسنجر أن يحقق فك اشتباك سورى ـ إسرائيلى إلا فى أواخر مايو ، عقب جهد شاق بلغ ذروته فى مباراة فى الصبر لدبلوماسية المكوك استمرت أربعة أسابيع .

وقد وضع الاتفاق على نمط نظيره المصرى ، حيث قبل الطرفان إنشاء مناطق محددة للقوات تفصلها منطقة عازلة وقوات الأمم المتحدة ، وانسحبت إسرائيل إلى خط يطابق بوجه عام مواقعها قبل ٦ أكتوبر ، ولكنها أعادت بلدة القنيطرة المدمرة التى كانت عاصمة للجولان قبل سقوطها فى إيدى إسرائيل فى ١٩٦٧ ، كما وافق الجانبان أيضًا على أن تقوم الطائرات الأمريكية بطلعات إستطلاع جوية ، وكذلك على مبدأ أن قوات الأمم المتحدة لا يمكن سحبها إلا بموافقة متبادلة . وعرض الأسد تأكيدات سرية بأنه لن يسمح للفدائيين الفلسطينيين بمهاجمة إسرائيل عبر خطوط فك الاشتباك . وضمانًا للتعهد اعترفت الولايات المتحدة علنًا بحق إسرائيل فى الرد إذا هوجمت بقوات شبه عسكرية كما فازت إسرائيل أيضًا بوعد من واشنطن بأن تنظر بعطف إلى إمكان إقامة علاقة عسكرية ثنائية طويلة المدى .

كان الاتفاق الإسرائيلى ـ السورى عملاً رائعًا بصفة خاصة ، لأن عملية ترتيبه أظهرت قدرًا

من التأييد الفعّال الذى اكتسبته عملية السلام الأمريكية فى العالم العربى . وقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى مصر فى تشجيع المرونة السورية أملاً فى نجاح دبلوماسية المكوك .

ورغم أن كيسنجر قد استخدم هذه الأرصدة بشكل كامل فى تعامله مع دمشق ، فإن إدارة نيكسون تركت لاستخدام وسائلها الخاصة للتغلب على تردد إسرائيل العميق فى التنازل عن أية أرض فى الجبهة السورية . وقد اقترنت مثابرة كيسنجر ودهاؤه بالتلميح إلى أن سياسة المساعدات الأمريكية سوف تتقرر فى ضوء الاستجابة الإسرائيلية . ولتأكيد هذه الرسالة ، فإن الإدارة الأمريكية ترددت بشكل مثير قبل أن تؤجل سداد مبلغ ١,٥ بليون دولار من قروض شراء الأسلحة التى قدمت إلى إسرائيل خلال حرب أكتوبر وقيمتها ٢,٢ بليون دولار .

وقد أعطت المحصلة النهائية لنيكسون ما يدعو للشعور بالسرور البالغ ، فقد كان الاتفاق السورى ـ الإسرائيلى حدثا يعتبر نقطة تحول ، لأنه كان يتضمن أكثر الدول العربية تطرفًا حول حدود إسرائيل ، كما أن الحملة الأمريكية باصرارها على تشجيع الاتفاق كوفئ بشكل ملموس بوقف المقاطعة البترولية العربية .

وفى يونيو انطلق الرئيس نيكسون فى رحلة انتصار إلى الشرق الأوسط ، حيث قوبل بالهتاف والتصفيق على النقيض من سيل الإدانات المتصاعدة ضده حول فضيحة ووترجيت فى الولايات المتحدة . ولعل نيكسون قد بالغ فى الابتهاج قليلاً بهذا التغيير ، حيث قدم تأكيدات للسادات ، والأسد ، وحسين بأن دبلوماسية الخطوة خطوة تسعى فعلاً إلى إعادة إسرائيل إلى حدودها فى ١٩٦٧ . وسواء كان هذا مجرد رقة طائشة ، أم أن نيكسون كان يعبر عن آمال أساسية فإن ملاحظاته قد عززت ما كان العرب يرغبون فى تصديقه .

كانت جولة نيكسون فى الشرق الأوسط علامة على أعلى مستوى بلغته أسلوب الخطوة خطوة ، ومنذ ذلك الحين أخذت جهود صنع السلام التى تقوم بها الإدارة تتعثر . ويقدر البعض أن تبدد القوة الدافعة الظاهرة لسياسة الخطوة خطوة نشأ عن ضعف الزعامة فى الولايات المتحدة وإسرائيل . فقد تقاعدت جولدا مائير إلى حياتها الخاصة بعد إبرام الاتفاق السورى ، وحل محلها فى رئاسة الوزارة اسحق رابين ، الجنرال السابق ، وبطل الحرب ، والسفير السابق لدى واشنطن ، الذى كان معروفًا جيدًا لصانعى السياسة الأمريكية ، ولكنه كان يفتقر إلى مكانة مسز مائير القوية داخل ائتلاف العمل المشاكس . وكان منافساه على النفوذ ، إيجال آلون وشيمون بيريز قد دخلا الحكومة كوزيرين للخارجية والدفاع على التوالى .

أما فى الولايات المتحدة فقد انتهت محنة ووترجيت باستقالة نيكسون فى ٩ أغسطس ، وكان الرئيس الجديد جيرالد فورد قد جاء من الكونجرس ليتولى منصب نائب الرئيس قبل ذلك

بثمانية شهور فقط ، وكان يعتبر على نطاق واسع رجلاً أمينًا محترمًا ، معتدل القدرات . وبدا أن فورد ليست لديه مؤهلات بارزة للزعامة ، كما كانت معرفته بالشرق الأوسط قليلة . وقد احتفظ بكيسنجر (الذى أوصى نيكسون الرئيس الجديد بالاستعانة به باعتباره « الرجل الوحيد الذى سيكون لا غنى عنه على الاطلاق » كوزير للخارجية .

وبغض النظر عن تأثير تغييرات القيادة ، فإن دبلوماسية الخطوة خطوة بدأت تعانى فى صيف ١٩٧٤ من القيود الملازمة ، فقد كانت رغم كل شيء نهجًا تفاعليًا بصورة جوهرية ، وتكتيكات لتشجيع اتفاقيات محدودة ، على طول الخطوط الأقل مقاومة ، وقد أصبح مجالها الآن مقيدًا للغاية ، وبدا أن أى اتفاق جزئى آخر بين سوريا وإسرائيل أمر غير وارد ـ على الأقل فى تلك الفترة ـ إذا سلمنا بالجهد الشاق الذى بذله لترتيب الاتفاق الأول ، والأهمية الاستراتيجية لمرتفعات الجولان . وكان كيسنجر قد تشبث فترة طويلة بآمال غامضة لتشجيع عقد اتفاق محدود بين الأردن وإسرائيل ، ولكن كل المسائل فى تلك الجبهة كانت مرتبطة بشدة بالمسائل الرئيسية للحدود النهائية لإسرائيل والمستقبل السياسى للفلسطينيين .

ورغم أن الملك حسين كان تواقًا إلى أن يعيد مطالبته بالضفة الغربية حتى إنه كان مستعدًا لقبول انسحاب إسرائيلى مبدئى صغير غرب نهر الأردن ، فإن القدس لم تكن مستعدة للتفكير فى هذا الاحتمال ، وبعد قليل من التردد قرر كيسنجر عدم متابعة السعى إلى عقد اتفاق مؤقت بين الاثنين .

وكان هناك بطبيعة الحال دائمًا الاحتمال النظرى بالتخلى عن سياسة الخطوة خطوة ، أو على الأقل توسيعها بما يتجاوز مفهومها ، وذلك بمحاولة اشتراك الفلسطينيين فى عملية السلام . وكانت رحلة نيكسون إلى الشرق الأوسط قد اختتمت باعلان مشترك مع السادات ، وصف فيه السلام الذى تسعى إليه الولايات المتحدة ومصر بأنه « سلام يضع فى الحسبان المصالح المشروعة لكل شعوب الشرق الأوسط ، بما فيها الشعب الفلسطينى ، وحق الوجود لكل دول المنطقة » . ولكن نظرًا لأن واشنطن كانت لا ترغب فى تحديد رأيها فى المصالح الفلسطينية، فقد ظلت الإشارة إلى الفكرة مجرد امتثال أجوف للمشاعر العربية بدلاً من أن تكون بيانًا عن أهداف السياسة الأمريكية . وكانت واشنطن تعتبر الكفاح المسلح الفلسطينى قوة تطرف غير مطلوبة فى الشرق الأوسط ، كما أنها لم تكن مستعدة لتحدى مقت إسرائيل الأساسى لفكرة الهوية الوطنية الفلسطينية . ومن ثم فإنه لم تكن لديها أية رغبة فى التعامل مع العنصر الرئيسى للتوترات العربية ـ الإسرائيلية . والواقع أنه بعد أن قبل الملك حسين قرار القمة العربية فى الرباط فى أواخر ١٩٧٤ الذى أعلن أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، زاد تشدد موقف واشنطن السلبى تجاه النزعة الوطنية الفلسطينية .

وهكذا ظلت مصر هى المركز الطبيعى لدبلوماسية الخطوة خطوة . غير أنه رغم مساحة سيناء الشاسعة ، ورغبة السادات الشديدة فى حدوث انسحاب إسرائيل آخر ، والفوائد الواضحة لتعزيز اتجاهات مصر السلمية ، فإن عقبات شائكة كانت لا تزال موجودة . وكان هذا واضحًا عندماوصل كيسنجر إلى الشرق الأوسط فى ١٩٧٥ ، وهو يأمل مرة أخرى فى العودة إلى واشنطن وفى حقيبته اتفاق مصرى ـ إسرائيلى . وكانت الاتصالات الأولية خلال الشهور العديدة السابقة وقد شملت رحلة استطلاعية إلى المنطقة فى فبراير ، قد أظهرت أنه رغم أن الحكومتين المصرية والإسرائيلية تبدوان مهتمتين باتفاق آخر ، فإن الخلافات الأساسية كانت لا تزال تفصل بينهما ، إذا كان السادات يرى أن أى اتفاق جديد يجب أن يكون ذا طبيعة عسكرية تامة ، ويشمل انسحابًا إسرائيليًا من ممرى متلا والجدى الاستراتيجيين فى سيناء ، وحقول البترول حول أبورديس ورأس محمد فى خليج السويس ، بينما كانت إسرائيل تأمل فى أن تفصل مصر عن الدول العربية الأخرى من خلال إنهاء رسمى لحالة الحرب ، كما كانت القدس مستعدة لبحث انسحابات هامة فى بعض المناطق ، ولكنها عارضت احتمال إعادة ممرى سيناء أو حقول البترول .

ورغم الصرامة الظاهرة فى هذا الموقف ، فقد كان كيسنجر يعتقد أن زعماء إسرائيل قد يكونون أكثر مرونة قليلاً . وفى أواخر ١٩٧٤ ، زعم إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل علنًا أن وضع إسرائيل الدولى قد ضعف نتيجة الاعتماد الأوروبى والأمريكى مع البترول العربى . وكان يرى أنه موقف مؤقت ، ولكن يحتمل أن يستمر عدة سنوات ؛ وأوصى بأنه ينبغى على إسرائيل أن تهدف إلى كسب الوقت ، وكان بذلك يشير ضمنًا إلى أنه من مصلحة إسرائيل تحاشى الضغوط لعقد تسوية نهائية ، وأن سياسة الخطوة خطوة يجب أن تبقى حية أملاً فى تشجيع انفصال مصر عن سوريا والاتحاد السوفيتى . ومن الأمور ذات الدلالة ، أن رابين لم يصر على صدور إعلان صريح باعلان إنهاء حالة الحرب كثمن للاتفاق التالى مع مصر .

وكانت هناك إشارة أخرى ظاهرة على أن موقف إسرائيل المعلن كان يخفى بعض الاستعداد للوصول إلى حل وسط ، وقد قدمه بعد وقت قصير إيجال آلون وزير الخارجية الذى عرض على كيسنجر رأيه « الخاص » عن استعداد إسرائيل لتسليم حقول البترول وممرى سيناء مقابل إنهاء حالة الحرب كلية .

غير أنه عندما توجه كيسنجر إلى الشرق الأوسط فى مارس ١٩٧٥ للحصول على اتفاق مصرى ـ إسرائيلى آخر ، اكتشف أنه أساء تفسير ما كان يبدو أنه إشارات إسرائيلية سياسية ، إذ تبين أنها بدلاً من أن تكون ناجمة عن مرونة خفية هادفة ، فإنها لم تكن تعكس غير الارتباك والانقسام السائدين داخل مجلس الوزراء الإسرائيلى ، الذى كان بغض النظر عن التنافس

الذى لا يتوقف بين أعضائه ، كان رابين ، وآلون وزير الخارجية وبيريز وزير الدفاع يشتركون أساسًا فى شعور بالخوف من أن تؤدى كتلة الليكود اليمينية فى اسقاط الحكومة عند أول علامة ضعف منها .

ولدى وصول كيسنجر إلى القاهرة فى ٨ مارس ، وجد تشجيعًا خلال اجتماعه بالسادات . إذ كان الرئيس على استعداد لعدم التمسك بالربط بين أى اتفاق جديد وبين إحراز تقدم دبلوماسى مماثل بين سوريا و إسرائيل أو فى داخل إطار مؤتمر جنيف ، كما أنه اعترف أيضًا بأن ايجاد نوع من التنازل السياسى (لا يرقى إلى إنهاء حالة الحرب) سيكون مطلوبًا للوصول إلى اتفاق جزئى آخر ، ومن ناحية أخرى رفض السادات أن يتزحزح عن مطالبته بممرات سيناء وحقول البترول .

وقد بدأت خيبة أمل كيسنجر فى اليوم التالى عند وصوله إلى القدس ، فقد رفضت إسرائيل مناقشة أية مسائل تتعلق بالأرض ، إلى أن تتضح استجابة السادات إلى مطالبها الرئيسية . وكان ذلك بمثابة دعوة لاتفاق طويل المدى لانهاء حالة الحرب ، يكفل اتخاذ خطوات عملية نحو إقامة علاقات سلمية ، دون ربطها بالتقلبات فى علاقات إسرائيل بالدول العربية الأخرى .

وخلال الأسبوعين التاليين ، إنهمك كيسنجر فى القيام بجولة أخرى من دبلوماسية المكوك، وتراجع السادات ، وظل يرفض إنهاء حالة الحرب رسميًا ، ولكنه قبل « مرادفًا عمليًا» لذلك ، وقال إنه سيقبل نصوصًا تمنع الالتجاء للقوة ، والتعهد بالتزام الوضع القائم ، على ألا يلتزم رسميًا بتحسين المناخ العام بين الدولتين والحد من الدعايات العدوانية ، وجعل تطبيق مصر للمقاطعة العربية للمؤسسات التى تتعامل مع إسرائيل معتدلاً ، ولكنه رفض إظهار أية مرونة حول مسألة الانسحاب . وحذر كيسنجر من أن على الإسرائيليين ألا يعتقدوا أنه سوف يسمح لهم بالبقاء فى ممرات سيناء أو حقول البترول .

وفى النهاية عدل الإسرائيليون موقفهم أيضًا ، ولكن إلى حد معين فقط ، إذ قالوا إنه مقابل إعلان مصرى بتأييد عدم استخدام القوة ، سوف تبحث إسرائيل الانسحاب إلى منتصف الطريق خلال الممرات ، مع السماح للمصريين بالوصول إلى حقول البترول عبر طرق تسيطر عليها إسرائيل .

وحاول كيسنجر الذى جرحت مشاعره ، أن يقنع الإسرائيليين بأن السادات لن يقبل أقل من تخليهم الكلى عن الممرات ، وأن عرض إنهاء حالة الحرب العملى يقدم تأكيدات كافية للأمن الإسرائيلى ، كما قال إنه لا يمكن توقع أن يعرض الزعيم المصرى مكانته فى العالم العربى للخطر بجعل التزامه رسميًا . ولم يكن لبلاغة كيسنجر ، أو لرسالة شديدة اللهجة من

الرئيس فورد بأن العناد الإسرائيلى قد يؤدى إلى وقف المساعدات العسكرية والاقتصادية أى تأثير .

وشعر كيسنجر بالقلق من أن تكون دبلوماسية الخطوة خطوة قد بلغت الآن نهاية الطريق، وآلمه احتمال أن يكون البنيان الذى حاول إقامته فى الشرق الأوسط على وشك الانهيار كلية . وفى ٢٢ مارس ، وقبل عودته مباشرة إلى الولايات المتحدة كشف عما فى نفسه إلى بعض أعضاء مجلس الوزراء الإسرائيلى قائلاً :

« إن دبلوماسية الخطوة خطوة قد توقفت ، أولاً فى الأردن ثم فى مصر . إننا نفقد زمام الأمور ، وسوف نرى العرب فى جبهة موحدة ، وسيكون هناك المزيد من التأكيد على الفلسطينيين ، وارتباط بين التحركات فى سيناء ومرتفعات الجولان ، وسوف يعود السوفيت إلى المسرح . . إن الولايات المتحدة تفقد السيطرة ، ومن الأفضل لنا جميعًا أن نعيد تكييف أنفسنا وفقًا لهذه الحقيقة . » .

ولم يكن سرًا أن واشنطن تلقى اللوم على إسرائيل بأنها « أوقفت سير » دبلوماسية الخطوة خطوة . وقد اتخذ الأستياء الأمريكى صورة تأخير البدء بشكل ظاهر فى مطالب الأسلحة الإسرائيلية ، والابطاء فى شحن الامدادات التى تم الالتزام بها فعلاً .

كان هذا كله جزء من عملية « إعادة تقييم » أعلن عنها إلى حد كبير ، لسياسة إدارة فورد بشأن الشرق الأوسط . وقد حدد إعادة التقييم خيارين أساسيين : أن تستبدل بسياسة الخطوة خطوة محاولة صياغة ، وإعلان ، وتحقيق خطط لتسوية شاملة مفيدة للمصالح الأمريكية ، أو محاولة تنشيط سياسة الخطوة خطوة . وكانت أغلبية من الأكاديميين والخبراء الآخرين غير الرسميين قد تم الاستعانة بأرائهم ، وكذلك سفراء أمريكا لدى مصر وسوريا والأردن وإسرائيل الذين مالوا إلى تأييد البديل الأول .

ومن ناحية أخرى كان اللوبى الموالى لإسرائيل يناضل بقوة ضد عملية « إعادة التقييم » ، وقد حث عدد قليل فقط من أعضاء الكونجرس ، بينهم السناتور وليم فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الإدارة على المخاطرة بالعواقب الداخلية ، من أجل متابعة السعى إلى سلام شامل فى الشرق الأوسط ، وقد جذب وصف إدوارد شيهان للموقف الأنظار ، حيث قال :

« . . . عند صياغة الخيار الأول ، توقع مستشارو كيسنجر أن يتوجه الرئيس فورد إلى الشعب الأمريكى ليشرح بوضوح تام وإسهاب فى التليفزيون مسائل الحرب والسلام فى الشرق الأوسط ، مطالبًا بضرورة انسحاب إسرائيل ، مقابل أقوى الضمانات . وكان الرئيس أيضًا غاضبًا أشد الغضب على إسرائيل ، وقد داعبته فى وقت ما فكرة مناشدة الشعب مباشرة، فوق

رؤوس اللوبى اليهودى والكونجرس ، ولكنه تردد متسائلاً : « ترى هل ستنجح الفكرة؟ » وقد حثه وليم فولبرايت على المضى فى طريقه قائلاً : « إنك لن تعرف ذلك حتى تفعلها . . . إفعلها أولاً ، وعندئذ سوف تعرف . » .

وبلغت الضغوط الداخلية ذروتها فى أواخر مايو ، حيث وقع اثنان وسبعون من أعضاء مجلس الشيوخ على رسالة تحث فورد على الالتزام بالسياسة الثابتة بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية واسعة إلى إسرائيل ، قالوا فيها :

« . . إن التعاون بين الكونجرس والرئيس ضرورى لتأثير أمريكا فى العالم ، ونحن نعتقد أن العلاقة الخاصة بين دولتنا وإسرائيل لن تؤذى العلاقات التى تحسنت مع دول أخرى فى المنطقة ، بل نعتقد أن إسرائيل القوية تشكل حاجزًا أكثر اعتمادًا عليه ضد السيطرة على المنطقة من أطراف خارجية » . . « ونحن نعتقد أن الحفاظ على السلام يتطلب حصول إسرائيل على مستوى من المساعدات العسكرية والاقتصادية يكفى لردع تجدد الحرب من جيران إسرائيل . وسيكون منع المساعدات العسكرية عن إسرائيل أمرًا خطيرًا ، ويعوق تسوية الخلافات مع جيران إسرائيل ، ويشجع على الالتجاء إلى القوة ، ويتوقع الكونجرس أن يتلقى خلال لأسابيع التالية طلباتكم للمساعدات الخارجية لسنة ١٩٧٦ . ونحن نثق فى أن توصياتكم سوف تستجيب لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية الملحة » .

وسرعان ما أدى إحجام الإدارة عن الرجوع إلى مؤتمر جنيف أملاً فى متابعة السعى إلى سلام شامل ، والتيار القوى من المشاعر الداخلية الموالية لإسرائيل إلى قتل أى إدعاء آخر بأن عملية « إعادة التقييم » التى أحيطت بدعاية واسعة قد تسفر عن تغييرات سياسية أساسية .

وفى يونيو التقى الرئيس السادات مع فورد فى سالزبرج ، ورغم الفشل فى الحصول على تصريح علنى بتأييد أمريكا لانسحاب نهائى لإسرائيل إلى الحدود الدولية ، فقد حصل السادات فعلاً على تأكيدات شخصية بهذا المعنى . ويبدو أنه اقتنع عندئذ بعجز واشنطن عن الضغط على إسرائيل لقبول مطالبه الأساسية ، إذ أن السادات عدل متطلبات مصر القليلة إلى عقد اتفاق جزئى آخر ، فاقترح حل الركود حول ممرات سيناء بالربط بين انسحاب إسرائيل بوضع فنيين أمريكيين داخل الممرات لتشغيل محطات الانذار المبكر .

وبعد بضعة أيام اجتمع فورد فى واشنطن باسحق رابين وزراء إسرائيل ، وتحدث الرئيس عن استعداده للتوصية بمساعدات كبيرة لإسرائيل مقابل إبرام اتفاق جزئى مع مصر . وبدا أن الإسرائيليين أكثر استعدادًا للتفاوض ، وقد خصصت بقية الصيف أساسًا لمحادثات أمريكية ـ إسرائيلية تهدف إلى تحديد ثمن المرونة الإسرائيلية إزاء مسألة الممرات وحقول البترول ـ وفى ٢٠ أغسطس عاد كيسنجر إلى الشرق الأوسط بعد أن أوشك الاتفاق أن يتحقق . وقد تم

توقيع الاتفاق الجزئى الثانى بين مصر وإسرائيل « سيناء ـ٢ » ، بالأحرف الأولى من الجانبين فى أول سبتمبر ، وتم التوقيع النهائى بعد ثلاثة أيام ، وسلمت إسرائيل الممرات وحقول البترول ، ولكنها كسبت أكثر : إن مصر ، لأسباب عملية ، ابتعدت عن صفوف دول المواجهة العربية ، ووضعت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل على أسس راسخة نادرًا ما تحققت لأقرب الحلفاء الرسميين لأمريكا .

كانت اتفاقية سيناء ـ ٢ تتكون من اتفاق رئيسى بين مصر وإسرائيل ، بالاضافة ملحق وبروتوكول ، واقتراح أمريكى [قبلته مصر رسميًا] و « مذكرة اتفاق » أمريكية ـ إسرائيلية ، وأربع اتفاقات « سرية » [ثلاثة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وواحدة بين الولايات المتحدة ومصر] تشمل كل هذه الأطراف .

وبغض النظر عن التزام مصر بالسماح بحرية الملاحة للشحنات غير العسكرية الإسرائيلية بعبور قناة السويس (التى كان قد أعيد فتحها بمقتضى اتفاق سيناء الأول لفض الاشتباك) فقد أنشأ الاتفاق الرئيسى ، والملحق والبروتوكول ، الإطار لانسحاب إسرائيل إلى خط ينحنى شرق ممرات سيناء وحقول البترول فى أبو رديس . وقررت تلك الوثائق أن النزاع بين الدولتين يجب ألا « يتم حله بالقوة أو التهديد بالقوة » ، كما قررت أيضًا أنه رغم أن الاتفاق ليس «اتفاقية سلام نهائى فإنه سيبقى ساريًا إلى أن يحل محله اتفاق جديد » .

وكما حدث فى اتفاقية سيناء الأولى ، فإن اتفاقية سيناء ـ ٢ نصت على مناطق محدودة القوات والسلاح ، ومنطقة عازلة بين الجانبين سوف توزع فيها قوة دولية تابعة للأمم المتحدة . وكان هناك ابتكار هام يقوم على أساس فكرة أثارها السادات فى سالزبرج ، بحيث يقوم حوالى ٢٠٠ مدنى أمريكى بمراقبة عمليات محطات الاستطلاع الالكترونية والإسرائيلية [واحدة فى كل ممر] بينما يقومون فى نفس الوقت بشكل مستقل بمراقبة تحركات القوات على الجانبين ، وستكون الولايات المتحدة أيضًا مسئولة عن الاستطلاع الجوى لخطوط فك الاشتباك الجديدة .

وكانت مذكرة « التأكيدات الأمريكية ـ الإسرائيلية » تتضمن مجموعة كبيرة من التعهدات التى تلزم الولايات المتحدة ـ « فى حدود مواردها وتفويض الكونجرس والاعتمادات المالية ، وعلى أساس مستمر طويل الأجل « بتقديم المعدات العسكرية ومتطلبات الدفاع الإسرائيلية الأخرى ، وطلباتها من الطاقة ، والاحتياجات الاقتصادية » .

وكانت التأكيدات الأمريكية المحددة تشمل مايلى :

* تعهدًا بالنظر بعطف إلى مطالب إسرائيل من الأسلحة ، ومن بينها أسلحة متقدمة ومتطورة .
* تعهدًا باعداد خطة طوارئ لعمليات إعداد عسكرية إلى إسرائيل فى أى موقف طارئ .

* تعهدًا بأن تراعى عند حساب المعونة المالية السنوية لاسرائيل خلال السنوات الخمس التالية، النفقات الإضافية التى سوف تتحملها إسرائيل لاستيراد البترول بعد تخليها عن حقول البترول المصرية .
* تعهدًا بالسعى للحصول على اعتماد من الكونجرس للمساعدة فى تحويل برنامج لتخزين احتياطى من البترول لدى إسرائيل .
* تعهدًا بضمان مطالب إسرائيل من البترول لمدة خمس سنوات إذا دعت الحاجة وإذا لبت المشتريات الأمريكية احتياجاتها العادية الخاصة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد وعدت واشنطن بأن تنظر « بجدية خاصة » إلى أى تهديد لإسرائيل من أية « قوة عالمية » وإذا تجسد مثل هذا التهديد ، أن تتشاور فورًا مع إسرائيل حول ما تقدمه لها من مساعدة دبلوماسية وغير ذلك .

وأخيرًا كانت هناك ثلاثة بنود فى مذكرة التأكيدات تتضمن بشكل إجمالى أنه مهما حدث مستقبلاً فإن مصر لن تكون قادرة على تجديد خيارها للحرب بدون المواجهة مع المشاركة امريكية - إسرائيلية .

* [الفقرة ٦] تتفق حكومة الولايات المتحدة مع إسرائيل على أن الاتفاق التالى مع مصر يجب أن يكون اتفاق سلام نهائى .
* [الفقرة ١٢] إن موقف الولايات المتحدة هو أن الالتزامات المصرية بمقتضى الاتفاق المصرى - الإسرائيلى ، وتنفيذه ، وسريانه ومدته ليست مشروطة بأى عمل أو تطورات بين الدول العربية وإسرائيل . وتعتبر الولايات المتحدة الاتفاق قائمًا بنفسه .
* [الفقرة ١٥] فى حالة سحب قوة الطوارىء الدولية ، أو أى جهاز من أجهزة الأمم المتحدة بدون اتفاق مسبق من كلا طرفى الاتفاق المصرى - الإسرائيلى والولايات المتحدة أن هذا الاتفاق سيبقى ملزمًا بكل أجزائه .

وقد أكدت الفقرة الأخيرة من المذكرة « أن » الولايات المتحدة أبلغت حكومة إسرائيل أنها حصلت على موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق المذكور عاليه .

ونص أحد « الاتفاقين السريين » بين الولايات المتحدة وإسرائيل على أن واشنطن سوف تبحث طلبات إسرائيل للحصول على أسلحة متطورة ، بما فى ذلك طائرات ف - ١٦ وصواريخ بيرشنج أرض - أرض ذات الرؤوس التقليدية « بقصد إعطاء رد ايجابى » .

وأكد الاتفاق الأمريكى - الإسرائيلى « السرى » الثانى على أن الدولتين سوف تنسقان سياستهما فى مؤتمر جنيف للسلام (إذا قدر له أن ينعقد) ، وفى هذا السياق أيضًا ، تلتزم الولايات المتحدة بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الاعتراف بها ، طالما أن

المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل فى الوجود ، ولا تقبل قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ . وقد فسر هذا الجانب فيما بعد فى كل من القدس وواشنطن بأنه يستبعد كل اتصال مباشر بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية حتى تعنى الأخيرة بالشروط المنصوص عليها .

وفى مذكرة « تأكيدات » منفصلة أعطيت لمصر ، وعدت الولايات المتحدة ببذل قصارى جهدها للمساعدة على تشجيع إجراء مفاوضات أخرى بين إسرائيل ومصر ، وأن تتشاور مع مصر إذا انتهكت إسرائيل الاتفاق الأساسى ، وبشكل أكثر دلالة ، أكدت واشنطن مرة أخرى « رغبتها فى مساعدة الاقتصاد المصرى بشرط موافقة الكونجرس الأمريكى » .

ومع التسليم بما تعنيه الفقرات ٦ و ١٢ و ١٥ من مذكرة التأكيدات الأمريكية ـ الإسرائيلية ، فإن التعهدات السرية الأخرى التى أودعتها إسرائيل ومصر لدى الولايات المتحدة كانت غير ضرورية تقريبًا ، رغم أنها كانت تدعم على الأرجح ثقة كل طرف فى النوايا الطيبة للآخر ، والواقع أن مصر وعدت بأن يظل الاتفاق الأساسى سارى المفعول لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، وأنها سوف تطالب بتطبيق المقاطعة العربية لإسرائيل بطريقة مرنة ، مع تقليل الدعايات المعادية لإسرائيل ، بينما التزمت إسرائيل بالامتناع عن مهاجمة سوريا .

وقد أفادت اتفاقية سيناء ـ ٢ كل الدول التى شاركت فى وضعها بدرجات متباينة . ومع وضع كل شيء فى الاعتبار نجد أن إسرائيل قد كسبت أكثر ، فهى مازالت تحتل الجزء الأكبر من شبه جزيرة سيناء ، وفى نفس الوقت عزلت مصر عن بقية العرب ، كما كسبت التزامات اقتصادية وسياسية وعسكرية هامة من الولايات المتحدة ، فقد تحقق على الأقل هدف رابين لكسب الوقت قبل أن تمسك به متطلبات السلام الشامل ، وكما ذكر مسئول إسرائيلى كبير لمجلة « تايم » أن « إسرائيل أعطت القليل لتحصل على الكثير » .

وكذلك استفادت مصر السادات لأنه باعادة فتح قناة السويس وتشجيعه على إعادة بناء المواقع العمرانية على طول ضفافها حتى قبل الاتفاق ، استطاع السادات أن يشير فى فخر إلى أنه استعاد حقول البترول المصرية ، ودفع الإسرائيليين فى الصحراء وراء الممرات ؛ وكانت عمليات التعمير الداخلية والتجديد هى موضوع الساعة ، وهو لم يبعد الإسرائيليين إلى الأصقاع الواسعة فى سيناء فحسب ، بل أنه كان فى استطاعة مصر أيضًا أن تتمتع بالسخاء الأمريكى .

ومن ناحية أخرى ، فإن السادات لم يستطع أن يخفى ، مهما حاول ، الإسفين الذى دقه اتفاق سيناء ـ ٢ بين مصر وأغلب الدول العربية ، فقد أدانت كل من سوريا ، والعراق ، وليبيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية الاتفاق بشدة ، وامتنع الملك حسين الأردنى عن إدانة

اتفاق سيناء ـ ٢ ، ولكنه امتنع أيضًا عن تأييده باخلاص ، ومع ذلك فإن المملكة العربية السعودية أقرت الاتفاق .

وكذلك كسبت الولايات المتحدة من اتفاقية سيناء ـ ٢ رغم أنها جلبت على نفسها نفقات باهظة من العملية ، فقد حققت دبلوماسية الخطوة خطوة نصرًا آخر . وقد أظهرت إجراءات الانسحاب الإسرائيلى من أراضى عربية محتلة أنها لم تكن الحدث الوحيد الناتج عن آثار صدمة حرب أكتوب . إن أكبر دول المواجهة العربية لم تظهر استعدادها للاعتماد على صنع السلام الأمريكى فحسب ، بل واستعدادها أيضًا لمواصلة ذلك . وكان الأمر فى الواقع إجراءًا شكليًا عندما أكدت مصر ، رمزيًا ، اندفاعها نحو الفلك الأمريكى فى ١٩٧٦ بالغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى . وأخيرًا فإن إسرائيل قد ازدادت قوة .

ولم يكن هناك كثير يمكن أن يقال بشكل مطلق ، لأن كيفية تقييم مكاسب وتكاليف اتفاق سيناء ـ ٢ تتوقف على رأى المرء فى الديناميكيات التاريخية ، ودور إسرائيل فى دعم المصالح الأمريكية وأهداف أمريكا فى المنطقة ، فالبعض مثل إدوارد شيهان ، الذى كان يعتبر القضية الفلسطينية هى العنصر الرئيسى فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى ، كانوا يرون بوضوح أن واشنطن دفعت الكثير جدًا لتكسب القليل فقط ، بينما ناديف سافران أستاذ جامعة هارفارد والذى كان يعتقد أيضًا أن السلام فى الشرق الأوسط مصلحة حيوية للولايات المتحدة ، قد نفى أن تكاليف سيناء ـ ٢ كانت « باهظة جدًا » وتحدى النقاد للتفكير فى الثمن الذى كان من الممكن أن يستتبعه عدم وجود الاتفاق .

ورغم التقييمات المختلفة ، فقد اتفق الجميع على أن التكاليف المادية لاتفاق سيناء ـ ٢ كانت ضرورية بالنسبة للولايات المتحدة . وقد شهدت سنة ١٩٧٦ المالية نفقات بلغت ٢ , ٢بليون دولار قيمة مساعدات اقتصادية وعسكرية لإسرائيل ، بينما تلقت مصر بليون دولار من المساعدات الأمريكية الخارجية ، وفى الوقت الذى تركت فيه إدارة فورد السلطة ، كان إجمالى المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل منذ تولى نيكسون الحكم قد بلغ ٨ , ٨بليون دولار، بينما حصلت مصر على حوالى ٣ , ٢ بليون دولار .

وربما كانت التكاليف السياسية أقل وضوحًا ، وإن كانت هامة أيضًا ، فعزلة مصر المتزايدة فى العالم العربى لم تكن فقط تفضى إلى الشك أن سياسة الخطوة خطوة كانت تتحرك نحو السلام الشامل ، بل إنها عززت أيضًا الشكوك فى أن السياسة الأمريكية كانت تهدف منذ البداية إلى التغرير بالعرب للانسياق إلى عملية تترك سوريا والأردن والفلسطينيين عرضة للحد الأقصى من المطالب الإسرائيلية . وفوق ذلك فإن الالتزام الأمريكى بالامتناع عن الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية سوف يمنع واشنطن من استطلاع الشروط التى

يمكن للفلسطينيين بمقتضاها أن يلعبوا بالورقتين السياسيتين لديهم وهما : الاعتراف بإسرائيل، وقبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وكان السؤال الذى يواجه صانعى السياسة الأمريكية بعد اتفاقية سيناء ـ ٢ هو : « ماذا بعد ذلك ؟ » . لقد تم شراء الوقت على الأقل على الجبهة المصرية ، ومع ذلك فإنه فى حين كان يبدو أن أى تقدم آخر هناك فى تلك اللحظة أثر غير وارد ، فإنه لم يكن يبدو فى الأفق أى هدف جديد محتمل لدبلوماسية الخطوة خطوة ، إن مرور الوقت ـ كما يرى رابين قد يفيد إسرائيل ـ أما من وجهة نظر واشنطن فقد بدا يظهر لها أن النهج الأمريكى قد اتخذ خطوته الأخيرة نحو طريق مسدود .

وفى أواخر ١٩٧٥ ، وبعد أن تقرر إجراء الانتخابات الأمريكية فى ١٩٧٦ ، بدأت واشنطن تنزلق إلى الخمول والتوقف التقليدى عن الحركة قبل الانتخابات ، فيما يتعلق بالشئون العربية ـ الإسرائيلية ، ومع ذلك فإنه كانت هناك بعض محاولات من الإدارة للتأكد من أن العرب لم يتخلوا عن سعيهم إلى السلام . . ـ وقد نالت « مسألة سوندرز دعاية واسعة ، عندما أثار هارولد سوندرز ، وهو من كبار مساعدى كيسنجر ، أمام الكونجرس فكرة أن القضية الفلسطينية هى جوهر ولب التوترات العربية ـ الإسرائيلية . ولكن هذه المسألة توهجت ثم خمدت » وقيل فيها بعد وقد قلل كيسنجر ـ الذى قيل فيها بعد أنه كان وراء تصريحات سوندرز ـ قلل من شأن ما قاله مرؤوسه ، وكذلك أتجه اهتمام العرب إلى الأمم المتحدة خلال عام١٩٧٦ ، عندما أعلن المتحدثون الرسميون الأمريكون فجأة إدانة صريحة بعض الشيء لاستمرار إسرائيل فى إقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، وربما كان هذا النوع من المواقف الشفهية خادعًا ، ولكنه لم يحجب المسألة الأساسية . ونظرًا لأنه بدا أن سياسة الخطوة خطوة ليس لها هدف مباشر من الفرص ، فقد ثار التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تتحول نحو صنع سلام شامل ، وإذا كان الأمر كذلك ، فهل سيكون لديها الإرادة والقدرة على النجاح ؟

وكان انتخاب جيمس كارتر للرئاسة فى أواخر ١٩٧٦ يعنى أن الرد سوف يأتى من إدارة جديدة لا تواجه أية عراقيل سياسية .

٣

إحياء هدف

جيمى كارتر : ١٩٧٧ - ١٩٨١

« لقد أثرت هذا السؤال . . . هل كان ينبغى علينا أن نضغط بمثل هذه القوة من أجل معاهدة مصرية - إسرائيلية ، إذا كان قصدنا أن نحل أيضًا قضية الضفة الغربية ، إذ إنه بمجرد توقيع مثل هذه المعاهدة سيكون لدينا نفوذًا أقل . . . » .

زبيجنيو بريجنسكي

انتفعت إسرائيل إلى حد كبير من ارتباطها بالولايات المتحدة خلال فترة رئاسة كارتر، حيث ارتفع إجمالى المساعدات الأمريكية التى خصصت لها فى تلك الفترة إلى أكثر من ١٠,٦ بليون دولار بزيادة حوالى ٣٦٠ مليون دولار عن المساعدات التى قدمت للدولة اليهودية منذ ١٩٤٨ ، ومع ذلك فقد قدر لجيمى كارتر أن يترك منصبه وقد تميز بأنه الرئيس الأمريكى الذى أثارت سياساته ونواياه أكبر قدر من عدم الثقة به فى إسرائيل منذ مولوها .

دخل كارتر البيت الأبيض وقد عقد العزم على العمل من أجل سلام شامل فى الشرق الأوسط . ورغم الاعجاب ، والرعاية التى كان يشعر بها نحو إسرائيل - وهى إلى حد كبير نتاج معتقداته الدينية التى نشأت فى ظل الكنيسة المعمدانية فى الجنوب ، فقد أحيا فكرة أن السعى إلى السلام ينبغى أن يتركز على وضع ترتيب لإعادة أغلب الأراضى المحتلة مقابل تنازلات سياسية عربية ، فضلاً عن أنه كان يعترف بالوعى السياسى الفلسطينى كحقيقة واقعة تتطلب جهدًا لاشراك الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم .

ولم يكن هناك مفر من أن يؤدى نهج كارتر إلى وضعه فى نزاع مع الأفضليات الإسرائيلية

السائدة . . وفى النهاية رأى آماله فى السلام الشامل تذوى وتذبل . ورغم أن السلام المصرى ـ الإسرائيلى كان قد تحقق فى ١٩٧٩ بمساعدة هامة من الولايات المتحدة ، فإنه كان قد أثار الأمل والقلق فى واشنطن . الأمل فى أنه قد يهيئ أساسًا قابلاً للنمو من أجل بناء سلام شامل ، والقلق من أنه قد لا يكون كذلك .

غير أن كارتر كان فى ذلك الحين قد فقد الكثير من الحماسة التى كانت تتسم بها جهوده الأولى كصانع سلام . وقد جرحت مشاعره وخاب أمله بسبب شراك السياسة الدولية والداخلية التى واجهها ، ومواجهة حملة انتخابية كانت تؤذن بأن تكون صعبة ، ثم اتضح أنها كارثة ، فجعلته يحول اهتمامه عن المشكلة العربية ـ الإسرائيلية . ومع ذلك فإنه لم يستطع أن يتجاهل الشرق الأوسط ، حيث كانت لبنان قد وقعت فى براثن حرب أهلية لا تنتهى ، هددت بإثارة صراع إقليمى عام ، وغزا الاتحاد السوفيتى أفغانستان ، وأخذ النظام الثورى الذى حل محل الشاه فى إيران يتحدى الولايات المتحدة بشكل مباشر .

وقد عززت هذه المشاكل وعى الإدارة الأمريكية بالأهمية الحاسمة للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة . ولما كان كارتر قد تصور عملية السلام المصرى ـ الإسرائيلى التاريخية دون أن يعمل على مده إلى أجزاء أخرى من العالم العربى ، فقد بدا أنه ترك منصبه مقتنعًا أكثر من أى وقت مضى بأن الغيات المستمر لحل شامل للمشكلة الفلسطينية سوف يزيد صعوبات واشنطن تفاقمًا فى التغلب على مشكلات أخرى من الشرق الأوسط .

حملة كارتر إلى جنيف

حتى قبل انتخاب كارتر ، كانت الانقسامات التى أحدثتها اتفاقية سيناء ـ ٢ فى العالم العربى ، قد أسفرت عن مجموعة واسعة من الدول العربية التى تدعو إلى استئناف مؤتمر جنيف للسلام . . . وبتشجيع من المملكة العربية السعودية تم التئام الصدع بين مصر وسوريا فى أكتوبر ١٩٧٦ ، وقبل أن ينتهى العام ، كانت هذه الدول الثلاث ـ بتأييد مشروط من الأردن ـ تصر على أن أية مبادرة جديدة للسلام تتعلق بالمسألة الفلسطينية الأساسية تتطلب صيغة تتيح لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تشترك فى المفاوضات . وقد بذلت فى الوقت نفسه جهود للاستعانة بمنظمة التحرير الفلسطينية فى المساعى العربية ، وقد أدى ذلك إلى تقارب بين سوريا والمنظمة فى ديسمبر ، وكانت العلاقات بينهما قد ازدادت مرارة بتدخل سوريا فى منتصف ١٩٧٦ فى الحرب الأهلية التى خربت لبنان منذ ربيع ١٩٧٥ .

وكانت نتيجة الجهود السورية ـ المصرية ـ السعودية للمصالحة بين المنظمة والأردن أكثر إثارة ، فقد عقدت اجتماعات رسمية بين ممثلى المنظمة والمملكة الهاشمية فى أوائل ١٩٧٧ ،

أدت بعد ذلك إلى لقاء ودى بين الملك حسين وياسر عرفات ـ فى أول اتصال بينهما منذ بدء الحرب الأهلية فى الأردن فى ١٩٧٠/ ١٩٧١ . وفى أوائل يناير كان السادات يتحدث علنًا ، وإن لم يكن دقيقًا تمامًا ، عن « ارتباط قانونى » بين الأردن وأية دولة فلسطينية تنشأ نتيجة لمؤتمر السلام . وكان عدم الدقة الذى تتميز به هذه الرؤية العربية الرسمية لمستقبل الفلسطينيين يرتبط من ناحية ما بالطلب الذى تأيد فى الرباط بأن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها هى التى يمكنها التحدث باسم الشعب الفلسطينى ، وهكذا فإن اجتماعًا عقد بين السادات وحسين فى منتصف يناير أسفر عن بيان مشترك يؤكد حق الفلسطينيين فى « إنشاء كيانهم السياسى المستقل » وتوقع « إقامة علاقات وثيقة جدًا » مع هذا الكيان . واستطاع إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى ببراعة أن يتجنب الالتزام بتأييد حكومته لفكرة الارتباط الأردنى الفلسطينى ، وعزمها على أن تبقى غامضة حول هذه النقطة ، بقوله إن « مثل هذا النوع من الارتباط بين الأردن وفلسطين يجب أن يترك للجانبين لاتخاذ قرار بشأنه ، وأن مصر تشجع مثل هذا الارتباط » .

وكان الشيء الأكثر جوهرية ، أن عجز العرب عن تقديم بيان شامل بالأهداف فيما يتعلق بالمستقبل السياسى للفلسطينيين كان يبرره غموض منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها . فقد عرف الميثاق الوطنى الفلسطينى فى ١٩٦٨ أهداف المنظمة بعبارات تدعو فى وضوح إلى القضاء على إسرائيل . ومن ناحية أخرى فإن زعامة ياسر عرفات دفعت المنظمة إلى قبول ترتيب يكفل إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وجاءت معارضة هذا الاتجاه من جماعات الرفض [بصفة أساسية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش] وأيدتها بقوة كل من العراق وليبيا . ولما كانت المنظمة قد وقعت بين طلب الحفاظ على التماسك الداخلى ، واستطلاع الفرص السياسية الممكنة ، فقد أحاطت نفسها بجو من الغموض المحير وإن كان غير ملزم .

وفى أوائل يناير ١٩٧٧ نشر الدكتور ماتى بيليد من أنصار حركة السلام فى إسرائيل بيانًا وافق عليه عضو كبير فى منظمة التحرير الفلسطينية ـ ليذكر اسمه ـ دعا إلى تعايش سلمى بين دولتين صهيونية وفلسطينية فى فلسطين . وقال الدكتور بيليد إنه ليس حرًا فى إذاعة اسم عضو المنظمة ، وعلى الفور تحدى فاروق قدومى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هذا الادعاء ، غير أنه فى أوائل فبراير ، أثنى كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة عقب اجتماع عقده فى دمشق مع ياسر عرفات على « قرار » الزعامة الفلسطينية بقبول إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ، والواقع إنه لم يصور أى قرار كهذا محدد المعالم .

وكان خلط الحركة الفلسطينية للإشارات واضحًا فى الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطنى

الفلسطينى التى عقدت فى القاهرة من ١٢ إلى ٢٠ مارس ، وقد أصدر المجلس سيلاً من القرارات المتشددة ، تشمل إعادة التأكيد على ميثاق ١٩٦٨ ، ورفض أية مفاوضات على «الصعيدين العربى والدولى » على أساس قرار رقم ٢٤٢ [الذى اتهمه القرار بأنه « يتجاهل الشعب الفلسطينى حقوقه الثابتة »] وتشمل إعلانًا يرفض « كل أنواع التسويات الأمريكية الاستسلامية ، وكل المشروعات التصفوية » غير أن المجلس الوطنى الفلسطينى أيد أهداف سياسية أكثر تحديدًا ، وذلك باقرار حق الفلسطينيين فى إقامة « دولة وطنية مستقلة على التراب الوطنى » ، وتفويض منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فى المؤتمرات الدولية التى تبحث النزاع العربى ـ الصهيونى .

ولدرء معارضة ممثل « الرافضين » الذين اعتبروا هذين البندين الأخيرين يشكلان أساسًا لتصالح يقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية صغيرة يجيزها مؤتمر السلام فى جنيف ، فقد انتخب المجلس الوطنى الفلسطينى بالاجماع لجنة تنفيذية للمنظمة مؤيدة لياسر عرفات بأغلبية ساحقة ، وقد زادت صلاحيات الهيئة التنفيذية الجديدة المستقلة عندما لم يؤكد المجلس الوطنى طلبًا سابقًا له بوجوب التصديق على أى قرار بحضور مفاوضات السلام فى جنيف فى اجتماع خاص للمجلس الوطنى الفلسطينى .

كان اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل ـ وهو يرقب المجلس الوطنى الفلسطينى من القدس ـ يعتقد أن الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يكون مقصورًا على « ميدان المعركة » وقد أوحى إيجال آلون وزير الخارجية بأن المنظمة كانت منقسمة فعلاً إلى معسكرين : « المتطرفين والأكثر تطرفًا » .

كان هناك مراقبين آخرون يرون أن الفلسطينيين يتحدثون بعبارات غير حاسمة ، فقد اعتبرت تلميحات عرفات بالاستعداد لقبول شكل ما من الارتباط مع الأردن ، وقبول المجلس الوطنى الفلسطينى الظاهر من حيث المبدأ لاقامة دولة عربية فى جزء من فلسطين ، أدلة على استعداد الفلسطينيين لاستطلاع شروط التفاهم مع الدولة اليهودية . وكان رفض منظمة التحرير الفلسطينية إصدار بيان واضح عن الحد الأدنى للشروط اللازمة للتسوية يعزى إلى ما لديها من هامش ضيق للمناورة ، إذ أن أقوى طلب فلسطينى يمكن أن يؤخذ على محمل الجد، فى التحليل الأخير ، هو التهديد بنضال لا ينتهى ضد الوجود ، الإسرائيلى . وهو موقف لا يستطيع عرفات ورفاقه التخلى عنه بسهولة بسبب رغبتهم فى الحفاظ على الوحدة الفلسطينية ، وإمكان أن يكون قبول الشرعية الإسرائيلية هو الورقة الأخيرة الرابحة فى أية مفاوضات تؤدى إلى إقامة دولة عربية فى جزء من فلسطين .

وقد مهدت هذه الاعتبارات لقبول منظمة التحرير الفلسطينية الشروط التى وضعت فى

١٩٧٥ لإجراء أى حوار هادف مع الولايات المتحدة وهى : قبول القرار رقم ٢٤٢ ، الذى لم يشر بأى شيء إلى الفلسطينيين ـ والأكثر أهمية ـ قبول حق إسرائيل فى الوجود ، ويبدو أن المنظمة قررت الانتظار حتى يقدم عرض سياسى حاسم قبل أن تقدم هى عرضها بصورة لاغموض فيها . . . وسرعان ما واجه جيمى كارتر الشكوك والمخاطر ، التى ساعد هذا الموقف على تعزيزها فى السياسات المعقدة للشرق الأوسط .

وكانت إدارة كارتر قد تولت مسئوليتها وهى تشعر بالطابع الملح لمشكلة الشرق الأوسط ، وكان الإحساس السائد هو أن دبلوماسية الخطوة خطوة قد أثبتت فائدتها إلى حد ما ، ولكن السياسة الأمريكية ارتدت إلى خمول خطير خلال العالم السابق ، وشعر الوسطاء الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية بالقلق ، من أن انجراف الأحداث فى الشرق الأوسط قد يقضى على مكاسب دبلوماسية الخطوة خطوة إذا لم يتحول إلى اتجاهات ايجابية ، وربما يؤدى إلى نشوب حرب عربية ـ إسرائيلية أخرى كبيرة .

وعندما بدأ التخطيط لمبادرة سلام مباشرة ، كان كارتر وكبار مستشاريه : سيروس فانس وزير الخارجية ، وزبيجنيو بريجنسكي مستشاره للأمن القومى مدفوعين أيضًا باعتبارات سياسية داخلية ، وأعادوا الحسابات التى حسبها ريتشارد نيكسون عندما تأمل مشكلة الشرق الأوسط فى بداية فترة رئاسته الثانية ، واعتقدوا أن الرئيس سيكون أكثر قوة خلال عامه الأول فى السلطة . وكان من المتوقع أن تكون الضغوط الداخلية أقوى كثيرًا فى ١٩٧٨ عندما تجرى انتخابات الكونجرس ، بل إنه كانت هناك ضغوط أقوى كثيرًا متوقعة عندما كان كارتر يقترب من نهاية فترته الأولى ، ومن ثم كان ينبغى أن يبدأ الجهد الجديد لصنع السلام فورًا ، وأن يستهدف تحقيق نتائج فى نهاية ١٩٧٧ .

وبدأ كارتر وبريجنسكى وفانس يخططون النهج الذى ستتبعه الإدارة فى الشرق الأوسط بعد حفل تنصيب الرئيس مباشرة ، وكانت آراؤهم منسجمة ، ومتأثرة إلى حد كبير بالنتائج التى تم الوصول إليها قبل ذلك بواسطة مجموعة خبراء خاصة تابعة لمعهد بروكنجز الذى سبق لبريجنسكى العمل فيه .

وفى تناقض لافت للنظر مع الإدارات السابقة ، بدأ فريق كارتر بالتأكيد على مواد السلام الشامل بدلاً من المسائل الإجرائية . وفيما يلى النقاط الرئيسية لفكرة الإدارة عن السلام :

١ ـ إن السلام الكلى الشامل يجب أن يكون أكثر من مجرد إنهاء لحالة الحرب ، وينبغى على العرب أن يقبلوا لا مجرد من إسرائيل فى الوجود ، بل وأيضًا فكرة أن السلام يجب أن يتضمن فى النهاية علاقات طبيعية بين الدول ، تشمل التجارة والتفاعل السلمى بين المواطنين .

٢ ـ أن السلام سوف يتطلب انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ تقريبًا مع إمكان إجراء تعديلات طفيفة فى الحدود لصالح أمن إسرائيل .

٣ ـ يجب أن يتأكد أمن إسرائيل عن طريق إجراءات مختلفة ، قد تشمل وضع قوات إسرائيلية فى أراضى عربية وراء حدود إسرائيل السياسية ، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح .

٤ ـ سيكون على الفلسطينيين أن يشاركوا فى صياغة السلام ، ويجب أن يشمل السلام الكامل إقامة كيان فلسطين سياسى ، أو « وطن قومى » يفضل أن يكون فى ارتباط مع الأردن .

٥ ـ إن شروط السلام النهائية يجب التفاوض بشأنها بين الأطراف فى إطار مؤتمر جنيف .

٦ ـ ينبغى الاستعانة بمساعدة الاتحاد السوفيتى فى حملة السلام .

ولم يقدم رأى الإدارة الأمريكية فى التسوية بشكل شامل كاقتراح يجب على الأطراف فى الشرق الأوسط قبوله أو رفضه ، أو كقرار أمريكى سيتم فرضه ، وبدلاً من ذلك فإن مادته برزت فى تعليقات مختلفة من الرئيس ومستشاريه خلال الشهور الأولى لكارتر فى الحكم .

وكانت المداولات السابقة فى واشنطن قد أسفرت عن قرارات تاكتيكية أساسية تحكم النهج الجديد ، كان أهمها أنه ينبغى بذل الجهود لجعل الخصوم يوافقون قدر الإمكان على المسائل الأساسية قبل إعادة عقد مؤتمر جنيف ، مع الاستمرار فى اطلاع السوفيت ، وإن كانوا لن يشتركوا بصورة مباشرة إلى أن تمضى العملية على ما يرام . ولما كان من المتوقع أن تعارض إسرائيل نوع السلام المتصور ، فقد كان من الضرورى الاحتفاظ باتصالات وثيقة مع العرب ، وتشجيعهم على إدراك أن المؤتمر « المقترح » يدفعهم لاظهار مرونة فى المناقشات الأولية للمسائل الجوهرية . وهذا المنطق ـ رغم تردد الإدارة فى الاعتراض به ـ سوف يتطلب استعدادًا لممارسة ضغط قوى على إسرائيل فى مرحلة ما . ويقول بريجنسكى فى مذكراته :

« قلت للرئيس فى أكثر من مناسبة إنه لن يتم إحراز أى تقدم مفاجئ نحو السلام بدون إقناع أمريكى لإسرائيل ، فقد كانت سياسات إسرائيل الداخلية فى حالة جمود ، حتى أنه لم يكن هناك أى سياسى إسرائيلى يستطيع أن يأخذ على عاتقه مسئولية حل وسط حقيقى ، إلا إذا استطاع أن يقدم أيضًا حجة إضافية ، وهى أن العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية سوف تتأثر بغير ذلك . وإذا سلمنا بأهمية الحبل السُّرى الأمريكى لبقاء إسرائيل ، فإن أغلب الإسرائيليين سوف يتراجعون بشكل غريزى عن التحدى السافر للولايات المتحدة ، على شريطة اقتناعهم بأن الولايات المتحدة جادة فى موقفها .

وبدأت السياسة الأمريكية تتكشف فى فبراير بزيارة قام بها فانس وزير الخارجية إلى كل من إسرائيل ومصر ، والأردن ، والسعودية ، وسوريا . وكان فانس مكلفًا بتقيين المواقف السائدة فى الشرق الأوسط ، وأن يقوم أيضًا بمناقشة الجوانب الجوهرية لانطلاقة واشنطن الجديدة مع

زعماء هذه الدول . وقد وجد فانس عند مقابلة رابين وأعضاء حكومته فى إسرائيل ، أن الإسرائيليين يشعرون بحذر من احتمال بعث مؤتمر جنيف ، ويتمسكون بعناد بأن إسرائيل لن تحضر إذا حضرت منظمة التحرير الفلسطينية تحت أى شكل .

وسارت الأمور فى العالم العربى بصورة أفضل ، رغم إصرار فانس على أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تكون موضع ترحيب للمشاركة فى مفاوضات السلام إلى أن تقبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وحق إسرائيل فى الوجود . واقترح الرئيس السادات علنًا حل مشكلات التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر جنيف ، والوضع النهائى « لكيان » فلسطينى بإقامة روابط رسمية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل عقد مؤتمر السلام . ومن ناحية أخرى ، فإن الملك حسين ـ الذى كان منهمكًا عندئذ فى محادثات مع ممثلى المنظمة قادت إلى اجتماعه مع عرفات فى الشهر التالى كان حريصًا على ألا يظهر تحمسًا كبيرًا تجاه اقتراح الزعيم المصرى . وأبلغ حسين فانس أن الروابط الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن تبحث إلابعد أن ينضم زعماء عرب آخرون إلى رأى السادات .

وقد أعرب السعوديون عن تأييدهم لمبادرة السلام ـ مما أبهج فانس كثيرًا ـ وقالوا إنهم يأملون فى أن يظهر العرب مرونة فى جنيف . وكان الرئيس السورى حافظ الأسد العنيف حذرًا ، وقد أعرب عن شكوك جدية فى أن أى تقدم نحو التسوية لن يكون ممكنًا ، إلا إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لممارسة ضغط قوى على إسرائيل ، غير أنه بدا واضحًا أيضًا أنه يؤيد عقد مؤتمر السلام ، وأن دمشق قد تكون مستعدة للمساعدة فى حل مشكلة التمثيل الفلسطينى .

ومع أن فانس لم يقم بأى اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية خلال جولة فى الشرق الأوسط ، فقد انتهزت المنظمة فرصة حضوره لكى تطلق تلميحًا باستعدادها للوصول إلى حل وسط ، وكانت الوسيلة هذه المرة بيانًا أصدرته اللجنة المركزية لفتح يتعهد باستمرار حملة النضال المسلح إلى أن تتحقق الحقوق الوطنية الفلسطينية وإقامة «دولة ديموقراطية » فلسطينية ، ثم تدافع المتحدثون الفلسطينيون على الفور للإشارة إلى أن التعبيرات المشروطة المعتادة عن « العلمانية » و « فى كل فلسطين » قد حذفت من الإعلان ، وقد دل ذلك بشكل ضمنى إلى أنه إشارة إلى استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لقبول دولة فى جزء من فلسطين . وكانت هناك دلالة أكثر وضوحًا إلى حد ما عن اعتدال منظمة التحرير الفلسطينية ، جاءت بعد عودة فانس إلى الولايات المتحدة بأيام ، عندما توصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق « من حيث المبدأ » مع الملك حسين على إقامة روابط قوية ، وإن لم تكن محدودة بين المملكة الهاشمية ، وأية دولة فلسطينية تقام فى الضفة الغربية وغزة .

وقد رأت الإدارة ما يدعو للتفاؤل بصورة إجمالية فى نتائج رحلة فانس . لقد أقرت الدولة

العربية الرئيسية مبادرة واشنطن ، ومن الممكن أن يكون هناك أمل فى أنها قد تسعى لتشجيع الاعتدال داخل الحركة الفلسطينية ، وظلت إسرائيل تشعر بالقلق وتساورها الشكوك فى النهج الأمريكى الجديد ، غير أن زعماءها لم يكونوا سلبيين تمامًا . وقد فحص فانس استنتاجاته فى ملاحظة قال فيها إن كل الأطراف يبدون رغبة فى السلام ، رغم وجود خلافات عميقة حول دور الفلسطينيين فى التحرك نحو السلام . وكانت الإدارة الأمريكية تأمل فى أن يتسنى تسوية ذلك عن طريق محادثات بين كارتر وزعماء الشرق الأوسط التى رتب لها فانس . وباستثناء لقائه مع الأسد ، الذى كان كارتر سيقابله فى جنيف ، فقد كان مقررًا أن تتم اتصالات كارتر على أعلى مستوى بشأن الشرق الأوسط فى واشنطن .

وقد قام اسحق رابين بزيارة كارتر فى أوائل مارس ١٩٧٧ ، وفشل الرجلان فى إقامة علاقات شخصية بينهما ، فقد وجد كارتر رابين شخصًا متشددًا ، وعندما حاول الرئيس أن يحطم الثلوج التى ازدادت كثافة بينهما فى ساعة متأخرة ذات ليلة ، بدعوة ضيفه إلى القاء نظرة على إبنته الأولى « آمى » وهى نائمة ، أجاب رابين مبتسمًا : « كلا . . . شكرًا لك » .

كانت الحالة النفسية تعكس خلافات سياسية كامنة تحت السطح ، وقد شرح كارتر فى لقاء خاص مع رابين أن الولايات المتحدة تحبذ إجراء مفاوضات سريعة ، وتتصور سلامًا يقوم على الحد الأدنى من التعديلات لحدود ١٩٦٧ . ومضى كارتر يقول : « وعلاوة على ذلك فإن الفلسطينيين (بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية) سوف ينبغى إدخالهم فى المناقشات بصورة ما » وحث رابين ، الذى بدا بوضوح أنه كان منزعجًا ، الرئيس كارتر على ألا يضعف موقف إسرائيل فى المساومة مع العرب . بالاعراب علنًا عن هذه الآراء . وفى عشاء عمل مع زعماء الكونجرس والرئيس ، تساءل تيب أونيل رئيس مجلس النواب : تحت أية شروط يمكن أن تقبل إسرائيل اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى محادثات السلام . وأشار رابين إلى أنه لاوجود لمثل هذه الشروط ، ورفض رئيس وزراء إسرائيل وهو يتحدث علنًا فيما بعد . فكرة إمكان حضور منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمر جنيف كجزء من وفد أردنى .

وكان التالى فى الوصول إلى واشنطن هو أنور السادات ، وكان لقاؤه بالرئيس كارتر مختلفًا تمامًا عن لقائه برابين . ففى أول اجتماع بينهما فى ٤ أبريل ، كان يبدو أن السادات وكارتر قد أقاما علاقة أمل وثقة ثابتة . وقد أكد السادات رغبته الشديدة لرؤية مؤتمر جنيف يعود للانعقاد قبل انتهاء العام ، وفى حين أنه وصف القضية الفلسطينية بأنها « لب » مشكلة الشرق الأوسط ، فقد وعد أيضًا بتشجيع الاعتدال فى موقف المعارضة الرسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية لوجود إسرائيل ، ومع أن السادات أصر على أن مصر تريد السلام ، فإنه توقف فى البداية عندما حث كارتر على أن السلام ينبغى أن يتضمن اتصالات دبلوماسية طبيعية . ومع

ذلك فإنه فى ختام زيارته التى استمرت يومين ، تعهد بأن « كل شيء » سوف « يطبّع » بين مصر وإسرائيل فى سياق أية تسوية . وكان كارتر أكثر سرورًا عندما اعترف السادات علنًا بأن «بعض الانحرافات القليلة عن حدود ١٩٦٧ » على الضفة الغربية قد تكون مقبولة كجزء من سلام شامل . وأخيرًا فإنه رغم أن السادات كان يأمل فى عقد اتفاق كبير ، للحصول على الأسلحة ، مع الولايات المتحدة ، فإنه لم يصر على هذه المسألة .

وخلال الأسابيع الستة التالية التقى كارتر مع الملك حسين والأمير فهد السعودى ، وحافظ الأسد رئيس سوريا . وقد أيد الملك حسين والأمير فهد آمال الإدارة الأمريكية فى مؤتمر السلام ، ولكن كلا منهما ـ وخاصة فهد ـ أكّد على أن المسألة الفلسطينية تعتبر شيئًا أساسيًا لاحتمالات أى تقدم دبلوماسى ، ووعد الأمير فهد بالعمل من أجل قبول منظمة التحرير الفلسطينية للقرار رقم ٢٤٢ .

وكان اجتماع الرئيس كارتر بحافظ الأسد من نوع مختلف . . . فخلال جلسة طويلة وودية ، حَدّد الزعيم السورى بقوة المطالب العربية وهى : انسحاب إسرائيلى كامل من كل الأراضى التى تم احتلالها فى عام ١٩٦٧ ، واحترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم الأصلية أو الحصول على تعويضات عن تشريدهم ، وعودة القدس الشرقية إلى السيطرة العربية . غير أنه رغم كل ما قاله فإنه رفض أن يلتزم بتفاصيل محددة للتسوية . وكان يبدو أنه يقبل فكرة أنه من الممكن قيام دولة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو إنشاء كيان فلسطينى فى اتحاد كونفيدرالى مع الأردن . كما بدا أنه يحبذ تأييد مبادرة كارتر . ووعد الأسد ، وكأنما ليؤكد اعتدال سوريا المتزايد ، بأن يتحدث علنًا عن تأييد جهود إدارة كارتر لدعم السلام . وأشار لكارتر باهتمام أن مثل هذا الأمر كان يعنى انتحارًا سياسيًا لسوريا قبل ذلك بعام واحد فقط . . . ومع ذلك فقد ظل الأسد يراوغ عندما طلب الرئيس مساعدته فى اقناع منظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرار رقم ٢٤٢ .

وبينما كانت الاجتماعات مع زعماء الشرق الأوسط تبدأ ، شرع كارتر فى التأكيد علنًا على الخطوط الرئيسية بفكرة الإدارة عن السلام . ومن دواعى السخرية أن عدم معرفة الرئيس بكلمة السر فى سياسات الشرق الأوسط المليئة بالتعقيدات ، جعلت غزوته الأولى فى الدبلوماسية العامة تؤدى إلى خلق انطباع كان على عكس ما كان يسعى إليه تمامًا . فقد أعرب وهو يستقبل اسحق رابين عن تأييده لطلب إسرائيل أن تكون لها حدود « يمكن الدفاع عنها » ولما كانت إسرائيل تفضل دائمًا هذا التعبير على تعبير « حدود آمنة ومعترف بها » الذى كان له مفهوم توسعى ، فقد ارتكب كارتر خطأً ملحوظًا ، وبعد يومين أوضح رأيه بالدعوة إلى حدود

ذات « سيادة » « معترف بها » تقوم على أساس انسحاب إسرائيلى جوهرى ، وترتيبات أمن ممكنة ، تمتد وراء حدود إسرائيل .

وجاءت أكبر مفاجأة مذهلة من كارتر فى ١٦ مارس عندما كان يتحدث فى بلدة كلينتون بولاية ماساتشوستش ، حيث أعلن مبادئ مختلفة للسلام فى الشرق الأوسط ، وقد أدخل بينها قبول الفلسطينيين لشرعية إسرائيل ، والحاجة إلى إقامة « وطن قومى » للفلسطينيين ، ويبدو أن الرئيس قد اختار كلماته بعناية فى هذه المرحلة ، إذ لوحظ على نطاق واسع أن تعبير « وطن قومى » يرتبط باعلان بلفور ، الذى يعتبر علامة بارزة فى الزحف الصهيونى لانشاء دولة يهودية . وكان رد الفعل العربى ايجابيًا ، بينما كان مثيرًا للفزع لدى المتحدثين الإسرائيليين كما كان متوقعًا . وقد فضل كارتر أن يترك هذا التعبير الغامض يقف بذاته ، وأصدر تعليمات صارمة تمنع إصدار « أية اجتهادات أو توضيحات رسمية بشأنه » ومرت شهور عديدة قبل أن توضح الإدارة موقفها فى النهاية حول إمكان إقامة دولة فلسطينية .

وفى الوقت نفسه كفلت مسألة « الوطن القومى » مادة خصبة لكثير من التعليقات فى الشرق الأوسط . وبينما قام أنصار إسرائيل الأمريكيون بإنتقاد كارتر بقسوة لأنه طرح هذه الفكرة ، فقد حث آخرون الرئيس على أن يحدد بالضبط ما يعنيه بعبارة « وطن قومى » من أجل دعم القوى العربية المعتدلة . وفى أواخر أبريل قدم ديفيد أوين وزير خارجية بريطانيا تأييده لفكرة الوطن القومى . وفى مايو ، وعقب زيارة ياسر عرفات لموسكو ، لم تكذب إدارة كارتر أنباء لم تتأيد عن أن الاتحاد السوفيتى نقل استعداد عرفات لقبول حق إسرائيل فى الوجود مقابل تأييد إسرائيل « للوطن القومى » للفلسطينيين . ويبدو أن هذه الأنباء قد تبنت مادة أخرى ، عندما دعا كارتر إسرائيل إلى قبول إقامة وطن قومى للفلسطينيين مقابل قبول منظمة التحرير الفلسطينية وجودها الشرعى . وبعد بضعة أيام أشارت المنظمة إلى موافقتها من حيث المبدأ على إقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، ودعت كارتر إلى تحديد مكان تصوره للوطن القومى للفلسطينيين .

وأيًا كانت الاحتمالات التى قد تكون الإدارة الأمريكية قد اعتقدت بوجودها لمتابعة السعى لاتفاق إسرائيلى ـ فلسطينى ، فقد بدا فجأة أنها قد تقوضت بسبب أحداث وقعت فى إسرائيل . وكان النشاط السياسى هناك قد تركز منذ بداية العام على الانتخابات العامة التى تقرر أن تجرى فى ١٧ مايو . وفى أوائل أبريل استقال اسحق رابين تحت سحب من تصرفات مالية غير سليمة ، وتولى شيمون بيريز وزير الدفاع العمل كرئيس للوزراء خلال الأسابيع التى سبقت الانتخابات ، ولدهشة الجميع تقريبًا ، خرجت كتلة ليكود بزعامة مناحم بيجين

منتصرة ، وأنهت سلسلة من الائتلافات الحاكمة التى كان يسيطر عليها حزب العمل منذ إنشاء إسرائيل .

وقد أثار صعود بيجين إلى السلطة أسئلة جدية فى واشنطن ، فقد كان إصرار الليكود على أن الضفة الغربية (يهوديًا وسماريا) وغزة أجزاء ثابتة من إسرائيل معروفًا جيدًا ، وكذلك تاريخ مناحم بيجين الشخصى كزعيم إرهابى خلال فترة الانتداب ، وكشخصية سياسية أيديولوجية متشددة منذ إنشاء إسرائيل . وكان من المحتمل توقع أن تتخذ الحكومة الإسرائيلية الجديدة مواقف سلبية قوية حول المسائل التى أثارتها مبادرة إدارة كارتر للسلام وهى : فكرة «الوطن القومى » للفلسطينيين ، وإمكان تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى جنيف . وبالفعل فإن البرنامج الانتخابى لحملة الليكود لم يتعهد بأن تكون السيادة بين البحر ونهر الأردن لإسرائيل وحدها فحسب ، بل كانت لها أيضًا نظرة غير مرنة نحو منظمة التحرير الفلسطينية ، إذ ترى :

« . . . أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست حركة تحرير وطنية ، بل هى منظمة من السفاحين . وهى أداة سياسية وسلاح فى خدمة الدول العربية ، وتخدم أطماع الإمبريالية السوفيتية ، وسوف تسعى حكومة الليكود إلى العمل لزوالها » .

ولم يكن فى استطاعة واشنطن إلا أن تنتظر . غير أنه نظرًا للزيارة التى تقرر أن يقوم بها بيجين فى يوليو ، فقد شرعت الإدارة الأمريكية فى التأكيد علنًا على الأفكار الرئيسية وراء حملتها للسلام . وفى منتصف يونيو ، ألقى نائب الرئيس مونديل خطابًا قويًا يكرر فيه القول بأن السلام يتطلب انسحابًا إسرائيليًا إلى حدود ١٩٦٧ تقريبًا ، وإقامة « كيان فلسطينى » . ولكنه أضاف قائلاً إن إسرائيل يجب ألا تنسحب إلا بمقتضى ظروف يسود فيها « سلام حقيقى » وأن تتمتع عندئذ بخطوط أمن خاصة إلى أن يتأكد استمرار أية تسوية تتم عن طريق التفاوض . وقال مونديل أيضًا إن أى كيان فلسطينى سيكون من الأفضل ارتباطه بالأردن . وقد طرح نائب الرئيس هذه النقاط باعتبارها اتجاهات سياسة عامة وليست مواقف صارمة ، وليست لدى الولايات المتحدة أية نية لفرض رأيها . وقد وصفت دوائر البيت الأبيض خطاب مونديل بأنه محاولة لتوضيح نهج الإدارة لصنع السلام ، وتهدئة الغضب المتزايد بين أنصار إسرائيل فى صفوف الشعب الأمريكى .

ولم يكن تكليف مونديل بهاتين المهمتين التوأمتين محض مصادفة ، إذ كانت الحياة السياسية لنائب الرئيس قد دعمت سمعته بأنه صديق مخلص لاسرائيل . وكان هناك بعض الأمل فى أوساط الحكومة فى أن يساعد عرض مونديل للسياسة الأمريكية فى الحصول على تأييد

الأمريكيين الموالين للصهيونية ضد هجوم بيجين المتوقع على مبادرة السلام الأمريكية النامية .

ولكن هذا الأمل لم يكن له أى مسوغ ، إذا لم يكد مونديل يتحدث ، حتى كان السناتور جاكوب جافتيز عضو مجلس الشيوخ عن نيويورك يلقى خطابًا أحيط بدعاية واسعة فى الكونجرس يهاجم فيه الإدارة الأمريكية لمحاولتها انتزاع تنازلات سياسية من إسرائيل ، وسرعان ما أيد أعضاء بارزون فى مجلس الشيوخ رأى جافيتز .

كان هجوم جافيتز مجرد طلقة من وابل مستمر من الانتقادات الموالية لاسرائيل على سياسة الحكومة تجاه الشرق الأوسط . وفى أواخر يونيو كان كارتر قد أخذ يشعر بالضغط ، وقد راح يبحث فى المجالس الداخلية للإدارة عما إذا كان من الصائب الدخول فى « معركة علنية فاصلة» مع خصوم حملة السلام التى بدأها . وكان سيروس فانس وزير الخارجية يؤيد اتخاذ موقف حازم ، وقام بريجنيسكى بجس نبض تيب أونيل رئيس مجلس النواب ، وقال :

« لقد تحدثت مع تيب أونيل حول تقييمه للموقف ، فقال لى بصراحة إنه إذا وصل الأمر إلى الاختيار بين الرئيس وجماعات الضغط الموالية لاسرائيل ، فإن البلاد سوف تختار الرئيس ، ولكن على شريطة أن نطرح الاختيار بوضوح » .

ويذكر بريجنسكى أيضًا نتيجة ذلك بقوله : « . . . إن مثل هذا الاختيار لم يطرح قط بشكل مباشر ، إذا كان الرئيس يعتقد أنه سيكون أمرًا مثيرًا للانقسام إلى حد بعيد . » .

وبدلاً من ذلك كرست الإدارة جهودها فى الأسابيع التى سبقت وصول بيجين ، لإعادة تأكيد فكرتها عن سلام الشرق الأوسط ، مع دعم مؤهلاتها فى الوقت نفسه كمؤيد قوى لإسرائيل . وكانت خطبة مونديل مجرد خطوة فى هذا الاتجاه ، تلتها خطوة أخرى بعقد اجتماعات مختلفة بين كارتر وزعماء اليهود ، ورغم تكذيبات رسمية متفاخرة من واشنطن بعد ذلك ، فإن الإعلان الذى صدر فى أواخر يونيو عن استعداد الإدارة للموافقة على شحنات كبيرة من الأسلحة إلى إسرائيل ، اعتبر علامة أخرى على رغبة رسمية فى تهدئة المشاعر الداخلية الموالية لإسرائيل . وينطبق الأمر ذاته على إعلان كارتر فى الوقت نفسه تقريبًا . بأن بقاء إسرائيل له أولوية قصوى فى السياسة الأمريكية » .

وجاءت النتائج تمامًا على عكس ما كانت تتوقعه الإدارة ، إذ بدلاً من كسب التأييد ، فقد أوجد كارتر مجالاً للانتقادات بين الإدارة والجماعات اليهودية الأمريكية . وتحدث مع فانس قائلاً :

« لقد ذاع بين الطائفة اليهودية أنهم إذا ضغطوا بشدة كافية ، فإن الرئيس سوف يرضخ لهم» . . وكان هذا كما يبدو من أثر الاجتماع الذى كان كارتر قد عقده مع زعماء اليهود قبل يومين فقط .

وفى ١٩ يوليو وصل بيجين إلى واشنطن فى زيارة تستغرق يومين ، ورغم الحالة المضطربة للعلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية ، فإن كارتر تأثر بشخصية رئيس وزراء إسرائيل . وقد أوضح كارتر مفهومه عن السلام العربى ـ الإسرائيلى ، بما فى ذلك من ايجاد « حدود آمنة » وإقامة «كيان فلسطينى » . وقد بدا بيجين لين العريكة بالنسبة لكل النقاط ، عدا فكرة الكيان الفلسطينى ، كما أثار كارتر مسألة المستوطنات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة ، مذكرًا بيجين بأن الموقف الأمريكى الثابت يعتبرها انتهاكًا للقانون الدولى .

وافترق الزعيمان بشكل ودى ، وكان كارتر قد عرض آراءه ، واستمع إلى اعتراضات رئيس وزراء إسرائيل ، وتجنب حدوث مواجهة علنية ، وبدلا من ذلك وافق على طلبه بيجين بالامتناع عن التحدث علنا عن انسحاب إسرائيل إلى حدود تقترب من حدود ١٩٦٧ أو «الوطن القومى » الفلسطينى . كما حث كارتر بدوره بيجين على ضبط النفس فى إقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، ولم يلتزم بيجين بشىء . وسرعان ما أصبحت هذه المسألة نقطة مؤلمة فى العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ، إذ أنه بعد أيام من عودة بيجين الى إسرائيل ، وافق على إنشاء ثلاث مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية المحتلة .

وعاد سيروس فانس إلى الشرق الأوسط فى نهاية يوليو ، وفى هذه المرة حمل معه مجموعة من المبادئ التى كان يأمل أن يوافق عليها العرب والإسرائيليون ، على أن يتم إطلاع السوفيت عليها فى سياق اقتراح لإعادة عقد مؤتمر جنيف . وكانت العناصر الرئيسية فى الصفقة التى حملها فانس تتضمن النقاط التالية :

١ – إن السلام الشامل لابد أن تتضمنه معاهدات صلح .

٢ – إن مفاوضات السلام يجب أن تقوم على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨.

٣ – إن السلام يجب أن تتبعه علاقات طبيعية بين الدول .

٤ – يجب أن يكون هناك انسحاب إسرائيلى على مراحل إلى حدود آمنة ومعترف بها ، تقترن بترتيبات أمن متبادل متفق عليها .

٥ – ينبغى إقامة « كيان فلسطينى غير عسكرى مع حق تقرير المصير » .

كما حمل فانس أيضًا مقترحات عديدة بشأن التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر جنيف ، وكانت الإدارة تحبذ فكرة وفد عربى موحد يشارك فيه الفلسطينيون .

ولم تسفر الرحلة عن أية نتائج غير متوقعة . . ولما كانت حكومة بيجين قد رفضت فعلا التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى ولو قبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ ، فإنها عارضت أيضا تمثيل الفلسطينيين فى جنيف ، كما عارضت فكرة الكيان الفلسطينى . أما العرب ، الذين إردادت شكوكهم الآن فى تضمينات فكرة واشنطن عن « الكيان » فقد كانوا

حذرين غير ملتزمين . وتوصل فانس إلى نتيجة واضحة ، وهى أن هناك فجوات واسعة مازالت تفصل بين أطراف النزاع ، رغم أنه كما يبدو قد ألقى بالقدر الأكبر من اللوم على إسرائيل .

ومع ذلك فإن إظهار إصرار الولايات المتحدة على المضى نحو جنيف كان له بعض التأثير المثمر ، إذ أن سوريا انضمت أخيرا إلى مصر والأردن فى إبلاغ فانس أن العرب على إستعداد لتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل كجزء من تسوية فى الشرق الأوسط . وحوالى نهاية شهر أغسطس ، تحرك الرئيس الأسد بشكل أقرب إلى ما تفضله أمريكا عن وجود وفد عربى مشترك ،ـ وهو ما أراح كارتر كثيرا ـ عندما اقترح أن يكون التمثيل العربى فى جنيف تحت رعاية الجامعة العربية . وفى نهاية سبتمبر ، أعلنت سوريا والأردن صراحة تأييدهما لفكرة الوفد العربى المشترك فى مؤتمر السلام .

ومع ذلك فإن مشكلة التمثيل الفلسطينى ظلت بلا حل . وسواء حضر وفد عربى مشترك جلسة افتتاح المؤتمر أم لم يحضر ، فقد كان السؤال الذى لم يجد اجابة عن الدور الذى سيخصص لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ إن كان لها دور ـ فى المفاوضات الفعلية .

ونظرًا لإلتزام واشنطن لإسرائيل الذى حدث فى ١٩٧٥ ، فإنها أحست بالعجز عن إستطلاع الشروط الممكنة لإشتراك منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق إتصالات مباشرة مع المتحدثين باسم المنظمة ، وكانت النتيجة أشبه بعملية بآلية حقيقية من الدبلوماسية العلنية حيث تبادل زعماء أمريكا والمنظمة الرسائل من خلال الصحافة العالمية ومن البيانات والتصريحات التى يطلقها كل من الجانبين خلال شهرى سبتمبر وأغسطس دون أن يسفر ذلك عن أى إتفاق ، وإن كان قد أظهر بالفعل الثغرة الواسعة الأساسية بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد بدا أن كلا منهما يرغب فى بدء إتصال مباشر ، ولكن أيا منهما لم يستطع أن يرى الطريق الذى يحقق الحد الأدنى من المتطلبات لعمل ذلك ، إذ كان الشرط الضرورى بالنسبة لكارتر لبدء الحوار (واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف) هو قبول المنظمة للقرار رقم ٢٤٢ ولحق إسرائيل فى الوجود . غير أنه بغض النظر عن ذلك ، فقد كانت الإدارة الأمريكية ترغب فى إظهار مرونة ، وقد دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى قبول قرار الأمم المتحدة مع تحفظات تتعلق بمغزاه بالنسبة لحقوق الفلسطينيين، غير أنه نظرا لرفض إسرائيل الإجتماع مع المنظمة تحت أية ظروف ، فإن واشنطن لم تستطع أن تتعهد بشكل محدد بأن تعاون الفلسطينيين سوف يكافأ بمقعد فى جنيف . وبدلاً من ذلك أشار المتحدثون الأمريكيون إلى إستعداد واشنطن « للعمل » مع منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد سعيها لحضور مؤتمر السلام .

كان عرفات ورفاقه يشعرون بالحيرة ، غير أنهم كانوا حذرين أيضًا . . فبعد أن قبلوا فعلا ، من حيث المبدأ إقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وغزة مع علاقة غير واضحة مع الأردن ، كان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تقبل القرار رقم ٢٤٢ كثمن لكسب التأييد لمطالبها السياسية . وعرض زعماء المنظمة أفكارا مختلفة ، فأقترحوا قبول قرار الأمم المتحدة ، اذا تم تعديله بحيث يعترف بالحقوق القومية الفلسطينية ، فإذا فشل ذلك ، فإنها تقبل إجراءًا جديدا من مجلس الأمن يعيد تأكيد قراره رقم ٢٤٢ ويؤيد الحقوق القومية الفلسطينية . والواقع أن زعماء منظمة التحرير الفلسطينية أشاروا إلى إستعدادهم لقبول جوهر القرار رقم٢٤٢ إذا وازنت الولايات المتحدة التزامها بوجود إسرائيل ، بمساندة هدف إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة .

وطوال هذا التبادل الذى أثبت فى النهاية أنه بلا طائل ، بقيت إسرائيل معارضة لإشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام غير أن الحكومة الإسرائيلية قبلت فعلا إمكان إشتراك أفراد فلسطينيين فى جلسات مؤتمر جنيف باعتبارهم جزءا من وفد عربى موحد ، وأظهرت إشارات مختلفة أن إسرائيل سوف تقبل وجود فلسطينيين فى وفد أردنى . وأدى ذلك إلى أن تأمل واشنطن فى أن ترتيبا عمليا قد يكون فى متناول اليد .

وفى أواخر سبتمبر ١٩٧٧ ، اعتقدت الحكومات العربية أن الولايات المتحدة التزمت بصيغة لمؤتمر جنيف تتضمن وفدا عربيا موحدا « يحتمل أن يشمل أعضاء غير بارزين فى منظمة التحرير الفلسطينية » وكانت الخطة تدعو إلى وجود وفد عربى للتفاوض مع إسرائيل من خلال لجان فرعية بعد جلسة إفتتاح المؤتمر بكامل أعضائه . وستجرى مناقشة موضوعات الضفة الغربية وغزة ، والمسألة الفلسطينية وقضية اللآجئين من خلال محادثات بين إسرائيل ، والأردن ، ومصر ، والفلسطينيين ، وربما غيرهم .

فقاعة جنيف تنفجر

لم تكن مشكلة تمثيل الفلسطينيين فى مؤتمر جنيف قد سويت عندما وصل اسماعيل فهمى وزير خارجية مصر إلى واشنطن فى ٢١ سبتمبر . وقد التقى فهمى ومساعدوه مع وفد أمريكى على مستوى عال ضم الرئيس كارتر ، ومونديل ، وفانس ، وبريجنسكى ومستشارين عديدين .

وبدأ فهمى المناقشات وهو مقتنع بأن الولايات المتحدة قد بدأت مرحلة محورية فى سعيها نحو السلام فى الشرق الأوسط . . وقال فيها بعد :

« كانت محادثاتى مع عرفات قد أوضحت أن هناك عقبة كبرى لقبول منظمة التحرير الفلسطينية (قرار الأمم المتحدة دقم ٢٤٢) هى البند الذى يشير إلى « حق كل دولة فى العيش بسلام » وكان عرفات يخشى بحق ، أن منظمة التحرير الفلسطينية اذا قبلت هذا البند ، فإنها ستكون قد إعترفت عمليا من جانب واحد بدولة إسرائيل وحقها فى العيش بسلام ، بينما لن تحصل هى على أى ضمان أو أى إعتراف بحق الفلسطينيين فى العيش بسلام داخل كيان وطنى مستقل . وكان من المحتم أن يمنح الفلسطينيون ضمانا بأن الولايات المتحدة ستعترف بحق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم .

وطرح وزير خارجية مصر خيارات متنوعة : فاقترح أولا أن تقبل أمريكا قرارا جديدا لمجلس الأمن يؤيد حقوق الفلسطينيين القومية ، مع تأييده للقرار رقم ٢٤٢ . وكان كارتر حازما حيث قال :

« أود أن يكون واضحا تماما أنه إذا كان إقتراحكم هو تعديل القرار رقم ٢٤٢ فإن الولايات المتحدة سوف تعترض عليه بحق الفيتو » .

وجرب فهمى سبيلا آخر ، فاقترح أن يقدم كارتر التزاما غير مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بالتأكيد لمصر « بأنه سيتم إنشاء وطن قومى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة» فأجاب الرئيس بقوله : لا يمكننى أن أعطى هذا التأكيد » وعندئذ اقترح وزير الخارجية المصرى أن تعمل واشنطن من أجل اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وقال :

« سيدى الرئيس ، إنكم تريدون منا الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لكى تقبل القرار رقم ٢٤٢ وفى مقابل ذلك فإننا نعتقد أنه من العدل والإنصاف أن نطلب منكم ممارسة الضغط على إسرائيل للإعتراف بالمنظمة » .

ولم يعتبر كارتر ذلك خيارًا . واعتقادا فيما يظهر بأن الاتصالات الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية ستكون مثمرة ، واقتناعا فيما يبدو بأنه مازال هناك وقت لتشجيع إقامة علاقات بين الجانبين فقد حث كارتر فهمى على أن يعمل من أجل هذه الغاية . ويذكر فهمى أنه فى محاولة شرح بعض القيود التى تقيد البيت الأبيض ،أن قال له الرئيس : « إن العرب يبالغون فى قدرته على تغيير رأى إسرائيل » ، وقال : « المهم ألا تنسوا أن تأثيرى على إسرائيل يرتبط بشكل تناسبى بمدى التأييد الذى أحصل عليه من الرأى العام الأمريكى والكونجرس والدوائر اليهودية فى هذه البلاد ، وأود أن يكون واضحا تماما أنه مع عدم وجود هذا التأييد الثلاثى ، فإن قدرتى على التأثير على إسرائيل سيكون قليلا » .

وبعد أسبوع من هذا اللقاء ، حاول كارتر مرة أخرى أن ينتزع تنازلا من منظمة التحرير الفلسطينية يساعد فى إتمام خطط عقد مؤتمر جنيف . ورغم أن الحكومة الإسرائيلية ظلت تعارض إدخال أعضاء المنظمة فى وفد عربى موحد فى جنيف ، فقد كانت ملاحظات كارتر أوضح إشارة علينة على قوة رغبته فى إشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام وقال :

« لو أن منظمة التحرير الفلسطينية مضت قدما وقالت « إننا نؤيد قرار الأمم المتحدة رقم٢٤٢ الذى لا نعتقد انه أشار إلى المسألة الفلسطينية بشكل كاف ، لإنه أشار فقط إلى اللاجئين ، ونحن نعتقد أن لنا مصلحة أخرى غير هذه » فإن هذا سيكون أمرا طيبًا ، وسوف نبدأ عندئذ الإجتماع والعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية » .

والواقع أن عرض كارتر قد حدث فى لقاء خاص قبل ذلك ببضعة أسابيع مع الأمير فهد الذى كان يعمل كوسيط ، فقد عرض سيروس فانس على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مشروع بيان أمريكى ، تبدى فيه واشنطن استعدادها للإعتراف بأنه يشكل القبول المطلوب للقرار رقم ٢٤٢ وهو :

« تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ مع التحفظ بأن القرار لا يشير بصورة كافية إلى المسألة الفلسطينية ، لأنه قصر عن ذكر أية إشارة إلى الوطن القومى للشعب الفلسطينيى ، ومن المعترف به أن صيغة القرار رقم ٢٤٢ تعترف بحقوق كل دول الشرق الأوسط فى أن تعيش فى سلام » .

وقد فشل عرض فانس فى كسب الأصوات اللازمة لقبوله من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد عزا الأمير فهد هذه النتيجة إلى المعارضة الشديدة للعناصر المتطرفة داخل المنظمة ، وكذلك إلى نفور عام فى المنظمة من قبول حق إسرائيل فى الوجود بدون ضمانات تلبى الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية العسكرية .

ويبدو أن كارتر كان يحاول بإحياء عروضه علنا دعم موقف المعتدلين فى منظمة التحرير الفلسطينية ، علاوة على أنه كان يزن تحركاته بعناية ، لكى تتفق مع تطور جديد مذهل فى سعيه للسلام فى الشرق الأوسط .

وفى أول أكتوبر ١٩٧٧ ، بعد يومين من مناشدة كارتر لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أصدرت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى بيانا مشتركا عن الشرق الأوسط ، وعلى الفور أيدته المنظمة ، وهو موقف يعكس رد الفعل الأيجابى العام الذى أثاره البيان فى العالم العربى . ومن الناحية الأخرى ، كانت معارضة إسرائيل فورية ومتشددة ، ورد الفعل الأمريكى الداخلى سلبيا الى حد كبير .

ولما كانت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى مازالا من الناحية الفنية رئيسين مشاركين لمؤتمر جنيف المعطل ، فإن البيان المشترك كان مقصودا به أن يكون أساسا لإعادة عقده . وقد تم تشكيله خلال الشهور السابقة أثناء عدة اجتماعات بين فانس وزير الخارجية ، وجروميكو وزير الخارجية السوفيتى . وكان النقض المثير لسياسة كيسنجر لإستبعاد السوفيت من جهود صنع السلام راجعا إلى اعتقاد كارتر بأن السلام الشامل لا يمكن بلوغه بدون مساعدة نشطة من موسكو.

كان الإعلان الأمريكى - السوفيتى إلى حد كبير إعادة لتأكيد موقف الإدارة الأمريكية المعروف المؤيد لتسوية تقوم على أساس إنسحاب إسرائيلى من الأراضى التى احتلت فى ١٩٦٧ ، « وإقامة » علاقات سلام طبيعية بين إسرائيل وجيرانها » .

غير انه باعتباره تعبيرا فى السياسة الأمريكية التى تحتويه - بالإضافة إلى التغيير الجذرى الذى تضمنه رأى واشنطن فى العامل السوفيتى فى صنع السلام فى الشرق الأوسط - فإنه كان يمثل تجديدا هاما محتملا ، فالنص مثلا لم يتضمن أية إشارة إلى القرار رقم ٢٤٢ فضلا عن ان البيان ذكر ان التسوية يجب أن تؤكد « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » ولم يكن هذا مجرد ناحية جديدة فى نهج واشنطن ، بل إنه كان يتعارض مع رأى إسرائيل بأن الفلسطينيين ليست لهم أية حقوق جماعية .

وكان من المؤكد تقريبا ، أن يجتذب البيان الأمريكى - السوفيتى هجوما شديدا من إسرائيل فى أى موقع خلال رئاسة كارتر ، ومع ذلك فان توقيت الإعلان كان من الصعب حسابه بشكل أفضل لا يزيد فرص الإستقبال الأنفعالى المرير فى القدس . وكانت إدارة كارتر قبل ذلك بأسبوعين فقط قد ضغطت كما يبدو على صانعى السياسة الإسرائيليين المترددين لإجهاض هجوم كبير مقرر على قوات منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان .

وقد اشترك المسئولون الإسرائيليون ، والجماعات الأمريكية الموالية لإسرائيل ، وأنصار سياسة التشدد الأمريكى نحو الإتحاد السوفيتى فى الولايات المتحدة فى موجة عداء فورية وعميقة ضد إعلان أكتوبر ١٩٧٧ ، وأدى القلق على إسرائيل إلى أن يركز الكثيرون من نقاد الإدارة الأمريكية على إمكان أن تكون واشنطن تتحرك تدريجيا نحو قبول إقامة دولة فلسطينية كجزء من أية تسوية فى الشرق الأوسط ، بينما إعترض آخرون على إتجاه السياسة الجديدة لإنهم يعتبرون انها تقدم مكاسب سياسية لا داعى لها للاتحاد السوفيتى .

وخلال ثلاثة أيام تلقى البيت الأبيض حوالى ٩٠٠٠ برقية احتجاج من اليهود فى أنحاء البلاد ، ووقع مائة وخمسون عضوا فى مجلس النواب على رسالة تعرب عن « القلق الخطير » بشأن البيان الأمريكى - السوفيتى ، ووجه ادوارد كوتش المرشح لمنصب عمدة مدينة نيويورك

اتهاما نموذجيا ، فقد إتهم الموالين للعرب بوزارة الخارجية الأمريكية بالغدر بإسرائيل ، واتهمت شخصيات عامة عديدة الإدارة بالإعداد لفرض تسوية على إسرائيل ، بينما تسمح للإتحاد السوفيتى بالعودة إلى نشاطه و إتجاهه فى دبلوماسية الشرق الأوسط .

وقد دفعت المعارضة المتدفقة إدارة كارتر إلى بذل جهود عاجلة لتهدئة نقادها ، فقد أعلن كارتر فى خطابه أمام الأمم المتحدة فى ٤ أكتوبر عن احتمال سلام مفروض فى الشرق الأوسط ، وأكد صلة القرار رقم ٢٤٢ بعملية السلام ، وبينما كرر تأييده « للحقوق » الفلسطينية ، فإنه أدخل بعناية تأكيدا جديدا على الفكرة بقوله إن مثل هذه « الحقوق » سوف تتحدد من خلال مفاوضات ، وقيل إن الحاخام الكسندر شيندر رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى كان مسرورا بما عرضه الرئيس .

وفى المساء نفسه عقد الرئيس كارتر اجتماعا حاسما مع موشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلى فى أحد فنادق نيويورك ، حضره سيمى دينز السفير الإسرائيلى ، وفانس ، وبريجنسكى ، وكان لقاء يسوده التوتر ، فقد طالب الإسرائيليون بضمانات بأن الولايات المتحدة لن تتابع فكرة الدولة الفلسطينية ، ولا تسعى للضغط على إسرائيل لقبول تسوية لا توافق هواها وذلك كثمن للذهاب إلى جنيف . وحاول كارتر إنقاذ ما يمكن انقاذه من المبادرة الأمريكية ، وهدد كلا الطرفين بالإلتجاء فى النهاية إلى الرأى العام الأمريكى ضد الآخر . ونقتبس فقرات من مفكرة بريجنسكى الخاصة عما يذكره عن هذه المواجهة :

كانت جلسة مفاوضات طويلة خلال اليوم مع ديان امتدت إلى ساعة متأخرة من الليل ، تخللتها مأدبة عشاء كان على الرئيس أن يحضرها . . . والواقع أن ديان كـان يبتز الرئيس بقوله إنه إذا لم يحصل على تأكيدات بأن واشنطن ستعارض استغلال الضفة الغربية ، وإننا سنعطى إسرائيل مساعدات إقتصادية وعسكرية ، فإنه سيضطر إلى الإشارة إلى عدم رغبتنا فى ذلك فى تعليقاته العلنية هنا فى الولايات المتحدة . وقد أشار بوضوح إلى استحالة ما يطلبه ، ولكنه حاول فى الوقت نفسه أن يقنع ديان بأن يوافق على مؤتمر جنيف الذى سيسمح لإسرائيل بحضوره . وكان كل من الرجلين يدرك القيمة النفسية للتهديد بالمواجهة ، وفى إحدى المرات قال ديان : « إننا فى حاجة إلى الحصول على صيغة متفق عليها ، لأستطيع أن أذهب إلى إسرائيل ، وإلى اليهود الأمريكيين . . وأقول إنه كان هناك إتفاق لامواجهة » وهو ما رد عليه الرئيس بقوله : « قد تكون هناك مواجهة إلا إذا كنتم راغبين فى التعاون ، ولكن أية مواجهة سوف تكون ضارة جدا لإسرائيل ، وبتأييد الرأى العام الأمريكى لها » . وكانت نتيجة الحديث مع ديان إصدار بيان مشترك « وورقة عمل » . وقد أشاد بريجنسكى بالنتائج قائلا :

لقد حصلنا فى النهاية على بيان بحل وسط بالتعهد بذهاب الإسرائيليين (إلى جنيف) ،

ولكنى أتساءل عما إذا كان دنتيز وديان لم يخرجا من الاجتماع برأى مفرط فى الثقة بالنفس عن الدرجة التى تعرض فيها الرئيس للضغط . وكان كارتر فى بعض الحالات ، وحول بعض المسائل قاسيًا للغاية ، ولكنه لم يكن يمضى فى ذلك إلى درجة كافية ـ حسب تقديرى ـ توضح أنه إذا واجه تحديًا فإنه سوف يتجه إلى الأمة ، وستكون هناك مواجهة شاملة .

وقد أكد البيان الأمريكى ـ الإسرائيلى الذى أذيع فى الساعات الدولى من يوم ٥ أكتوبر مرة أخرى أهمية القرارين رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ باعتبارهما الأساس المتفق عليه للتفاوض فى جنيف ، كما ذكر أن « قبول البيان الأمريكى ـ السوفيتى الصادر فى أكتوبر ١٩٧٧ بواسطة الأطراف المعنية ليس شرطًا مسبقًا لاعادة عقد وإدارة مؤتمر جنيف »بل إن « ورقة العمل » الأمريكية ـ الإسرائيلية التى تضع إطارًا لمؤتمر جنيف المقترح كانت أكثر إثارة لقلق الرأى العام العربى ، فقد نصت الوثيقة على وجود وفد عربى موحد يشمل عرب فلسطينيين ، على أن ينقسم بعد جلسة افتتاح المؤتمر إلى مجموعات وطنية لاجراء مفاوضات أساسية منفصلة مع إسرائيل ، وعلى أن تناقش « مسائل » الضفة الغربية وغزة فى مجموعة عمل تضم كلا من إسرائيل والأردن ومصر والعرب الفلسطينيين .

وقد ازدادت خيبة الأمل العربية عمقًا عندما أصبح معلومًا أن المسودة الأولى للبيان التى اقترحتها الولايات المتحدة تختلف بشكل ملحوظ عن « ورقة العمل » الأمريكية ـ الإسرائيلية الأخيرة ، فقد كانت النسخة الأصلية لبيان واشنطن تشمل فقرات تدعو إلى مشاركة لأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية على مستوى أدنى ، وتشير إلى أن مسألة « الكيان الفلسطينى » يجب أن تكون جزءًا من جدول أعمال مؤتمر جنيف ، علاوة على أن المسودة الأولى اقترحت أن ينص على أن يبقى الاجتماع الكامل الأعضاء الذى يضم الوفد العربى الموحد فى حالة إنعقاد طوال المؤتمر ، كما أنها ذكرت أن مسألة الضفة الغربية وغزة سوف يجرى « التفاوض بشأنها » لامجرد « مناقشتها » .

وخلاصة الأمر ، أن الموقف الذى تتخذه إدارة كارتر الآن يقترح أن يكفل مؤتمر جنيف غطاءا فقط لمفاوضات مباشرة بين إسرائيل من جهة ، ومصر والأردن وسوريا – وربما لبنان – من جهة أخرى وكان واضحا أن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية أمر خارج الموضوع ، وكان الشك يتزايد صعدا بأنه حتى مسألة « الكيان الفلسطينى» ستجرى مناقشتها ، أو يتم التفاوض بشأنها . وكانت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن فرعين من الموقف الأمريكى – الإسرائيلى . وكان السادات هو الوحيد بين الزعماء العرب الذى يظهر اهتماما حماسيا لمؤتمر جنيف ، بل أنه كان يحث دون جدوى على تعديل « ورقة العمل » لكى تسمح بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية .

وكان أكثر الرجال لهفة لإنقاذ مؤتمر جنيف هو جيمى كارتر ، إذ أنه وسط الإضطراب الذى أثاره الإعلان الأمريكى – السوفيتى ، والبيان الأمريكى – الإسرائيلى ، « وورقة العمل » ساوره القلق من أن تنهار العملية بأسرها وكملتجأ أخير ناشد الرئيس السادات أن يقدم مساعدة قوية علنية وإيماءة من سياسى محنك للمساعدة على إحياء قوة الدفع نحو جنيف .

وجاء رد السادات فى أوائل نوفمبر ، واقترح حل مشكلة الشرق الأوسط بعقد إجتماع فى القدس الشرقية ، يحضره زعماء من الصين ، ومصر ، والأردن ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وإسرائيل ، والأردن ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وسوريا ، الولايات المتحدة ، والإتحاد السوفيتى ، وتساءل كارتر ونائبه مونديل ، وفانس وبريجنسكى عما إذا كان الرئيس المصرى «قد فقد إحساسه بالواقع » .

وعندما يسترجع المرء ما حدث ، فإنه يبدو من المشكوك فيه أن توازن السادات قد ضعف ، فقد كان إقتراحه الغريب على الأرجح مجرد وسيلة للإجابة على « صديقه جيمى » برسالة تظهر نوايا طيبة ، وإن كان من غير الممكن أن تؤدى إلى نتائج عملية ، فقد كان السادات فى الطريق إلى أن يقرر – أو ربما كان قد قرر فعلا – أن مؤتمر جنيف لم يعد يستحق المتابعة . وفى ٩ نوفمبر أعلن استعداده لمقابلة بيجن فى القدس ، وأدهش العالم بسرعة قبوله للدعوة الوشيكة . وظهر السادات أمام الكنيست ليلقى نداءا بليغا من أجل السلام ، بينما حذر مستمعيه بأن أية تسوية سوف تتطلب عودة كل الأراضى المحتلة بما فيها القدس الشرقية ، وقبول حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم .

ومن المستحيل أن نحدد بدقة ما الذى دفع الرئيس المصرى إلى القيام بالرحلة التاريخية ، وقد أشار السادات فى حديثه ، بعد فترة قصيرة من الرحلة ، إلى أن كثرة التفاصيل التافهة حول مؤتمر جنيف ، هى أساس قراره القيام بالرحلة . وقد تضمنت سيرته الذاتية الكثير من نفس هذا الزعم ، وكانت الرواية مفعمة بتلميحات عن إلهام رفيع ، بدحض فكرة أن هذا العمل قد إتخذ فى نوبة غضب ونفاذ صبر من الإجراءات . ومن الممكن بطبيعة الحال أن يكون نفاذ الصبر والمشاعر النبيلة هما اللذان دفعاه إلى هذا العمل ، ولكن قد تكون الحسابات السياسية العملية ، والدنيوية أمورا رئيسية هامة فى ذلك .

وكان السادات قد بعث مندوبا إلى لقاء سرى مع موشى ديان وزير خارجية إسرائيل فى المغرب فى منتصف سبتمبر ، دون أن يبلغ ذلك إلى الرئيس كارتر ، أو اسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى ، وليس من المؤكد معرفة ما حدث ، وقد إفترض البعض أن الإتصال المبدئى مع ديان مهد الطريق لرحلة السادات إلى القدس على أساس تعهدات سرية من إسرائيل بإعادة سيناء إلى السيطرة المصرية مقابل سلام منفصل ، وقد بحث اسماعيل فهمى هذا

التفسير فيما بعد ، ولكنه لم يجد أية أدلة تؤيده ، وقد انتهى إلى أن السادات قد تصرف فى نزوة طارئة عندما قام برحلته بدون أن يتأمل حتما فى الاصداء التى ستنتج عنها .

وعلى أية حال فقد كان لدى السادات أسباب طيبة لكى يزداد إهتماما بالخيارات المتاحة له بمجرد أن بدأت خطة كارتر حول مؤتمر جنيف تتكشف . وكانت اتفاقية سيناء - ٢ قد قوضت خيار الحرب لدى مصر ، ودمرت على الأرجح هذا البديل تحت زعامة السادات ، وكان الزعيم المصرى حبيس إتفاق لا يمكن أن يحل محله غير معاهدة صلح مع إسرائيل ، إلا إذا كان مستعدا لهدم العلاقة الناشئة بين بلاده والولايات المتحدة ، وهو خيار يتعذر التفكير فيه ، حيث أن روابط القاهرة النامية مع واشنطن كانت مثمرة ، فقد حصلت مصر على حوالى ٢,٥ بليون دولار من المساعدات الأمريكية منذ ١٩٧٥ ، مع بداية علاقات للإمداد بالأسلحة ، وكانت تبشر بمزيد من الثمرات بشكل مطرد مستقبلا ، كما ان جسور السادات مع الإتحاد السوفيتى من ناحية أخرى كان يبدو انها احترقت ولا سبيل لإصلاحها .

وبعد أن أدى النهج الأمريكى حيال مؤتمر جنيف إلى نفور الرأى العام العربى ، أصبحت بدائل السادات محدودة ، فقد كان فى إستطاعته أن يقف دون جدوى إلى جانب خطة كارتر بشأن مؤتمر جنيف بدون أن يعدل موقف مصر ، بينما يتحمل بالتأكيد تقريبا عواقب لايمكن التنبؤ بها ، وإن كانت غير مريحة بصورة مؤكدة لإنعزال جديد بين العالم العربى والولايات المتحدة - أو كان يستطيع إتخاذ إجراء جذرى قد يفيد بلاده ولكنه لم يغير المحيط الدبلوماسى بشكل أساسى ، وكانت لدى السادات أسباب قوية للغاية - إلى الحد الذى تحركه مثل هذه الإعتبارات - للإعتقاد بأنه بمجرد أن تشرع القاهرة فى إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، فإنها سوف تستطيع أن تعتمد على واشنطن تماما لمساندة مطالبتها بكل سيناء حتى الحدود الدولية . وفى اختيار هذا الطريق الأخير ، فإن السادات لن يعطى ظهره ببساطة لخصوم إسرائيل الآخرين من العرب ، وبينهم الفلسطينيون . وظل يسعى خلال الشهور التالية للربط بإحكام بين التقدم صوب السلام المصرى - الإسرائيلى ، وبين مطالب العناصر الأخرى من العرب ، غير أنه كان واضحا أن السادات منح الأولوية لإزالة كل آثار الوجود الإسرائيلى على الأراضى المصرية .

وكان قرار السادات بالذهاب إلى القدس باهظ الثمن ، فقد أثار غضب الجزائر ، واليمن الجنوبية ، وليبيا ، والعراق ، وسوريا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبدا أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج قد صدمت واستاءت ، واستقال اسماعيل فهمى وزير الخارجية ، وعندما حاول السادات أن يستبدل به محمد رياض الذى كان وزيرا للدولة للشئون

الخارجية ، استقال هو الآخر ، غير أن غالبية المصريين - والأهم من ذلك الجيش - وقفوا إلى جانب الرئيس بشدة .

ولدى عودة الرئيس السادات من القدس ، مضى فى عمله العادى ، وكأن شيئا غير عادى لم يحدث ، فقد دعا المشتركين فى مؤتمر جنيف المرتقب للإجتماع فى دورة تحضيرية بالقاهرة ، ولم تحضر غير الولايات المتحدة وإسرائيل ، اللتين اجتمع مندوبوهما فى ١٤ ديسمبر لممارسة إجراء أجوف أساسا .

وفى نفس الوقت وصل مناحم بيجين إلى واشنطن يحمل مشروعا للسلام كان قد أعده لتقديمه للمصريين . وقد تركزت سماته الأساسية على الإقتراح الخاص بسيناء والضفة الغربية وغزة ، وقد اعترف بالسيادة المصرية على أغلب سيناء ، وإن كانت خطة بيجين قد طالبت بالإبقاء على المستوطنات الإسرائيلية فى المنطقة ، واعتبرت الضفة الغربية وغزة مناطق سوف تمتنع إسرائيل عن الإلحاح للسيادة عليها ، وإن كانت لن تتخلى عنها لمدة خمس سنوات على الأقل ، وخلال تلك الفترة سوف يمنح سكان المنطقة العرب - حكما ذاتيا إداريا - بينما تظل إسرائيل مسئولة عن الأمن بشكل كلى ، ويحتفظ المواطنون الإسرائيليون بحقوق الإستيطان هناك .

وحاولت إدارة كارتر التى كانت فى حالة غير مستقرة بعد التحول الأخير للأحداث فى الشرق الأوسط ، أن تضع أفضل واجهة ممكنة على هذه المقترحات ، وهى تدرك تماما إنها لن تكون مقبولة لدى مصر أو أى دولة عربية أخرى . وكان بريجنسكى يعتقد أن « الحكم الذاتى الإدارى » الذى يعرضه بيجين لن يعتبره العرب أكثر من صيغة لإقامة « باسوتولاند » إسرائيلية (مثلما حدث فى جنوب إفريقيا) . غير أن بيجين قدم الإقتراح باعتباره ترتيبا مؤقتا ، وأنه يتضمن الحاجة إلى تطورات أخرى فى مرحلة ما . وتقبل بريجنسكى حكم الضرورة ، وأوصى بأن تتخلى الإدارة الأمريكية عن البحث الذى أصيب بالأحباط من أجل سلام شامل ، والعودة إلى دبلوماسية الخطوة خطوة .

وكانت لدى الإدارة بدائل قليلة ، إذ أن حملة كارتر التى توقفت فى جنيف لا يمكن إعادة بدئها ، فاستقبلت إقتراحات بيجين بحرارة ولكن مع بعض التحفظات . وبقدر من الدهشة والضيق ، ملتزمة بتشجيع سلام مصرى - إسرائيلى منفصل .

وقد ادى الإتجاه الجديد إلى جعل المسألة الفلسطينية أقل إثارة للإهتمام المباشر . وأعاد كارتر تأكيد تحفظاته السابقة بشأن إقامة دولة فلسطينية فى النهاية باعتبار ذلك كان تفضيلا شخصيا فقط ، اعاد تأكيدها فى سياق المناقشة (التى دارت بين السادات وبيجين حول تلك المسألة بالذات) مما أعطى كلمات كارتر قوة البيان السياسى بالفعل . غير أنه بينما كانت

الأطراف الأخرى للنزاع العربى – الإسرائيلى تدفع إلى خارج الاهتمام ، ظلت الإدارة يساورها القلق . وكان قلقها من أن أى سلام منفصل بين مصر وإسرائيل لا يرتبط بعلاقات إسرائيل بجاراتها سوف يؤدى إلى موقف غير مستقر يمكن فى النهاية أن يرتد لصالح السوفيت .

نحو سلام مصرى ـ إسرائيلى

رد مناحم بيجين على العرض الذى رمزت إليه رحلة السادات إلى القدس بهدف محدد هو: أنه يريد سلاما منفصلا مع مصر يترك إسرائيل مسيطرة على كل المناطق التى احتلتها منذ١٩٦٧ عدا شبه جزيرة سيناء – وإلى هنا فإنه كان يأمل فى أن يستخرج من مصر أقصى قدر من التنازلات ، لأنه كان يدرك منذ البداية أن وجود إسرائيل فى سيناء لابد من خفضه إلى حد كبير للوصول إلى تسوية مع القاهرة .

وكان الموقف الذى أتخذه السادات أمام الكنيست على النقيض من ذلك ، فقد أعلن أن على إسرائيل أن تنسحب من كل الأراضى العربية المحتلة فى ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية ، مع تأييد حق الفلسطينيين فى إقامة دولة خاصة بهم .

وبعد فشل إدارة كارتر فى فى إحياء الصيغة القديمة عن الأرض مقابل السلام ، باعتبارها المبدأ الموجه لجهود تشجيع نهاية حاسمة للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، تخلت الإدارة عن مؤتمر جنيف باعتباره محاولة يائسة لمساندة الإنطلاق نحو تسوية مصرية ـ إسرائيلية ، ولم يمض وقت طويل قبل أن تضطلع الولايات المتحدة ـ بناء على طلب كلا الطرفين ـ بدور رئيسى فى مغامرة صنع السلام الجديدة ، غير أن الإهتمام الأكبر لإدارة كارتر هو أن تقارب مصرى ـ إسرائيلى لن يكون أو يتصور أن يكون مجرد سلام منفصل ذا إحتواء ذاتى ، ومن ثم فقد كان هناك تقارب ملحوظ فى الأفضليات منذ البداية بين واشنطن والقاهرة ، وكان واضحا أن السادات يعتمد بشدة على ضغط أمريكى على إسرائيل يفيد العرب .

وتصف سعديه توفال بإيجاز بارع الطبيعة الأساسية للمفاوضات الثلاثية التى كانت تميز الأنشطة المتقطعة خلال فترة الستة عشر شهرا التى مضت بين رحلة السادات إلى القدس وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ، فتقول :

« تبلور جدول أعمال المفاوضات حول ثلاث مسائل رئيسية ، إحداها المسألة المصرية – الإسرائيلية الثنائية : الجداول الزمنية لإنسحاب إسرائيل من سيناء ، وترتيبات الأمن وتحديد التسلح ، ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية فى سيناء ، وخطوات تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية ، والثانية هى : المسألة الفلسطينية ، ومستقبل الضفة الغربية وغزة ، والمسألة الثالثة هى : شكل ودرجة الربط بين المسألتين الأوليتين ، وهل تقف تسوية المسألة الثنائية فى

معاهدة السلام بذاتها وتكون مشروطة بتسوية المشكلة الفلسطينية ، أم ترتبط بالمشكلة الفلسطينية بشكل غامض وغير دقيق فقط ؟ .

وقد فشل أنور السادات منذ البداية فى تقدير عمق نفور إدارة كارتر من أن تتعرض للإتهام بالضغط على القدس لدفعها إلى إتفاق السلام . وكانت الإدارة التى لا تزال تدفع ثمن المواجهة غير المثمرة مع إسرائيل وأنصارها الأمريكيين فى عام ١٩٧٧ ، لا تجد إستعدادا لكى تواجه اتهاما آخر بمحاولة فرض تسوية موالية للعرب . وقد ظهر جزء من قلقها فى هذا الصدد، عندما اتخذت قرارا حاسما بالامتناع عن استخدام المساعدات العسكرية كوسيلة لإيجاد مرونة إسرائيلية فى مفاوضاتها مع مصر من أجل السلام .

ومع أن ذلك قد ساعد إدارة كارتر على تجنب خلافات علنية مع إسرائيل تماثل أبعاد نضالها الخاسر فى خريف ١٩٧٧ ، فإن علاقات أمريكا وإسرائيل لم تكن منسجمة حقا خلال الفترة الباقية من حكم كارتر . وكانت هناك ثلاث مسائل أدت إلى احتكاكات خطيرة بين القدس وواشنطن بعد إنهيار خطط مؤتمر جنيف ، كان بينها مشكلتان قديمتان نجمتا عن سياسات إسرائيل بشأن المستوطنات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة ، وحيال لبنان . والثالثة التى أثارت جدلا كبيرا فى ربيع ١٩٧٨ ، هى توريد أسلحة أمريكية إلى المملكة العربية السعودية ومصر .

ورغم أن الولايات المتحدة كانت ترفض بوجه عام تأييد قرارات الإدانة التى تصدرها الأمم المتحدة حول إنشاء إسرائيل لمستوطنات يهودية فى الأراضى المحتلة ـ واستخدمت حق الفيتو بالفعل لمنع مجلس الأمن من اتخاذ اجراء رسمى بشأن هذه المشكلة حتى ١٩٧٩ ، فقد كان الموقف الرسمى لواشنطن هو أن المستوطنات تعد انتهاكا للقانون الدولى . وقد عرض وليم سكرانتون السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة فى مارس ١٩٧٦ الوصف التالى للموقف الأمريكى :

« . . . تعتقد حكومتى أن القانون الدولى يضع المعايير المناسبة (للحكم على المستوطنات الإسرائيلية فى المناطق المحتلة) وأن على المحتل أن يحافظ على المناطق المحتلة دون أى مساس قدر الإمكان واتفاقية جنيف الرابعة تتحدث بصراحة عن مسألة نقل السكان وذلك فى المادة٤٩ وهى : « يجب ألا تنقل السلطة المحتلة أعدادا من سكانها المدنيين إلى الأراضى التى تحتلها » .

وفى أواخر ١٩٧٦ أيدت الولايات المتحدة قرارا لمجلس الأمن « صدر بإجماع الآراء » يعلن الأسف بشدة لكل الخطوات التى تقوم بها إسرائيل لتغيير التكوين الديموغرافى للسكان أو للطبيعة الجغرافية للأراضى المحتلة . وأدان البيان بصفة خاصة إقامة المستوطنات ، وأعلن أن

هذا العمل ليست له أية شرعية قانونية وأنه يشكل « عقبة للسلام » .

وبعد أن تعهد مناحم بيجين بالتعجيل فى برنامج الإستيطان ، أصبحت المسألة تتصدر المناقشات الدولية ، وكان آريل شارون وزير الزراعة الإسرائيلى الجديد معروفا بأنه نصير متحمس لحركة جوش ايمونيم المتطرفة ، وسرعان ما أخذ يعلن عن مشروعات إسكان طويلة الأجل فى منطقة تشكل قوسا للأمن يمتد من وادى الأردن إلى طرف شبه جزيرة سيناء ، لإيواء عدد يصل إلى مليونى مستوطن .

ورغم ما أثارته حماسة شارون من قلق الكثيرين ، فقد كان يبدو كأنه يجد متعة فى أحلام العظمة بدلاً من التهديدات المباشرة التى يثيرها تصرفه . غير أنه إذا كان غرس ملايين المستعمرين اليهود يعتبر فى الأغلب إحتمالا بعيدا ، فإن حكومة بيجين إتخذت إجراءات فورية فعالة ومستمرة لربط الأراضى المحتلة بشكل أكثر قربا من إسرائيل ، بزيادة أعداد المستوطنات والمستوطنين بشكل رئيسى .

وفى أوائل ١٩٧٨ كانت إسرائيل قد أنشأت أثنتين وستين مستوطنة فى المناطق المحتلة مقابل تسع وعشرين فى نهاية ١٩٧٦ . وكانت التغييرات الديموغرافية تعكس بصورة لافتة للنظر سياسة كتلة الليكود ، ومع استبعاد الضواحى الممتدة للقدس ، فإن عدد السكان اليهود فى الضفة الغربية فقط بلغ ٣١٧٦ فى نهاية ١٩٧٦ ، وفى عهد بيجين ارتفع الرقم إلى أكثر من ٧٠٠٠ فى ١٩٧٨ وإلى عشرة آلاف فى ١٩٧٩ ثم إلى ٢٧٥٠٠ فى نهاية ١٩٨٣ .

وكان معدل التوسع الكبير ناتجا إلى حد كبير من إنشاء حكومة الليكود لمستوطنات شبه حضرية ووسائل مواصلات بها غرف نوم لربط الضواحى ، اكثر منها مستوطنات ريفية زراعية ترتبط بالتقاليد الصهيونية . وقد اختار آلاف من موظفى الطبقة الوسطى الإقامة فى الضفة الغربية مع الإحتفاظ بروابطهم المهنية والإجتماعية مع المراكز الحضرية فى إسرائيل ، بعد أن اجتذبهم أسلوب الحياة الحديث فى الضواحى وقروض المعونة الحكومية ، ومرافق المعيشة ، والبنية الأساسية التى تمولها الأموال العامة ، وخاصة شبكة الطرق العامة الممتدة والمنشأة على أحدث الطرز .

وقد أدت مسألة المستوطنات إلى تعكير صفو العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية طوال فترة حكم الرئيس كارتر منذ لقائه الأول مع بيجين ، عندما ناشد إسرائيل دون جدوى لكى تعتدل فى حملتها للاستيطان فى المناطق المحتلة . وفى نهاية ١٩٧٧ كان الرئيس الذى يشعر بالإحباط قد استشاط غضبًا من الموقف الإسرائيلى ، وأخذ يعرب فى أحاديث خاصة عن « عدم استعداده للإحتفاظ بسياسة تتولى فيها أمريكا تمويل فتوحاتهم بينما يتحدونها فى عناد وتشدد ، ويسخرون بوجه عام من نصائحها وتفضلاتها » وقد حث وزير الخارجية فانس ـ وهو محام

محنك كان هو شخصيا مقتنعا بعدم شرعية الأعمال الإسرائيلية ـ واشنطن على الرد على عملية بناء المستوطنات بإلغاء التزامها بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ورغم نوبات الغضب الخاصة التى كانت تجتاح كارتر فإنه لم يتخذ أى إجراء جوهرى ضد إسرائيل ، وكانت المرة التى أظهرت فيها حكومته استياءها البالغ ، عندما أمر فى ١٩٧٩ بإمتناع أمريكا عن التصويت على قرار وافق عليه أعضاء الأمن الأربعة عشر الآخرين يطالب بوقف برنامج الإستيطان الإسرائيلى مما سمح بصدور القرار . ويبدو أن النتيجة التى لم يكن هناك مهربا منها ، إن كارتر الذى كان قد شعر بعنفوان النفوذ الإسرائيلى على سياسات أمريكا الداخلية فى حزين ١٩٧٧ والذى لا يزال يأمل فى تحقيق خطوة هامة نحو السلام فى الشرق الأوسط ، اقتنع بأنه من الأفضل تفادى حدوث مواجهة كبرى حول مسألة المستوطنات.

وقد تأثرت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية أيضا بشكل سيئ ، بسبب سياسة إسرائيل تجاه لبنان ، وكان الفدائيون الفلسطينيون قد حصلوا على موطئ قدم صلب على طول الحدود الشمالية لإسرائيل . وخوفا من أن يؤدى نشوب أعمال قتال كبرى فى لبنان إلى تبدد الآمال فى تحقيق سلام عن طريق التفاوض ، فإن حكومة كارتر شعرت بالضيق من اتجاه حكومة بيجين المتزايد للتدخل فى تلك الدولة . وكان كارتر وبيجين قد اصطدما من قبل فى سبتمبر ١٩٧٧ حول غارة قامت بها إسرائيل فى جنوب لبنان ، وفى مارس ١٩٧٨ وقعت غارة على إسرائيل تركت أكثر من ٣٠ قتيلًا مما دفعها إلى شن غزو كبير على لبنان جعل قواتها تصل إلى نهر الليطانى . ومع أن واشنطن أعربت عن تفهمها لدواعى قلق إسرائيل على أمنها ، فإنها ضغطت من أجل سحب القوات الإسرائيلية فورا ، وشاركت الولايات المتحدة فى إصدار قرار لمجلس الأمن يطالب بالإنسحاب الإسرائيلى ونشر قوة سلام دولية فى جنوب لبنان . وظلت العلاقات متوترة بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أن انسحبت القوات الإسرائيلية فى منتصف يونيو ، بعد أن نصبت سعد حداد الرائد المنشق فى الجيش اللبنانى رئيسًا لقوة أمن عملية تعمل نيابة عنها فى الجنوب اللبنانى.

ومع ذلك فإن المسألة التى حجبت الخلافات الأخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل اغلب عام ١٩٧٩ ، هو محاولة الإدارة الأمريكية ، فى ربط بيع طائرات حربية لإسرائيل ومصر، والسعودية فى « صفقة شاملة » وقد نجحت فى النهاية . وكانت المبيعات المقترحة التى أعلنت فى منتصف فبراير تشمل ٦٠ طائرة ف - ١٥ للسعودية ، و ١٥ طائرة ف - ١٥ و ٧٥ طائرة ف - ١٦ لإسرائيل و ٥٠ طائرة ف - ٥/ ف لمصر . وقد أوضحت الإدارة التى كانت ترغب بشدة فى أن تعزز تأييد النظم العربية المعتدلة ، واضعة فى ذهنها اعتماد أمريكا على البترول السعودى ، أوضحت أن رد الفعل السلبى من الكونجرس على أى جزء من المبيعات

المقترحة سيؤدى إلى إستخدام الرئيس لحق الفيتو للإعتراض على الصفقة برمتها . وكانت هذه الإستراتيجية تستهدف تطويق المعارضة المتوقعة من أنصار إسرائيل على بيع أسلحة متطورة للدولتين العربيتين ، وسرعان ما دخلت الإدارة فى صراع طويل وملتو ، فازت فيه بصعوبة كبرى فى مايو ١٩٧٨ .

ورغم أن المجادلات التى ثارت حول المستوطنات اليهودية ، ولبنان ، وصفقة الطائرات كانت سمات بارزة للعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية خلال شتاء وربيع ١٩٧٧ / ١٩٧٨ فإنها لم تمنع واشنطن من أن تصبح بسرعة ، وإن كانت بلا فاعلية ، مشتركة فى محاولة للوصول إلى إتفاق بين مصر وإسرائيل . ففى يوم عيد الميلاد عام ١٩٧٧ اجتمع مناحم بيجين وأنور السادات على ضفاف قناة السويس بمدينة الإسماعيلية . ولم تسر الأمور على ما يرام بين الزعيمين ، وكانت المقابلة شديدة البرودة حقا ، فقد قدم بيجين مقترحاته عن انسحاب إسرائيلى إلى الحدود الدولية ، « والحكم الذاتى » لعرب الضفة الغربية وغزة ، ودعت الخطة إلى احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات وحقول البترول يديرها مدنيون فى سيناء .

وكان السادات ـ الذى أبلغته الولايات المتحدة بخطة بيجين مسبقا ـ قد أبلغ عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى أنه لا يمكن قبولها . وقد كرر ذلك لبيجن ، وأصر على أنه لايمكن بقاء أى وجود إسرائيلى فى سيناء ، واقترح أن يتم الإتفاق على بيان مختصر لمبادئ تدعو الى سلام يقوم على إنسحاب إسرائيلى كامل من الأراضى التى احتلت فى ١٩٦٧ ، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، مع تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية تقوم على الحق فى تقرير المصير . وانتهت المحادثات برفض بيجن الإشتراك فى مثل هذا الإعلان .

ومع ذلك فقد اتفق الزعيمان على تشكيل لجنتين مشتركتين ، لجنة « سياسية » تجتمع فى القدس وتواصل البحث عن مجموعة مبادئ مقبولة من الجانبين ، وفى الوقت نفسه تجتمع لجنة عسكرية فى القاهرة لمناقشة ترتيبات أمن بين الدولتين .

كانت الخلافات ببساطة أكبر من مثل هذا الحل البسيط . وقد توقفت اللجنة السياسية عن أداء عملها بعد إجتماعها الأول مباشرة فى ١٧ يناير ١٩٧٨ ، إذ أن السادات بعد اقتناعه بعناد إسرائيل أمر الوفد المصرى بوقف عمله .

وفى الوقت نفسه ، فإن واشنطن التى أصبحت بحكم الأمر الواقع شريكا فى المفاوضات المصرية – الإسرائيلية لمحاولة بيجين كسب موافقتها على خطته للسلام ، فإنها صارت أكثر تورطا بشكل متزايد . . . وفى أوائل يناير ، التقى كارتر بالسادات لفترة قصيرة فى مصر ، وأعلن موقفا أصبح يعرف فيما بعد باسم « صيغة اسوان » . وقد حاولت الصيغة سد الفجوة بين المواقف المصرية الإسرائيلية بشأن المسألة الفلسطينية بالتأكيد على أن السلام يتطلب حل

المشكلة الفلسطينية « من كل جوانبها » وكذلك الإعتراف « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » غير أن النقطة الأساسية كانت ضرورة ان تمكن التسوية « الفلسطينيين من المشاركة فى تقرير مستقبلهم » .

والواقع أن هذا قد وضع الولايات المتحدة فى موقف ضد تطبيق مبدأ تقرير المصير للفلسطينيين ، كما عبر سيث تيلمان عن ذلك بقوله :

« . . . لقد تم إبلاغ الشعب الفلسطينى بهذه الوسائل أنه رغم إنهم قد يشتركون فى تقرير مستقبلهم ، فإن إسرائيل ، وربما آخرين ، سوف يشتركون فيه أيضا للتأكد من أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة . فإن مبدأ ويلسون قد عدل بحيث يحتفظ بأغلب عباراته ، بينما جرد من أغلب معناه » .

وسوف تؤكد « صيغة اسوان » نهج واشنطن تجاه العامل الفلسطينى فى جهودها التالية لتشجيع السلام بين مصر وإسرائيل .

ولم يتم إحراز أى تقدم خلال الشهور التالية بشأن التوفيق بين المواقف المصرية والإسرائيلية حول الضفة الغربية وغزة ، وإمكان الاحتفاظ بالحد الأدنى من الوجود الإسرائيلى فى سيناء . وفى أواخر مارس ١٩٧٨ ، توجه كل من السادات وبيجين الى واشنطن ، الأول لكى يحصل على تشجيع فى التزامه بعملية السلام ، والثانى لكى يستمع إلى تقريع بسبب إنكاره تطبيق القرار رقم ٢٤٢ ، على الضفة الغربية وغزة ولأسلوبه المتشدد بوجه عام مع مصر .

كان كارتر مقتنعًا بأن السادات لن يوافق قط على أى وجود إسرائيلى فى سيناء ، غير أن الرئيس كان يعتقد بقوة أن الزعيم المصرى لن يصر على موضوع الدولة الفلسطينية ، وأنه من الممكن جعله يقبل ترتيبًا مؤقتًا للضفة الغربية وغزة على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية إلى جيوب أفقية ، ومنح الحكم الذاتى للأهالى المحليين . وعلى هذا الأساس واجه كارتر الوفد الإسرائيلى فى واشنطن بقوة . . وقال فيما بعد :

« فى اجتماعى مع بيجن وديان وضعت الصيغة التى كان السادات وأنا قد أعددناها لتسوية ممكنة للسلام ، أى : لا انسحاب كامل لإسرائيل من الضغة الغربية ، وعدم إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وإقامة حكم ذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع أمنية يجرى التفاوض بشأنها ، مع بعض تعديلات فى الحدود الغربية للضفة الغربية ، ونقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية من جانب كل من إسرائيل والأردن ، وعدم المطالبة بالسيادة [من الجانبين] لفترة خمس سنوات ، وفى نهاية السنوات الخمس ، يكون للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون فى الأراضى المحتلة الحق فى الاقتراع إما على الانضمام إلى إسرائيل أو الأردن ، أو مواصلة ما يسمى « بالحكومة المؤقتة » . على أن يتوقف بناء أو

توسيع المستوطنات خلال فترة المفاوضات الفعالة . . . وقرأت بعدئذ لبيجين وجماعته مدى فهمى لموقفهم وهو : عدم الاستعداد للانسحاب سياسيًا أو عسكريًا من أى جزء من الضفة الغربية ، وعدم الاستعداد لوقف إنشاء مستوطنات جديدة أو وقف توسيع المستوطنات الموجودة ، وعدم الاستعداد لسحب المستوطنين الإسرائيليين من سيناء ، أو حتى تركهم هناك فى حماية الأمم المتحدة أو مصر ، وعدم الاستعداد للاعتراف بأن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ينطبق على منطقة الضفة الغربية أو غزة ، أو منح الفلسطينيين العرب سلطة حقيقية أو أن يعربوا عن تقرير مستقبلهم ومع أن بيجن قال إن هذه طريقة سلبية للتعبير عن مواقفهم ، فإنه لم ينكر دقة أى جزء منها . . »

وكان الاجتماع التالى مع بيجين فى مايو غير مثمر أيضًا ، ومع ذلك فإن شعور كارتر بالإحباط لم يدفعه إلى التفكير فى تحدى الحكومة الإسرائيلية بتهديدها باتخاذ إجراءات مقيدة للمساعدات الاقتصادية والعسكرية ؛ وبدلاً من ذلك حاول الرئيس إنهاء المشاركة الأمريكية عن المحادثات المصرية ـ الإسرائيلية ، وأن يلقى باللوم علنًا على إسرائيل . ويبدو أن الفكرة التى داعبت الرئيس فترة قصيرة حول هذا الطريق المحتمل كانت ناجمة عن ضجره مما كان قد بدأ يراه مهمة تتسم بنكران الجميل ، وأدت إلى تدهور مكانته داخل الحزب الديمقراطي .

ورغم ما كان يبدو من إغراء لهذا الخيار ، فإن ممارسته ستكون فادحة الثمن . وطوال الربيع وأوائل الصيف ، بذل كبار مسئولى الإدارة ، ومنهم سيروس فانس ، ووالتر مونديل جهودًا كثيرة بالسفر إلى الشرق الأوسط للسعى لكسر الجمود المصرى ـ الإسرائيلى ، مع قيامهم فى الوقت نفسه ببث الطمأنينة لدى الأنظمة العربية المعتدلة بأن مساعى واشنطن تشكل خطوات نحو سلام شامل فى النهاية . ولم يكن التوقف عن دبلوماسية الشرق الأوسط يؤكد فقط نفور واشنطن من الضغط على إسرائيل ، ويؤكد ربما زيادة فرص تجدد الحرب فى المنطقة ، بل كان أيضًا سيعرض الإدارة للانتقاد من كل جانب فى الداخل لأنها سمحت للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بأن تصبح فى حالة يرثى لها . وفى الوقت نفسه ، فإن مثل هذه النهاية الشائنة لمجهود الإدارة لصنع السلام فى الشرق الأوسط ، يمكن أن تهيئ الفرص لاحياء النفوذ السوفيتى فى المنطقة .

وفى أواخر يوليو ١٩٧٨ قرر كارتر الإقدام على مغامرة جريئة إذ عزم على أن يلتقى بأنور السادات ومناحم بيجين فى معتكف الرئيس بكامب ديفيد لمناقشات غير محددة الموعد تهدف إلى كسر الجمود . . . كانت تلك خطوة تحمل بطبيعة الحال مخاطر كبرى لمكانته الشخصية . غير أنه بالأسلوب المسرحى صور الحاجة الملحة لتحطيم الركود الدبلوماسى الذى يهدد الآمال فى السلام التى أثارتها رحلة السادات إلى القدس قبل بضعة شهور . ومارس كارتر ضغوطًا

شديدة غير مباشرة على زعيمى مصر وإسرائيل ، وكان لكل منهما أسبابه الخاصة التى تجعله لايزال يأمل فى أن تكون التسوية ممكنة :

كان التوسط فى مؤتمر القمة يحمل المزايا والعيوب المعتادة لدبلوماسية القمة . وكان كارتر باعتباره الداعى إلى عقد القمة وبحكم دوره كوسيط ، يتحمل أكبر المخاطر السياسية ، ولكن مكانة كل من السادات وبيجين كانت معرضة للخطر أيضًا . وبوضوح تام ، ولأن سمعة الزعماء الثلاثة أصبحت متوسطة فى الأمر ، فإن الفشل سيكون أمرًا مثيرًا ، وسيضر الثلاثة جميعًا من الناحية السياسية ، والأسوأ من ذلك أنه سيزيد التوترات فى الشرق الأوسط . وقد أوجدت ظروف المؤتمر ذاتها ضغوطًا قوية على مصر وإسرائيل لتقديم تنازلات ، وشددت إلى حد كبير الباعث الأمريكى لتحقيق النجاح . .

ولم يؤد أى شيء من ذلك إلى التقليل من صحة النصيحة المتبصرة التى قدمها بريجنسكى إلى كارتر عشية لقاء القمة ، حيث قال :

إن السادات لا يمكنه تحمل الفشل وهو يدرك ذلك ، كما أن كلا من السادات وبيجين يعتقدان أنك لا يمكنك تحمل الفشل ، ولكن بيجين يعتقد على الأرجح أن الفشل فى كامب ديفيد سوف يضرك أنت والسادات فقط وليس هو ، بل إنه ربما أراد أن يرى السادات وقد شوهت سمعته ، وأن تضعف أنت ، ومن ثم يظل هو مع الوضع الراهن بدلاً من أن يواجه ضغوطًا لتغيير معتقداته التى صاحبت حياته بشأن « يهوديًا وسامريًا » [الضفة الغربية وغزة] .

وسوف يعرف السادات النجاح من حيث الجوهر ، وخاصة بشأن التزامات إسرائيل بمبدأ الانسحاب من كل الجبهات ، بينما سيعرف بيجين النجاح فيما يتعلق بالترتيبات الإجرائية وسيقاوم الضغوط من أجل تقديم تنازلات جوهرية بشدة .

وقد حققت نتيجة ١٢ يومًا مرهقة من المفاوضات فى كامب ديفيد ، والتى اكتسب كارتر خلالها شهرة هو جدير بها كأستاذ نشيط لا يكل فى فنون الوساطة ـ أغلب ما ورد فى تحليل بريجنسكى ، فقد استطاع السادات أن يدعى النجاح بتعبيرات واقعية ، بعد أن حظى بموافقة إسرائيل من حيث المبدأ على الانسحاب الكلى من سيناء ، بما فى ذلك المستوطنات والمطارات ، وكان فى استطاعة بيجين أن يدعى النجاح إلى حد كبير ، لأن الإجراءات التى اتفق عليها بشأن التصرف النهائى فى الضفة الغربية وغزة كانت تبدو أنها تكفل استمرار السيطرة الإسرائيلية على تلك المناطق .

وقد أسفرت جلسات كامب ديفيد عن اتفاقين تم توقيعهما فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ هما : «إطار عمل لابرام معاهدة صلح بين مصر وإسرائيل » و « إطار عمل للسلام فى الشرق

الأوسط » والاتفاقان كما يشير عنوانهما لا يشكلان تسوية ، بل هما اتفاقان من حيث المبدأ حول عناصر رئيسية وإجرائية لاتفاقيات سوف تجرى بعد ذلك . وتبودلت رسائل مختلفة بين المشتركين تقرر مواقف كل منهما حول مسائل هامة ظلت بلا حل .

كان إطار العمل للسلام المصرى ـ الإسرائيلى ينص على أن هدف الدولتين هو إجراء مفاوضات لابرام معاهدة سلام كامل خلال ثلاثة شهور ، على أن تنفذ المعاهدة بصورة تامة فى موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بعد بدء سريانها . وخلال فترة من ثلاثة إلى تسعة شهور من توقيعها يجرى انسحاب مؤقت للقوات الإسرائيلية فى سيناء ، ويتلو ذلك إقامة « علاقات طبيعية كاملة » بين مصر وإسرائيل ، تتضمن الاعتراف الكامل ، وعلاقات دبلوماسية ، واقتصادية وثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ، وجلاء القوات الإسرائيلية والمدنيين من كل الأراضى المصرية . وألزم إطار العمل بالسماح بمرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس ، وخليج السويس ، ومضايق تيران ، كما وضع خطوطًا رئيسية عريضة لترتيبات عسكرية فى مناطق تؤدى إلى الحدود الدولية تشمل وضع قوات للأمم المتحدة ، على أن توضع التفاصيل فى مفاوضات تؤدى إلى معاهدة صلح . وفى تبادل لرسائل تم الترتيب لها مسبقًا مع جيمى كارتر ، تعهد بيجين بأن يعرض على الكنيست إجراء يفوض إزالة المستوطنات الإسرائيلية فى سيناء ، على أن تسوى كل المسائل المعلقة بين مصر وإسرائيل بصورة مرضية . ووضعت رسالة من السادات موقف مصر مسجلاً أنها لن تكون ملتزمة باطار العمل إلا إذا كان رد الكنيسيت إيجابيًا .

وكان إطار العمل الخاص بالسلام فى الشرق الأوسط أكثر تعقيدًا ، فهو يؤكد أيضًا هدف الوصول إلى معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية عن طريق مفاوضات خلال ثلاثة شهور ، غير أن أغلب عناصره الهامة ترتكز على المسائل المتعلقة بالشعب الفلسطينى ومستقبل الضفة الغربية وغزة .

وتعبيرًا عن التزام الأطراف بالوصول إلى « تسوية عادلة وشاملة ودائمة . . . عن طريق إبرام معاهدات سلام تقوم على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل أجزائهما » فإن إطار العمل للسلام فى الشرق الأوسط دعا كلا من مصر ، وإسرائيل والأردن ، « ممثلى الشعب الفلسطينى » إلى حل المشكلة الفلسطينية « بكل جوانبها » واقترح أن تمضى المفاوضات بين كل الأطراف فى ثلاث مراحل : الخطوة الأولى تهدف إلى تحديد جوهر « الحكم الذاتى الكامل »، وهى حالة تنطبق على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية » لفترة خمسة أعوام على الأكثر ، على أن تعالج فى مفاوضات المرحلتين الثانية والثالثة على التوالى

مابعد المرحلة الانتقالية ، وهو الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة ، وصياغة معاهدات سلام بين إسرائيل والأردن .

ورغم ما قد يبدو من أن الأمر كان مناسبًا فإنه لم يستطع أن يخفى وجود مضاعفات غامرة كامنة ، ليس أقلها أن الأردن لم تقم بأى دور فى صياغة إطار العمل ، وأن العالم العربى مازال يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وبغض النظر عن هذه الاعتبارات ، فإن إطار العمل أعطى فى الواقع إسرائيل حق الاعتراض على الترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وغزة . وقد ترك أمر تحديد « الحكم الذاتى الكامل » الذى تمارسه « سلطة حكم ذاتى » لمفاوضات بين الأطراف الذين سيكون عليهم الاتفاق على سلطات ومسئوليات النظام الانتقالى ، وهناك أيضًا أنه فى حين أن سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة سوف تنتخب « انتخابًا حرًا » فإن الانتخابات سوف تجرى تحت إشراف حكومة الاحتلال العسكرية الإسرائيلية . ولم يوضع أى نص عن إشراف مستقل على الإجراءات .

وفضلاً عن ذلك فإن إطار العمل للسلام فى الشرق الأوسط ذكر أنه بمجرد إقامة « سلطة الحكم الذاتى » الانتقالية ، سوف يعاد توزيع أعداد لم تحدد من القوات الإسرائيلية ، فى «مواقع أمنية » . وفى الوقت ذاته سوف تنفذ « ترتيبات غير محددة » لضمان الأمن الداخلى والخارجى ، والنظام العام » فى الضفة الغربية وغزة ، ويتم تسوية كل هذه المسائل باتفاق بين الأطراف قبل افشاء « سلطة الحكم الذاتى » .

وبربط الخطوات المطلوبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة بموافقة إسرائيل ، نجد أن إطار العمل للسلام فى الشرق الأوسط قد فعل الكثير لاضفاء الشرعية على إمكان استمرار السيطرة الإسرائيلية بحكم الأمر الواقع إلى ما لانهاية . إن أية قراءة منصفة للوثيقة لابد أن تؤيد النتيجة التى توصل إليها الباحث الفلسطينى « فايز صايغ» . . . من أن إطار عمل كامب ديفيد إنما يحمى إسرائيل من أية تغييرات لاتقرها « بصورة مطلقة » .

ويصدق نفس المبدأ ، عندما يتحول إطار العمل من المسائل السياسية البحتة إلى مسألة اللاجئين ، إذ إنه يقرر أنه فى خلال المرحلة الانتقالية . سوف يشكل مندوبو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى لجنة مستمرة لكى تقرر « بالاتفاق » شروط دخول الأشخاص الذين رحلوا عن وطنهم من الضفة الغربية وغزة فى ١٩٦٧ . . . « وفيما يتعلق بالفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين قبل ١٩٦٧ ، فإن مصر وإسرائيل ، « واطراف أخرى معنية » سوف تعمل للوصول إلى اتفاق بشأنهم .

ولم تشر أية إطارات عمل من إطارات كامب ديفيد إلى موضوع القدس . وباعتباره مسألة

تحدت المحاولات للتوفيق بين المواقف المصرية والإسرائيلية ، حتى من خلال أكثر الصيغ غموضًا وعمومية ، فإن موضوع القدس كان يبحث فى رسائل متبادلة بين كارتر وبيجين والسادات . وكان السادات يصر على أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية ولابد من إعادتها للسيادة العربية ، رغم أن المدينة يجب أن تظل موحدة يحكمها مجلس بلدى يضم عددًا متساويًا من العرب والإسرائيليين . وقد أكدت رسالة بيجين أن المدينة ـ بأكملها جزء لايتجزأ ولا ينفصل عن إسرائيل وهى عاصمة الدولة . ونظرًا لاصرار بيجين المتشدد ، فإن رسالة كارتر أوضحت موقف واشنطن ، بالإشارة إلى بيانات صدرت فى ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ بواسطة السفراء الأمريكيين لدى الأمم المتحدة . وكان الموقف الأمريكى الذى يفضل بيجين ألا يراه مطبوعًا من جديد على أية حال ، هو أن واشنطن لا تقبل شرعية المحاولات لتغيير وضع القدس من جانب واحد ، وأنها تعتبر القدس أرضًا محتلة ، ولابد أن يتحدد الوضع النهائى للمدينة من خلال المفاوضات .

ورغم ذلك ، فإنه بعد الساعات العصيبة لاجتماع القمة ، فإن العيوب فى النتائج ، كانت تبدو أقل أهمية من وجود اتفاق . وساد شعور مبالغ فيه بالسعادة من الممكن فهمه ، عندما تم توقيع الاتفاقيات فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، واستطاع كارتر أن ينسب إلى نفسه قدرًا كبير من النجاح ، وهو أمر يمكن تبريره . وكانت الولايات المتحدة قد قدمت أدلة ملموسة على أهميتها بالنسبة لعملية السلام ، بعد أن حطمت الجمود الكبير حول قاعدتين جويتين إسرائيليتين فى سيناء بتعهدها باستبدالهما بمرافق مماثلة فى صحراء النقب ، وكان فى استطاعة واشنطن أن تدعى ـ كما لم يحدث من قبل قط ـ إنها مفتاح سلام الشرق الأوسط ، وقد ذكر الرئيس بارتياح غير خفى :

« . . . أن الوثيقة تدعو إلى اتمام مفاوضات معاهدة السلام خلال ثلاثة شهور ، وقد لاحظت التحدى الذى يواجه كل من [بيجين والسادات] لبعضهما البعض ـ وسوف يكملان [مفاوضات السلام] خلال ثلاثة شهور . . . ويمكن القول بأن هذه الوثيقة تشمل كل المسائل التى بين الدولتين تقريبًا ، وتحل تلك المسائل ، وبقيت بضعة خطوط لكى ترسم على خرائط ومسألة المستوطنات لكل تحل ، وبغض النظر عن ذلك فإن أغلب المسائل تم حلها فعلاً . . . » .

وسرعان ما تحرر كارتر من الأوهام ، ومهما كان أمله فى أن تكون إطارات كامب ديفيد بذورًا لسلام شامل فى النهاية فى الشرق الأوسط ، فإن الأمر كان يتوقف إلى حد كبير على ثقته فى النوايا الطيبة لإسرائيل . غير أنه قبل أن يجف المداد ، كما يقول المثل ، على الاتفاقيات ، كان كارتر يواجه ما بدا أنه خداع من جانب بيجين .

ففى ١٧ سبتمبر ، كان كارتر يعتقد أنه حصل على وعد واضح من رئيس وزراء إسرائيل بتجميد بناء المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة إلى أن تظهر نتيجة المفاوضات حول إقامة حكم ذاتى للفلسطينيين . فلما رفض فعلاً رسالة من بيجين لأنه لم يعبر فيها بصورة كافية عن هذا الالتزام ، أخبره الإسرائيليون بأنه يجرى إعداد نسخة أخرى أكثر اتفاقًا مع ما يريد .

ومع ذلك فإنه عندما وصلت الرسالة فى اليوم التالى لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، كتب يقول :

« كانت تحوى شيئًا مختلفًا تمامًا عما كان متفقًا عليه . فقد قصر الإسرائيليون تجميد المستوطنات على الوقت المخصص للتفاوض حول معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية فقط ـ أى ثلاثة شهور ، وليس خلال فترة المفاوضات التى تستهدف إقامة حكم ذاتى فلسطينى . .

وفى حين نفى الإسرائيليون الرواية الأمريكية ، فقد ظل الرئيس كارتر وكبار مساعديه مقتنعين بأن بيجين تراجع عن التزامه . وقد استغل بيجين الأيام التى تلت قمة كامب ديفيد مباشرة للإعلان عن عزمه على إقامة مستوطنات فى الأراضى المحتلة ، وإصراره أيضًا على أن الاتفاقيات لا تحوى شيئًا يمنع إسرائيل من الاحتفاظ بوجود فى تلك المناطق حتى بعد نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية . . وكانت تلك مجرد الحلقات الأولى فى سلسلة من التصريحات عقب كامب ديفيد ، بلغت ذروتها فى ١٩٨١ بالقسم العلنى الشهير لرئيس الوزراء الإسرائيلى :

« أنا مناحم بن زيف ، وهانا بيجين أقسم أننى طالما كنت أخدم الأمة كرئيس لوزرائها ، فإننى لن أترك أى جزء من يهوديًا وسامريًا ، أو قطاع غزة أو مرتفعات الجولان .

السلام المصرى ـ الإسرائيلى

بدأت المفاوضات حول معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية فى أكتوبر بواشنطن من أجل تيسير الوساطة الأمريكية وسرعان ما تبين أن المحادثات أصعب كثيرًا مما كان متوقعًا . وانقضت الشهور الثلاثة المحددة لاتمام المحادثات دون أن يبدو أى اتفاق فى الأفق ، ولم يتم توقيع معاهدة السلام إلا فى أواخر مارس .

وكانت المسألة الأساسية التى تفصل بين مصر وإسرائيل متوقعة منذ البداية ، فقد دخلت مصر المحادثات التى تلت كامب ديفيد آملة فى أن تصوغ روابط سلام محكمة مع إسرائيل ، وتحقق تقدمًا نحو تسوية شاملة للنزاع العربى الإسرائيلى . وكانت القدس متمسكة بفصل روابطها الجديدة مع مصر عن طبيعة العلاقات الإسرائيلية أو المصرية مع الأطراف العربية الأخرى .

ورغم أن الدولتين اتفقتا على أن السلام الكلى بينهما يجب أن يقوم على أساس انسحاب إسرائيلى كلى من الأراضى المصرية ، فإن اتجاهاتهما المختلفة إلى التضمينات الواسعة للتسوية تبلورت فى مناطق معينة متنازع عليها . وكانت القاهرة قد ركزت على مسألة سلطة الحكم الذاتى التى سيجرى التفاوض بشأنها للضفة الغربية وغزة بعد إبرام المعاهدة مع إسرائيل ، وسعت إلى تحديد موعد نهائى حاسم للانتخابات الخاصة بهذه الهيئة ، وعارضت إسرائيل ذلك بقوة ، وكانت القاهرة تريد ألا يتم تبادل السفراء إلا بعد ظهور نظام الحكم الذاتى الفلسطينى إلى الوجود ، فى حين طلبت إسرائيل أن يتم هذا التبادل قبل انسحابها الكامل من سيناء . وكانت مصر تريد أن ينص فى المعاهدة بالتحديد على أن السلام مع إسرائيل هو خطوة نحو سلام شامل . ونظرًا لاتفاقيات الدفاع المشترك العديدة بين مصر والدول العربية الأخرى ، فإن إسرائيل لم تعارض ذلك فحسب بل إنها أصرت على أن المعاهدة تضع بوضوح أولويتها القانونية على التزامات مصر الدولية الأخرى كانت مصر تأمل فى الحصول على دور خاص فى غزة يشمل الحق فى وضع ضباط اتصال فيها خلال المفاوضات حول الحكم الذاتى الفلسطينى ، كما كانت تضغط من أجل أن تنشأ سلطة الحكم الذاتى أولاً فى غزة ثم فى الضفة الغربية ، وقد عارضت إسرائيل هذه المطالب ، وأخذت من ناحيتها تطالب بدأب ـ فى وجه معارضة مصرية صلبة ـ بحقوق خاصة لشراء البترول المصرى .

كانت إدارة كارتر فى تناولها لمفاوضات السلام المصرية ـ الإسرائيلية شديدة الرغبة أولاً فى ألا تضيع قوة الدفع نحو السلام التى تولدت فى كامب ديفيد ، او فى النهاية ارتد ذلك لمصلحة إسرائيل ، ورغم أن كارتر وكبار مساعديه كانوا يرغبون فى أن يروا السلام المصرى ـ الإسرائيلى وقد ارتبط بعملية تكتمل بتسوية شاملة فى الشرق الأوسط ، فإنهم كانوا يريدون أن تنتهى المفاوضات بالنجاح ، ومن ثم فإنه بينما كانت الإدارة الأمريكية تتعاطف بوضوح مع جهود السادات لربط المفاوضات بمسائل أكثر اتساعًا ، فإن إصرار كارتر أدى إلى تشجيع أمريكى لسلسلة من الحلول الوسط ، التى أنتجت فى الواقع سلامًا مصريًا ـ إسرائيليًا منفصلاً .

وفى أواخر أكتوب ١٩٧٨ ، توقفت محادثات واشنطن عن التقدم ، وأدى تدخل كارتر المباشر إلى بعض التحرك للأمام ، وكان الوفد الإسرائيلى مازال يرفض قبول الإشارة إلى السلام الشامل فى المعاهدة المقترحة ، ووافق على صيغة فى ديباجة الوثيقة تشير إلى التزام كلا الدولتين بهدف التسوية الكلية ، وفى مقابل ذلك ، قبل مندوبو مصر بندًا فى المعاهدة يقرر أولوية الاتفاق على التزامات بلدهم الدولية الأخرى ، ومن ناحية أخرى أقرت حكومة بيجين من حيث المبدأ على العمل الذى تم فى واشنطن ، فقط لرغبتها فى تخفيف ما ورد فى الديباجة عن السلام الشامل .

وكذلك ظلت مصر وإسرائيل على خلاف حول العلاقة بين المعاهدة والحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، ولما كانتا قد اتفقتا على أن هذه المسألة لا يمكن بحثها داخل نصوص المعاهدة ، فقد أراد السادات الحصول على رسالة مشتركة يوقعها هو وبيجين تضع جدولاً زمنيًا لترتيبات الحكم الذاتى للفلسطينيين ، وتربط تبادل السفراء بين مصر وإسرائيل بالتقدم حول هذه المسألة .

وقد زادت التوترات التى خلقتها تلك المشكلات فجأة ، عندما أعلن بيجين عن خطط لتوسيع المستوطنات الموجودة فى الضفة الغربية . وعندما استؤنفت المفاوضات فى واشنطن تحت هذه الغمامة ، بدا أن كلا الجانبين قد تشددا فى مواقفهما ؛ فبينما استمر المصريون يضغطون من أجل ايجاد صلة واضحة بين المعاهدة والحكم الذاتى الفلسطينى ، فإن الإسرائيليين كانوا ينكرون الآن ـ على النقيض من اتفاقيتى كامب ديفيد ـ أن سكان الضفة الغربية وغزة سيكون لهم حق الاشتراك فى الاقتراع على تقرير الوضع النهائى للمنطقتين .

ورغم هذه الإشارات التى لا تبشر بخير ، فقد ظل المتحدثون الأمريكيون يعلنون أن التسوية المصرية ـ الإسرائيلية كانت خطوة قابلة للتقدم نحو السلام الشامل . وفى أكتوبر ردت الإدارة على سلسلة من الأسئلة قدمها الملك حسين ، الذى لم يكن قد رد بعد على الدعوة للانضمام إلى السلام فى كامب ديفيد . وقد سعى الملك لكى تلتزم الولايات المتحدة بموقف مؤيد للعرب فى أية مفاوضات قد تجرى مع إسرائيل . وكانت الاستفهامات التى طلبها تشمل عدة مسائل مثل الموقف الأمريكى حيال المستوطنات الإسرائيلية ، والحكم الذاتى للفلسطينيين ، ووضع القدس ، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة ، وعودة اللاجئين الفلسطينيين ، والتصرف السياسى النهائى فى المناطق المحتلة .

وقد فشلت جهود الملك حسين لوضع واشنطن فى مواقف واضحة محددة . وكانت الردود التى تعكس أساسًا المواقف الأمريكية ، غامضة بوجه عام . . . وعلى سبيل المثال ، فإنه ردًا على طلب حسين توضيح الموقف الأمريكى حول انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقتى الضفة الغربية وغزة بعد إقامة سلطة الحكم الذاتى ، أجابت واشنطن بأن الولايات المتحدة «لم تعارض فى وضع أعداد محدودة من القوات الإسرائيلية فى مناطق معنية بالتحديد إذا وافقت عليها الأطراف » . وإشارة إلى دور عرب الضفة الغربية وغزة فى تقرير الوضع النهائى للمنطقتين ، قالت واشنطن إن سياستها « لا تستبعد » أنه بعد إبرام اتفاق بين الدول المشتركة ، إمكانية قيام السكان بانتخاب ممثلين « يقدم لهم هذا الاتفاق للاقتراع عليه » . وعندما سأل حسين عن رأى الولايات المتحدة فى الوضع النهائى بعد فترة السنوات الخمس

الانتقالية المقترحة فى كامت ديفيد ، قيل له « أن ذلك سيكون « أمرًا مطروحًا للمناقشة » خلال عملية السلام .

ولم يكن مدهشًا ألا ترضى هذه الإجابات الملك حسين ، الذى كان قد قرر فى ذلك الوقت عدم المشاركة فى عملية السلام ، كما أنها لم تكن مرضية للإسرائيليين أيضًا ، إذا أنهم اعتبروا غموض الإدارة الأمريكية احتفاظًا بخيار أمريكى لممارسة ضغط فى النهاية حيال حل غير مرغوب فيه للمسائل التى طرحها العاهل الأردنى .

وبحلول نوفمبر لم يكن هناك الكثير من التغيير ، فقد كانت إسرائيل مستعدة لقبول المعاهدة المقترحة ، ولكنها لم تقبل رسالة جانبية اقترحتها واشنطن كوسيلة لالزام كلا الجانبين ببدء مفاوضات الحكم الذاتى خلال شهر من إبرام المعاهدة ، وقبول نهاية ١٩٧٩ « كموعد مستهدف » غير ملزم لإجراء انتخابات سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى . كما أن الحكومة المصرية التى كانت تريد تحديد موعد نهائى لا مستهدف ، لم ترض عن الصيغة الأمريكية ؛ غير أن القاهرة ظلت مصرة على أن هناك حاجة لإجراء تعديلات فى بند معاهدة السلام الذى يقرر أولوية اتفاقاتها على التزامات مصر الدولية الأخرى .

وأوفد الرئيس كارتر، وزير خارجيته فانس إلى الشرق الأوسط أملاً فى كسر الجمود . ووصل الوزير إلى القاهرة فى ١٠ ديسمبر لكى يبدد قلق مصر ، بدون أن يعيد فتح المفاوضات حول متن المعاهدة ، واقترح الحاق « مذكرات تفسيرية » بالوثيقة . وكان أحد أجزاء الملحق المقترح بعرض رأى واشنطن القانونى بأن معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية لا تمنع القاهرة من أن تهب لمساعدة حليف لها يتعرض لهجوم ، وجزء آخر يكفل ارتباطًا واسعًا ، على الأقل من حيث المبدأ ، بين السلام المصرى ـ الإسرائيلى وبين تسوية إقليمية أكثر اتساعًا ، وذلك بوصف المعاهدة بأنها أبرمت « فى سياق تسوية سلام شامل بمقتضى النصوص المتفق عليها فى كامب ديفيد » . وأخيرًا اقترح فانس مرة أخرى رسالة جانبية تحدد آخر عام ١٩٧٩ كموعد مستهدف لانتخابات سلطة الحكم الذاتى للفلسطينيين .

وأحس السادات بارتياح ، فقد سرته بطبيعة الحال المذكرات التفسيرية التى اقترحها فانس، غير أنه كان يحس بقلق متزايد إزاء الأحداث فى إيران ، والتى كانت تهدد باسقاط نظام الشاه ، واطلاق تموجات سياسية مزعجة فى أرجاء الشرق الأوسط . ووافق الرئيس المصرى على قبول مشروع المعاهدة والمواقف التفسيرية الأمريكية ، مما أثار هلع مجلس وزرائه ، ومع أن مصر كانت تأمل فى كسب وضع خاص فى غزة ، وكذلك إرجاء تبادل السفراء مع إسرائيل إلى أن تقوم سلطة الحكم الذاتى هناك ، فإن فانس شعر بأن هناك تشجيعًا لجهوده ، ولكن لدى وصوله إلى القدس وجد الإسرائيليين وقد ثاروا غضبًا بشأن التفسيرات الأمريكية المقترحة .

ورفضت إسرائيل أن تمضى فى هذا الطريق على الأسس التى أوضحها فانس ، وعاد فانس خاوى الوفاض إلى الولايات المتحدة ، ملقيًا باللوم علنًا على إسرائيل فى منع إبرام المعاهدة» .

وكانت تلك النتيجة صدمة عنيفة للإدارة الأمريكية ، وكانت واشنطن تشعر بالقلق مثل السادات بسبب تدهور الموقف فى إيران ، وقد أضفت التضمينات غير المتوقعة للاضطراب فى تلك الدولة شعورًا متجددًا بالرغبة الملحة لدى الإدارة بوضع السلام المصرى ـ الإسرائيلى فى صورته النهائية . وفى الوقت نفسه كان كارتر ومستشاروه قد أصبحوا مقتنعين بأن بيجين يسعى لاحباط جهودهم لصنع السلام من أجل اضعاف فرص كارتر لإعادة انتخابه . ورغم النكسة التى أصيب بها فانس ، فإن الإدارة لم يكن أمامها خيار غير المحاولة مرة أخرى .

وعقب محادثات غير مثمرة فى بروكسل بين فانس ومصطفى خليل رئيس وزراء مصر ، وموشى ديان وزير خارجية إسرائيل ، لجأت الإدارة الأمريكية إلى دورة أخرى فى كامب ديفيد . وفى هذه المرة دعا فانس لعقدها ، وحضرها مصطفى خليل وديان . وقد بدأ هذا الاجتماع العقيم فى ٢٣ ديسمبر واستمر يومين ، وعقب هذا اللقاء الذى كان بلا جدوى ، دعا كارتر بيجين إلى واشنطن . حيث أجرى الزعيمان محادثات من ٢ إلى ٤ مارس ١٩٧٩ فى جلسات كانت فى الغالب عاصفة حافلة بمشاعر سيئة ؛ ومع ذلك فقد استطاع كارتر الوصول إلى اتفاق مع رئيس وزراء إسرائيل على مسائل أساسية ، مقابل التسليم له بنقاط عديدة ، كان من بينها اتفاق على تعديل التفسير الأمريكى للبند الخاص بالالتزام فى المعاهدة ، ومن أجل التقليل من أهمية التفسير الأمريكى الأصلى ، تقرر أن يلحق بالمعاهدة باعتباره « محضرًا متفقًا عليه » بدلاً من « مذكرة تفسيرية » . والأهم من ذلك كانت هناك عبارة سوف تضاف وتلغى التفسير الذى جعل السادات يغير رأيه . وبمثل هذه الطريقة التى تعتبر خفة يد دبلوماسية ، أعيدت الأولوية الواضحة إلى المعاهدة بالنسبة لالتزامات مصر الدولية الأخرى ، فى حين تسمح للقاهرة ـ إذا أرادت ـ بأن تشير بصورة اختيارية إلى عبارات يبدو انها تومئ إلى أشياء أخرى خارج السياق .

ووافق كارتر أيضًا على تعديلات فى رسالة بيجين ـ السادات المشتركة التى تشير إلى الحكم الذاتى الفلسطينى . وبناءًا على توصية بيجين ، استبدلت كلمة « هدف » بعبارة « تاريخ مستهدف » . غير أن الأمر الأكثر أهمية هو أن « الهدف » غير الملزم المشار إليه سوف يشير فقط إلى الأمل فى إجراء مفاوضات حول توقيت وشروط إقامة سلطة الحكم الذاتى ، وليس إلى الانتخابات الخاصة بانشاء هذه السلطة .

وأخيرًا ، فإنه رغم أن بيجين لم يتزحزح عن مطالبة إسرائيل المستمرة للحصول على حقوق خاصة فى البترول المصرى ، فقد عرض كارتر ضمانات بتلبية احتياجات إسرائيل من الطاقة .

وبعد أن أدرك بيجين أن هذه التنازلات قد أزالت فعلاً أية صلة جوهرية بين السلام المقترح مع مصر ، وبين الحكم الذاتى للفلسطينيين ، أو علاقات إسرائيل الكلية مع العالم العربى ، فإنه وعد بتوصية حكومته باتخاذ عمل ايجابى .

وقرر كارتر أن يتابع جهوده بالذهاب إلى الشرق الأوسط للاشراف على المراحل الأخيرة لعملية التفاوض . وكان كارتر مدفوعا بالإعتقاد بأن مشاركته ستكون ضرورية على الأرجح لإنهاء إقرار السلام ، وبجاذبية حصوله شخصيا على الفضل فى هذا التقدم الدبلوماسى الباهر. وفى ذلك الحين كانت صورة كارتر كزعيم فى حاجة إلى دعم بالتأكيد ، اذ لم تكن التوترات مع إسرائيل خلال الشهور التى أحاطت بالمفاوضات حول معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية هى وحدها التى أضرت سمعته السياسة فقط ، بل إن سقوط الشاه وعودة شيطانه آية الله الخومينى عدو أمريكا إلى إيران ، عززت أيضا الحاجة إلى نجاح كارتر فى الشرق الأوسط .

وقبل أن يغادر كارتر واشنطن مباشرة ، أوفد بريجنسكى إلى القاهرة ، وكان على مستشاره للأمن القومى أن يوضح للسادات أن الثورة الإيرانية ليست وحدها هى التى تضفى الحاجة إلى إنتهاء المفاوضات المصرية - الإسرائيلية بنجاح ، بل إن الصعوبات الداخلية التى يواجهها كارتر تدعو إلى ذلك أيضا ، كما كان على بريجنسكى أن يؤكد أيضا التزام كارتر بالأستمرار فى متابعة السعى لسلام عربى - إسرائيلى شامل . وقد نفذ بريجنسكى التعليمات وفيا . . . وقال :

« تقابلت مع السادات فى ٦ مارس ، وقمت بتحليل لمشكلات الأمن فى المنطقة ، وأكدت عزمنا على دعم التعاون المصرى - الأمريكى ، كما أعدت التزام الرئيس كارتر بسلام أكثر إتساعا فى الشرق الأوسط ، مشيرا إلى أن نجاح التحرك نحو مثل هذا السلام فى رأينا ضرورى لفرص الرئيس السياسية ، وأوحيت بأن بيجين يميل إلى التوقف عن إتمام هذه المسألة ، بل إنه ربما يسهم فى هزيمة الرئيس السياسية .

ويبدو أن السادات قد تأثر كثيرا بفكرة مساعدة كارتر على الخروج من موقف داخلى يهدده سياسيا . وكانت نتيجة ذلك إتفاق تام على التطورات الجديدة فى الموقف الأمريكى . وكتب بريجنسكى يقول :

« لقد أعطى السادات فى الواقع لكارتر تفويضا مطلقا بالنسبة لمفاوضاته التالية مع الإسرائيليين » .

وبعد أن توقف كارتر أولا فى مصر ، وصل إلى إسرائيل فى ١٠ مارس ، وكانت المفاوضات الأخيرة صعبة ، ومع أن أغلب المسائل كان تم تسويتها ، فقد عارض الإسرائيليون طلب مصر

الدائم لوضع ترتيبات خاصة فى غزة ، كما أن الخلافات حول توقيت تبادل السفراء كانت لاتزال باقية .

غير أن العقبة الكبرى الأخيرة ، أزيلت عندما وافقت إسرائيل على التخلى عن طلبها الخاص بالبترول المصرى مقابل ضمانات بالحصول على البترول الأمريكى لمدة ١٥ عاما . وفضلا عن ذلك فقد ألمح بيجين إلى « أنه قد يكون مستعدا لإتخاذ بعض خطوات من جانب واحد بشأن الضفة الغربية كرمز لإلتزامه بالحكم الذاتى » ، مقابل تخلى مصر عن موقفها بشأن غزة ، والموافقة على اتخاذ إجراء مبكر بشأن تبادل السفراء .

وبهذا العرض الضئيل إلى حد ما ، عاد كارتر إلى القاهرة للحصول على موافقة السادات الأخيرة ، وسرعان ما حصل عليها .

وتم توقيع المعاهدة فى واشنطن وسط إحتفال كبير فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وبالإضافة إلى المعاهدة ، فقد شاركت ملاحق مختلفة ، ومذكرات تفسيرية ، ورسائل ، ومذكرات وخرائط فى توثيق شروط وشكل العلاقة الجديدة بين مصر وإسرائيل . وكان جوهر العلاقة يرتكز على إنسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية على مراحل ، وهى الحدود التى كانت تفصل فلسطين فى عهد الإنتداب عن مصر ، وذلك مقابل التزامات سياسية مصرية .

وبدأ تنفيذ إنسحاب مؤقت يتم خلال تسعة شهور بعد توقيع المعاهدة ، على أن يتلوه تطبيع للعلاقات ، يشمل تبادل السفراء بين مصر وإسرائيل . وحصلت إسرائيل على ضمان بالمرور الحر عبر قناة السويس ، ومضايق تيران التى اعترفت مصر بها باعتبارها ممرا مائيا دوليا ، وعلى أن تستعيد مصر سيادتها الكاملة على المناطق التى تجلو عنها إسرائيل ، مع تقيدها بتحديدات معينة بالنسبة للقوات ، مثلما تفعل إسرائيل فى منطقة على طول حدودها الجنوبية ، وكانت إسرائيل قد التزمت بالإنسحاب كلية وراء الحدود الدولية خلال ثلاث سنوات من التصديق على المعاهدة .

كانت أولوية الإلتزامات بمقتضى المعاهدة قد تقررت فى المادة السادسة التى تلزم الأطراف – بين أشياء أخرى – بالوفاء « بشروط السلام » بغض النظر عن عمل أو عدم عمل أى طرف آخر وبصورة مستقلة عن أية وسيلة أخرى » وعدم الدخول فى أى إتفاق « يتعارض مع المعاهدة» مع الإعتراف بأنه فى حالة أى تعارض مع إلتزامات المعاهدة ، فإن الإلتزامات بمقتضى هذه ستكون ملزمة ويتم تنفيذها » . وقد ترك مضمون « المحضر المتفق عليه » الذى ألحق بالمعاهدة هذه الإلتزامات دون تعديل .

لقد وصفت ديباجة المعاهدة هذه الوثيقة بأنها « خطوة هامة فى السعى إلى سلام شامل فى المنطقة ، ولتحقيق تسوية للنزاع العربى – الإسرائيلى فى كل جوانبه » . وذكرت رسالة

السادات - بيجين المشتركة الملحقة بالمعاهدة ، أن المفاوضات التى تستهدف تحديد الشكليات والشروط لإقامة سلطة حكم ذاتى فلسطينية وتحديد سلطاتها ومسئولياتها ، سوف تبدأ خلال شهر من التصديق على المعاهدة ، وقد حدد الطرفان لنفسيهما هدف إتمام المفاوضات خلال عام واحد . . » .

ولما كانت واشنطن شريكا كاملا مع مصر وإسرائيل فى التفاوض من أجل السلام ، فإنها كانت شريكا كاملا أيضا فى السلام . ومن خلال رسائل متماثلة أرسلها كارتر إلى السادات وبيجين ، إلتزمت الولايات المتحدة بالقيام بعمليات مراقبة جوية لمناطق القوات المحدودة ، والتأكد من توزيع قوات الأمم المتحدة فى سيناء ، أو - اذا اخفقت فى ذلك - تتخذ خطوات لإنشاء أو الإحتفاظ بقوة بديلة مقبولة متعددة الجنسيات ، وأن تعمل فى الواقع حارسة للسلام بالتشاور مع الأطراف ، وإتخاذ أية إجراءات أخرى ترى أنها مناسبة « اذا وقع انتهاك أو تهديد بانتهاك المعاهدة .

وجاءت مشاركة أمريكية إضافية فى صورة ضمان لمدة ١٥ عامًا بتلبية احتياجات إسرائيل البترولية . وكذلك وقعت واشنطن مذكرة إتفاق ثنائية مع إسرائيل ، رغم أنها كانت مقيدة بشروط فإنها « كانت لا تبدو انها تلزم أمريكا فقط بمساعدة إسرائيل اذا انتهكت مصر المعاهدة - بل إنها بغض النظر عن أى انتهاك محتمل ، أعادت أيضا « نظرة واشنطن المتعاطفة نحو طلبات إسرائيل من المساعدات العسكرية والإقتصادية .

وقد فاجأت « مذكرة الإتفاق » الأمريكية - الإسرائيلية مصر وأحرجتها . وقد عرف مصطفى خليل رئيس وزراء مصر بأمرها قبل توقيع المعاهدة بأربع وعشرين ساعة فقط . فكتب إلى فانس ينتقد المذكرة لأنها « تفترض » أن امتثال مصر لإلتزاماتها « موضع شك » واتهم الولايات المتحدة بأنها تخلت عن دورها « كشريك كامل » فى السلام ، بقيامها بدور الحكم فى تحديد ان كان هناك انتهاك أو تهديد بانتهاك المعاهدة » . ومع ذلك فإنه لم يستطع أن يفعل أكثر من ابلاغ وزير الخارجية الأمريكى أن مصر « لن تعترف بالمذكرة وتعتبرها لاغية وباطلة . . . » .

وتحملت الولايات المتحدة كذلك عبئا ماليا ثقيلا . ووضعت وثيقة أعدها مكتب المحاسب العام للولايات المتحدة عن الإسهام المالى الأمريكى خلال عام ١٩٨١ بهذه العبارات :

لقد اعتمد القانون الخاص لمساعدات الأمن الدولية لعام ١٩٧٩ مبلغ ٤,٨ بليون دولار لمساعدات أمن تكميلية لمساندة معاهدة السلام ، وبالنسبة لسنة ١٩٨١ المالية ، اعتمد ٢٠٠مليون دولار إضافية فى قانون الرقابة على صادرات الأسلحة لتمويل نفقات إضافية

لإعادة توزيع القوات . وحصلت إسرائيل على ٨٠٠ مليون دولار كمنحة للمساعدة فى إنشاء قاعدة جوية بصحراء النقب ، و ٢,٥ بليون دولار كقروض لمبيعات أسلحة أجنبية لتمويل عملية إعادة وضع قواتها ، وكانت صفقة مصر تتكون من ٣٠٠ مليون دولار مساعدات إقتصادية ، و ١,٥ بليون قروضا لمبيعات عسكرية أجنبية لتحديث قواتها المسلحة .

وبعد أن خفتت أضواء الاحتفالات بعد توقيع المعاهدة بفترة طويلة ، استمرت إدارة كارتر فى الأصرار على أن معاهدة السلام لم تكن تطورا منعزلا ، بل هى بالأحرى جزء من تحرك نحو تسوية شاملة . غير أنه كانت هناك أدلة متزايدة تشير إلى العكس ، فالدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية سرعان ما أخذت تثير ضجيجا حول ما وصفته بأنه مروق مصرى ، وكان عزل القاهرة عن العالم العربى الذى كان قد بدأ بالفعل فى أعقاب رحلة السادات إلى القدس قد اكتمل بسرعة وبشكل شامل . وقد أجمعت العواصم العربية فعلا على إدانة معاهدة السلام وقطعت علاقاتها مع مصر ، وعلقت عضويتها بالجامعة العربية . ورغم أن المملكة العربية السعودية كانت تنفر من اتخاذ اجراءات شديدة ضد مصر بسبب السياسة التى سارت فيها وحدها ، فإن تأثرها بسبب معاهدة السلام دفعها للإنضمام إلى المقاطعة العامة .

وفى أعقاب معاهدة السلام تباعد كارتر عن المسألة العربية – الإسرائيلية ، وكانت المشكلة قد استنفدت قدرا كبيرا من وقته ، كما أنها كانت بوجه عام تجربة محبطة ، ونظرا لإقتراب انتخابات عام ١٩٨٠ فإنه قرر أيضا ، رغم احتجاجات سايروس فانس وزير الخارجية ، أن يقلل مشاركة وزارة الخارجية فى المسألة العربية – الإسرائيلية « وقال إنه يحتاج إلى تعيين مفاوض خاص للشرق الأوسط يكون بمثابة « درع سياسى » فى الوقت الذى يعمل فيه كممثل لإشتراك الولايات المتحدة فى مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى ، وقد تولى روبرت شتراوس هذا المنصب فى ربيع ١٩٧٩ وبقى فيه حتى أكتوبر عندما استبدل بسول لينوفيتز ، وكانت لكل من الرجلين إتصالات وثيقة بالطائفة اليهودية الأمريكية وقد اعتقد كارتر أنهما سيكونان حواجز فعالة ضد الضغوط السياسية الداخلية .

ومن المشكوك فيه أن كارتر كان يتوقع الكثير من جهودهما لتشجيع الوصول إلى نتيجة ناجحة لمحادثات « الحكم الذاتى » . ولم يكن لدى شتراوس أو لينوفيتز فرصة كبيرة لسد الفجوة بين القاهرة والقدس بدون تصميم الإدارة ومساندتها الفعالة . وقد مضت المفاوضات المتقطعة ، والتى اتسمت بمحاولات مصر لوضع أسس تقرير مصير فلسطينى هادف ، ومحاولات إسرائيل للحيلولة دون ذلك تماما بالضبط ، فى خطى بطيئة لفترة طويلة عقب هزيمة كارتر فى الإنتخابات ، وقد أنهت مصر المحادثات أخيرا فى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ .

ويبرز جيمى كارتر بإعتباره الرئيس الأمريكى الذى كان أكثر التزاما بتشجيع سلام عربى - إسرائيلى شامل بعد ١٩٦٧ على أساس إعادة الأراضى المحتلة مقابل تنازلات سياسية ، كما أنه يتميز باقتناع واضح بأن أية تسوية شاملة قابلة للحياة يجب أن ترضى بشكل ما روح القومية الفلسطينية ، وكانت تلك المسألة بطبيعة الحال هى التى أوقعت فى النهاية سياسة الرئيس فى صعوبات منطقية وعملية ضخمة ، إذ بينما كانت إشارات كارتر إلى ضرورة «الوطن القومى » يبدو إنها تثير إمكانية حصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير فى جزء من فلسطين بتقليل مطالبهم القومية ، فإنه إنتهى مؤخرًا إلى إلتزام يتعذر بلوغه منطقيا وهو تقرير مصير محدود .

وبعد بضع سنوات من تركه المنصب ، خرج كارتر من تأملاته فى الشرق الأوسط بالقول بأن السلام مازال مشروطا بإعتراف العرب بالواقع الإسرائيلى ، وإعتراف إسرائيل « بالمطالب الفلسطينية فى المساواة فى الحقوق المدنية ، وحقهم فى التعبير عن أنفسهم بحرية فى جزء من وطنهم القومى الأقليمى » وسواء كان ذلك نتيجة تخطيط أو مصادفة ، فإن أسلوب التعبير يحفل بذكريات مزعجة عن الوثيقة التى ولدت المشكلة الفلسطينية . لقد ظل الفلسطينيون طوال سبعة عقود ينتقدون بشدة الإغفال المحسوب بعناية « للحقوق السياسية » فى توضيح إعلان بلفور فى ١٩١٧ بأن التأييد البريطانى للصهيونية يجب ألا يفعل شيئا يضر « بالحقوق المدنية والدينية » لأهالى فلسطين .

وكان تأكيد الرئيس كارتر بأن السلام يتطلب « ضرورة الاعتراف بحقوق الفلسطينيين بما فيها حق تقرير المصير » أى يؤكد على هذه النقطة فقط .

ويتطلب الاعتراف بالاختلاف بين المجالات الجماعية والفردية للنشاط الإنسانى ، تعريف حق تقرير المصير باعتباره « حقًا سياسيًا » وليس « إنسانيًا » وببساطة فقد كان من المستحيل منطقيًا دائمًا أن تؤيد وفى الوقت نفسه تقيد امكان تطبيق المبدأ السياسى لتقرير المصير على الشعب الفلسطينى .

وسرعان ما وجد كارتر وبريجنيسكى نفسيهما بعد كامب ديفيد يتفقان على أن أهداف إسرائيل هى أن تحصل على « سلام منفصل أساسًا ، ثم مدفوعات أمريكية ، وأخيرًا حرية التصرف فى الضفة الغربية » وقد عرض بريجنيسكى ما كان يمكن رؤيته عند التأمل فى أحداث الماضى باعتباره أكثر المشكلات أهمية فى اشتراك الإدارة الكلى فى النزاع العربى - الإسرائيلى ، إذ قال :

« لقد أثرت هذا السؤال . . . وهو هل ينبغى فى الواقع أن نمضى بهذا الجهد نحو عقد معاهدة مصرية - إسرائيلية إذا كنا نعتزم حل مسألة الضفة الغربية أيضًا ؛ لأننا بمجرد توقيع

مثل تلك المعاهدة سوف نمسى أقل فعالية » .

ولم يسجل بريجنسكى رد الرئيس مع ذلك ، غير أن هناك ردين يفرضان نفسيهما : أحدهما هو أنه بعد أن أصبح كارتر ملتزمًا بصورة علنية إلى هذا الحد بصنع السلام فى الشرق الأوسط ، فإنه لم يكن يستطيع أن يرفض إنجازًا هامًا كهذا ، حتى لو كان سيصاب بنكسة أو يقوض تمامًا احتمالات السلام الشامل التى كان يتصورها فى الأصل ، والرد الثانى هو أن الرئيس كان يتمسك بالاعتقاد بأنه يمضى الوقت فإن الآمال التى دخل بها كامب ديفيد قد تتحقق رغم ذلك .

وفى النصف الأخير من الثمانينات يحتمل أن يكون هذا الاعتقاد قد وجد أقوى تأييد فى عوالم أشير إليها فى عنوان مذكرات كارتر : « الوفاء بالوعد » .

لبنـــــان

كانت مشكلة لبنان تلتهب طوال رئاسة كارتر ، وترجع جورها جزئيًا إلى التركيبة الاجتماعية ـ السياسية فى لبنان ، غير أنها أيضًا ثمرة للمشكلة الفلسطينية ولا يمكن تناول المسألة بمعزل عن النزاع العربى ـ الإسرائيلى ، ومن ثم فقد كانت سياسة واشنطن نحو لبنان متصلة بصورة جوهرية بنهجها حيال صنع السلام فى الشرق الأوسط .

كان النظام السياسى اللبنانى غير المستقر يرتكز منذ عام ١٩٤٣ على اتفاق غير مكتوب لتقاسم السلطة توصل إليه زعماء الجماعات الدينية الرئيسية فى البلاد . وكان هذا « الميثاق الوطنى » يلزم الطوائف المختلفة بأن تطرح أهدافها الخاصة جانبًا وتعمل فى صف واحد فى تعاون ، إن لم يكن فى انسجام ، من أجل رفاهية المجتمع المتغاير العناصر . وقد تخلى المارونيون المسيحيون عن آمالهم التقليدية فى الحصول على وضع خاص تحت الحماية الفرنسية ، فى حين تراجعت الطوائف الإسلامية عن رغبتها فى الاندماج فى كيان سياسى عربى أوسع . وكان من السمات الأساسية لهذا الترتيب نظام الاعتراف بالانتماء الدينى ، والذى توزع فيه السلطة السياسية بين الطوائف الدينية وفقًا لصيغة محددة ، وكانت النتيجة نظام حكم القلة بشكل واضح محدد المعالم ، كان تحصل داخله الصفوة الوطيدة فى كل طائفة بصفة عامة على فوائد تكفى لتبرير الحاجة إلى توافق مستمر » .

وقد ظل هذا الترتيب يؤدى وظيفته طوال ثلاثة عقود ، وإن لم يكن يعمل فى سلاسة . إذ كان نظام الدولة فى لبنان يرجح فيه الولاء الطائفى على الهوية القومية إلى حد أن السلطة المركزية بقيت أساسًا عن طريق الجمع بحكمة بين الوعود والمكافآت للجماعات المتنافسة . ولكن إذا لم يكن هناك خيار أمام حكومة بيروت غير أن تعمل تحت قيود محكمة تفرضها البيئة المحلية ،

فإنها كانت تسير أيضًا فوق حبل مشدود فى الشئون الخارجية ، ورغم روح « الميثاق الوطنى » الأساسية ، فإن السياسات اللبنانية كانت تتسلل إليها أيديولوجيات وحركات دولية متنافسة ، وكانت الأزمات ، ومعالجة الأزمات سمات عادية للحياة السياسية هناك .

ومع وجود جالية فلسطينية هامشية من الناحية السياسية ، بلغ مجموعها فى منتصف السبعينات حوالى ٣٥٠ ألفًا ، فإنه لم يكن هناك مفر من أن تتأثر لبنان ببروز نزعة العنف الفلسطينى فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ومن ناحية فإن أنشطة الفدائيين والمتطرفين الفلسطينيين سرعان ما أدت إلى حدوث عمليات انتقام إسرائيلية أكدت عجز الحكومة اللبنانية عن حماية المواطنيين أو ممتلكاتهم . ومن ناحية أخرى ، فإن تكثيف النضال الفلسطينى شجع أنصار الوحدة العربية والاتجاهات اليسارية ، بينما عزل فى الوقت نفسه التيارات الوطنية اللبنانية المحافظة [المارون أساسًا] فإذا أضيف إلى ذلك الضغوط الكبيرة التى أخذت تتجمع فعلاً فى ظل حكم الأقلية اللبنانى الذى يتبع أساليب حديثة ، وتدهور القيم التقليدية ، مع ظهور طبقة متوسطة غير تقليدية فى المدن ، والمطالب المتزايدة لتوسيع نطاق المشاركة السياسية والاقتصادية للطائفة الشيعية المتزايدة والمهملة ، فقد ثبت إن كل هذه الضغوط كانت كارثة .

ورغم محاولات الصفوة اللبنانية الراسخة على الوضع القائم ، فإن سياسات الحل الوسط التقليدية الفعالة ، خضعت بصورة مطردة لعمليات استقطاب يدعمها تعصب طائفى وخلافات أيديولوجية ، ومنافسات شخصية ، وفى ربيع ١٩٧٥ انفجرت تلك التوترات فى أعمال عنف معربدة .

وكان نشوب الحرب الأهلية ، الذى حدث قبل شهور من النهاية الناجحة لمساعى هنرى كيسنجر لابرام اتفاقية سيناء الثانية ، قد أثار تكهنات عديدة بأن يدا أمريكية خفية ساعدت على اشعار الحريق . وبعد حوالى ١٥ شهرًا من القتال ، الذى استدرجت إليه سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بصورة كلية ، شرح مالكولم كير منطق هذه الشكوك أمام إحدى اللجان الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكى بقوله :

« . . . هل كانت لعبة كيسنجر . . [ربما] فقد كان هدف السياسة الأمريكية قد تحقق فعلاً بتحييد مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية فى وقت واحد ، وبدلاً من أن يقاتلوا إسرائيل فإنهم الآن يقاتل بعضهم بعضًا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية تناضل من أجل وجودها ذاته .

ولم يكن كير يؤيد هذا التفسير وإن كان قد وصفه بأنه « ربما كان خاطئًا وإن كان يبدو مقنعًا بالتأكيد » . وبعد عشر سنوات ، فإن الفائدة التى يضرب بها تمثل عن معرفة الشيء بعد

وقوعه ، لم تقدم أى مساعدة فى إثبات حاسم للهدوء ـ الخفى ـ إذا كان هناك أى دور ـ للولايات المتحدة أو أية عناصر أخرى فى بدء الحرب اللبنانية أو إطالتها .

ومع ذلك فإن الأدلة التى أمكن العثور عليها تضفى صدقًا على استنتاج وليم كوانت ، بأن واشنطن كانت تتصرف عند بدء الحرب الأهلية « وليس فى ذهنها أكثر من محاولة نشوب حرب شاملة بين العرب وإسرائيل » . غير أن هذا لا يتضمن بالضرورة أن صانعى السياسة الأمريكيين ظلوا غير متقبلين للمزايا المحتملة ـ والتى أفترضها مالكولم كير بالضبط ـ التى يمكن أن توجد فى موقف ليس من صنعهم . ويبدو أن هناك حقيقة جوهرية فى زعم وليد الخالدى الذى كان أقل من الحقيقة وهو « إن افتراض أن الولايات المتحدة كانت مستاءة تمامًا من سير الأحداث فى لبنان يعدّ أمرًا خادعًا » .

ومع ذلك فقد كان هناك سبب جيد للانزعاج الذى أصاب إدارة فورد الأمريكية فى البداية ، إذ بدا أن المسيرة البطيئة لدبلوماسية الخطوة خطوة التى بدأها كيسنجر بعد عام١٩٧٣ نحو السلام أثبتت أنها جديرة بالاهتمام بتحقيقها اتفاقية فك الارتباط الأولى فى سيناء ، وكسب مشاركة أنور السادات الحماسية ، ولم يكن أقل من ذلك أهمية التقدم الظاهر الذى تم بشأن التوفيق بين الولايات المتحدة وسوريا . ففى منتصف ١٩٧٤ بدا أن الرئيس حافظ الأسد قد دخل فى صفوف دبلوماسية الخطوة خطوة بقبوله فك الاشتباك على مرتفعات الجولان ، ووضع قوات الأمم المتحدة بين القوات الإسرائيلية والسورية ، ثم اتخذت العلاقات الأمريكية ـ السورية بعد ذلك مرتبة نوعية إلى الأمام فى نفس العام ، عندما اختارت دمشق أن تستأنف روابطها الدبلوماسية العادية مع واشنطن بعد انقطاع دام سبع سنوات .

وقد عرضت الحرب اللبنانية هذه المكاسب للخطر ، وبينما كان الموقف يتدهور بعد أبريل١٩٧٥ سعت واشنطن فى البداية إلى احتواء الأزمة وتحقيق العودة إلى الوضع القائم سابقًا (مع تعديلات طفيفة إن أمكن) . وقد استتبع هذا الموقف الأمريكى المبدئى معارضة قوية للتدخل الخارجى فى لبنان . غير أنه بعد أن أصبح الصراع فى تلك الدولة أمرًا لم يعد ممكنًا السيطرة عليه ، وبينما كان صانعوا السياسة الأمريكيون يعدلون تصوراتهم الأصلية عن رد فعل سوريا تجاه الأزمة ، وقعت تغييرات هامة فى سياسة واشنطن ، وكانت النتيجة أنه بين الأسلوب السابق لإدارة فورد ، والموقف الأخير لإدارة كارتر ، مرت السياسة الأمريكية نحو لبنان بثلاث مراحل واسعة .

ترجع المرحلة الأولى إلى بداية الحرب الأهلية تقريبًا فى ربيع ١٩٧٦ ، وفى خلال تلك الفترة كانت واشنطن تؤيد الإجراءات المهدئة لإعادة الأحوال إلى ما قبل ١٩٧٥ ، وكانت تردد كثيرًا البيانات الرسمية التى تصدرها وتؤيد فيها هدف السلام فى لبنان والتكامل الإقليمى وسيادة

الدولة . وتبع ذلك مباشرة دعوات إلى الأطراف الخارجية بالامتناع عن التدخل فى لبنان ، (وكانت موجهة إلى سوريا إلى حد كبير) .

وظهرت المرحلة الثانية للنهج الأمريكى عندما هددت الأحداث بانتصار القوى الراديكالية فى لبنان ، وهى احتمالات جعلت واشنطن ودمشق تتشاطران شكوكًا عميقة ، إذ كانت سوريا ترى فى انهيار المجتمع المدنى اللبنانى تهديدًا لموقفها السياسى والعسكرى إزاء إسرائيل ، فإنه رغم أن واشنطن كانت بطيئة فى الاعتراف بذلك علنًا ، فإن النظام السورى كان منذ بداية الأزمة قد حدد ثلاثة أهداف واضحة لأعماله وهى : منع أية « هيمنة لليمين » تتفوق على المقاومة الفلسطينية فى لبنان ، ومن ثم تقوض موقف المساومة العربى بأسره إزاء إسرائيل ، ومنع سطوة المتطرفين التى قد تتجاوز سيطرتها والتى قد تشعل حربًا مع إسرائيل فى وقت وظروف ليست من اختيار سوريا ، وأخيرًا منع تدهور الموقف إلى فوضى قد تسمح لإسرائيل بالالتفاف حول سوريا فى حالة الحرب .

وفى أواخر ربيع ١٩٧٦ ، أدى سير الحرب الأهلية إلى تفاقم مخاوف سوريا . وكانت «الحركة القومية » وهى تحالف يسارى من قوات طائفة السنة والدروز والشيعة ، تؤيده أعداد كبيرة من الروم الأرثوذكس اللبنانيين ، يتعاون بصورة وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويضغط بقوة على « الجبهة اللبنانية » اليمينية ، وهى أكبر كتلة مارونية وطنية تتصورها ميليشيات الكتائب كرأس حربة لها . . .

وفى تلك الظروف وجدت واشنطن ودمشق قضية مشتركة ، ورغم أن تدخل سوريا سرًا فى البداية فى أواخر ١٩٧٥ كان يهدف إلى منعه هزيمة القوى الراديكالية ، فإن دمشق غيرت موقفها الآن .

وعندما أدركت الإدارة الأمريكية إن هناك تقاربًا فى المصالح ، بدأت إدارة فورد الاعتماد علنًا على دور سوريا كعامل استقرار ممكن . وفى أبريل ١٩٧٦ انهارت واجهة المعارضة الأمريكية تقريبًا للتورط السورى . ووافق الرئيس فورد ـ رغم أنه كان لا يزال يدين احتمال دخول قوات أجنبية « نظامية » إلى لبنان ـ بصورة ضمنية استخدام السوريين كوكلاء تحت ستار واهٍ . ولم يمض وقت طويل حتى أيد الرئيس علنًا الفكرة التى كان الدبلوماسيون الأمريكيون يكررونها بعض الوقت للحكومات فى أرجاء الشرق الأوسط ، بقولهم : « أننا نأمل أن يبقى الإسرائيليون بعيدًا ، وأن سوريا سوف تساعد . . . » .

وكانت الموافقة الأمريكية محسوبة عندما عبرت الدفعة الأولى من حوالى ٣٠ ألف جندى سورى الحدود لمنع هزيمة الجبهة اللبنانية فى يونيو . وساعدت واشنطن أيضًا فى ترتيب تفاهم سورى ـ إسرائيلى حول ما سمى به « اتفاق الخط الأحمر » الذى سمح بالتدخل السورى .

والواقع أن الاتفاق كان يعترف بتقسيم لبنان إلى مناطق نفوذ ويجيز وجود سوريا فى ثلثى البلاد تقريبًا ، بينما يمنح إسرائيل ضوءًا أخضر للسيطرة على الأحداث فى الجزء الجنوبى الباقى .

وبينما كان الرئيس فورد وكيسنجر ينظران إلى الغزو السورى باعتباره درعًا مناسبًا ضد الأعداء الراديكاليين لدبلوماسية الخطوة خطوة ، فإن إدارة كارتر الجديدة رحبت به باعتباره مساندة ضرورية لمؤتمر السلام الشامل فى جنيف . وبعد فترة قصيرة من توليه منصبه فى أوائل ١٩٧٧ أخذ كارتر يكيل المديح على دور سوريا ، « التى تضحى بنفسها فى لبنان » وشهدت الذروة النسبية التى تلت ذلك فى العلاقات السورية ـ الأمريكية خطوات هامة اتخذت لوضع ترتيبات ثقافية ، وحركة جوية رمزية مع دمشق . وفى الوقت نفسه أعدت إدارة كارتر خطوطًا سياسية توجيهية أدت إلى موافقة وزارة الخارجية على بيع أربع طائرات طراز « ك ـ ١٠٠ » إلى سوريا ، وهى الطراز المدنى لطائرة النقل العسكرية س . ١٣٠ .

وفى نهاية ١٩٧٧ كانت مثل هذه المحاولات لتمهيد الطريق لمشاركة سوريا فى مؤتمر جنيف المقترح قد أصبحت شيئًا عتيقًا ، فالتحول السريع فى اتجاه الإدارة فى وجه إسرائيل والمعارضة الداخلية لاعلان المبادئ الأمريكية السوفيتية فى الشرق الأوسط ، فقد تبعته خلال أسابيع رحلة السادات إلى القدس ، وأصبحت جنيف لا مكان لها . وسرعان ما أخذت واشنطن تركز على تسوية مصرية إسرائيلية .

وكانت هذه الأحداث إيذانًا ببدء المرحلة الثالثة فى سياسة أمريكا . وهى مرحلة ظلت متريثة دون إحداث تعديلات جوهرية ، إلى أن اضطرت حكومة ريجان إلى الرد على الغزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ .

وقد أدى انهيار حماس كارتر للسلام الشامل إلى تعديل تقييم واشنطن للوجود السورى فى لبنان . فلم يعد ينظر إلى وجود دمشق الموازن كعامل كبح مرحب به ضد القوى الراديكالية ، أو كأصل عام سوف يرتد بطبيعة الحال لمصلحة لبنان حالما يتضرر مصير جنيف بالنسبة للنزاع العربى الإسرائيلى . ومن ناحية أخرى ، اكتسب تورط سوريا مزيدًا من الأهمية باعتباره عبئًا باعثًا على الارتباك وهو يقلل من فعالية المعارضة لعملية السلام المصرية الأمريكية بمنعها تجدد حرب شاملة فى لبنان ، فإن واشنطن من منظورها قد انتفعت ، فيما يبدو ، بنفس القدر من جعل الأسد يغوص فى مستنقع لبنان .

وما أن أعادت إدارة كارتر التركيز على جهدها لصنع السلام بين مصر وإسرائيل ، حتى كان التفاهم الضمنى بين إسرائيل وسوريا قد تقوض تمامًا . فلم تكن سوريا تستطيع أن تقف ساكنة وهى ترقب مصر تخرج نفسها من صفوف أعداء إسرائيل . ولم تكن إسرائيل ، وهى

لاترى أى بديل دبلوماسى لحل مشكلاتها مع سوريا ، مستعدة للسماح لها بدعم مركزها فى لبنان .

ورغم ذلك فإن أيًا من الجانبين لم يكن مستعدًا لمعركة فورية فاصلة . وكان صانعو السياسة فى إسرائيل ينفرون من إثارة حرب مفتوحة قد تدفن فرص عقد صلح منفرد مع مصر. وكانت سوريا التى أصبحت معزولة إقليميًا بالفعل فى مغامرتها اللبنانية غير مستعدة لمواجهة قوة النيران الإسرائيلية المتفوقة بمفردها . ورغم ذلك فإن مناورات الدولتين للحصول على موقع فى لبنان ازدادت شدة فى أواخر السبعينات . وفى هذا المحيط ينبغى فهم اقتحام إسرائيل للجنوب اللبنانى فى ١٩٧٨ وتنصيبها للرائد حداد قائدًا عسكريًا للمنطقة .

واقترانًا بهدف التسوية المصرية ـ الإسرائيلية ، كانت إدارة كارتر تتبع سياسة الجمع بين موقفين متناقضين تجاه الغزو الإسرائيلى . إذ رغم أن واشنطن كانت تصر بشكل واضح على الانسحاب الفورى من المنطقة ، وتؤيد من لبنان فى سيادتها عليها علنًا ، وقدمت مشروع قرار لمجلس الأمن لوضع قوات الأمم المتحدة على طول الحدود الجنوبية للبنان ، فإنها كانت تخشى من أن يؤدى عداء إسرائيل إلى تعقيد مفاوضات الصلح مع مصر .

وقد ظهر الجمع بين موقفين متناقضين جزئيًا عندما قبلت واشنطن فى صبر بقاء القوات الإسرائيلية ثلاثة شهور فى لبنان ، ورعاية القدس الخفية للرائد حداد ، بل إن ذلك كان ظاهرًا بشكل أكثر وضوحًا في معالجة الإدارة الأمريكية لاساءة استخدام إسرائيل للأسلحة التى توردها لها أمريكا خلال الغزو وبعده .

ولم يكن لدى إدارة كارتر أى شك فى أن إسرائيل انتهكت القيود التى تقصر استخدام الأسلحة التى تحصل عليها من أمريكا على الأغراض الدفاعية ، ومنع نقلها بدون ترخيص إلى أى طرف ثالث ومع ذلك (إدارة كارتر) فإنها عند الرد على اتهامات علنية بهذا الصدد ، أبلغت الكونجرس فقط أنه ربما قد تكون بعض الانتهاكات قد وقعت ، ثم تجنبت بعد ذلك إصدار حكمها الأخير ، بأنه إذا كان ذلك قائمًا على أساس معلوماتها الخاصة لكان الأمر يتطلب بمقتضى القانون وقف أية شحنات أخرى من الأسلحة إلى الدولة اليهودية . وفضلاً عن ذلك فإنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد ضغطت فى صمت على إسرائيل لاستعادة كمية صغيرة من الأسلحة من الرائد حداد فى أوائل صيف ١٩٧٨ ، فإنها أغمضت عينيها عن الترتيبات التى قامت بها إسرائيل لتسليم أسلحة إلى فئات لبنانية ، ومع أن المدى الذى بلغه نقل الأسلحة الإسرائيلية غير معروف لنا ، فإنه كان كبيرًا بلا شك . وفى منتصف ١٩٨٠ ذكرت أنباء لم تتأيد فى صحيفة النيويورك تايمز أن جملة المساعدات الإسرائيلية لقوات الميليشيات المسيحية فى لبنان بلغت أكثر من بليون دولار تقريبًا .

وقد انعكس تغاضى واشنطن عن تورط إسرائيل الذى يزداد عمقًا فى لبنان بشكل آلى على استمرار تأييدها للوجود السورى ، حيث واصلت الإدارة الأمريكية ـ وسط التوترات التى أثارتها المنافسة السورية ـ الإسرائيلية ـ طمأنة دمشق بشأن التزامها بالنسبة لمناطق النفوذ الهادئة والتى تتضمن « اتفاق الخط الأحمر » . وكانت تلك التأكيدات تتخذ شكلاً ملموسًا فى استمرار المساعدات المالية الأمريكية لسوريا ، والتى كانت واشنطن تبررها باسهام دمشق فى الاستقرار المزعزع فى لبنان !

وكان انتهاج سياسة « تديم » عدم الاستقرار فى لبنان ينعكس بشكل آلى فى طبيعة التزام واشنطن باحياء السلطة المركزية فى تلك الدولة . وفى عام ١٩٨٠ ـ بعد خمس سنوات من الحرب الأهلية ـ كانت لبنان قد حصلت على حوال ١١٥ مليون دولار من المساعدات الأمريكية الاقتصادية ، غير أن ٥٥ مليون دولار تقريبًا كانت فى صورة إغاثة كوارث طارئة ، لم تفعل شيئًا لتلبية الاحتياجات الضخمة لاعادة بناء البنية الأساسية . وجاءت مساعدات أخرى فى شكل قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات أعلن فى ١٩٧٧كخطوة نحو إعادة إنشاء الجيش اللبنانى . ومع ذلك فإنه حتى فى هذا المجال الهام بدا أن واشنطن تفتقر إلى العزيمة . ورغم قدرة الجيش اللبنانى على أن يحل محل القوات السورية فى بعض القطاعات فى بيروت فى أوائل ١٩٨٠ ـ وهو أول مظهر موثوق به للجيش فى خمس سنوات تقريبًا ـ فإن الإدارة الأمريكية سرعان ما أوصت بخفض أكثر من خمسة ملايين دولار عن مستوى مساعدتها العسكرية فى العام السابق . وسرعان ما اتهمها المراقبون بأن هذا االخفض سوف يعتبر علامة على ضعف تأييدها لجهود الحكومة اللبنانية لاعادة فرض سيطرتها . ولنفس السبب ، سيطرت موجة من الهلع على مجموعة قليلة من أعضاء الكونجرس ولكنها عالية الصوت من الموالين للبنان لأن الحكومة طلبت سبعة ملايين دولار فقط لمساعدة هذه الدولة ، وهو مبلغ يعادل دولارين فقط للفرد من أهالى لبنان ، فى حين أن طلباتها من أجل الأردن ومصر وإسرائيل فى الوقت نفسه كانت تعادل ١٦ دولارًا و ٢٠ دولارًا و ٢٠٠ دولار للفرد فى كل من هذه الدول على التوالى .

وبحلول عام ١٩٨٠ كان واضحًا تمامًا أن تأييد واشنطن لسيادة لبنان وتكامله الإقليمى الذى عبرت عنه مرارًا إنما كان يشير إلى آمال على المدى البعيد وليس أهدافًا ثابتة . ولم يكن فى ذلك ما يروع بالضرورة ، بل هو فى الواقع الاستنتاج ـ المحزن وإن كان ضروريًا ـ الذى يستخلص من إدراك أن مستقبل لبنان سوف يتقرر إلى حد كبير من خلال البحث عن سلام عربى ـ إسرائيلى .

ومع ذلك فإن دعم « الاستقرار المزعزع » فى لبنان إلى أن تتم تسوية عربية ـ إسرائيلية شاملة

شيء ، وتطبيق نفس الصيغة فى سياق صنع السلام خطوة خطوة شيء آخر ، إذ أن الأسلوب الأول يسعى للوصول إلى أعماق المشكلة العربية ـ الإسرائيلية ، ومن ثم فإنه يحمل إمكانية ظهور شكل إقليمى وسياسى محلى جديد ييسر التصالح بين الفئات المتناحرة فى لبنان . ـ وهذا النهج الأخير يبشر فى أفضل الأحوال بمعاناة لا نهاية لها للبنان ، إلى أن تواجه دبلوماسية الخطوة خطوة فى النهاية ـ إن تمت ـ الصراع الذى لا يمكن التهوين من أمره بين المطامح الإسرائيلية والقومية الفلسطينية .

وقد استطاعت إدارة كارتر بعد أن اضطرت إلى ترك البحث عن سلام شامل ، وعادت إلى خطتها لصنع السلام احتواء الموقف اللبنانى إلى أن يتم الوصول إلى تسوية مصرية ـ إسرائيلية ، وتركت مع إدارة ريجان مشكلة . . كيف تتعامل معها بعد ذلك !

٤

التخلى عن هدف :

رونالد ريجان ، ١٩٨١ـ ١٩٨٨

هذه ساعة أمريكا فى الشرق الأوسط . . .

الكسندر هيج

كان انتخاب رونالد ريجان للرئاسة فى نوفمبر ١٩٨٠ يمثل انتصارًا مدويًا ، فقد فاز ريجان بعدد ٤٨٩ صوتًا من أعضاء المجمع الانتخابى مقابل ٤٩ للرئيس كارتر الذى فاز فى ست ولايات فقط ، وفى النهاية تفوق ريجان على منافسه فى الاقتراع الشعبى بهامش يزيد على ثمانية ملايين صوت ، وسلم كارتر بهزيمته حتى قبل إغلاق مراكز الاقتراع على الساحل الغربى .

وبدخوله البيت الأبيض أعطى ريجان الأولوية لاحياء الاقتصاد الأمريكى وإن كان لم يهمل المسائل الدولية . وقال إن نزعة التوسع السوفيتى تشكل تهديداً متزايداً على الساحة العالمية ، وتعهد الرئيس الجديد بالنضال ضد الاتحاد السوفيتى فى مجال النفوذ الدولى وهزيمته .

كانت الصيغة تشكل قطعة مثيرة من البلاغة ، غير أن كثيرين ممن تابعوا تصريحات ريجان خلال حملته الانتخابية قبل الانتخابات بشهور كانوا يرون أن نهجه فيما يتعلق بالشئون الدولية لم ينجح فى وضع خطوط سياسية واضحة المعالم لمعالجة مسائل عديدة محددة ، ورأى البعض أن هذا يصدق بصفة خاصة على الشرق الأوسط ، وقد عبر انطونى لويس عن ذلك فى عموده بصحيفة النيويورك تايمز بقوله :

« . . . هناك شيء كبير غير معلوم فى نظرة الرئيس المنتخب ريجان ، هو رأيه عن الشرق الأوسط . إذ أنه باستثناء قليل من الأمور البسيطة فى حملته الانتخابية ، فإنه لم يقل الكثير عن كيفية تناوله للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، . . . أو التعامل مع المنطقة » .

ولم يكن لويس على حق . . فالمرشح ريجان كان قد أوضح وجهة نظره عن السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ، والذين اعتقدوا غير هذا ، فعلوا ذلك لأنهم رفضوا أخذ ما سمعوه على محمل الجد ، إذ أنه فى الوقت الذى كانت تصريحات حملة ريجان تؤيد فيه إسرائيل بقوة ، فإنها كانت تعطى قليلاً من الإشارة إلى أنه كان قد بحث المشكلتين الرئيستين اللتين كانتا تكتنفان عملية البحث الأمريكى عن السلام فى الشرق الأوسط يومئذ وهما : كيف يتسنى الوصول بعملية كامب ديفيد إلى نهاية ناجحة بتحطيم الجمود حول محادثات الحكم الذاتى ، والثانية ـ كيف يمكن توسيع دائرة السلام المصرى ـ الإسرائيلى بادخال أطراف عربية أخرى ؟

وكان ريجان قد أعرب من ناحية أخرى عن مواقف واضحة وحـازمة خلال حملته . ففى ربيع ١٩٨٠ كان ملخص آرائه عن الشرق الأوسط معروضًا للفحص . وكان الاتحـاد السوفيتى هو العامل الرئيسى الذى ينبغى مراعـاته فى وضع أى نهج أمريكى فى المنطقة ، وكان دور إسرائيل ذا أهمية بالغة فى موقف الولايات المتحدة المعادى للاتحاد السوفيتى ، وكان على الفلسطينيين المتطرفين ألا يتطلعوا إلى أية مساعدة من الولايات المتحدة ، بينما يجب على إسرائيل باعتبارها الحليف الرئيسى لتحقيق الأهداف الأمريكية الجيواستراتيجية الواسعة للولايات المتحدة ألا تشعر أن واشنطن قد تكبح أطماعها المحلية .

وأعلن ريجان موافقته على « أن مدينة القدس غير المقسمة تعنى سيادة إسرائيل على المدينة» وأضاف قائلاً : « إننى أعتقد بحق إسرائيل فى الاستيطان فى الضفة الغربية » . . وعن منظمة التحرير الفلسطينية فإن المرشح الأمريكى لم يكن يرى أى سبب يدعو « للتفاوض مع منظمة إرهابية » ، وسئل : « وماذا إذا قبلت المنظمة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومن ثم الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود ؟ » فقال ريجان : « سوف أرغب رغم ذلك فى معرفة ما إذا كانت تمثل الشعب الفلسطينى الذى تزعم تمثيلها له ! » .

وكانت الأسس التى تدعم رفض ريجان لنقاط بارزة فى النزاع بين إسرائيل والعالم العربى عرضة للفحص :

« إن إسرائيل هى الديموقراطية الوحيدة المستقرة فى الشرق الأوسط و التى يمكن الاعتماد عليها فى منطقة يحتمل أن تقع فيها معركة كبرى فاصلة . إن أكبر مسئوليات الولايات المتحدة هى حفظ السلام ـ ونحن فى حاجة إلى حليف فى المنطقة ، ولابد من منع الاتحاد السوفيتى من التغلغل فى الشرق الأوسط ، وقد نجحت إدارة نيكسون فى زحزحتهم بعيدًا ، وإذا لم تكن إسرائيل هناك ، فقد كان على الولايات المتحدة أن تكون هناك » .

وتطور الموضوع وازداد حدة خلال الحملة الانتخابية . وفى سبتمبر أخذ ريجان يتهم كارتر بالحمق الفريد المؤسف ، وقال : « إلى أن جاءت هذه الإدارة [كارتر] فإنه لم يسبق قط أن

خدعت أية إدارة نفسها بأن إسرائيل ليست ذات فائدة استراتيجية دائمة للولايات المتحدة » ومضى ريجان يقول دون أن يتحرى الدقة ، إن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين « يمكن أن يكون استيعابهم فى الأردن التى أشارت إليها الأمم المتحدة باعتبارها الدولة العربية ـ الفلسطينية » .

ورغم التجاوزات الخطابية خلال الحملة ، والمعرفة المحدودة التى كان من الممكن أن تدفع بمرشح إلى مسألة معقدة كالمشكلة الفلسطينية ، فإن تعليقات ريجان كانت تشير بدقة إلى النهج الذى سوف تتبناه حكومته تجاه الشرق الأوسط . وقد أخفق بعض النقاد مثل انطونى لويس فى تقدير المدى الذى ينعكس به آراء الرئيس الجديد فى كل من جانبى موقف ريجان المعلن ـ تأييده القوى لإسرائيل ، أو اهتمامه الضعيف بعملية السلام ؟ وفى ١٩٨٩ ، قال عضو سابق فى اللوبى الموالى لإسرائيل وهو لجنة الشئون الأمريكية ـ الإسرائيلية العامة(AIPAC) ، عن أهمية السنوات الست الأولى من رئاسة ريجان :

« . . . كانت الآراء الشخصية لريجان قوة ضخمة ، وحتى أقسى نقاده فى الطائفة اليهودية الليبرالية يعترف بأنه أكثر الرؤساء الموالين لإسرائيل تعمقًا منذ إنشاء تلك الدولة » .

البحث عن « إجماع استراتيجى »

لم يكن النزاع العربى ـ الإسرائيلى بالنسبة لرونالد ريجان ووزير خارجيته هو المسألة الأولى التى تتطلب الاهتمام فى الشرق الأوسط ، إذ كان التركيز الرئيسى للسياسة الأمريكية فى أعينهما يجب أن يكون على خطر التغلغل السوفيتى إلى الخليج الفارسى الغنى بالبترول ، أى الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الحيوية . وكانت هناك أسس يمكن تفهمها لانشغالهما بمناطق الشرق الأوسط البعيدة فقد كانت إيران غارقة فى الاضطرابات التى أعقبت الثورة ، والتى أصبحت أكثر تعقيدًا إلى حد لا نهاية له بالحرب التى شنتها الطرق فى سبتمبر ١٩٨٠ فى محاولة للاستيلاء على اقليم خوزستان المنتج للبترول . وفى نهاية ١٩٧٩ غزا الاتحاد السوفيتى أفغانستان وأصبح متورطًا فى حرب قاسية فى وجه مقاومة ضارية من رجال القبائل ، وخوف النظم العربية الموالية للغرب على شاطئ الخليج العربى من أن تعبر الاضطرابات حدودها .

ومن موقع واشنطن الممتاز ، كانت حماية الخليج تستلزم متطلبات عديدة : أنه لابد من جعل أولويات المصالح الأمريكية واضحة تمامًا ، ويجب أن تقتنع النظم العربية فى منطقة الخليج بالتزام واشنطن الفعال بأمنها ، وأن الموارد الأمريكية المتاحة ، سواء الخاصة بها أو بالوكالة يجب أن تحتشد لمساندة التصميم الأمريكى ، ويجب ألا يكون هناك أى شك فى حزم معارضة أمريكا « للتطرف » فى أى مكان بالمنطقة .

وقد أسفرت هذه الاعتبارات عن السمتين الأساستين للسياسة التى اتبعتها الإدارة حيال الشرق الأوسط خلال سنتها الأولى فى السلطة : إحداهما سياسة تحاول فى إصرار ايجاد كتلة قابلة للنمو معادية بشكل ظاهر للسوفيت فى الشرق الأوسط ، والأخرى عزم مشدد مماثل بعدم التسامح فيما كان يعتبر مسائل ثانوية تتعارض مع الجهود لتشجيع التجمع المطلوب المعادى للشيوعية .

وكان النزاع العربى ـ الإسرائيلى قد اعتبر ذا « أهمية ثانوية » تفترض الإدارة الجديدة أنه لاعلاقة له بهدفها الرئيسى لتأمين الشرق الأوسط ضد الغزوات السوفيتية ، وسوف تظهر الأحداث أن هذا كان سوء تقدير خطير للمسألة . وقد أدى الخطأ فى النهاية إلى تلاشى الآمال البالغة الحماقة من هذه السياسة . والأهم من ذلك ، إنه سمح للأحداث التى تجرى على أرض الشرق الأوسط بأن تمضى فى طريقها الخاص غير مقيدة نسبيًا ، بينما كانت واشنطن تثبت بصبرها على سيناريوهات استراتيجية تتقوس فوق المنطقة .

ولم يكن فشل الإدارة انحرافًا فى المنطق بقدر ما كان انحرافًا فى المنظور ، وكانت فكرة مواجهة خطر سوفيتى متصور وحشد كتلة معادية للشيوعية فى الشرق الأوسط ، كانت الفكرة فى حد ذاتها مترابطة منطقيًا ، ولكن المشكلة كانت أن الفكرة عندما أخذت فى حد ذاتها أدت إلى محاولة عقيمة لفرض افتراضات الحرب الباردة النظرية على ديناميكيات العلاقات العربية ـ الإسرائيلية ، وهكذا ، فإنه بينما كانت الإدارة تنفق شهورًا غير فعالة فى محاولة ترجمة منطقها إلى سياسة فعالة ، فإن تشعبات الصراع الإسرائيلى ـ الفلسطينى سرعان ما جعلت رد الفعل لدى واشنطن ، هو أفضل ما هو متاح لها إزاء تطورات غير متوقعة .

وعندما تولت إدارة ريجان فى يناير ١٩٨١ ، لم يخف فريقه أنه لا يتوفر لديه الاهتمام بالمحادثات المصرية ـ الإسرائيلية التى تشق طريقها بصعوبة حول مسألة الحكم الذاتى ، إذ كانت المفاوضات تمضى ببطء ، وتتخللها فترات توقف متقطعة منذ ١٩٧٩ دون أن تبدو أية علامة على التقدم ، والآن ـ وبعد عام كامل تقريبًا على انتهاء المهلة النهائية التى حددتها معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية لفترة النوايا الحسنة ، فقد استمرت القاهرة فى الإصرار على وضع صيغة لمنح الحكم الذاتى الكامل للضفة الغربية وغزة ـ وهو مفهوم كانت القاهرة ترى أنه يتطلب نقل السلطة السياسة للسكان العرب فى هاتين المنطقتين والقدس الشرقية .

وتشبثت حكومة مناحم بيجين بموقفها الأصلى : إن إسرائيل لم تطلب بعد السيادة على هذه الأراضى ، ولكنها لن تسمح أيضًا بانفصالها عن الدولة اليهودية ، وإنه يجب أن يستمر اليهود فى كل الظروف فى التمتع بحق مطلق فى التوطيد فيها ، ويستطيع العرب الفلسطينيون

أن يشكلوا نوعًا من المجالس « الإدارية » لا « التنفيذية » ولابد أن تبقى القدس غير مقسمة تحت السيادة الإسرئيلية .

وكان واضحًا أنه ليست هناك طريقة لتحطيم هذا الجمود فى أفضل الظروف ، غير أنه مع استعداد إسرائيل لاجراء انتخاباتها القومية فى يونيو ١٩٨١ ، قلت الفرصة المباشرة لحثها على إبداء المرونة فى المفاوضات أكثر . ومع ذلك ، فقد تجمعت داخل بيروقراطية وزارة الخارجية الأمريكية الضغوط على الإدارة لوضع الأسس لتصور مستقبل بشأن مسألة الحكم الذاتى ، غير أن صحيفة النيويورك تايمز حملت فى أوائل مارس ما ان يعتبر بمثابة نعى لهذه الآمال ، حيث قالت :

« يقال إن إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية سعت وفشلت فى الحصول من الكسندر هيج على التزام علنى بحقوق الفلسطينيين ، وأنه لم يظهر حتى الآن إلا اهتمامًا قليلاً بهذه المسألة . . . » .

وقد حدد وزير الخارجية فيما بعد ، فى نفس الشهر ، استراتيجية الإدارة تجاه الشرق الأوسط أمام لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ ، فقال إن واشنطن سوف تركز على الوصل إلى « إجماع استراتيجى » لمواجهة الاتحاد السوفيتى فى منطقة تمتد من مصر إلى باكستان ، تشمل تركيا وإسرائيل والسعودية ، ولم يدع هيج إلى ايجاد تحالف رسمى ، بل إلى ترتيب ضمنى - « إجماع رأى » .

وبقدر ما كان هذا الكلام غير دقيق ، كانت تضمناته واضحة إلى حد كاف لخلق صعوبات فورية تقريبًا . إذ أن ما كان فى ذهن إدارة ريجان لم يكن يستتبع اعتمادًا متزايدًا على إسرائيل كأداة عسكرية نائبة عن أمريكا فى الشرق الأوسط فحسب ، بل وأيضًا حشد القدرات العسكرية للمشاركين العرب فى الترتيب الدفاعى المقترح ضد السوفيت ، وسرعان ماااختصرت المسألة لتقتصر على موضوع محدد ، هو مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية .

وبعد أن تحدث وزير الخارجية أمام لجنة الشئون الخارجية بوقت قصير ، سافر هيج إلى مصر وإسرائيل والسعودية ، وفى كل مكان توقف فيه ، عرض موضوع خطط التوسع السوفيتية والمؤامرات الهدامة ، وقال إنها تشكل خطرًا مشتركًا يربط هذه الدول بالولايات المتحدة ، وأكد أن الولايات المتحدة أصبحت مرة أخرى صديقًا وحليفًا يعتمد عليه .

وقد بدا أن هيج تجاهل الأدلة على أن رسالته قد فشلت فى الحصول على أية استجابة عامة بالموافقة ، إذ بينما أقر الأمير سعود وزير الخارجية السعودى بأن الولايات المتحدة وبلاده يشتركان فى الاتجاه والإدراك الكلى ، فإنه ذكر أن السعودية تعتبر إسرائيل وليس الاتحاد

السوفيتى، هى « السبب الرئيسى » لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط . كما أعرب الملك حسين عن نفس الرأى تقريبًا . وقد لاحظ الصحفيون المرافقون للوزير أنه « رغم البيانات المناقضة لرأى هيج التى أدلى بها الملك حسين والأمير سعود » ، فإن هيج زعم دون تردد « أن هناك اجماع رأى مع كل زعيم فيما يتعلق بالاهتمامات الإقليمية » . ويتفق الذين صاحبوا الوزير على أنه لم يكن بين الزعماء العرب الذين قابلهم هيج من أبدى تحمسًا لسعى واشنطن للحصول على « إجماع رأى استراتيجى » عدا أنور السادات .

ولكن هيج لم يكن الرجل الذى يشك فى تقييماته الخاصة ، وقد عرض روايته عن زيارته للشرق الأوسط ، بعد سنوات ، فقال :

« لقد تلقيت فى كل عاصمة نفس الرسالة العاجلة : إن قوى خطيرة انطلقت فى المنطقة ، وإن تقديم تأكيد جديد موثوقًا به للنفوذ الأمريكى ، مقترنًا بنفوذ نظم عربية معتدلة ، هو وحده الذى يستطيع أن يقف أمامها . وكان هناك إجماع رأى استراتيجى بمعنى حقيقى وليس نظريًا فى المنطقة . وليس لهذا أية صلة بصياغة أفكار أمريكية ، أو اتجاه أمريكى لتحويل الشرق الأوسط إلى مسرح مواجهة بين الشرق والغرب . وهناك ثلاثة مخاوف كبرى تسرى فى أرجاء المنطقة وهى : الخوف من الإرهاب . . . والخوف من التطرف الإسلامى . . والخوف من الاتحاد السوفيتى . والواقع أن هذا كان خوفًا راسخًا ، وهو : إن الإرهاب والتطرف سوف يقوضان استقرار المنطقة ، بحيث أن السوفيت إما أن يخربوا الحركة الإسلامية . . . أو يسيطروا على إيران وربما الخليج بأكمله » .

وقد تشبث هيج بهذه الرؤية الاستراتيجية طوال فترة عمله كوزير للخارجية ، وكان يتمسك بهذه النظرة غير المرنة إلى حد أنها كانت تقلل من قدرته على أن يضع فى الحسبان مغزى الديناميكيات السياسية الإقليمية . كما أنه لم يكن يفهم الرأى القائل إن النزاع العربى - الإسرائيلى هو اهتمام رئيسى ، بحيث أنه يؤثر بشكل أو آخر على الاعتبارات التى يعطيها صانعو سياسة الشرق الأوسط لأغلب المسائل الإقليمية الهامة ، غير أن هيج كان يرى ذلك أمرًا ضارًا ومضللاً ، وقال عنه :

« إن الاتجاه إلى التركيز على المسألة الفلسطينية قد صرف أنظار الغرب عن بحث حقيقة أن الكثير من منازعات الشرق الأوسط ، وخاصة تلك التى تحيط بالخليج ، ليست لها صلة كبيرة بإسرائيل ، ولا يمكن حلها بتنازلات إسرائيلية » .

إن القلائل هم الذين يزعمون أن التنازلات الإسرائيلية يمكن أن تحل كل منازعات الشرق الأوسط . فالمسألة الحقيقية هى المدى الذى تستطيع فيه الولايات المتحدة أن تعتمد على عزل نهجها حيال المنطقة عن تشعبات النزاع العربى - الإسرائيلى . ورغم ذلك فإن إصرار هيج على

عكس ذلك ، والدلالات على أن السياسة الاستراتيجية الواسعة لا يمكن تحصينها ضد تأثير التوترات العربية ـ الإسرائيلية استمرت تتراكم .

وقد تشكل جزء كبير من هذا الجبل المتزايد من الأدلة التى تنذر بالسوء خلال زيارة هيج لإسرائيل فى أبريل ، وقد فشلت بشكل ما فى تنبيهه إلى أن شيئًا أقل من « اجماع الرأى » يوجد بينه وبين زعماء الشرق الأوسط .

فقد وجد هيج أن حكومة مناحم بيجين تستعد لانتخابات يونيو ، وتناضل ضد مجموعة من المسائل العسيرة ، من بينها تضخم اقتصادى يرتفع بشكل حلزونى ، كما لاحظ أن مسألة الحكم الذاتى تمثل مشكلة أمام الحكومة ، غير أن عدم اهتمامه يتضح إلى حد كبير فى مذكراته التى قال فيها :

« كان رئيس الوزراء مشغولاً أيضًا بالمسألة المعقدة التى تتعلق بمنح شكل ما من الحكم الذاتى للمستوطنات الفلسطينية [هكذا] فى الضفة الغربية على نهر الأردن ، كما نصت اتفاقيات كامب ديفيد . . . » .

ومن ناحية أخرى ، كان وزير الخارجية مهتمًا بالحصول على موافقة مضيفيه على أن « النفوذ السوفيتى وعدم الاستقرار ، عدوان مهلكان لأمن إسرائيل القومى » غير أن الإسرائيليين تحدوا بقوة رغبة الإدارة الأمريكية فى تشجيع إقامة تحالف إقليمى معادٍ للسوفيت ، وزعموا أن إسرائيل وحدها ـ وليس العرب ـ سوف تقاتل السوفيت » .

وقد عارض بيجين وزملاؤه بصفة خاصة خطط الإدارة لبيع معدات عسكرية متقدمة للسعودية ، ولم تؤثر فيهم حجة هيج بأن زيادة القدرات العسكرية للدول العربية المعتدلة هى خطوة منطقية . وقد أيد الإسرائيليون بصلابة ملاحظة اسحق شامير وزير الدفاع اللاذعة « بأن السعودية ليست دولة معتدلة فيما يتعلق بإسرائيل » .

كان توريد الأسلحة المقترحة لإسرائيل يشمل معدات لزيادة فائدة الطائرات المقاتلة ف ـ ١٥ التى اشتراها السعوديون من قبل ، وكانت الصفقة بأسرها ، وتبلغ قيمتها ٨,٥بليون دولار تتكون من وقود للطائرات ، وصواريخ طراز سايد ويندر جو ـ جو التى تسعى وراء الحرارة ، وست طائرات طراز ك . س ـ ١٣٥ لاعادة التزويد بالوقود فى الجو وخمس طائرات استطلاع إى ـ ٣ ـ ا من أحدث الأنواع المجهزة بالرادار (المعروفة باسم أنظمة الانذار المبكر والرقابة المحمولة جوًا ـ أواكس) ومجمع من ٢٢ محطة الكترونية تقدم مساعدات لطائرات الأواكس ، وطائرات ف ـ ١٥ ـ ورغم أن القدس عارضت أية زيادة هامة فى القوة العسكرية العربية ، فإنها أحست بالانزعاج بصفة خاصة من احتمال حصول السعودية على طائرات الأواكس ، إذ كان الإسرائيليون يرون أنها لن تزيد القوة العسكرية للسعودية فحسب [ومن ثم

احتمال حصول دول عربية أخرى أيضًا عليها] بل إنها سوف تقلل أيضًا من قدرة إسرائيل العسكرية .

وقد استنفد « الجدل حول طائرات الأواكس » الكثير من وقت وطاقة واشنطن خلال الشهور الستة التالية . وفى نهاية أكتوبر ١٩٨١ أنقذت صفقة الأسلحة السعودية من الهزيمة فى الكونجرس فى اقتراع بمجلس الشيوخ بأغلبية ٥٢ صوتًا ضد ٤٨ وكان نصرًا بشق الأنفس إلى حد كبير . وكان مجلس النواب قد رفض اقتراح البيع بأغلبية ساحقة هى ٣٠١ ضد ١١١ ، وأصبح أى إجراء سلبى من مجلس الشيوخ يعنى هزيمة تامة .

وكان ثمن النصر باهظًا من الناحية السياسية ، إذ أنه رغم تعويض إسرائيل فى صورة سرب إضافى من طائرات ف ـ ١٥ لموازنة الصفقة السعودية ، و ٢٠٠ مليون دولار من أموال المساعدات العسكرية ، استخدمت أغلبها فى مشتريات من صناعة الدفاع الإسرائيلية الخاصة ، فإن القدس ظلت تعارض الصفقة السعودية. ووجد ريجان أنه من الضرورى التدخل شخصيًا للتغلب على المشاعر الموالية لإسرائيل فى الكونجرس . ودفعت المجادلات الحامية الرئيس فى النهاية إلى أن يعلن « أنه ليس من شأن دول أخرى أن تصنع السياسة الخارجية لأمريكا » .

وفى الوقت نفسه كانت الحكومة السعودية قد غضبت وأحست بالاذلال بشكل ظاهر من جلسات الكونجرس وشعر السعوديون بالحرج بصفة خاصة من رسالة أحيطت بدعاية واسعة بعث بها ريجان إلى هوارد بيكر زعيم الأقلية بمجلس الشيوخ فى ٢٨ أكتوبر ، قال فيها الرئيس: « لقد توصلنا إلى اتفاق مع الحكومة السعودية حول عدد من الترتيبات المحدودة تجاوزت كل الشروط القياسية . . . » وكانت الشروط التى أشار إليها ريجان تشمل قيودًا على استخدام وصيانة طائرات الأواكس ، وكانت فى الواقع تحدد استخدام السعوديين للنظام لفترة أكثر من عشرة أعوام .

ومع هزيمة إسرائيل ، وشعور السعوديين بالكدر والاستياء ، والهلع الذى أصاب مشاعر أنصار إسرائيل ، فإن النصر الذى حققته الإدارة الأمريكية بشق الأنفس لفت الكثير من الأنظار ، لأن نتيجة الجدل حول صفقة الأواكس أكد صعوبة خلق جبهة مناوئة للسوفيت فى الشرق قابلة للحياة .

ولم تمنح معركة الأواكس التى استمرت ستة شهور واشنطن أية فترة للراحة من التوترات العربية ـ الإسرائيلية . وعلى العكس فإنه بينما كانت الحكومة تحاول إقامة حاجز من إجماع الرأى المناوئ للسوفيت فى الشرق الأوسط ، بدا أن الأحداث مصرة على أن تؤكد التضمينات البعيدة المدى للعداء العربى ـ الإسرائيلى . وسرعان ما أجبرت الأحداث اليومية المباشرة للمشكلة الفلسطينية ، التى يبلغ عمرها عشرات السنين من العنف ـ واشنطن على أن توجه

بعضًا من اهتمامها على الأقل بعيدًا عن أحلام المظلة الاستراتيجية . وجاءت الانفجارات فى لبنان ، وشملت سوريا ، وإسرائيل ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والأحزاب اللبنانية المحلية . وفى العراق ، حيث تحولت بغداد فجأة إلى هدف ، على أساس مخاوف إسرائيل من احتمال نمو تهديد نووى منه ضدها مستقبلاً .

وجاءت أولى الأزمات المتعددة فى أوائل أبريل ، حيث شرع هيج فى الترويج لمبدأ إجماع الرأى الاستراتيجى ، فقد نشبت مصادمات خطيرة فى بلدة زحلة اللبنانية التى تضم طائفة مسيطرة من الروم الأرثوذكس تبلغ حوالى ١٢٠ ألفًا من السكان . وموقع زحلة فى سهل البقاع على جانب الطريق العام بين بيروت ودمشق يجعلها ذات أهمية استراتيجية لتوازن القوى داخل لبنان .

وقد بدأت المشكلة عندما سعت قوات الكتائب المارونية التى كانت تتحكم فعلاً فى أحد حصون زحلة إلى توسيع ودعم قبضتها على المدينة بشق طريق إلى جبل لبنان القلعة المارونية الحصينة .

وفى الثانى من أبريل قامت القوات السورية بتطويق زحلة وقصف مواقع الكتائب ، واشتد الصراع فى الأسابيع التالية حتى بلغ خارج المدينة والتلال المحيطة بها ، وفى الوقت نفسه تضاعف التوتر فى أرجاء البلاد ، واندلع القتال فى بيروت وكذلك فى جنوب لبنان ، حيث اشتبك الفلسطينيون والقوات الإسرائيلية فى سلسلة من المناوشات .

وانتهى حصار زحلة أخيرًا فى ٣٠ يونيو باتفاق توسطت فيه لجنة من الجامعة العربية ، قضى بانسحاب الكتائب . غير أنه فى الوقت نفسه كانت المواجهة المبدئية بين السوريين والكتائب قد تحولت إلى أكثر من موقف يتسم بالتهديد . وبدأ التصاعد فى أواخر أبريل ، عندما تدخل السلاح الجوى الإسرائيلى لصالح المارونيين ، وأسقط طائرة هليكوبتر سورية ، وعلى الفور حركت دمشق بطاريات سام ـ ٦ أرض ـ جو المضادة للطائرات إلى سهل البقاع ، وإلى الأراضى السورية المتاخمة للحدود اللبنانية .

وبهذا الإجراء ولدت « أزمة الصواريخ السورية » فقد طالبت إسرائيل بسحب الصواريخ فورًا ، وأصرت سوريا على عدم إعادة الصواريخ ، وبدا أن احتمال حدوث مواجهة كبرى ، وربما حرب بين الدولتين أخذ يتزايد .

وقد تم استدعاء الوكيل السابق لوزارة الخارجية الأمريكية السيد فيليب حبيب من التقاعد على عجل وأوفد إلى الشرق الأوسط كمبعوث خاص للرئيس ، كما حث ريجان نفسه بيجين رئيس وزراء إسرائيل على أن يسمح بوقت للوصول إلى حل دبلوماسى قبل أن يلجأ للقوة . وقرب نهاية يوليو حققت جهود فيليب حبيب نجاحًا ، غير أنه فى ذلك الحين كانت أزمة

الصواريخ قد اندمجت فى أزمة أخرى متشابكة ألهبت المشاعر فى أرجاء المنطقة .

ولم تكن تلك الأزمة الخطيرة الأخرى والتى عقدت مهمة حبيب بلبنان بل كانت ترتبط بالطبيعة الكلية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، ولاسيما التراث الكبير من الجروح القديمة والخوف من نوايا بعيدة المدى كثيرًا ما عززت أعمال الأطراف ضد بعضها . ففى أوائل يونيو قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية فجأة بالاندفاع بسرعة فى قوس من الطيران المنخفض عبر الأردن والسعودية لكى تقصف مفاعلاً نوويًا قارب الاكتمال قامت فرنسا ببنائه قرب بغداد . وقد بررت إسرائيل هذا الهجوم باتهامها بأن هذه المنشأة جزء من خطة لانتاج أسلحة نووية لاستخدامها ضد دولة إسرائيل . وقد نفت بغداد بشدة هذه الاتهامات كما كذبت الحكومة الفرنسية ووكالة الطاقة الذرية الدولية الزعم بأن العراق كان على وشك الحصول على قدرة عسكرية نووية .

وكان رد فعل المسئولين الأمريكيين يجمع بين موقفين متناقضين . فبعض كبار مساعدى ريجان ، الذين أدركوا أن إسرائيل وضعت سابقة مزعجة بقيامها بأول غارة ناجحة فى التاريخ على منشأة نووية ، وساورهم القلق حول آثار هذه الحادثة على مهمة حبيب وتدهور الموقف فى لبنان . وحث بعض كبار مستشارى ريجان على اتخاذ إجراءات قوية بل وعقابية ضد إسرائيل ، بينما شارك آخرون وزير الخارجية فى الرأى بأن « الشك فى أن العراق كان ينوى إنتاج أسلحة نووية ، من الصعوبة أن يكون غير واقعى » .

ولم يكن رأى هيج غير معقول إذ أنه وسط إجماع الرأى العام بأن إسرائيل تمتلك قدرة نووية منذ أواخر الستينات ، كان من المنطقى أن تستنتج أن بعض خصومها العرب لن يتوقفوا عن السعى للحصول على أسلحة نووية خاصة . كما أنه لم يكن ممكنًا استبعاد مخاوف إسرائيل من عواقب القوة النووية العربية ، إذ لا يستطيع أحد القول بأى قدر من اليقين ما الذى يمكن أن ينتج عن محاولات ايجاد ميزان رعب نووى فى الشرق الأوسط .

وإذا كان يمكن فهم ضرب إسرائيل لمفاعل بغداد فى هذه الحدود (سواء كان دافعه هو الخوف حقًا من قوة العراق كما كانت تقف يومئذ ، أو كان مقصودًا به إشارة إلى أن إسرائيل سوف تتخذ إجراءات متطرفة ضد أية دولة عربية لديها إمكانيات نووية مهما كانت نائية) فإنه شيء يدعو إلى الكثير من التفكير . إذ أنه ربما اعتبره البعض أمرًا يعزز ضرورة العمل السريع لحل الصراع العربى ـ الإسرائيلى قبل أن يدخل الوقت والتكنولوجيا عنصرًا جديدًا مهددًا ، وربما مزعزعًا للاستقرار إلى حد كبير فى المعادلة السياسية للشرق الأوسط .

ولكن هذا لم يكن ما يميل إليه هيج ، إذ أنه رغم تفهمه للأسباب وراء قرار القدس ، فإنه لم يعرض النوايا المحتملة للعراق ، ولا مسألة التنافس النووى الأوسع فى الشرق الأوسط

بصفتهما اعتبارات أساسية لاتخاذ قرار بشأن الرد الأمريكى على الهجوم الإسرائيلى ، وبدلاً من ذلك ، فنظرًا لارتباطه القوى بنظرته الاستراتيجية العامة المبدئية ، لم يستطع أن يذهب إلى أبعد من الزعم بأنه « رغم أنه لابد من اتخاذ بعض الإجراءات لاظهار عدم موافقة واشنطن ، فإن المصالح الاستراتيجية لأمريكا لن تخدمها سياسات تذل إسرائيل وتضعفها » .

وشجبت واشنطن الهجوم رسميًا واعترفت بأن المعدات الحربية التى قدمتها أمريكا قد استخدمت فى تنفيذه ، وأيد الوفد الأمريكى فى مجلس الأمن مشروع قرار بإدانة الضربة الإسرائيلية ، كما أبلغ وزير الخارجية الكونجرس رسميًا أنه ربما تكون قد وقعت انتهاكات رئيسية لالتزامات إسرائيل باستخدام الأسلحة التى تزودها بها أمريكا لأغراض دفاعية فقط ، وأخيرًا قرر الرئيس ريجان وقف تسليم أربع مقاتلات من طراز ف ـ ١٦ كان مقررًا تسليمها لإسرائيل .

إلا أنها من الناحية الأخرى ، أضعفت ذلك وبشكل علنى . إذ بينما كان المتحدثون الرسميون يدينون عمل إسرائيل ، أعلن الرئيس أنه « من الصعب للغاية بالنسبة له أن يتصور أن إسرائيل تشكل تهديدًا لجيرانها » . وأكدت جين كيركباتريك سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أنها سوف تؤيد أى قرار بالإدانة إذا لم يتضمن عقوبات ضد إسرائيل . وقد صوتت الولايات المتحدة مع إسرائيل ضد مشروع قرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية تم إقراره بأغلبية ٢٩صوتًا ضد ٢ بلوم إسرائيل لهجومها على المفاعل العراقى . . ورغم أن الإدارة الأمريكية أبلغت الكونجرس عن احتمال وقوع انتهاك للشروط التى تحصل إسرائيل بمقتضاها على الأسلحة الأمريكية ، فإنها لم تقدم أى قرار نهائى بشأن هذه المسألة .

وسرعان ما حجبت مظاهر أخرى للنزاع العربى ـ الإسرائيلى الضجة التى أحدثتها غارة بغداد ، إذ أدت قوة الدفع التى أحدثتها أزمتا زحلة والصواريخ السورية إلى مضاعفة الاشتباكات التى اشتركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وقوات الرائد حداد التى ترعاها إسرائيل فى جنوب لبنان فى أوائل مارس ١٩٨١ وفى يونيو كان الفدائيون الفلسطينيون يحتشدون فى المنطقة والطائرات الإسرائيلية تشن هجمات عديدة على طرق تموين الفلسطينيين وقواعدهم .

وتدهور الموقف بشدة فى ١٧ يوليو ، حيث قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية بغارات انقضاضية لقصف قطاعًا سكنيًا فى قلب بيروت ، وكان هدفها مجمع لمنظمة التحرير الفلسطينية . وذكرت الحكومة اللبنانية أن ٣٠٠ مدنى لقوا مصرعهم وأصيب أكثر من ٨٠٠شخص فى الهجوم ، بينما نفت إسرائيل هذا النبأ وزعمت أن الغارة أدت إلى قتل حوالى مائة فقط . وعلى أية حال فإن هذا الاستخدام الجاد لقوة النيران الإسرائيلية ضد عاصمة عربية

أثار موجة احتجاجات دولية ، وقررت إدارة ريجان أن تؤجل تسليم شحنة أخرى مقررة من طائرات ف ـ ١٦ إلى إسرائيل ؛ ووصف هيج القرار بأنه لم تتخذ ردًا على « عمل معين » بل إنه يرجع إلى اعتقاد الرئيس بأن التوتر فى الشرق الأوسط يجعل إرسال أسلحة إضافية إلى المنطقة «عملاً غير مناسب إلى حد كبير » .

وبعد غارة بيروت الجوية ببضعة أيام أشارت إسرائيل إلى استعدادها لأن يجرى فيليب حبيب مفاوضات حول ما يعتبر بمثابة وقف إطلاق النار على طول الحدود اللبنانية . ومع أن حبيب لم يكن مفوضًا للاتصال بشكل مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد جرت المفاوضات معها عن طريق سلسلة من الوسطاء وبمساعدة سرية من المملكة العربية السعودية ؛ واستطاع المبعوث الأمريكى أن يرتب اتفاقًا لوقف إطلاق النار بدأ سريانه فى ٢٤ يوليو ، وبعد ثلاثة أسابيع أقرت إدارة ريجان تسليم الطائرات الحربية المحتجزة إلى إسرائيل .

ومع امتناع منظمة التحرير الفلسطينية عن مهاجمة أهداف عبر الحدود ، وتوقف الحرب الجوية الإسرائيلية على لبنان ، ونزع الفتيل عن أزمة الصواريخ السورية ، بقيت صواريخ دمشق فى أماكنها إلى أن دمرت عندما انهارت الهدنة بعد عشرة شهور .

وقد أتاح انتهاء أزمة لبنان التى دامت أربعة شهور ، بعض التخفيف على واشنطن من ضغوط الشرق الأوسط . غير أن ذلك لم يسفر عن أية إشارة على أن الإدارة على استعداد لمنح أولوية أعلى للبحث عن حل للنزاع العربى ـ الإسرائيلى . وفى أغسطس كشف الرجل الذى سرعان ما أصبح ملكًا للسعودية ، ـ الأمير فهد ـ عن اقتراح للسلام كان يبدو أنه يتضمن قبولاً لحق إسرائيل فى الوجود .

وكانت خطة فهد تدعو إلى انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة ، وإزالة كل المستوطنات الإسرائيلية من المنطقة ، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس ، مع وضع ضمانات لحرية العبادة لكل الأديان فى الأماكن المقدسة فى القدس . وكان قبول حق إسرائيل فى الوجود ينطوى على وضع خطة محكمة لتسوية تقوم على أساس حق « كل دول المنطقة فى أن تعيش فى سلام بضمان الأمم المتحدة » .

وفى ذلك الوقت لم تر الولايات المتحدة شيئًا فى الخطة يستحق الاستشكاف كطريق محتمل لاحراز تقدم دبلوماسى . وفى نفس الشهر وصل أنور السادات إلى الولايات المتحدة حيث حث الحكومة الأمريكية على بذل مزيد من النشاط فى محاولة لتوسيع السلام المصرى ـ الإسرائيلى . وقد لقى معاملة ودية ، ولكن اقتراحه الأساسى لادخال منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام رفض بشكل صريح .

وقد عكست هذه الأحداث اهتمام الإدارة الأمريكية المستمر بالوصول إلى « إجماع رأى استراتيجى » . وكان صانعو السياسة الأمريكية الذين مازالوا متورطين فى معركة طائرات الأواكس ، تشغلهم فكرة تأمين الشرق الأوسط سياسيًا ، فلم يوجهوا اهتمامًا كثيرًا للمسألة العربية ـ الإسرائيلية .

وقد تأكدت هذه النقطة عندما زار مناحم بيجين الولايات المتحدة فى أوائل سبتمبر . ويقال إن المحادثات بين الرئيس ريجان والزعماء الإسرائيليين قد تركزت كثيرًا على احتمالات التعاون الاستراتيجى ، حتى أنهما لم يناقشا قط الضربة الإسرائيلية ضد المفاعل النووى العراقى أو القصف الجوى لبيروت . وفى الوقت الذى رحل فيه بيجين ، كان الاتفاق قد تم على أن تجرى مفاوضات على مستوى أقل لايجاد مجالات معينة للتعاون العسكرى الأمريكى ـ الإسرائيلى . ورغم العلانية التى أعطيت لهذا التطور ، فإن كثيرين من المراقبين الذين يعرفون أن إسرائيل كانت منذ وقت بعيد تعتبر حليفًا غير رسمى للولايات المتحدة ، اعتبروا هذه الخطوة نحو إيجاد روابط أكثر رسمية مع إسرائيل ، لعبة لتقليل معارضة الكونجرس لصفقة الأسلحة السعودية . وقد عزز هيج هذا التفسير عندما أكد على الطبيعة الرمزية للاتفاق المقترح :

ومع ذلك فقد كان رد الفعل العربى معاديًا كما كان متوقعًا . وفى أواخر نوفمبر ١٩٨١ ، وضع المفاوضون الأمريكيون والإسرائيليون مذكرة تفاهم تلزم الدولتين بمجموعة متنوعة من الأنشطة المنسقة تستهدف مواجهة « التهديد لسلام وأمن المنطقة من الاتحاد السوفيتى أو القوات التى يسيطر عليها السوفيت من خارج المنطقة . . » ورغم أن الإشارة الصريحة إلى الاتحاد السوفيتى كانت تستهدف توضيح أن هذا التعاون العسكرى لن يمتد إلى النزاع الفلسطينى ، فإن ذلك لم يخفف من مرارة العرب .

وفى الوقت نفسه عدلت واشنطن نوعًا ما فتورها السابق حيال خطة الأمير فهد ، أملاً كما يبدو فى إلقاء ضوء مشجع على المملكة العربية السعودية قبل الاقتراع الحاسم فى الكونجرس مباشرة على صفقة الأسلحة السعودية ، وكذلك لتخفيف غضب العرب المتزايد بسبب التطور الجديد فى العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية . ولما كانت الإدارة الأمريكية سبق أن رفضت اقتراح فهد أصلاً باعتباره مجرد إعادة صياغة لمواقف سعودية ثابتة ، وأبلغت الأمير فعلاً بأنه لايمكن اعتباره اقتراحًا عمليًا للسلام ، فإن المتحدثين الأميريكيين أخذوا فى أواخر أكتوبر يوجهون فجأة ثناءًا معقولا إلى العرض السعودى كخطوة نحو صنع السلام .

وخلال السنة الأولى لإدارة ريجان فى السلطة ، كانت هذه الإيماءة المنخفضة المستوى هى

العلامة الرسمية المميزة على أن الولايات المتحدة مازالت مهتمة بتوسيع نطاق السلام المصرى ـ الإسرائيلى .

وقد جاءت متأخرة جدًا لمساعدة ما أعلنه أنور السادات من أن ذهابه إلى القدس وكامب ديفيد كان لدعم المصالح المصرية ، وكذلك العربية الأوسع نطاقًا . وقد اغتيل السادات فى أوائل أكتوبر ١٩٨١ بيد الإسلاميين الذين اعتبروه خائنًا للقضية العربية . ومع أن العالم العربى لم يحزن لوفاته ، فإن خليفته الرئيس حسنى مبارك تعهد بالحفاظ على التزام الزعيم الراحل بالسلام .

ولم يكن حظ خطة فهد فى الشرق الأوسط بأفضل مما لقيته فى الولايات المتحدة ، فقد اعتبرت إسرائيل الاقتراح وسيلة لتحقيق تدمير الدولة اليهودية . ومع أن ياسر عرفات أعرب عن اهتمامه بالاقتراح السعودى ، فإن الفئات الفلسطينية المنشقة ، بالإضافة إلى النظم العربية المتشددة مثل سوريا ، وليبيا ، والعراق عارضت الاقتراح بقوة باعتبار أنه يتضمن اعتراف العالم العربى بإسرائيل .

وقد انهار اجتماع للقمة العربية كان مقررًا أن يناقش الخطة فى شهر نوفمبر ، عندما امتنعت ١٣ دولة من أعضاء الجامعة العربية وعددهم ٢١ عن الحضور . ولم يكد يمضى وقت طويل ، حتى بدأ السعوديون أنفسهم فى اتخاذ موقف غامض ، وأخيرًا أنكروا فى أوائل ١٩٨٢ أن السعودية كانت مستعدة للاعتراف بإسرائيل تحت أية ظروف .

وقد جاءت وفاة خطة فهد وسط ضجة دولية أثارها تشريع إسرائيلى يضم مرتفعات الجولان بصورة فعالة إلى إسرائيل ، ثم تبعت هذه الخطوة ، بعد ثلاثة أسابيع ، الإعلان عن خطط لتوطين ٢٠ ألف إسرائيلى آخر فى منطقة الجولان . ولم تؤد هذه الإجراءات إلى أعمال شغب بين سكان المنطقة الدروز وعددهم ١٥ ألفًا فحسب ، بل أيضًا إلى موجة احتجاجات دولية وتوترات جديدة فى العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية . وفى ٧ ديسمبر أيدت الولايات المتحدة مشروع قرار فى مجلس الأمن يعلن أن العمل الإسرائيلى « غير مشروع » و « يعتبر باطلاً ولاغيًا » . وطالب القرار إسرائيل بالغاء قرارها ، مع التزام مجلس الأمن ببحث « إجراءات مناسبة » إذا لم تمتثل إسرائيل لقراره قبل ٥ يناير ١٩٨٢ غير أنه عندما اجتمع المجلس مرة أخرى فى يناير ، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو للاعتراض على دعوة لتطبيق عقوبات ضد إسرائيل .

وقد أظهرت واشنطن من جانب واحد استياءها حيال ضم مرتفعات الجولان وذلك بوقف المحادثات الجارية لزيادة التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل ، وعلقت مؤقتًا اقتراحًا لشراء معدات عسكرية مصنوعة فى إسرائيل . وقد شجع كاسبر واينبرجر Casper Weinberger وزير الدفاع هذه الخطوات بقوة قائلاً أنه (إذا لم يفرض « ثمن حقيقى » على إسرائيل ، فإن

الولايات المتحدة لن تتمكن قط من وقف أية أعمال تقوم بها) وأبلغ صمويل لويس السفير الأمريكى لدى إسرائيل رئيس الوزراء بيجين بأن التعاون الإستراتيجى يتوقف على التقدم فى محادثات الحكم الذاتى وكذلك على ضبط النفس الإسرائيلى فى لبنان .

وقبل بيجين التحدى متهمًا الولايات المتحدة بأنها تعامل إسرائيل باعتبارها « دولة تابعة » . وأقسم على أن قرار ضم مرتفعات الجولان لن يلغى . وقال إن إسرائيل سوف تفهم أن وقف المحادثات حول المسائل الاستراتيجية يعنى أن واشنطن قد « ألغت » مذكرة التفاهم » التى وضعت فى نوفمبر ورغم أن المتحدثين الأمريكيين دحضوا هذا التفسير ، فإن أحدًا منهم لم يبد أنه يميل لنفى أن الفترة القصيرة من التعاون العسكرى الرسمى مع إسرائيل قد انتهت مؤقتًا .

وبعد عام من البقاء فى الحكم لم يكن سجل إدارة ريجان فى الشرق الأوسط مما تحسد عليه . وكان انجازها الكبير الذى لا تشوبه شائبه هو تمهيد الطريق نحو إكمال معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ، التى كان على إسرائيل بمقتضى شروطها أن تجلو عن المواقع الأخيرة فى سيناء قبل نهاية أبريل ١٩٨٢ . وقد نجحت الدبلوماسية الأمريكية فى تشكيل قوة دولية عرفت باسم القوة متعددة الجنسيات والمراقبين ، لمراقبة السلام بمجرد عودة المنطقة إلى سيادة القاهرة . وكان مقررًا أن تقدم واشنطن حوالى نصف هذه القوة وعددها ٢٦٠٠ ، على أن يتم توزيع الوحدة الأولى من القوة وتضم ٦٧٠ أمريكيًا فى منتصف مارس ١٩٨٢ .

وفيما عدا ذلك فإن الإدارة أنجزت القليل لصالح رأيها المعلن عن المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط . ومع أنها كانت ملتزمة رسميًا بتوسيع عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية ، فإنها لم تحاول القيام بأى شيء ذى مغزى فى هذا المجال ؛ وقد ظلت محادثات الحكم الذاتى الفلسطينى فى غيبوبة . وكان من الواضح أنها تحظى باهتمام ضئيل من واشنطن . وجاءت خطة فهد وذهبت مع مجرد تعبيرات معتدلة عن المصالح الأمريكية كانت فى حد ذاتها مشكوكًا فى صدقها . وفى حين أن الإدارة كسبت معركة طائرات الأواكس . فقد أثار هذا النصر أسئلة جديدة تتعلق بالحد الذى يستطيع العرب أن يعتمدوا فيه على الولايات المتحدة كحليف . وقد ظل « اجماع الرأى الاستراتيجى » الذى يضم الولايات المتحدة والعرب وإسرائيل ، بعيدًا عن التحقيق مثلما كان قبل ذلك بعام .

وأخيرًا ، انتهى العام بمذاق مرير للشجار مع إسرائيل حول مرتفعات الجولان . وكانت المطالب التى قدمها السفير الأمريكى لويس إلى مناحم بيجين كشروط لاحياء التفاهم الاستراتيجى تشير إلى أكثر من الغضب على مسيرة إسرائيل المستقلة فى العمل ، وبدت المواجهة بين لويس وبيجين فى أعماقها انعكاسًا لإدراك الإدارة الأمريكية فجأة أن أغلب المسائل السياسية الهامة فى الشرق الأوسط لا يمكن عزلها عن النزاع العربى ـ الإسرائيلى .

ومع أن ذلك كان يبدو علامة على تغيير فى طور النشوء لإدراك واشنطن لمشكلة الشرق الأوسط ، فإن مشكلة وضع سياسة أمريكية له بقيت دون حل . وخلال الشهور التالية ، قدمت الإدارة ما يشير إلى أنها تبحث الحاجة إلى وضع نهج واضح للتعامل مع النزاع العربى ـ الإسرائيلي، غير أنها كانت تبحث أيضًا وتتبع فى النهاية الاستراتيجية المقترحة من إسرائيل والتى تعمل بموجبها .

ساعة أمريكا فى الشرق الأوسط »

لبنان

فى يونيو ١٩٨١ أعاد الناخبون الإسرائيليون كتلة الليكود إلى الحكم . وكان هذا الحدث خروجًا هامًا على القواعد فى سياسات الدولة . إذ بينما فسر انتصار بيجين فى ١٩٧٧ مع تحالف العمال المسيطر على أنه نتيجة أصوات احتجاج ، فإن الليكود أصبحت تقف الآن باعتبارها قوة سياسية كبرى بمفردها ـ وكما قال محلل إسرائيل « إنتخابات ١٩٨١ لم تكن تشير إلى اختيار إيجابى لكتلة الليكود بقدر ما كانت تصويتًا سلبيًا ضد تحالف العمال » .

وقد مضت أهمية ذلك إلى أبعد من قيام تحول فى سياسات إسرائيل الداخلية من نظام الحزب الواحد المسيطر بصورة رئيسية إلى نظام كتلة الحزبية المزدوجة ، حيث يؤيد الآن عدد حاسم من الإسرائيليين أهداف الليكود التوسعية ، وأيضًا الأساليب التى تحقق هذه الأهداف . فلم تتضمن أهداف ١٩٨٠ فقط الجملة الواضحة للاستيطان فى الأراضى المحتلة الذى بدأ فى ١٩٧٧ ، ومزا عم بيجين الصريحة عن السيادة على تلك المناطق وديبلوماسيته الجارحة للمشاعر غالبًا ، بل تضمنت أيضًا تحولاً واضحًا بصورة متزايدة فى نظرة حكومة إسرائيل إلى القوة العسكرية كأداة للسياسة الوطنية .

كان زعماء إسرائيل الذين واجهوا رفض العالم العربى ، بعد ١٩٤٨ يعتقدون أنه ليس هناك احتمال كبير فى أحداث أى تغيير بالقوة فى العقلية العربية عن طريق السلاح ، وأن الوقت هو العنصر الرئيسى : إذ أنه بعد إظهار قدرة الدولة اليهودية على الحياة والنمو بصورة متكررة فإن العرب لابد أن يوطنوا أنفسهم فى النهاية على وجودها . وكان مذهب العسكرية الإسرائيلية ـ كما ظهر خلال حكومات العمال المتعاقبة ، يؤكد على الدفاع عن الوضع القائم بمظاهرات محدودة للتفوق العسكرى ، والاستعداد لعمل وقائى على نطاق واسع . ومع أن هذا المذهب كان صحيحًا إلى حد كبير فى إسرائيل ، فإنه لم يتم التمسك به بوجه عام والالتزام به بدقة . وكما أظهرت حكومات تحالف العمال بعد ١٩٦٧ ، فأن المذهب كان يعنى أن التغييرات التى

تحدث فى حدود إسرائيل بقوة السلاح فى حرب وقائية يمكن أن تشكل موقفًا جديدًا يستخدم كهدف للدفاع . ومع ذلك فإن تقييم يورام بيرى للرأى السائد للعمال عن الدور العسكرى فى السياسة الوطنية صحيح تمامًا ، فهو يقول :

« كان هذا المفهوم قد تقبل دائمًا افتراضات أن إسرائيل لا تستطيع على طول الخط أن تفرض إرادتها على العالم العربى بالوسائل العسكرية بسبب أوضاعها الاستراتيجية والسياسية الأقل شأنًا . فكان هدف إسرائيل هو الحفاظ على الأمر الواقع ، وهذا فى جوهره مفهوم دفاعى وقائى سلبى الاتجاه ، وإن كان يستهدف أن يؤدى فى النهاية إلى هدف ايجابى . . . هو تقبل العرب لوجود إسرائيل .

وقد أثر هذا الطابع الدفاعى على الأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن الإسرائيلى ، وهو أنه نظرًا لأن إسرائيل لن تستطيع حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى بالحرب ، مهما كان انتصارها كبيرًا ، فإنها يجب أن تتجنب الحرب غير الضرورية ، والحرب التى لا يمكن منعها يجب أن تكون قصيرة وغير مكلفة .

وقد تغيرت تلك النظرة بصورة أساسية تحت زعامة مناحم بيجين . كنتيجة طبيعية لايديولوجية بيجين الصهيونية المحاربة ، وزاد من سرعة الاتجاه للتغيير إبعاد مصر عن صفوف العرب المعادين ، واستقالة عزرا وايزمان فى ربيع ١٩٨٠ ، وكان باعتباره وزيرًا للدفاع منذ ١٩٧٧ ، أبرز أعضاء الحكومة المؤيدين للمرونة فى القضايا الإقليمية والسياسية ، وكذلك إزدياد نفوذ رافائيل إيتان رئيس الأركان الأسرائيلى المتشدد ـ وهو وزميله الجنرال السابق ـ آريل شارون ، وهكذا كان برنامج الليكود لتوسيع ودعم الوجود الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة يزداد اكتمالاً فى أواخر السبعينات بتورط إسرائيل العسكرى المتزايد فى جنوب لبنان ، ومساندتها العلنية للميلشيات المسيحية اللبنانية فى الشمال .

كانت هذه العناصر الثلاثة لسياسة الليكود مصحوبة بتغيير أساسى فى المذهب العسكرى لإسرائيل . فلم يعد يفترض أنه لا يمكن تغيير المواقف العربية بالقوة ، وعلى العكس أصبح الاعتقاد السائد فى الأوساط العليا من الحكومة هو أن « الحل العسكرى » البحت للنزاع العربى ـ الإسرائيلى صار فى متناول اليد :

« . . . إن الهدف الرئيسى ليس إحباط مقاصد العرب للإضرار بإسرائيل والحفاظ على الوضع الراهن إلى أن يقبل العرب إسرائيل ويعترفون بها ، بل هو إحداث تعديل أساسى فى الوضع الراهن وفرض حل عسكرى على العرب ، إما بوسائل سلمية أو عن طريق إيجاد نظام سياسى جديد فى الشرق الأوسط يؤدى إلى إضعاف قدرة العرب معنويًا وجذريًا .

وبعبارة أخرى فإن زعامة إسرائيل العسكرية قد عززها اعتقاد بأن استخدام القوة

العسكرية أو التهديد بها يمكن أن يغير الوضع الإقليمى القائم من أجل تحقيق حلم الدولة الآمنة المتوسعة . وكان الهدف السياسى الجغرافى المباشر للقوة الإسرائيلية واضحًا : لابد من غزو لبنان لسحق منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة نظام صديق ـ إن لم يكن تابعًا ـ هناك . أما سوريا فإما أن تقاوم وتسحق هى الأخرى ، أو توارى عداءها المرير فى عزلتها وهى ترقب هيمنتها فى لبنان تتبخر . وفى أى من الحالين فإنه بعد القضاء على الحركة الفلسطينية سوف يزول لب العداء العربى ـ الإسرائيلى ؛ اما الأردن ـ التى يزعم بعض زعماء إسرائيل أنها دولة فلسطينية فعلا ـ فإنها سوف تصبح بحكم الظروف البؤرة الواقعية الوحيدة لطموحات الفلسطينيين السياسية .

كان هذا تقديرًا خطيرًا ، غير أن حكومة بيجين التى تولت السلطة فى منتصف ١٩٨١ وجدت آريل شارون وزيرًا للدفاع ، ورفائيل إيتان لا يزال فى مقعد رئيس الأركان ، وكان هذا الثلاثى (بيجين وشارون وإيتان) الذى سيشن الحرب الإسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية بعد أقل من عام يتلهف لهذا الاختيار .

وقد اختار بيجين ألا يعمل فى لبنان إلى أن تتم الخطوة الأخيرة للسلام مع مصر . وخلال تلك الفترة كانت القدس مشغولة بالجلاء عن المستوطنات فى المنطقة التى ستعود إلى السيطرة المصرية فى الربيع . ومن أجل تشجيع الامتثال الاختيارى من حوالى ٥٠٠٠ مستوطن إسرائيلى فى سيناء ، خصصت الحكومة ٢٧٠ مليون دولار تقريبًا كتعويضات لهم ـ وهو مبلغ يمنح كل أسرة من المستوطين فى المتوسط مبلغ ٢٠٠ ألف دولار ، غير أن أقلية ن المستوطين بمستعمرة أعضاء جماعة جوش إيمونيم ورابطة الدفاع اليهودى بزعامة الحاخام اليهودى مائير كاهانا ، تجمعوا فى بلدة ياميت التى أقامها الإسرائيليون فى شمال سيناء ، يهددون بمقاومة كل المحاولات لطردهم . ولكن وحدات الجيش الإسرائيلى استطاعت فى النهاية إجلاءهم بدون أية خسائر فى الأرواح أو إصابات .

وفى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ استعادت مصر السيطرة فعلاً على شبه جزيرة سيناء بأكملها حتى حدود ١٩٦٧ الدولية ، إلا شريط من الأرض الساحلية فى طابا على خليج العقبة متاخمة لإيلات ، فقد وضع تحت إدارة القوة متعددة الجنسيات بصفة مؤقتة ، ريثما يتم الاتفاق النهائى مع إسرائيل على موقع الحدود الدولية بالضبط .

وبعد شهر ، ألقى الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكى خطابًا هامًا أمام رابطة السياسة الخارجية بشيكاغو . وكان إعلان هيج فيه عن « ساعة أمريكا فى الشرق الأوسط » يعكس إدراك الإدارة الأمريكية المتأخر للحاجة إلى بحث تأثير القضايا المحلية فى الشرق الأوسط على متابعة واشنطن لأهدافها الخاصة فى المنطقة . ووعد هيج بوضع نهج جديد واسع ، محذرًا من

أن على الولايات المتحدة « أن تشكل الأحداث فى الشرق الأوسط إذا أريد أن يستمر الأمل فى نظام دولى أكثر سلامًا » . ولم يحدد أية تفاصيل ، ولكنه تعهد بأن واشنطن سوف تعيد إحياء محادثات الحكم الذاتى الفلسطينى ، وتشجيع نهاية للحرب العراقية ـ الإيرانية ، وخفض التوتر على طول الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية .

ورغم ما كان فى حديثه من وعود ، فقد كان هيج يدرك تمامًا أن الإدارة لم تكن قد استقرت بعد على أية خطوات محددة لمتابعة هذه الأهداف ، وباختصار فإنه كان يعرب فقط عن الأمل فى انطلاقة جديدة لا عن التزام .

وفى ٦ يونيو شنت إسرائيل غزوًا واسعًا على لبنان . . . وتبخرت أية خطط لمبادرات أمريكية فى الشرق الأوسط . . . وسرعان ما كانت واشنطن تكتفى برد الفعل للأحداث .

وفى البداية ، وصفت إسرائيل غزوها الذى أسمته « عملية سلام منطقة الجليل » فى البداية بأنه إجراء محدود لتطهير شريط طوله ٤٠ كيلومترًا فى الجنوب اللبنانى من الفدائيين الفلسطينيين . وكانت الحجة التى تذرعت بها سلسلة من الأحداث زعمتها ، بداية باصابة سفير إسرائيل فى لندن بواسطة مسلحين ليسوا من منظمة التحرير الفلسطينية فى ٣ يونيو (قبل الغزو بثلاثة أيام) وردًا على هذا الهجوم (على السفير) قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف مواقع منظمة التحرير الفلسطينية فى جنوب لبنان ، وكانت نتيجة ذلك رد فعل من المنظمة فى شكل هجوم بالصواريخ على أهداف إسرائيلية عبر الحدود ، . وزعمت إسرائيل أن وقف إطلاق النار الذى توصل إليه فيليب حبيب قبل ذلك بعام قد انهار وأدى إلى تفجير الغزو ، وأكد المتحدثون باسمها أن القوات السورية لن تهاجم إلا إذا كانت هى البادئة .

• كانت هذه البيانات الإسرائيلية غير دقيقة . ولم تتوقف القوات الإسرائيلية عند الهدف المعلن وهو ٤٠ كيلو مترًا . وبعد أن توجهت طوابير الغزو الثلاثة إلى وسط لبنان ، أصبح الصدام مع السوريين أمرًا لا مفر منه . وفى ٧ يونيو بدأت القوات الإسرائيلية العمل ضد الأحداث السورية ، وخلال اليومين التاليين وقعت مواجهات كبرى بين القوات الجوية السورية والإسرائيلية ، ودمرت إسرائيل بطاريات الصواريخ السورية المضادة للطائرات فى سهل البقاع ، وقيل أنها أسقطت ٦٠ طائرة سورية حربية .

وفى ٩ يونيو كان الجيش الإسرائيلى قد بلغ مشارف بيروت ، بعد أن اجتاحت القوات المتقدمة ـ التى تصاحبها حوالى ١٢٠٠ دبابة ويساندها قصف جوى وبحرى شديدين على طول الطريق ـ مدن صور وصيدا والدامور ، وقضت على موقع فلسطينى حصين فى قلعة «بوفور » وسيطرت على مراكز سكانية داخلية هامة . وفى اليوم الرابع عشر للغزو ومع وجود مايقرب من ٩٠ ألف جندى إسرائيلى فى لبنان ، أصبحت بيروت معزولة برًا وبحرًا .

وقد حوصر داخل بيروت الغربية حوالى ٦٠٠٠ مقاتل فلسطينى وعدد مماثل من القوات السورية ، وجزء كبير من سكان المدينة المدنيين الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ ألف شخص . واستمر الحصار عشرة أسابيع . ودفعا للخسائر التى قد تصيب قواتها فى هجوم أمامى ، اعتمدت القيادة العسكرية الإسرائيلية على المدفعية والقصف الجوى والبحرى لإنزال أكبر قدر من الخسائر بالمدافعين عن المدينة ـ وهو تاكتيك أصاب السكان المدنيين بالخراب والهلاك .

وقد اتسمت الحملة منذ البداية بالخسائر الثقيلة فى الأرواح بين المدنيين ، فى بيروت وحدها ، بل وفى أنحاء المنطقة التى اجتاحتها القوات الغازية . ورغم أن الأعداد الفعلية للقتلى والجرحى بقى أمرًا موضع خلاف فإنه يبدو من المحتمل أن يكون أكثر من ١٢ ألفًا من المدنيين غير المقاتلين قد قتلوا بين ٥ يونيو ونهاية الحرب الإسرائيلية ضد منظمة التحرير الفلسطينية . ورغم أن إسرائيل زعمت أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيرًا ، فلا شك أن العدد كان مرتفعًا .

ولم تكن طبعًا الإصابة شبه القاتلة التى أصيب بها شلومو أرجون السفير الإسرائيلى فى لندن ، هى التى سببت هذا الصيف المحزن فى لبنان ، والغزو كان إحدى نتائج اعتقاد حكومة بيجين بأن إسرائيل قادرة على تغيير البيئة السياسية فى الشرق الأوسط بصورة حاسمة بواسطة القوة ؛ وهى لم تبذل جهدًا كبيرًا لاخفاء ذلك ، بالتبريرات الواهية التى قدمتها فى المراحل الأولى للهجوم .

وبالإضافة إلى أهدافها الرئيسية لتيسير إقامة حكومة صديقة فى لبنان ، وجعل الموقف السورى هناك يتعذر الدفاع عنه ، وأولا وقبل كل شيء ، تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن إسرائيل كان يراودها أمل إضافى فى أن يتأمن توزيع قوات أمريكية كجزء من قوة لحفظ السلام فى جنوب لبنان . فإذا أضيف إلى ذلك الاسهام الأمريكى فى القوات متعددة الجنسيات فى سيناء ، فإن ذلك كان سيفعل الكثير لتغطية إسرائيل داخل حزام دفاعى عسكرى أمريكى .

وقد أشير إلى كل هذه الطموحات ، وإن لم تكن كلها بدقة متساوية ، فى بيان لمجلس الوزراء الإسرائيلى فى ١٣ يونيو ، وكانت أقل الإشارات دقة فى بيان المجلس هى الأهداف الإسرائيلية إزاء منظمة التحرير الفلسطينية إذ أن البيان أشار فقط إلى تصميم القدس على التأكد من إنسحاب المنظمة من لبنان .

وكان هناك متحدثون إسرائيليون أكثر صراحة . ففى واشنطن اعترف الجنرال الإسرائيلى أهاروت ياريف بأن هدف حكومته المعلن عن الحصول على « منطقة عازلة » فى لبنان ربما كان خادعا ، وقال إن هدف الغزو الحقيقى هو تدمير البيئة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ،

و« أن نبذل كل ما فى وسعنا للتأكد من عدم إعادة انشائها » .

وكان ياريف يتحدث بصدق ، إذ أن غزو لبنان لم يتخذ لأغراض محددة – فهو لم يسع إلى معاقبة منظمة التحرير الفلسطينية ، أو مجرد ابعاد قواتها عن الحدود الإسرائيلية – بل كان الهدف هو استئصال المنظمة إلى الأبد ، وتوجيه ضربة إلى أبعادها السياسية والعسكرية معا بحيث لا يمكنها أن تعافى منها ، ويمكن القول فى إيجاز ، إن حكومة بيجين كانت تأمل فى قتل ودفن المظهر التنظيمى للوعى القومى الفلسطينى ، وبهذا العمل تدمر هذا الوعى ، أو على الأقل تجعله عاجزا .

ولم تطل فترة التبرير وراء ذلك، ففى تلخيص أمثل ورد فى ملاحظة ذكرها اسحق شامير وزير الخارجية يومئذ بأن «الدفاع عن الضفة الغربية يبدأ فى بيروت» . وكان هذا التعليق ينصب على صميم القرار اقسرائيلى بشن الحرب فى لبنان، إذ انه لا الهيكل التنظيمى لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا قدرتها العسكرية المحدودة ـ هما اللذان يعتبرهما زعماء إسرائيل تهديدا لها ، بل كان التهديد الأكبر فى نظرهم هو أن منظمة التحرير الفلسطينية تجسد القومية الفلسطينية ، وهى القوة الرئيسية التى تعبر عن الطلب المتعذر إنقاصه وهو حق تقرير المصير للفلسطينيين فى المناطق المحتلة التى اقسم بيجين أنه لن يتخلى عنها أبدا .

وهكذا كان تدمير منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة لزعماء إسرائيل هو خطوة حاسمة نحو التهام الأراضى المحتلة ، وكانوا يأملون أن يقضى سحق الحركة الوطنية الفلسطينية على الروح المعنوية لدى سكان الأراضى المحتلة ويؤدى إلى قبول شكل ما من « حكم ذاتى » إدارى يتمشى مع اطماع الحكومة الإسرائيلية القصوى .

وقد نوقشت الخطة على أعلى مستوى فى الحكومة الإسرائيلية لمدة عام على الأقل . ورغم إعتراض كبار ضباط المخابرات الذين أصروا على أن أية محاولة لإعادة تعمير لبنان والسيطرة عليه ستكون باهظة إلى حد كبير ، وسوف تنتهى بالتأكيد إلى الفشل ، فإن لهفة الحكومة المتزايد إلى المغامرة تغلبت ، وكان إصرار شارون المتصلب هو رأس الحربة وقد تعززت ثقة صقور القدس بموقف بشير الجميل قائد القوات اللبنانية التى يسيطر عليها المارونيون والذى كان يحث إسرائيل منذ وقت طويل على تخليص لبنان من منظمة التحرير الفلسطينية ووعد بتعاون قواته فى هذه المحاولة ، كما أنه كان شديد الرغبة فى أن يكون رئيسًا للدولة . وكان توقيت الغزو مرتبطا بالحاجة إلى تأكية انتصار الجميل عندما ينتخب البرلمان اللبنانى رئيسًا جديدًا فى أغسطس ١٩٨٢ .

ولم يكن صانعوا السياسة الأمريكية يجهلون الخطط الإسرائيلية ، فمنذ سبتمبر ١٩٨١ ناقش شارون إمكانية الغزو مع المسئولين الأمريكيين ، وفى أكتوبر أبلغ بيجين وزير الخارجية

الأمريكى هيج أن إسرائيل قد تدخل لبنان ، من أجل إعادة ترتيب الموقف هناك بصورة أفضل وفقًا لرؤيتها . وفى نهاية العام كان شارون قد أوضح لفيليب حبيب والسفير الأمريكى لويس الأسباب المنطقية والخطط وراء الغزو المتوقع « ببعض التفاصيل المفترضة » . وفى أوائل ١٩٨٢ أبلغ الجنرال يهوشوا ساجوى مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية هيج عن خطط الزحف على نطاق واسع على بيروت بهدف تدمير البنية الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وعشية الغزو فى أواخر مايو ، صدم شارون مجموعة من مسئولى الخارجية الأمريكية فى واشنطن بعرض تخطيط لحملة عسكرية « سوف تعيد رسم الخريطة السياسية فى بيروت لصالح الكتائب المسيحية » .

وقد عارض كثيرون من المسئولين الأمريكيون ـ من مستوى أدنى ـ الخطة الإسرائيلية بصراحة . وبعد سنوات ذكر السفير لويس أنه هو وحبيب ذهلا من التهور والمفهوم السياسى الذى يبدو أن هذا العمل يتضمنه ، ورد حبيب بشدة على اقتراح شارون ، وأوضح له بشكل غير عادى أن هذا الاقتراح لا يمكن التفكير فيه من جانب الولايات المتحدة ؛ وسجل هيج أن ما عرضه شارون فى أواخر مايو قد أصاب عددًا من موظفى الخارجية بصدمة عنيفة » .

ورغم ذلك فإن زعماء إسرائيل كانوا أكثر تأثرًا بردود الفعل التى انتزعوها من وزير الخارجية والرئيس . وكان هيج ، لدى سماعه خطط إسرائيل فى لبنان أول مرة ، قد أعد صيغة لم يخرج عنها هو وريجان قط ، وهى أن الولايات المتحدة لن تؤيد أى هجوم كبير على لبنان إلا إذا جاء ردًا على استفزاز معترف به دوليًا [وكان] متناسبًا مع هذا الاستفزاز . وبمرور الوقت أصبح هذا التكرار لهذا التحذير يبدو شيئًا فشيئًا باقرار ضمنى . وفى أوائل يناير ١٩٨٢ بعث ريجان برسالة إلى بيجين يحث فيها على أن تمارس إسرائيل ضبط النفس تجاه لبنان . ويقول هيج أن بيجين سعى عندئذ لكى يعيد تحديد الشروط التى سوف تعتبر الولايات المتحدة بمقتضاها أن أى هجوم إسرائيلى له ما يبرره . وكرر هيج الصيغة البالية التى تقول إن أى عمل يجب أن يكون متناسبًا بدقة « مع الاستفزاز المعترف به دوليًا » .

ووافق بيجين ، ثم غير رأية ، وفى واحدة من ابتكاراته فى استغلال الفروق الدقيقة ، أبلغ ريجان أنه لن يكون هناك أى عمل إسرائيلى كبير « إلا إذا هوجمت [إسرائيل] فى استفزاز واضح » .

إن ابتكار الفروق الدقيقة لا يثير حزمًا خلاقًا . . وخلال الشهور العديدة التالية ، كان رد الإدارة الوحيد على العلامات المتزايدة عن استعداد إسرائيل لغزو لبنان هو التكرار المعهود لصيغة هيج وعندما أذهل شارون موظفى وزارة الخارجية الأمريكية فى مايو ، فإن الإسرائيليين درسوا رد فعل هيج بدقة :

« لقد لاحظ شارون ووفده بدقة عرض هيج للموقف الأمريكى . ولم يوجه هيج أى تهديد ضد العمل العسكرى الإسرائيلى القادم ، بل قصر تعليقاته على مسألة وقف إطلاق النار . وأكد إنه لابد من انتهاك لا نزاع فيه لوقف إطلاق النار من منظمة التحرير الفلسطينية لتبرير أى إجراء انتقامى من إسرائيل ، وبدون مثل هذا الانتهاك فإن أى هجوم إسرائيل لن يكون مفهومًا ولا مقبولاً فى الساحة الدولية .

ووفقًا لما يقوله زئيف المراسل الحربى الإسرائيلى فإن السفير الإسرائيلى لدى واشنطن قابل هيج بعد بضعة أيام ، وقال السفير - الذى يفترض أنه سمع سردًا آخر لصيغة هيج - « إنه ناقش فى مناخ إيجابى حاجة إسرائيل إلى الاستيلاء على منطقة أمن فى الجنوب اللبنانى » .

ويبدو أنه من المستحيل الشك فيما استنتجه شيف ، فقد قال :

« لقد أعطت واشنطن القدس الضوء الأخضر لغزو لبنان ، سواء عن علم أو بدون دراية . وفسرت إسرائيل عدم وجود موقف أمريكى قوى بأنه تأييد لكل أهدافها » .

وقد بدا أن واشنطن على المستويات الحيوية للرئيس ووزير الخارجية على الأقل ، مستعدة عشية الغزو للموافقة على توجيه ضربة إسرائيلية شديدة إلى منظمة التحرير الفلسطينية . غير أن الإدارة بوجه عام يبدو أنها فشلت فى فهم أن زعماء إسرائيل كانوا مدفوعين بطموحات قومية لا تقبل أى حل وسط للسعى لإبادة منظمة التحرير الفلسطينية . وفى خلال صيف ١٩٨٢ كان الخلاف فى وجهة النظر - وهو ليس صغيرًا ، ينعكس بصورة أكثر وضوحًا فى قلق الإدارة الأمريكية المرتبكة حيال الضراوة المستمرة للهجوم الإسرائيلى . وكان العدد المرتفع من الضحايا المدنيين واستخدام إسرائيل بلا تمييز للقنابل العنقودية المقدمة من أمريكا [وهى أسلحة تستخدم ضد الجنود ذات قوة تخريبية كبيرة ، وقد تعهدت إسرائيل باستخدامها فقط للدفاع ضد هجوم قوات عسكرية نظامية] ، وقصف بيروت الغربية جوًا وضربها بالقنابل ، والمعاناة الطويلة لسكان المنطقة المدنيين - كل ذلك أدى إلى توترات بين واشنطن والقدس .

ومع ذلك فإن شيئًا من هذا لم يجعل واشنطن تتراجع عن تأييدها الأساسى للغزو الإسرائيلى . وكان من التناقض الظاهر ، أن السبب الأساسى لذلك يبدو أنه يكمن فى الدروس التى جمعتها الإدارة من شهورها الثمانية عشرة الأولى فى السلطة . فبعد أن اعترفت فى النهاية بعدم جدوى تجاهل النزاع العربى الإسرائيلى ، أقر صانعوا السياسة الأمريكيين بالحاجة إلى نهج جديد ، وهنا واجهوا فراغًا فكريًا . وعندما تحدث هيج فى شيكاغو ، كان لايزال لدى الإدارة القليل من الأفكار ، عما يمكن أن تكون عليه مبادرتها الموعودة بشأن المسألة الفلسطينية .

وقد قدم الغزو الإسرائيلى للبنان الرد المطلوب على هذا السؤال : كانت السرعة التى سحقت بها إسرائيل السوريين وحاصرت منظمة التحرير الإسرائيلية فى بيروت قد أمدت هيج «بخطة استراتيجية » أو نهج يصلح لما كان يعتبره « فرصة عظيمة » .

لقد هزت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وأمسك كل من السوفيت والسوريين بخناق الآخر بعد هزيمة سوريا المذلة على أيدى الإسرائيليين .

وحانت اللحظة لاخراج كل القوى الأجنبية من لبنان ـ السوريين ، والفلسطينيين ، والإسرائيليين ـ وكانت عناصر السياسة الأمريكية قد تحددت بوضوح : سحب كل القوات الأجنبية ، وإعادة إقامة حكومة فعالة فى لبنان ، وحدود شمالية آمنة لإسرائيل .

وكان هيج يرى أن مفتاح النجاح لأى جهد أمريكى هو « استخدام صدمة الهجوم الإسرائيلى لاجبار منظمة التحرير الفلسطينية على الخروج من بيروت » . وقد توقعت نظرة هيج أنه بعد إنجاز ذلك ستكون هناك آفاق جديدة للجهود الأمريكية لحل المشكلة الفلسطينية :

« إن أية تسوية فى لبنان سيكون لها عواقب هامة . . . فقد هزمت سوريا ـ ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ قلب المعارضة العربية لكامب ديفيد ، ومع ضياع الخيار العسكرى للمنظمة ، فإن الحجج الإسرائيلية ضد منح قدر أوسع من الحكم الذاتى للعرب فى الضفة الغربية وغزة سيبطل مفعولها . . . [وتخلق] فرصة جديدة لاتمام عملية سلام كامب ديفيد .

وسواء كان هيج قد اعتقد حقًا أن حكومة بيجين شنت حربها ضد لبنان كمقدمة لتنازل ، أو خفض مطالبها فى الأرض المحتلة فإنها مسألة فيها نظر ؛ إذ يبدو من المحتمل أنه لم يكن يشعر بقلق نسبيًا بشأن مستقبل الضفة الغربية وغزة مادامت الفاعلية السياسية لهؤلاء الذين يستخدمون القضية الفلسطينية لتقييد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قد ضعفت .

لقد تجمدت خطة هيج الاستراتيجية للشرق الأوسط تمامًا تقريبًا مع نظرة إسرائيل إلى بيئة إقليمية يعاد تكوينها . ومع القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والنفوذ السورى فى لبنان ، فإن أية تسوية فى تلك الدولة لن تسفر عن مجرد حكومة تسيطر عليها القوات اللبنانية . وكانت واشنطن تدرك وتقر دون شك خطط إسرائيل لرؤية بشير الجميل يتم تنصيبه رئيس للبنان .

ومع ذلك فقد ظل الاختلاف بين الآراء الأمريكية والإسرائيلية بشأن مصير منظمة التحرير الفلسطينية . وكان الخلاف إلى حد كبير خلافًا فى الدرجة ، وإن كان رغم ذلك هامًا . إذ بينما كان هيج راغبًا بكل تأكيد فى رؤية منظمة التحرير الفلسطينية وقد أصبحت عاجزة كعامل

سياسى ، فإنه كان يفكر فيها من حيث فعاليتها التنظيمية ، علاوة على أنه لابد من افتراض أن هيج ، والإدارة الأمريكية بوجه عام ، كانوا يرون أن هناك حاجة إلى موازنة الجهد المطلوب لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية ، باهتمامات أكثر اتساعًا بالرأى العام الدولى ، ورغبة الإدارة فى تعزيز النظم العربية المعتدلة . وقد أظهر حصار بيروت أن بيجين وشارون ورفاقهما كانوا يفكرون فيما يتعلق بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية دون أن يهتموا بصفة خاصة بأن الثمن السياسى للسعى نحو هذه الغاية سيكون باهظًا للغاية . ولنظرتهم إلى هذه المعركة بأنها صليبية بالنسبة لروح وجوهر الدولة اليهودية ، فإن زعماء إسرائيل لم يحفلوا بالرأى العام العالمى ، وحتى ، ولو بدرجة أقل ، بالنظم العربية المعتدلة .

ولم يمض وقت طويل ، حتى كان هيج يجرب بنفسه مباشرة فحوى هذا الخلاف الأساسى ، ففى أواخر يونيو ، وبعد أن تأكد أن الفلسطينيين محبوسين فى العاصمة اللبنانية ، نقل السفير الإسرائيلى فى واشنطن رسالة من آرييل شارون تقول : « لو أتيح لإسرائيل أن تفعل المزيد فى بيروت الغربية لأمكنها أن تجعل منظمة التحرير الفلسطينية تركع على ركبتيها » .

وكان رد فعل وزير الخارجية حادًا . . إذ قال :

لقد أعربت عن عدم موافقتى ، إذ إن فكرتى لم تكن جعل المنظمة تركع على ركبتيها تحت بنادق الجنود الإسرائيليين ، بل أن تتخلص لبنان من منظمة التحرير الفلسطينية فى ظروف تزيد من مهابة ونفوذ الحكومة اللبنانية » .

كان هذا هو العنصر الأخير فى « خطة هيج الإستراتيجية » للولايات المتحدة . . إن واشنطن ستؤيد استخدام إسرائيل للقوة لاعادة ترتيب الأوضاع فى لبنان ، وطرد منظمة التحرير الفلسطينية من تلك الدولة ومعاقبة السوريين ، غير أنها تزود الإسرائيليين بتفويض مطلق لابادة المنظمة بأى ثمن . وكان اللحن والأغنية المصاحبين للسياسة الأمريكية تجاه غزو لبنان سوف يجمعان بين التشجيع وضبط النفس ، أما سوريا فسوف تذل . وسيعاد إنشاء السياسات اللبنانية ويتم تحييد منظمة التحرير الفلسطينية ، وإن كان ذلك بطريقة أقل شدة مما يفضل شارون .

وقد فقد هيج منصبه بعد فترة قصيرة من رده على رسالة شارون عن « جعل منظمة التحرير الفلسطينية تركع على ركبتيها » . والقصة الكاملة لقرار ريجان بالاستغناء عن خدمات هيج ما زال يسودها الضباب ؛ غير أنه قيل إن الرئيس استاء من معالجة هيج لأزمة جزر فولكلاند ـ مالفيناس ، وكذلك من التشجيع الذى يبدو أنه قدمه لإسرائيل خلال مراحل التخطيط لغزو لبنان .

ومن دواعى السخرية أنه فى الوقت الذى ترك فيه هيج منصبه كان قد أقنع الإدارة ـ أو الرئيس على الأقل ـ بحكمة « خطته الاستراتيجية » . وهكذا فإنه على الرغم من أن الوزير الجديد جورج شولتز قد تحدث فى جلسة التصديق على تعيينه فى ١٣ يوليو [وهو مما ضايق هيج كثيرًا] عن الحاجة إلى الاعتراف « بالحاجات المشروعة ومشكلات الشعب الفلسطينى » فإن السياسة الأمريكية خلال الحصار الطويل لبيروت ظلت تلتزم بدقة بالطريق الذى رسمه هيج.

وحتى قبل أن يغادر هيج واشنطن ، كان واضحًا أن ريجان قد تبنى النهج الذى اقترحه . ومع أن الولايات المتحدة صوتت لصالح مشروع قرار لمجلس الأمن فى ٦ يونيو يطالب إسرائيل بالانسحاب من لبنان « فورًا وبلا قيد أو شرط » فقد صور بيان رسمى بعد ٢٤ ساعة تضمن أن الانسحاب الإسرائيلى يجب أن يكون على شريطة القضاء على الهجمات الفلسطينية من الجنوب اللبنانى » . وعندما تجاهلت إسرائيل القرار ، واستمرت فى الزحف على بيروت ، بحث المجلس مشروع قرار يهدد بفرض عقوبات عليها ، وأراد ريجان فى البداية أن يؤيد الوفد الأمريكى هذا الإجراء ، ولكن هيج أقنعه باستخدام حق الفيتو ضده .

وفى ٢١ يونيو زار بيجين رئيس وزراء إسرائيل البيت الأبيض ، واستقبله ريجان فى مكتبه البيضاوى ، بينما كانت نيران البحرية والمدفعية الإسرائيلية مستمرة فى التساقط على بيروت الغربية . وكان ريجان يساوره القلق من أن يصعد الإسرائيليين هجماتهم ، وربما اقتحموا المدينة للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أوضح ريجان الموقف الأمريكى الذى وضعه هيج الذى يصف تصرف الرئيس بأنه « قويًا وصارمًا » .

ومع ذلك فقد استقبل بيجين علانية بمشاعر ودية حارة . ورغم أن ريجان قد أعرب عن بعض تحفظات حول تدخل إسرائيل فى لبنان ، فإنه تمسك بالرأى القائل بأن الأهداف الأمريكية ـ الإسرائيلية كانت منسجمة بصورة أساسية ، وقال :

« من الواضح أننا ـ نحن وإسرائيل ـ نسعى معاً لانهاء العنف [فى لبنان] وإن لبنان دولة مستقلة ذات سيادة تحت سلطة حكومة مركزية قوية . . . ونحن نوافق على أن إسرائيل ينبغى ألا تتعرض للعنف من الشمال » .

وفى الوقت نفسه كانت الإدارة تحاول الترتيب لانسحاب القوات الفلسطينية المحاصرة من بيروت . وقاد فيليب حبيب ، الذى كان لا يزال يعمل مراقبًا دبلوماسيًا فى الشرق الأوسط ، البحث عن صيغة لاجلاء مقاتلى المنظمة ، رغم أنه لم يسمح له بالاتصال المباشر مع الزعامة الفلسطينية . وبينما كانت أسابيع المفاوضات تمر ببطء ، واصلت الإدارة الأمريكية سياستها الهادفة ذات الشقين ، معتمدة على الضغط العسكرى الإسرائيلى لاجبار منظمة التحرير

الفلسطينية على الجلاء ، بينما كانت تظهر علامات واضحة غير شديدة من الاستياء لما كانت تعتبره استخدام القوة الإسرائيلية أكثر مما ينبغى .

ووسط فترات هدنة متقطعة ، وتنهار دائمًا ، استمر حصار بيروت طوال يوليو وأغسطس. ورغم أن ياسر عرفات وافق فى أواخر يونيو على انسحاب المنظمة فإن الوصول إلى خطة جاهزة للتنفيذ تقبلها كل الأطراف ظلت عملية مراوغة . فقد كان زعيم المنظمة يقف بين حين وآخر فى خيلاء بين المدافعين [ورجال الصحافة] متحديًا الإسرائيليين لكى يأتوا ويعتقلوه ، ملمحًا إلى أن منظمته على استعداد للوصول إلى اتفاق على أساس إنشاءدولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وغزة . وفى أواخر يوليو قدم عرفات للنائب الأمريكى بول ماكلوسكس مذكرة موقعة تقرر قبوله لكل قرارات الأمم المتحدة « التى تتعلق بالمسائل الفلسطينية » ورغم أن هذه المذكرة أكسبت عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية بعض الدعاية المشجعة ، فإنه لم يكن لها أثر ، لأن المنظمة ببساطة لم تكن فى وضع يسمح لها بالمساومة على مثل هذه المخاطر الكبيرة .

وقد أدان العالم العربى إسرائيل بشدة صاخبة ، ولكنه أثبت بصورة تلفت النظر عجزه عن عمل أى شيء آخر . . فقد نصح العقيد الليبى معمر القذافى المدافعين فى بيروت عل الموت ميتة مجيدة بين الأنقاض . وكانت دمشق تود دون شك أن تنقض على الإسرائيليين ، ولكن افتقارها إلى القدرة العسكرية كانت واضحة بشكل مؤلم . وكانت العراق غارقة فى أوحال حربها مع إيران ، وقد عزلت عن القتال فى بيروت بواسطة النظام السورى المنافس ومن ثم فإنها لم تكن فى موقف يتيح لها الدخول فى المعركة . وأعربت مصر عن غضبها الشديد تجاه الغزو ، ولكن كان واضحًا أنها ليست مستعدة لاضاعة المكاسب الدبلوماسية التى حصلت عليها طوال سنوات بالتخلى عن معاهدة السلام . وفى نهاية الصيف استدعت القاهرة سفيرها لدى إسرائيل فى غضب . ولم يكن فى إمكان الأردن أن تأمل فى مواجهة الإسرائيليين عسكريًا حتى إذا كانت ترغب فى ذلك (وهو ما لم تكن ترغب فيه) وكذلك كانت السعودية ودول الخليج غير مستعدة لممارسة ضغوط غير مباشرة على إسرائيل عن طريق فرض حظر بترولى على الولايات المتحدة .

وكانت المسألة الأساسية هى أنه لم تكن هناك أية دولة عربية ترى أن خيار اتخاذ إجراء عسكرى أو اقتصادى لمساعدة منظمة التحرير الفلسطينية يتناسب مع التكاليف التى قد تجلبها على نفسها . وفى الوقت ذاته ، كان من المحتمل أن أغلب النظم العربية لم تكن آسفة بشكل سافر لرؤية منظمة التحرير الفلسطينية تأخذ « علقة » ، إذ أن النظم المحافظة لم تكن تميل إلى الاتجاهات المتطرفة للمنظمة ، بينما لم تكن النظم المتطرفة راضية عن محاولاتها للاحتفاظ بهوية مستقلة مرنة .

وبينما كانت الحرب تلقى الضوء على الشروخ الموجودة فى صفوف الدول العربية ، والتى لم تكن تخفيها على أية حال العبارات المنمقة من القضايا المشتركة ، فإنها كشفت أيضا عن تصدعات داخل إسرائيل ، إذ أنه لأول مرة فى تاريخ إسرائيل أصبحت المعارضة الداخلية لسياسات الحكومة أمرًا شائعا فى زمن الحرب . وفى أواخر يونيو قام ثلاثون جنديا كانوا فى أجازة من القتال فى لبنان ، بالتظاهر أمام مقر إقامة بيجين للإحتجاج على إحتمال شن هجوم على بيروت الغربية . وفى يوليو إتهمت مجموعة تضمن أكثر من مائة وعشرين من قوات الاحتياط ، وبينهم بعض الضباط ، الحكومة علنا بدخول حرب « عدوانية » و « لا مبرر لها » واستقال ضابط محبوب برتبة كولونيل يدعى إيلى جيفا من قيادة لواء مدرع لأن ضميره لايسمح بالخدمة ، ملوحًا باحتمال أن يؤمر بأخذ رجاله إلى بيروت الغربية ذات الأغلبية المسلمة . وفى أوائل يوليو قيل إن اجتماعا مناهضا للحرب اجتذب ٨٠ ألف شخص .

ولم يكن الإنتقاد الشديد الذى واجهته حكومة بيجين فى الداخل فقط ، إذ أنه بينما كان يزور الولايات المتحدة فى شهر يونيو ، تعرض رئيس وزراء إسرائيل إلى تحد قوى فى أوساط غير البيت الأبيض . وقد وصف السناتور بول تسونجاس اجتماعا لبيجين مع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بأنه كان فريدا وقال : « لم أر خلال سنواتى الثمانية فى واشنطن مثل هذا الإجتماع الغاضب مع رئيس دولة أجنبية وكان معظم الغضب الموجه إلى بيجين راجعا بشكل مباشر إلى الحجم المتزايد للضحايا المدنيين ، ولم يكن عجيبا أن الاهتمام تركز بصفة خاصة على استخدام إسرائيل للقنابل العنقودية .

ولم يكن كل غضب الشيوخ موجها إلى الآثار المباشرة للحرب الإسرائيلية فى لبنان ، فقد انتهز السناتور تشارلز بيرس الفرصة لكى يحث بيجين على إجراء تغيير فى سياسة المستوطنات الإسرائيلية من أجل تيسير إحراز تقدم فى محادثات الحكم الذاتى مع مصر . ولكن بيجين لم يتزحزح عن موقفه ، ورد قائلا إن لليهود الحق فى العيش فى الضفة الغربية .

وفى ١٩ يوليو أوقف ريجان إرسال شحنة من القنابل العنقودية الأخرى إلى إسرائيل ، وأبلغ الكونجرس أنه « ربما يكون قد حدث » إنتهاك لإلتزام إسرائيل بشأن إستخدام الأسلحة التى تزودها بها أمريكا . وفى أواخر يوليو وأوائل أغسطس ، أدت عمليات تقدم أرضية وهجمات جوية إسرائيلية مكثفة ضد بيروت إلى توبيخ آخر من الرئيس لبيجين ، فقد وصف ريجان فى رسالة لرئيس وزراء إسرائيل فى ٤ أغسطس هجمات القوات الإسرائيلية على بيروت الغربية المحاصرة بأنها « أكثر مما يجب » وحذر من وجود شكوك جدية حول احتمال استخدام إسرائيل للأسلحة الأمريكية التى خصصت لأغراض الدفاع المشروع عن النفس بدقة . ويقال إن الرسالة عددت مجموعة متنوعة من العقوبات الأقتصادية والعسكرية والدبلوماسية التى يمكن

أن تبحثها واشنطن إذا لم تظهر إسرائيل قدرا أكبر من ضبط النفس ، كما حذرت رسالة مماثلة فى اليوم التالى من أن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية « سوف تكون عرضة للخطر إذا استمر سفك الدماء الذى لا ضرورة له » .

وفى الوقت نفسه كانت المناقشات العامة قد انتشرت فى الولايات المتحدة حول إحتمال إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان كجزء من ترتيب لإنهاء الأزمة . وفى أوائل يوليو أعلن البيت الأبيض استعداده المشروط لاتخاذ مثل هذه الخطوة ، غير أنه لم يكن واضحًا ما هو الدور الذى قد يعهد به إلى القوات الأمريكية .

وسرعان ما برز خياران ، أحدهما يماثل إلى حد قريب الرأى الذى أعربت عنه حكومةإسرائيل بسرعة بعد بدء الغزو ، ويدعو إلى توزيع قوات أمريكية على أساس طويل الأجل للمساعدة على الفصل بين القوات الإسرائيلية والمقاتلين المحليين ، وكان الاختيار الثانى هو البديل استخدام القوات الأمريكية لأغراض محدودة فقط لتسهيل جلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت . وقد ظهرت معارضة كبيرة فى الكونجرس حول احتمال حدوث تورط عسكرى على نطاق واسع . وفى نهاية يوليو كان واضحا أنه إذا ارسلت قوات أمريكية إلى لبنان ، فإنها ستكون على أساس الخيار الثانى على الأرجح .

وفى ٦ أغسطس وافقت منظمت التحرير الفلسطينية على خطة للجلاء قدمها فيليب حبيب عن طريق بعض الوسطاء . ومع ذلك فإنه رغم رسالة ريجان إلى بيجين فى ٤ أغسطس ، فإنه يبدو أن الإسرائيليين قد ضاعفوا جهودهم لإنزال أكبر قدر من التدمير قبل أن يتسنى تنفيذ خطة حبيب لإجلاء الفلسطينيين . وفى رسالة من بيجين إلى ريجان أحيطت بدعاية كبيرة ، اعتبرها البعض إنها تلقى شكوكا على فهم رئيس الوزراء الإسرائيلى للواقع ، ورد على تهنئة سابقة من الرئيس بعيد ميلاده ، معلقًا :

« إننى أشعر وكأننى رئيس للوزراء مفوض لتدريب جيش باسل يواجه برلين ، حيث كان هتلر وجلادوه يختفون فى مخبأ عميق تحت الأرض » .

وبدا بيجين الآن مصمما على استخدام عنف أكبر على المدينة التى تأوى أعداءه الفلسطينيين . ففى ٥ أغسطس وصف مراسل صحيفة التايمز « أكبر عمليات القصف الوحشية » التى حدثت ضد بيروت حتى ذلك الحين بقوله :

« كان الإسرائيليون يطلقون قنابل المدفعية داخل البيوت والمجمعات السكنية بمعدل قنبلة كل عشر ثوان ، محطمين عشرات المنازل ، ويقتلون أو يصيبون شاغليها . والقول بأن القصف كان عشوائيا شئ أقل من الحقيقة » .

وإشارة إلى عملية قصف أخرى فى نفس الوقت تقريبا ، بعث السفير الأمريكى فى بيروت

تقريرا سريا إلى واشنطن وصف فيه « ٩٠ دقيقة لا يمكن تصديقها » وقال :

« يمكن القول ببساطة إن القصف المركز الليلة كان لا يقل شدة عن أى شيء آخر شهدناه . . . لم تكن هناك أى دقة فى التصويب ضد الأهداف فى « الأماكن المكشوفة » ولم يكن ذلك للرد على نيران الفلسطينيين .

لقد كانت حربًا خاطفة ضد بيروت الغربية . .

« وسوف يفسر ذلك فى أفضل الأحوال بأنه نموذج آخر للتواطؤ الأمريكى ـ الإسرائيلى فى الحرب فى لبنان» .

ولعل أية معركة أخرى فى التاريخ لم تحظ بتغطية صحفية مباشرة بصورة أساسية أكثر من هذه المعركة ، فقد تدفق المخبرون الصحفيون إلى المدينة فى كلا القطاعين الشرقى المسيحى الذى يسيطر عليه الإسرائيليون ، والمنطقة الغربية الإسلامية ـ الفلسطينية . وقد روعت المذبحة التى نتجت عن هجمات إسرائيل فى أواخر يوليو/ أوائل أغسطس أغلب الذين قاموا بالتغطية الصحفية فى القطاع الغربى للمدينة . وانتشرت فى مختلف صحف العالم قصص الرعب عن قتل المدنيين وكيف امتلأت غرف الطوارئ بالمستشفيات بأكداس من الأطراف المبتورة إلى جانب أكوام من الأجساد البشرية ، والآثار الشيطانية للقنابل الفوسفورية التى ألقيت على المدنيين الأبرياء .

وكان المخبرون الصحفيون يعرفون ـ ولا يخفون معرفتهم ـ أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت مسئولة إلى حد ما عما عانته بيروت ، إذ كانت المنظمة قد حولت بيروت إلى قلعة ، وفى حين أنها قبلت مبدأ الانسحاب ، فإنها كانت تتفاوض بعناد للحصول على أفضل صفقة تستطيع الحصول عليها .

غير أن الهجمات الإسرائيلية العنيفة زادت غضب الصحفيين . وقد غامر توماس فريدمان مراسل النيويورك تايمز بحياته لكى يلقى نظرة واسعة على القصف الإسرائيلى بالمدفعية والطائرات فى ٤ أغسطس ؛ ثم كتب تحقيقًا يصف فيه الهجوم بأنه كان « عشوائيًا » . وعندما حذف رؤساء التحرير هذه الكلمة ، أرسل فريدمان برقية بالتليكس يحتج باستياء شديد على ذلك ، وقد شقت البرقية طريقها إلى المطبعة بعد ذلك بوقت طويل ، قال فيها :

« . . إننى لا ألقى كلماتى بشكل عشوائى . وكنت أعلم أننى استخدم تعبيرًا قويًا ، إذ كان واضحًا أن ما حدث بالأمس كان قصفًا وضربًا « عشوائيًا » بالمدفعية « . . . يا إلهى . . لقد أصيب فندق مراسلكم على مسافة ٣٠ مترًا من غرفته ، ولم تكن هناك أية مواقع فلسطينية فى فندق الكومودور . والواضح تمامًا أنكم حذفتم هذه الكلمة لأنه تعوزكم الشجاعة أساسًا ، وكنتم تعرفون أننى على صواب ، وأن الكلمة كان يؤيدها ما كتبته ، ولكنكم تفتقدون الشجاعة لنشرها فى النيويورك تايمز » .

ولكن إذا كانت النيويورك تايمز قد ترددت فى وصف الهجمات الإسرائيلية بأنها كانت «عشوائية» فإن أجهزة إعلامية أخرى لم تتردد . وحتى قبل هجوم ٤ أغسطس ، أثار جون تشانسلورJohn Chancellor معلق تليفزيون إن بى سى الشهير على نطاق قومى شكوكًا عميقة حول طبيعة السياسة الإسرائيلية . وأذيعت تعليقات تشانسلور وهو يقف ووراءه بقايا من أطلال بيروت ، فى أرجاء الولايات المتحدة يوم ٤ أغسطس ، وقال فيها :

« إن إسرائيل التى رأيناها هنا أمس ، ليست هى إسرائيل التى رأيناها سابقًا . إن رائحة الرعب النتنة تملأ كل أنحاء المدينة . . . إن شيئًا كهذا لم يحدث قط فى أى جزء من العالم . وقد ظللت أفكر فيما رأيته فى مدريد خلال الحرب الأهلية الأسبانية . . . ماذا يجرى فى العالم؟ إن مشكلة الأمن الإسرائيلى على حدودها تقع على مسافة ٥٠ ميلاً إلى الجنوب ، فما الذى يفعله الجيش الإسرائيلى هنا فى بيروت ؟ إن الإجابة على ذلك هى أننا نتعامل الآن مع إسرائيل امبريالية تحل مشكلاتها الخاصة فى مدينة خاصة بدولة أخرى ـ وعلى الرأى العام العالمى اللعنة! » .

إن المشاعر والأحاسيس الجريحة للمراقبين على الطبيعة لم تسيطر على أروقة واشنطن الحريصة على النظام . وكان ريجان قد رد على قصف يوم ٤ أغسطس بكلمات قاسية ، بل إنه تساءل عما إذا كانت إسرائيل تستخدم الأسلحة التى تمدها بها واشنطن « للدفاع الشرعى عن النفس » ومع ذلك فقد قيل إن جورج بوش نائب الرئيس وجورج شولتز وزير الخارجية أكدا فى نفس الوقت لمجموعة من زعماء اليهود الأمريكيين إن الإدارة لن تفرض أية عقوبات على إسرائيل ، وأنها مصرة على رؤية منظمة التحرير الفلسطينية ترحل عن لبنان ، وذكرًا إن إسرائيل لا تزال حليفًا استراتيجيًا أساسيًا للولايات المتحدة . وعندما استمرت الهجمات الإسرائيلية فى أعقاب قبول منظمة التحرير الفلسطينية خطة حبيب للجلاء ، بل وبعد أن وافق مجلس الوزراء الإسرائيلى « من حيث المبدأ » على الاقتراح فى ١٠ أغسطس ، كانت الإدارة الأمريكية لا تزال تتصرف ببطء .

ثم حدث فى ١٢أغسطس أن قام السلاح الجوى الإسرائيلى بعد قصف بالمدفعية استمر عدة ساعات، بشن أعنف عمليات القصف الجوى فى الحرب ، على بيروت الغربية . واكتمل القصف الذى دام إحدى عشرة ساعة بزحف إسرائيلى على الأرض . وقد ذكرت أرقام غير كاملة للضحايا فى نفس اليوم بواسطة الحكومة اللبنانية أن ١٢٨ شخصًا على الأقل قتلوا وأصيب ٤٠٠ . وقد انسحب الوسطاء اللبنانيون فى غضب من محاولة ترتيب إجلاء منظمة التحرير من بيروت وقيل إن الرئيس ريجان قد استشاط غضبًا واتصل بنفسه هاتفيًا مع بيجين ليعرب له عن غضبه . وفى اجتماع عاجل لمجلس الوزراء الإسرائيلى وجه انتقادًا شديدًا إلى شارون وزير الدفاع لأنه أمر بهجوم أغسطس بدون التشاور مع زملائه . وقد أدت الغارة

الجوية إلى تأخير وضع الصيغة النهائية لخطة حبيب لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من بيروت . وأخيرًا وافقت الحكومة الإسرائيلية فى ١٦ أغسطس على الخطة !

وبعد أن احتل الجيش الإسرائيلى الآن أغلب بيروت ، بدأت المراحل الأولى للجلاء ، عندما أختير رئيس جديد للبنان بواسطة ٦٦ عضوًا من البرلمان اللبنانى . ولم يكن انتخاب بشير الجميل الذى رشح نفسه للمنصب دون معارضة مثيرًا للدهشة عندما انتخب بأغلبية ٥٧ صوتًا ضد لا شىء ، وامتنع خمسة نواب عن التصويت . ولم يحضر أغلبية النواب المسلمين الجلسة ، وقد رحبت إسرائيل بالنتيجة المتوقعة ، كما كان رد فعل واشنطن إيجابيًا .

كانت القوات الفلسطينية والسورية الأولى قد بدأت ترحل عن المدينة قبل ذلك بيومين . واستمر التحرك خلال الأيام التالية . وفى الوقت الذى انتهى فيه الجلاء ، كان حوالى ١٤ ألفًا من الأشخاص ، بينهم القوات الفلسطينية والسورية ، وعدة مئات من المدنيين قد غادروا البلاد بطريق البر أو البحر . وذهب أكثر من نصف الذين تم إجلاؤهم إلى سوريا . ووصل زعماء منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى ألف فدائى تقريبًا فى النهاية إلى تونس ، حيث أنشأت المنظمة مقرها الرئاسى الجديد . وكان مقررًا أن يعاد وضع وحدات أصغر من منظمة التحرير الفلسطينية فى أنحاء العالم العربى ، ومن بينها الجزائر ، والأردن ، والسودان ، واليمن الشمالية ، واليمن الجنوبية . والعراق .

ولم تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الأحداث الأخيرة هزيمة لها . فبينما أعلن زعماؤها أنهم « انتصروا » لأنهم صمدوا للمذبحة الإسرائيلية ، فإن أفرادها المقاتلين ، الذين حرموا من أسلحتهم الثقيلة ولكنهم احتفظوا بسلاحهم الشخصى ، أظهروا روحًا معنوية عالية تكاد تكون ابتهاجًا . . . وبعيدًا عن الشرق الأوسط ، استنتج كثيرون من المراقبين أن حصار بيروت قد انتهى فعلاً « بانتصار سياسى » للفلسطينيين !

وعلى مستوى الصورة والرمزية ، كان هناك بعض الحقيقة فى ذلك ، إذ أن مشهد القوات الإسرائيلية الأقوى والأكثر عددًا ، وهى تستخدم بنشاط بعضًا من أحدث المعدات العسكرية فى العالم لمدة عشرة أسابيع ضد مدينة بلا دفاع أساسى ، ومع ذلك ظلت تدافع طوال هذه الأسابيع العشرة أمام بواباتها بواسطة بضعة آلاف من جنود غير نظاميين ، مسلحين بأسلحة خفيفة ، مما وَلّد الكثير من التعاطف مع الفلسطينيين المظلومين . وكانت المناظر التى نشرت على نطاق واسع للمصابين بعاهات دائمة والآلام قد جعلت الكثيرين من أصدقاء إسرائيل يشعرون بأن القدس قد تجاوزت كل الحدود . وقد ساعد تحدى منظمة التحرير الفلسطينية العنيد على إلقاء ضوء جديد على الفلسطينيين فى صحف الغرب ، وعلى الاتجاه للاقتناع بأن المدافعين عن بيروت ليسوا إرهابيين جبناء يميلون فقط إلى القضاء على الضحايا الأبرياء ، فقد كانوا على الأقل مقاتلين ذوى كبرياء على استعداد لخوض قتال لا أمل فيه ضد أرجحيات

ساحقة . هذا ووسط الرعب ، أكدت أحداث الصيف التزام الفلسطينيين بقضيتهم الوطنية .

غير أن قيمة هذا النوع من « النصر » لم تكن تمامًا بتلك الدرجة من الأهمية التى اعتقدها الفلسطينيون الذين ظلوا أحياء فى بيروت . فالصورة والرمزية وحدهما لا يحددان التأثير الحقيقى أو السياسى الكامن . ولعل تصريحات ياسر عرفات وأنصاره عن الانتصار عشية رحيلهم من بيروت كانت مجرد الرواية الفلسطينية عن الشدائد التى تحملوها فى صمت ، أو لعل الفرحة الواضحة للبقاء أحياء . جعلت زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ينسون افتراضًا كانوا يتعلقون به عند تأسيس المنظمة ، وهو : أن النجاح السياسى يرتكز على القدرة على اللجوء إلى القوة . وكانت تلك ميزة أساسية لحسابات المنظمة عندما تمسكت بهدف إزالة إسرائيل ، وكانت لا تزال مقبولة باعتبارها صحيحة ، عندما أظهرت المنظمة بعد ذلك اتجاهها لاختيار إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . وفى كل حال . وسواء كان سيعتمد عليه فى مواجهة مباشرة مع إسرائيل ، أو تستخدم بشكل غير مباشر للتهديد بزعزعة الاستقرار الإقليمى بصورة مستمرة إلا إذا تمت تلبية المطالب الفلسطينية ، فقد ظل خيار القوة الموثوق به أمرًا حيويًا لفرص منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق أهدافها .

وبعد أن فقدت ما يعتبر وفقًا لمقاييسها كميات ضخمة من العتاد ، وقدرت الوفيات بحوالى ألف من الفدائيين وخسارة حوالى ستة آلاف آخرين أسرهم الإسرائيليون ، ورأت بنيتها التنظيمية الأساسية فى لبنان تسحق ، وفوق كل ذلك تبعثر مقاتلوها الباقين فى أركان بعيدة من العالم العربى ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية أصيبت بضعف خطير باعتبارها عنصرًا سياسيًا فاعلا ، ومهما كان الوجه الذى حاول عرفات ورفاقه الظهور به ، فالحقيقة هى أن قدرة الفلسطينيين على تقرير مصيرهم الوطنى أصبحت الآن أكثر إثارة للشك من أى وقت منذ ١٩٤٨ . وقد اتضح الدرس بصورة شرسة بعد أيام فقط من اجلاء عن بيروت .

لقد غادر ياسر عرفات بيروت بحرًا فى ٣٠ أغسطس ، متجهًا أولاً إلى اليونان ومنها إلى سوريا . وفى ١١ سبتمبر رحل ثمانمائة من مشاة البحرية الأمريكية عن لبنان ، كانوا قد أرسلوا قبل ذلك للمساعدة فى الإشراف على انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية وحفظ النظام العام . وقد وجهت اتهامات عديدة إلى الولايات المتحدة ، التى كانت قد تعهدت بمقتضى خطة حبيب بأن « تبذل كل ما فى وسعها » للتأكد من أن الضمانات الإسرائيلية بشأن أمن غير المقاتلين سوف تحترم ، بأنها قد تعجلت فى سحب مشاة البحرية .

وقد ظلت المسألة مثار جدل . ومع التسليم بعدم وجود برنامج واضح لدى واشنطن لمعالجة مشكلة تشريد الفلسطينيين ، وسياستها لتأييد التدخل الإسرائيلى فى لبنان ، فقد كان لدى إدارة ريجان بدائل قليلة لتقرير مصير مشاة البحرية ففيما عدا تكليفهم بحماية المدنيين

الفلسطينيين لفترة غير محدودة ، أو أن تعهد إلى إسرائيل بتأمين الأمن ، فإنه يبدو أنه لم يكن هناك الكثير الذى يمكن للإدارة أن تعمله .

وفى تلك الظروف ، ونظرًا لأن الإدارة الأمريكية قد ألزمت نفسها فعلاً بتدخل مؤقت فى لبنان ، فقد اختارت الاعتماد على إسرائيل ، وإلى الحد الذى كانت واشنطن تتحمل فيه اللوم عن المأساة التى تبعت ذلك ، فإن ذنبها الحقيقى لم يكن يكمن فى القرار العاجل بسحب مشاة البحرية بقدر ما يكمن فى فشلها التام فى الاعتراف بالحاجة إلى هدف محدد بوضوح إزاء القضية الفلسطينية والعمل على أساسه .

وبعد ثلاثة أيام من الانسحاب الأمريكى ، أغتيل بشير الجميل ، ولم تعلن أية جماعة مسئوليتها عن قتل الرئيس المنتخب ، وإن كانت أية جماعة مشاركة فى سياسات لبنان المرتبكة لم تسلم من أن اسمها قد ذكر فى طاحونة الشائعات النشطة فى بيروت . فقد قيل إن الفلسطينيين هم الفاعلون من أجل الانتقام ، وقيل السوريون ، ومن ناحية أخرى قيل أنهم الإسرائيليون الذين وجدوا أن الرئيس الجديد أقل مرونة مما كانوا يتوقعون . . . وزعم آخرون أنهم منافسو الجميل داخل القوات اللبنانية . غير أنه بدا فى النهاية أن ميزان الأدلة يقود إلى دمشق .

وأعقب موت الجميل استيلاء إسرائيل على بيروت الغربية فورًا ؛ وهى خطوة انتهكت شروط الهدنة التى وضع حبيب ترتيبها . وأصبحت مخيمات صبرا وشاتيلا تحت السيطرة الإسرائيلية . وبررت إسرائيل احتلال بيروت الغربية بالحاجة إلى تأمين النظام عقب اغتيال الجميل .

وفى مساء الخميس ١٦ سبتمبر ، وبعد أن أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن الذى يدين إسرائيل بسبب دخولها بيروت الغربية ، سمحت السلطات الإسرائيلية لوحدات من الكتائب اللبنانية بدخول مخيمات اللاجئين . وقيل بعد ذلك إنه كان مرخصًا لهم فقط بالبحث عن الفدائيين الذين يشتبه أنهم يختبئون داخل المنطقة . وأيًا كان ، ففى خلال الست والثلاثين ساعة التالية ، وبينما كان الجيش الإسرائيلى يقف على حدود المخيمات وقعت مجزرة رهيبة للرجال والنساء والأطفال العزل من السلاح . ولم يتحدد عدد القتلى بشكل نهائى ، وقدرت المخابرات الإسرائيلية الرقم فيما بعد بما يتراوح بين سبعمائة وثمانمائة بينما قدرت المصادر العربية الرقم بألفى قتيل .

وكان رد الفعل لدى قسم كبير من الرأى العام فى إسرائيل حادًا وسريعًا وشعورًا بالهلع من الشك فى أن هناك تواطؤًا إسرائيليًا وسريًا . وفى ٢٥ سبتمبر تظاهر عدد يقدر بحوالى ٣٥٠ ألفًا ضد احتمال أن تكون الحكومة الإسرائيلية قد اعتبرت أن التكتيكات التى تقترب من جريمة

إبادة الجنس هى الوسيلة الوحيدة للتغلب على نزعة القومية الفلسطينية . واضطر بيجين مكرها تحت ضغط تيارالغضب أن يسمح بتشكيل لجنة للتحقيق برئاسة إسحق كاهان رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية للتحقيق فى مذبحة صبرا وشاتيلا .

وقد انتهت لجنة كاهان إلى ضرورة اعتبار شارون وزير الدفاع مسئولاً بشكل غير مباشر عن المأساة . وعندئذ أقيل شارون من وزارة الدفاع ولكنه بقى فى الحكومة كوزير بلاوزارة .

وقد ألقت مجلة « تايم » على شارون مسئولة مباشرة أبعد كثيرًا ، حيث قالت إنه شجع الكتائب على الانتقام لمقتل الجميل . ورفع شارون قضية قذف ضد المجلة الأمريكية أمام إحدى محاكم نيويورك الفيدرالية مطالبًا بتعويض قدره ٥٠ مليون دولار. وبعد صدور الحكم النهائى زعم كل من الجانبين أنه هو المنتصر ، فقد قضت المحكمة بأن مجلة « تايم » فشلت فى إثبات اتهامها ، كما أن شارون فشل فى إثبات أن المجلة نشرت القصة بسوء قصد ، وتمسكت المجلة بالعناصر الأساسية فى روايتها دون أن تبدى أسفها ، ولم يحصل شارون على أى تعويض .

واعتبرت الولايات المتحدة على نطاق واسع أنها شريكة فى المسئولية عن العبء المتعلق بمأساة صبرا وشاتيلا ، والواضح أن إدارة ريجان التى كانت تحس بالحرج وتأمل فى تخفيف بعض الانتقادات ضدها ، أمرت مشاة البحرية بالعودة مرة أخرى إلى بيروت ، وكان عددهم هذه المرة ١٢٠٠ . وذكر ريجان فى البداية أنهم ذهبوا لغرض محدد وهو مساعدة الحكومة اللبنانية على كفالة الأمن لبيروت .

وكذلك أدت مذابح صبرا وشاتيلا إلى تجميد بسمة الفوز على شفاه منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد تكشف « الانتصار السياسى » السابق بكل خوائه عن حقيقته ، لقد كان ضحايا أحدث ساحات القتل هم أسر وأصدقاء الكثيرين من أولئك الذين كانوا يحملون بنادق الكلاشينكوف ويسيرون بثقة الانتصار ، لأنهم ركزوا اهتمام العالم على قضيتهم . وسوف تطاردهم الذكريات . ويوجه عدد منهم اللوم حتماً إلى الزعيم الذى رفض نصيحة القذافى للموت بين الأنقاض ، واختار بدلاً من ذلك الانسحاب عن طريق التفاوض . وبدا أن تحطيم تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية الذى بدأ بغزو إسرائيل للبنان ، ربما يكون قد اكتمل فى أعقاب مذبحة بيروت .

نهج واشنطن ذو المسـارين :

بينما كان صيف بيروت الدامى يقترب من نهايته ، قررت إدارة ريجان أن العناصر الأخيرة لإعادة بناء الشرق الأوسط وفقًا لخطوط أكثر تجانسًا قد استقرت فى مكانها . وبعد أن أصبحت

سوريا مروعة بالتهديد الموجه إليها ، والنازلة التى أصابت منظمة التحرير الفلسطينية بصورة سيئة ، أخذت واشنطن تتطلع إلى ايجاد بيئة إقليمية تعزل القوى العربية المتطرفة وتصيبها باحباط تام فى النهاية .

وفى الوقت الذى تم فيه جلاء مقاتلى ياسر عرفات عن بيروت ، تحولت هذه النظرة الواسعة الطموحة إلى نهج سياسى ذى طريقين . فعلى أحد المستويات سوف تبذل الولايات المتحدة كل ما فى وسعها لتشجيع الأردن على القيام بالدور الذى خصص لها فى اتفاقيات كامب ديفيد . وسيتطلب ذلك بطبيعة الحال أن ينضم الملك حسين إلى إسرائيل فى تحديد طبيعة الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وعلى المستوى الثانى سوف تدعم السياسة الأمريكية نظام أمين الجميل الذى تولى الرئاسة حديثًا فى لبنان ، وادماج تلك الدولة فى سلام إقليمى تحت رعاية الولايات المتحدة .

كانت البراعة العسكرية الإسرائيلية فى رأى الإدارة الأمريكية قد جعلت من الممكن الآن إحراز نجاح فى كلتا الجهتين دون حاجة إلى أى تفاهم مع مصر أو سوريا . وبقائها معارضة لإقامة أى شكل لدولة فلسطينية . فقد كانت واشنطن تتوقع أن عرب الضفة الغربية وغزة سرعان ما سيرون أنه لا بديل أمامهم عن العيش تحت الاحتلال الإسرائيلى إلا قبول أى دور فى شئونهم قد يسند إلى الأردن . وفوق ذلك فإن توسيع عملية السلام لتشمل الأردن ولبنان يمكن أن يمضى دون مراعاة للحساسيات السورية . وفى كلا الحالين ، فإن صيحات الغضب المتوقعة من منظمة التحرير الفلسطينية ودمشق لن تكون لها أية أهمية .

وكما يصدق دائمًا على خطط الإدارة الخاصة بالشرق الأوسط ، فقد أثبتت الاستراتيجية الجديدة أنها أساءت التقدير بشكل باهظ الثمن ، فقد أظهرت الأحداث أن دمشق ـ رغم هزيمتها الأخيرة كانت لا تزال تحتفظ بحوالى ٣٠ ألف جندى ومازال لها نفوذ كبير بين حوالى ٧٠٠٠ فدائى فلسطينى فى الأراضى التى تسيطر عليها سوريا ، ومن ثم فإن فى استطاعتها التأثير على سياسة صنع السلام العربى ـ الإسرائيلى ، وعلى طبيعة الأمور فى لبنان معًا . وكذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تصبح غير ذات أهمية كما كانت واشنطن تأمل ، إذ أنه لم يثبت أن هناك أى زعيم عربى معتدل ـ بما فيهم الملك حسين ـ على استعداد لتجاهل إعلان المنظمة انها تمثل الشعب الفلسطينى . ومن ناحية أخرى فقد أخطأت الإدارة أيضًا فى افتراضها أن إسرائيل سوف تحذو حذو أمريكا فى صنع السلام عن طيب خاطر .

وفى نهاية الفترة الأولى لحكم ريجان ، كانت إساءة التقدير ظاهرة تمامًا ، غير أنه فى الوقت نفسه ساعدت السياسات التى أدت إلى هذه الإساءة فى التقدير ، على دفع الولايات المتحدة إلى تدخل أسىء فهمه فى لبنان .

وفى أول سبتمبر كشفت الإدارة عما أسمته « بداية جديدة » فى نهجها نحو الشرق الأوسط. وقد تبنى الرئيس ريجان فى خطاب موجه للأمة وأذيع تليفزيونيًا وجهة نظر ديناميكية متفائلة. وكان ياسر عرفات وآخر الفدائيين الفلسطينيين قد تركوا بيروت قبل ذلك بثمان وأربعين ساعة، وقبل أسبوع من ذلك كان بشير الجميل قد صعد على بنادق الإسرائيليين إلى رئاسة لبنان، وكانت مذبحة صابرا وشاتيلا لا تزال بينها بضعة أيام.

وبعد أن قال ريجان إن الموقف الجديد يكفل الآن إمكانية بناء لبنان مستقر منتعش، وهو أمر ضرورى للسلام فى المنطقة، أشار إلى سياسة الطريقين التى تعتزم حكومته اتباعها، وقال:

« ولكن فرص السلام فى الشرق الأوسط لا تبدأ وتنتهى فى لبنان. وفى حين أنها تساعد على إعادة بناء لبنان، فإننا يجب أن نتحرك أيضًا لحل الأسباب الجذرية للنزاع بين العرب والإسرائيليين...

ولتوضيح فحوى إدراكه المكتسب حديثًا لأهمية القضية الفلسطينية للسلام الإقليمي، أبدى ريجان اهتمامًا شخصيًا جديدًا بمصير الفلسطينيين، وقال:

« لقد أدى رحيل الفلسطينيين عن بيروت إلى عرض مشكلة تشرد الشعب الفلسطينى بشكل أكثر إثارة مما كان فى أى وقت، ويشعر الفلسطينيون بقوة أن قضيتهم أكثر من مجرد مسألة لاجئين، وأننى أوافق على ذلك ».

وبالإضافة إلى المأزق الإنسانى، رأى الرئيس ريجان أن هناك درسين سياسيين قد انبثقا عن الحرب الأخيرة فى لبنان، هما:

« أولاً: أن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقلل حنين الشعب الفلسطينى ورغبته الشديدة فى حل عادل لمطالبهم، وثانيًا أنه رغم أن النجاح العسكرى لإسرائيل أظهر أن قواتها المسلحة لا مثيل لها فى المنطقة، فإنها (القوات المسلحة) لا تستطيع وحدها أن تحقق سلامًا عادلاً ودائمًا لإسرائيل وجيرانها.. ».

وقال ريجان إن المسألة الرئيسية هى التوفيق بين « اهتمامات إسرائيل المشروعة بالأمن » و« الحقوق المشروعة للفلسطينيين » وقال إن الحل لا يمكن اكتشافه إلا من خلال مفاوضات على أساس اتفاقيتى كامب ديفيد. غير أنه أضاف فيما كان يبدو أنه أهم جزء فى تعليقاته، إذ قال إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة امتنعت طويلاً عن التعليق علنًا على المشاكل الأساسية، « فإنه من الواضح الآن أن هناك إحساسًا أوضح بعض الشيء بالموقف الأمريكى... ضرورى لتشجيع تأييد أوسع لعملية السلام ».

وبعد أن وعد بنهج أكثر نشاطًا تجاه المشاكل الأساسية ، فإن ريجان لم يخرج بشكل مجسد عما كان يعتبر منذ وقت طويل أفضليات ثابتة لواشنطن . على إنه شدد فى معارضة واشنطن الدائمة للدولة الفلسطينية . ولاحتفاظ إسرائيل الدائم بالأراضى المحتلة معًا ، عندما قال :

« . . . إننا نتطلع إلى مستقبل للضفة الغربية وغزة . وقد اتضح لى أنه لن يتسنى تحقيق السلام بتكوين دولة فلسطينية فى هذه الأراضى ، كما أنه لا يمكن أن يتحقق هذا السلام على أساس سيادة إسرائيل أو سيطرتها الدائمة على الضفة الغربية وغزة . . » .

ووضع الخيار الأردنى مباشرة بين السياسات الأمريكية نحو المسألة الفلسطينية بقوله :

« . . . إن الرأى الحاسم للولايات المتحدة هو أن الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة بالاتحاد مع الأردن يقدم أفضل فرصة لسلام عادل ودائم . . . » .

ورغم أنه أعاد تأكيد مبدأ أن أية تسوية عربية ـ إسرائيلية يجب أن تكون نتيجة « مبادلة الأرض بالسلام » فإن الرئيس أكد أنه ليس لدى واشنطن موقف محدد عن مقدار الأراضى التى ستعود إلى سيطرة العرب ، وقال إن السياسة الأمريكية النهائية حول هذه المسألة سوف « تتأثر بشدة » « بمدى السلام الحقيقى والتطبيع ، وترتيبات الأمن التى تقدم مقابل ذلك » . وقصر ريجان تعليقاته حول القدس على الصيغة الرسمية المعتادة ، وهى أن المدينة يجب أن تبقى دون تقسيم ، وأن يتقرر وضعها النهائى عن طريق المفاوضات .

وإذا كان هذا كله يشير إلى رأى ريجان فى التسوية النهائية ، فإن اهتمامه المباشر والراسخ بصلابة فى اتفاقيتى كامب ديفيد ، كان تشجيع وضع ترتيب انتقالى يثبت « للفلسطينيين أنهم يستطيعون إدارة شئونهم الخاصة ، وأن مثل هذا الحكم الذاتى لن يهدد أمن إسرائيل » .

ونظرًا لأن ريجان كان يأمل بوضوح فى تشجيع مشاركة الأردن فى محادثات الحكم الذاتى ، فقد تعهد الرئيس بأن تصبح واشنطن أكثر نشاطًا فى العمل من أجل الترتيب لانتقال السلطة للضفة الغربية وغزة ، وأن الولايات المتحدة سوف تؤيد أية حلول وسط معقولة ، وتتقدم «بمقترحات منفصلة » من جانبها عندما يبدو أن ذلك قد يسهل الوصول إلى اتفاق .

ومن أجل تشجيع قبول الأنصار الرئيسيين لإسرائيل ، فقد سعت رسالة ريجان فى نفس الوقت إلى بث الطمأنينة لدى إسرائيل حول التأييد الأمريكى ، واستغلال مخاوف العرب من أن المستقبل سيكون أكثر كآبة من الحاضر . . وقال :

« . . . ولا يخطئن أحد فى أن الولايات المتحدة سوف تعارض أى اقتراح ، من أى طرف فى أى وقت ، يهدد أمن إسرائيل ، فالالتزام الأمريكى بأمن إسرائيل لا يمكن تغييره ، ويمكن أن أضيف أنه التزام منى أيضًا » .

وبينما كان ذلك الوعد يقصد به تعزيز التعاون الإسرائيلى فى البحث عن حكم ذاتى

للفلسطينيين ، فإنه كان يحث العرب بعصا تختفى وراء قناع شفاف . . فقال :

« إن الولايات المتحدة لن تؤيد استخدام [إسرائيل] لأية أراض إضافية [محتلة] بقصد إنشاء مستوطنات خلال الفترة الانتقالية » .

وعلى النقيض فإن نصيحة الرئيس لإسرائيل بأن « التبنى المباشر لتجميد المستوطنات » والذى سيفعل الكثير لخلق ثقة العرب فى محادثات الحكم الذاتى ، قد وردت فى سياق نصيحة ودية وليست باعتبارها مبدأ حازمًا للسياسة الأمريكية .

كانت الرسالة واضحة . . . فإلى أن يتم إقرار الفترة الانتقالية فإن الولايات المتحدة سوف تستمر فى تأييد ـ أو على الأقل لن تعارض ـ سياسة إسرائيل للاستيطان فى المناطق المحتلة . وإذا كان العرب غير مستعدين لرؤية إسرائيل تزيد قبضتها على الأراضى المحتلة باطراد ، فإنه من الأفضل أن يهرعوا إلى التكيف مع رغبة الولايات المتحدة للوصول إلى اتفاق حول الحكم الذاتى . ولابد أن تكون واشنطن قد توقعت تمامًا أن الحكومات العربية والفلسطينيين أيضًا ، سوف يعتقدون أن أية مفاوضات تجرى بعد صدمة الحرب فى لبنان مباشرة لن تنتج إلا صفقة سيئة ، وكانت فكرة ريجان هى أن التأخير لن يؤدى إلا إلى صفقة أسوأ .

وبعد أكثر من أسبوع واحد فقط ، عزز جورج شولتز وزير الخارجية ملاحظات الرئيس ، فقد أكّد شولتز فى بيان ألقاه أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب أن أهداف الإدارة بشأن لبنان والمشكلة العربية ـ الإسرائيلية تختلفان بشكل جوهرى ، ومن ثم فإنهما عرضة للمتابعة من خلال سياسات تنشأ بصورة مستقلة . ففى لبنان سوف تساعد الولايات المتحدة على إعادة بناء الدولة وإحياء سلطة الحكومة المركزية . ومع التسليم بأن فرص تحقيق ذلك سوف « يساعدها إحراز تقدم فى البحث الكلى عن سلام فى الشرق الأوسط » فإن شولتز تمسك رغم ذلك بأن مشكلات لبنان « مختلفة وينبغى معالجتها بشكل منفصل عن مبادرة السلام فى الشرق الأوسط كلما أمكن ذلك . . . » .

وقال شولتز إن الإدارة فى تخطيط سعيها للسلام فى الشرق الأوسط وصلت الآن إلى استنتاجين بالغى الأهمية :

١ ـ إن الوقت قد حان لتناول المشكلة الفلسطينية الأساسية بشكل فعال ومباشر .

٢ ـ إن النجاح الحقيقى يتوقف على توسيع المشاركة فى المفاوضات لكى تشمل ـ كما تصورت اتفاقيات كامب ديفيد ـ مصر ، وإسرائيل ، والأردن ، وممثلى الشعب الفلسطينى .

وأعطى شولتز الأولوية لترتيب فترة السنوات الخمس للحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة ، مع وعد « بديناميكية جديدة » فى البحث عن السلام . وزعم ـ كما فعل ريجان ـ أن السلام

النهائى وإن كان يتطلب « السلام مقابل الأرض » فإنه لن يتسنى الوصول إليه إلا بعد أن تشترك إسرائيل وجاراتها : ـ مصر والأردن ، والفلسطينيون ، فى مفاوضات عادلة ومباشرة وناجحة . . » .

وكرر شولتز عدة نقاط طرحها ريجان ، ولاحظ أن الموقف الأمريكى حول مدى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة سوف يتأثر بشكل هام ، بمدى وطبيعة ترتيبات الأمن والسلام . . . التى تقدم مقابل ذلك . وانه يجب أن تبقى القدس غير مقسمة ، وأن يحل وضعها عن طريق المفاوضات ، وسوف تبحث واشنطن عن بعض أشكال ارتباط الضفة الغربية وغزة مع الأردن . وتحدث أيضًا عن جوانب أخرى للموقف الأمريكى بشأن التسوية النهائية ، فأشار بشكل أكثر وضوحًا إلى قيود أساسية تأمل واشنطن فى أن تراها تفرض على الوضع السياسى النهائى للفلسطينيين :

« ففى محيط الشرق الأوسط يتم تعريف عبارة « تقرير المصير » على أنها تعنى فقط إقامة دولة فلسطينية ، ونحن لا نؤيد هذا التعريف لتقرير المصير . .

وكانت تصريحات شولتز عن مستقبل المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة أكثر إثارة تعلق العرب ، الذين كانوا يحاولون تقييم التضمينات الكاملة « للبداية الجديدة » لواشنطن . إذ أن وزير الخارجية الأمريكى لم يقتنع بالسابقة التى سجلها أنور السادات عند ما طلب إزالة كل المستوطنات من سيناء كجزء من ثمن السلام مع إسرائيل ، بل إنه تراجع أيضًا عن الموقف الأمريكى الدائم بأن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولى ، وقال :

« يجب أن يتحدد وضع المستوطنات الإسرائيلية من خلال مفاوضات الوضع النهائى ، ولن نؤيد استمرارها كمواقع خارج الحدود الإقليمية ، ولكننا لن نؤيد أيضًا محاولات حرمان اليهود من فرصة العيش فى الضفة الغربية وغزة تحت السلطة الحكومية التى سيتم تشكيلها كما ينبغى ، وذلك مثلما يعيش العرب فى إسرائيل » .

ولم يكن ضروريًا بالنسبة لشولتز بعد أن قال ذلك ، أن يضيف قائلاً إنه باقتراحه تجميد «المستوطنات الإسرائيلية » فإن الإدارة لا تهتم « بشرعيتها أو عدم شرعيتها » بل بتأثيرها على عملية السلام .

واختتم شولتز ملاحظاته أمام لجنة مجلس النواب بطلب تأييد مستمر من الكونجرس لمتابعة هدف « لا يمكن إنجازه فى أسابيع قليلة قصيرة » ووعد بأن الإدارة سوف تثابر « على البحث عن حل عادل طويل الأجل » وفى كلمات ، سرعان ما بدا أنها جوفاء ومثيرة للسخرية أيضًا دون أن يدرى ، عرض شولتز التزامًا يبدو ظاهريًا أنه صارم عندما قال :

« إننى أتعهد لكم بأننا سوف نستخدم روح الابتكار والمثابرة والعزيمة ، من أجل النجاح ، الذى يماثل ما اتسم به الجهد الناجح فى بيروت » .

كان واضحًا أن المبادرة الأمريكية الجديدة كانت تؤكد على إبعاد كل من منظمة التحرير الفلسطينية وسوريامن عملية السلام المنتظرة . وكانت واشنطن بتمسكها بقوة بأحكام اتفاقيتى كامب ديفيد فإنها فى الواقع كانت تؤيد حق الاعتراض الذى منحته لإسرائيل على من يمكن أن يمثل أهالى الضفة الغربية وغزة فى أية مفاوضات تجرى . وفى نفس الوقت كانت نية إخراج سوريا من عملية السلام قد أشير إليها كثيرًا بواسطة ريجان وشولتز . ومع أن الرئيس كان قد أكد صراحة عدم قبوله « سيادة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة » فإنه التزم الصمت عن مرتفعات الجولان . والواقع أنه لا ريجان ولا شولتز ذكرا شيئًا عن سوريا عندما أعلنا خطة « البداية الجديدة » ويظهر الفحص الدقيق لتعليقات كلا الرجلين أن إشاراتهما الموجزة عن إمكان تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ « على كل الجبهات » هى فقط التى يمكن أن تفسر باعتبارها إشارة ضمنية إلى ضرورة انسحاب إسرائيلى محتمل فى النهاية من الأراضى السورية .

وبينما كان رد الفعل العربى مختلطًا حيال مبادرة السلام الأمريكية ، فإن رد الفعل الإسرائيلى كان سريعًا وواضحًا وسلبيًا بشكل ساحق . فقد اتهم مجلس الوزراء الإسرائيلى ريجان بالانحراف بشكل خطير عن إطار كامب ديفيد . وذهب بيجين رئيس الوزراء أمام الكنيسيت حيث حصل على التأييد لرفضه خطة ريجان بأغلبية ٥٠ ضد ٣٦ . ورفضت إسرائيل اقتراح ريجان بتجميد المستوطنات بحجة أن هذه المستوطنات حق ثابت وجزء لايتجزأ من « أمن إسرائيل القومى » . وتأكد الموقف بعد أربعة أيام عقب خطاب ألقاه ريجان حيث خصصت إسرائيل ١٨,٥ مليون دولار لانشاء ثلاث مستوطنات جديدة . وأقرت خططًا لإنشاء سبع أخرى . وفى الوقت نفسه بعث بيجين برسالة غاضبة إلى واشنطن يحذر فيها من أن اقتراح ريجان سيؤدى إلى إقامة دولة تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية ، وإلى توسيع النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط .

وتلقت واشنطن هذا الرفض بطريقة فلسفية ، حيث أعلنت وزارة الخارجية أنها لم تدهش ولم تشعر بالاحباط من رد الفعل الإسرائيلى ، وأنها لا تزال تأمل فى أن تعيد القدس النظر فى موقفها إذا حظيت المبادئ العامة التى تضمنتها خطة الرئيس بقبول العرب . وصدر بيان يدين بشدة قرار بناء مستوطنات جديدة .

وكانت تلك بالفعل نهاية جهود أمريكية علنية لتشجيع إسرائيل على قبول مبادرة السلام الجديدة . وكان الشيء الذى يلفت النظر بعد ذلك بشأن « مبادرة ريجان » أن طابعها كان أشبه بالشبح ـ فوجودها المفترض ، والذى لم يكن يشار إليه إلا فى ندرة متزايدة ، لم يتجسد قط

بشكل ما . وفى النصف الأخير من الثمانينات ، تعب حتى أكثر المؤمنين حقًا بها من انتظار تجسد الشبح . ويبدو أن مناحم بيجين كان على حق عندما وصف المبادرة منذ البداية بأنها «جنين ميت» .

ولكن بينما أدت مبادرة ريجان « البداية الجديدة » إلى جعل قبضة حكومة بيجين أكثر تشددًا على السياسات القائمة ، فإنها أثارت الكثير من النشاط السياسى فى العالم العربى . ولم ترض خطوط الرئيس الأمريكى بطبيعة الحال أى زعيم عربى ، بل إنها أثارت غضب البعض بشدة ، وحتى أكثر الأصوات العربية اعتدالاً واصلت إصرارها على عودة القدس الشرقية إلى السيطرة العربية ، والانسحاب الكلى من الأراضى المحتلة ، وحق الفلسطينيين فى تقرير المصير .

غير أنه خلال الشهور ثم السنوات التالية أصبحت خطة ريجان هى حجر المغناطيس الذى يوجه محاولات من الأطراف العربية الرئيسية المعتدلة ـ الأردن ، والتيار السائد فى منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات ، ومصر ، والمغرب ، والسعودية ـ لايجاد موقف واضح يمكن أن يلقى استقبالاً أمريكيًا متعاطفًا .

وعلى الفور واجهت الجهود التى بذلت وفقًا لهذه الخطوط عقبات . . . فقد رفضت دمشق الموافقة على أية عملية للسلام تتجاهل مصالحها ، وجاءت معارضة أيضًا من جماعة الرفض المتطرفة التى ظلت فكرة التسوية المحتملة مع إسرائيل بالنسبة لها شيئًا بغيضًا . ومع أن جماعة الرفض التى كانت تضم بشكل أساسى الجماعات الفلسطينية المنشقة ، والقوميين الراديكاليين ، والنظام الليبى ، لم تكن تشارك دمشق فى استعدادها العملى الواضح لتسوية النزاع مع إسرائيل فى ظروف معينة ، فإن استمرار إبعاد سوريا عن عملية البحث الأمريكى فى السلام زعزع الخلاف بين هذه الجماعة وبين النظام السورى .

وهكذا فإن المناورات السياسية الملتوية ، واستمرار المعارك التى كانت تتسم بها السياسات بين العرب بعد ١٩٨٢ ، كانت إلى حد كبير نتيجة ثلاث ظواهر ذات علاقات تأثير متبادلة : محاولات العرب المعتدلين وضع برنامج للتسوية مع إسرائيل يحظى بالتأييد الأمريكى ويؤدى إلى إعادة الضفة الغربية وغزة إلى السيطرة العربية . وثانيًا : فشل المعتدلين العرب فى التأكيد على أن أى برنامج يمكن أن ينال التأييد بشكل واقعى فى العالم العربى سوف يحصل على التزام واشنطن بالحد الأدنى من مطالبه القومية ، والظاهرة الثالثة : هى الانقسام الأساسى بين العرب الراغبين فى البحث عن تسوية سياسية وبين جبهات الرفض .

وكانت المسألة الحاسمة فى أعقاب الحرب فى لبنان ، هى ما إذا كان فى استطاعة المعتدلين العرب أن يصيغوا ويؤيدوا ويشجعوا خطة ناجحة لتسوية النزاع مع إسرائيل على أساس

قيام كيان فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة يرتبط بالأردن بشكل ما . وقد بدأ الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بتشجيع من مصر والسعودية استكشاف المدى الذى يمكن أن تذعن فيه القومية الفلسطينية لتفضيل واشنطن لما يسمى « الخيار الأردنى » .

وقد أشير فقط بصورة غير مباشرة إلى بشائر هذا التطور فى رد الفعل العربى المباشر على خطة ريجان . فإن مبادرة واشنطن لقيت ترحيبًا حذرًا من أصوات عربية هامة . إذ سرعان ما أصدرت مصر والأردن بيانين يرحبان بالاحياء الظاهر لاهتمام واشنطن بصنع السلام واعتبار ذلك أمرًا « إيجابيًا » . كما وصف فاروق قدومى « وزير خارجية » منظمة التحرير الفلسطينية تعليقات الرئيس الأمريكى بأنها « ليست سيئة فى مجموعها » .

وفى ٦ سبتمبر ١٩٨٢ عقد مؤتمر قمة عربى فى المغرب بدعوة من الملك الحسن عاهل المغرب بهدف صياغة مشروع سلام يتفق عليه . وحضر كل أعضاء الجامعة العربية ، بما فيهم سوريا ، عدا ليبيا . ومثل ياسر عرفات منظمة التحرير الفلسطينية ، بينما كانت مصر غائبة بطبيعة الحال ، لتعليق عضويتها فى الجامعة العربية منذ توقيعها معاهدة كامب ديفيد .

وقد أديرت اجتماعات « فاس » بعناية تجنبًا لظهور أية انتقادات لمبادرة ريجان ، وأسفر المؤتمر عن موافقة جماعية على اقتراح عربى للسلام . وقد دعا مشروع فاس إلى انسحاب إسرائيلى كلى من الضفة الغربية وغزة ، وإقامة دولة فلسطينية هناك تكون عاصمتها القدس الشرقية ، كما دعت الخطة ، التى أعادت التأكيد على وضع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، إلى وضع الأراضى المحتلة تحت حكم الأمم المتحدة خلال فترة انتقالية قصيرة تؤدى إلى إنشاء الدولة الفلسطينية ، وأيدت مبدأ حرية العبادة لكل الأديان فى الأماكن المقدسة ، كما تضمنت استعداد العرب لقبول شرعية إسرائيل ، وذلك باقتراح أن تتضمن أية تسوية ضمانًا من مجلس الأمن « للسلام بين كل دول المنطقة » .

ولم يكن هناك أى شك فى أن الاجماع قد تحقق على حساب الغموض . فقد كان اقتراح ضمان مجلس الأمن محاولة لتخفيف الدور الأمريكى فى أية عملية للسلام قد تتطور لتكون وسيلة لتجنب دعوة خطة الأمير فهد السابقة للاعتراف بحق الوجود لكل دول المنطقة ـ وهو أسلوب كان يبدو للموقف العربى المتشدد أنه إشارة قوية للغاية على قبول العالم العربى لإسرائيل .

ووصف المتحدثون الإسرائيليون خطة فاس بحق ، بأنها إعادة تقرير لآراء عربية معروفة . غير أن الزعماء الذين اجتمعوا فى فاس اعتبروا الخطة موقفًا استهلاليًا للمساومة . وخلال الأسابيع العديدة التالية دار كلام كثير فى العالم العربى عن إمكان سد الثغرات بين خطة فاس ومقترحات ريجان .

وفى أواخر أكتوبر وصل إلى واشنطن وفد من الجامعة العربية برئاسة الحسن الثانى ملك المغرب وقد ضم مندوبين عن الجزائر ، والأردن ، والسعودية ، وتونس لمناقشة المسألة مباشرة مع ريجان ، وكان الرئيس الأمريكى ودودًا معهم . ولكن زائريه العرب فشلوا فى إثارة اهتمامه بخطة فاس كأساس لإجراء مفاوضات جادة . ورحلوا والملك الحسن يصر على أن أية تسوية تتطلب الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى المحتلة ، ولكنه يشير إلى جهد الوفد العربى الذى أظهر « أنه يريد العيش بسلام مع إسرائيل .

وعلى أية حال فقد كانت هذه الإيماءة بلا طائل منذ البداية على الأرجح ، فقد أوضح ريجان فى خطاب له فى سبتمبر أن واشنطن تريد متابعة السعى إلى السلام عن طريق محادثات الحكم الذاتى ، وإن هذا يعنى أن الولايات المتحدة تهتم أولاً وقبل كل شيء بدخول الأردن عملية كامب ديفيد . وكانت وزارة الخارجية قد أعلنت قبل وصول الوفد العربى إلى واشنطن بأربع وعشرين ساعة أن ما تود الحصول عليه من الوفد هو تفويض بمشاركة الأردن فى مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى ، أو بعبارة أخرى التخلى عن موقف الجامعة العربية الذى يتمسك باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

وفى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة لاقناع الملك حسين بتجاهل كل القيود وانتهاز الفرصة ليكون شريكًا لإسرائيل فى التفاوض . ومع أن الملك كان يتوق إلى رؤية الوجود الأردنى يعود إلى الضفة الغربية ، فإنه رفض التعاون بعد اجتماعين مع الرئيس ريجان وجهًا لوجه فى أواخر ديسمبر ، إذ تمسك بأنه لا يستطيع الاشتراك فى محادثات الحكم الذاتى بدون تأييد من الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وفى ذلك الحين ، كان شبح مذبحة صابرا وشاتيلا قد خيم فوق الشرق الأوسط ، ولم تغير هذه المذابح الأهداف أو الاستراتيجيات لأيٍ من المهتمين أساسًا بمأساة الشرق الأوسط ، وبقيت ديناميكيات الصراع العربى ـ الإسرائيلى دون تغير ، غير أن ذبح الفلسطينيين العزل من السلاح ركز الضوء بشكل ينبض بالحياة على محنة الفلسطينيين ؛ كما أنه أضفى طابع إلحاح جديد على توقعات أولئك الذين كانوا يأملون أن يروا واشنطن وهى تحول جهودها لتشجيع الوصول إلى تسوية تؤيد الحد الأدنى من مطالب القومية الفلسطينية .

وكان على رأس هؤلاء ياسر عرفات ، الذى كان أول من أدرك منذ بداية الغزو الإسرائيلى للبنان ، أن الشيء الذى أصبح أكثر تعرضًا للخطر هو مصداقية استعداده لاستطلاع الطرق للوصول إلى تسوية . ومنذ ٦ يونيو كان المتحدثون باسم عرفات يسخرون من مزاعم القدس المبدئية بأن الغزو يسعى فقط لاجتياح الفدائيين الفلسطينيين من الشريط الذى يمتد على طول

الساحل الجنوبى للبنان . وذكروا أن نية إسرائيل الحقيقية كانت سحق منظمة التحرير الفلسطينية . ووجهوا تعليقاتهم إلى الرأى العام العالمى ولاسيما فى الولايات المتحدة ، محذرين من أنه لو كانت إسرائيل قد نجحت فى ذلك لسيطر أكثر المتشددين عنفًا على السياسات الفلسطينية ، ولم يكن ذلك تهديدًا ، بل كانت صرخة للمساعدة على تفادى النتيجة التى كانت القيادة الفلسطينية الراسخة تخشى أن تؤدى إلى وضع القضية الفلسطينية فى قبضة اتجاهات متطرفة تتجه بها إلى الفشل .

وكانت الرغبة فى دعم مصداقية رؤيتهم المعتدلة بين أنصارهم هى التى جعلت عرفات وجماعته يصرون إلى حد كبير على أن المنظمة سجلت « نصرًا سياسيًا » وذلك خلال الأيام السوداء لحصارهم فى بيروت الغربية . ولنفس السبب أخذ زعماء منظمة التحرير الفلسطينية يبحثون عن مكاسب سياسية سريعة بمجرد اتمام الجلاء عن بيروت .

وكان رد فعل فاروق قدومى الحذر على خطة ريجان يستهدف استكشاف ثغرات إلى واشنطن ، لبث الطمأنينة بين عامة الفلسطينيين بأن زعامة منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال ترى أن هناك فرصة للتقدم عن طريق المفاوضات . وبعد أيام ، نجح عرفات فى ترتيب مايشبه انقلابًا سياسيًا عندما استقبله البابا يوحنا بولص الثانى فى مقابلة خاصة بالفاتيكان . وكان الاجتماع من وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية حدثًا سياسيًا هامًا يشير إلى أن المعتدلين الفلسطينيين يتمتعون بتأييد معنوى هام على المستوى الدولى ، ومن ناحية أخرى كانت الرسالة تبدو موجهة بصورة أولية إلى الفلسطينيين أنفسهم .

وقد غضبت الحكومة الإسرائيلية بوضوح مما أسمته الحيل السياسية الخادعة لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد هال بيجين وزملاؤه رؤية الصحف العالمية وهى تنشر ، وأحيانًا تتعاطف مع مزاعم عرفات عن النصر السياسى الذى انتزعه من وسط حطام بيروت ، بل إنهم كانوا أكثر ثورة لأن المنظمة استطاعت أن تبدو متقبلة لمبادرة ريجان فى الوقت الذى كان بيجين يشعر أنه مضطر إلى استنكار الخطة بأعنف العبارات الممكنة ، وكان استقبال عرفات فى الفاتيكان هو القشة الأخيرة التى قصمت ظهر البعير ، وكان القدس قد أصدرت عشية مقابلة البابا لعرفات استنكارًا شديدًا لها قالت فيه :

« إن الكنيسة ذاتها التى لم تقل كلمة واحدة عن مذابح اليهود فى أوروبا طوال ست سنوات، ولم تذكر الكثير عن قتل المسيحيين فى لبنان لمدة سبع سنوات ، تستعد لمقابلة الرجل الذى ارتكب الجرائم فى لبنان ، وصمم على تدمير إسرائيل ، وهو الذى أكمل العمل الذى فعله الحزب النازى فى ألمانيا » .

وعلى الفور دمغ الفاتيكان بيان حكومة بيجين بأنه « إهانة صارخة للحقيقة » . ولابد أن عرفات قد شعر بسرور بالغ لذلك ، لأن إسرائيل بتورطها فى صراع شديد مع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية عززت الانطباع بأن لزعماء منظمة التحرير الفلسطينية أصدقاء أقوياء فى أماكن رفيعة .

وفى اليوم التالى لمقابلة عرفات والبابا وقعت مذابح صابرا وشاتيلا !

ولم يكن فى استطاعة عرفات ـ الذى كان يدرك أن استعداده لقبول دولة فلسطينية صغيرة فى الضفة الغربية وغزة قد أثار انقسامات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ـ أن يفشل فى إدراك أن الانفعالات التى أطلقتها مذابح صابرا وشاتيلا سوف تزيد من صعوبة اقناع أنصاره بالحاجة إلى المرونة السياسية ، غير أنه لم ير أى خيار آخر غير المثابرة على البحث عن ثغرة سياسية تؤيد آمال الفلسطينيين المعتدلين فى البقاء . ومع مراعاة المناخ الذى أوجده الغزو الإسرائيلى للبنان ، ومبادرة ريجان المعلنة ، ندرك أن اتجاه عرفات كان قد تحدد بالفعل سلفًا . وقد ركز على الأردن ، وإمكانية الوصول إلى ترتيب ما مع الملك حسين ليظل مقبولاً من الولايات المتحدة ، مع عدم التضحية بالحد الأدنى من المطالب القومية الفلسطينية فى الوقت نفسه .

وكان هذا اتجاهًا من المؤكد سيزيد الضغوط على وضع عرفات كزعيم للفلسطينيين . . ورغم أن العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن كانت قد تحسنت كثيرًا فى أعقاب تحرك مصر نحو إبرام سلاح منفصل مع إسرائيل بعد ١٩٧٧ ، فإن ذكريات الحرب الأهلية فى الأردن جعلت كثيرين من الفلسطينيين لا يرون أن هناك فارقًا كبيرًا بين الملك حسين وبيجين كأعداء ، علاوة على أن دمشق كانت تتجه إلى الرد بعنف ضد أية محاولة لايجاد حملة سلام عربية معتدلة تقلل من أهمية المصالح السورية .

وزادت الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية وعمان طوال شهرى سبتمبر وأكتوبر ، وسرعان ما انتشرت شائعات على نطاق واسع عن اتفاق سرى بين عرفات وحسين . غير أن أول علامة ملموسة على التقارب بينهما جاءت فى أوائل أكتوبر باطلاق سراح حوالى ٧٠٠ فلسطينى كانوا محتجزين فى السجون الأردنية منذ ١٩٧٠ .

واجتمع عرفات وحسين فى عمان بعد عدة أيام ، وخرج زعيم منظمة التحرير الفلسطينية بعد محادثات استمرت ثلاثة أيام ليعطى انطباعًا بأنه هو والملك الأردنى يشتركان فى الاهتمام أساسًا بإقامة اتحاد فلسطينى ـ أردنى . وأشار عرفات إلى أنه يدرك أن هذا الحل يتمشى مع خطة ريجان ، التى أشاد بها بعبارات معتدلة لأنها « تحتوى على بعض عناصر إيجابية » . غير

أنه انتقدها أيضًا لاخفاقها فى تأييد إنشاء دولة فلسطينية وعدم اعترافها بحق المنظمة فى تمثيل الشعب الفلسطينى .

ووسط تكهنات متزايدة بأن عرفات وافق فعلاً على التخلى عن القضية الفلسطينية مقابل ورقة التوت الشكلية لوضع دولة فلسطينية سرعان ما يتبعها إنشاء اتحاد يضم غزة والضفة الغربية والأردن . وعرض المتحدث باسم المنظمة التفسير التالى :

« . . . إن هدفنا الأساسى هو التأكد من انسحاب إسرائيل [من الضفة الغربية وغزة] وجعل إسرائيل تعترف بحقنا فى تقرير المصير ، ثم نتحدث بعد ذلك عن اتحاد أو ارتباط» . `

ومع التسليم بمعارضة واشنطن للدولة الفلسطينية ، وطموح حسين لاستعادة أكبر قدر ممكن من سلطته على الضفة الغربية ، فقد بدا التفسير وكأنه يصف موقفًا تفاوضيًا يكاد يكون غير مثمر بالتأكيد . كما أنه لم يفعل شيئًا لإزالة الشكوك فى أن عرفات قد تخلى عن النضال من أجل إنشاء الدولة لكى ينقذ بقايا وجود فلسطين تسيطر عليه المملكة الهاشمية عن طريق المساعى الحميدة للملك حسين وواشنطن .

ورغم ذلك لم يتم الوصول إلى أى اتفاق بين حسين وعرفات فى خريف ١٩٨٢ . غير أن اجتماعًا آخر عقد بين الرجلين فى أواخر نوفمبر أكد أن هناك محاولات أخرى سوف تبذل للتفاهم بينهما .

وفى الوقت ذاته تصاعد التوتر داخل الحركة الفلسطينية ، إذ أنه عقب الاجتماع الأول بين عرفات والملك حسين ، انتقدت سوريا بشدة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للعمل دون تفويض من اللجنة التنفيذية للمنظمة . ووسط بعض الارتباك حول دقة النبأ ، أعلنت دمشق أن خمس مجموعات من منظمة التحرير الفلسطينية شاركت فى شجب فكرة الاتحاد الفيدرالى . وفى أوائل ١٩٨٣ لم تبد أية إشارة إلى أن الجدل الداخلى الفلسطينى قد خفت حدته، وأصبح من المشكوك فيه بشكل متزايد أن يتمكن عرفات من العثور على صيغة ما لتسوية الخلافات .

وفى يناير ، عقدت نفس الجماعات الخمس التى قيل قبل ذلك إنها أدانت سياسة عرفات ـ وهى : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين ، وجبهة النضال الشعبية الفلسطينية وجماعة الصاعقة اجتماعًا فى طرابلس تحت رعاية معمر القذافى . وعندئذ لم يعد هناك أى شك فى موقفها ، وقد أصدرت بيانًا متشددًا يرفض خطة ريجان . وأسرع عرفات لإصلاح ما فسد ، ونجح جزئيًا على الأقل . وخلال أيام نجح كما يبدو فى اقناع زعماء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وهما جورج

حبش ونايف حواتم بالحاجة الحيوية للحفاظ على الوحدة الفلسطينية .

ومع ذلك كان من المستحيل اخفاء الاحتكاكات الداخلية عندما اجتمع المجلس الوطنى الفلسطينى لأول مرة منذ الجلاء عن بيروت ، واتسم الاجتماع الذى عقد بالجزائر فى منتصف فبراير بجلسات عاصفة ، كان عرفات خلالها يضطر أحيانًا إلى الصياح فى وجه خصومه ، وفى حين أن عرفات خرج وهو يبدو بوضوح أنه ما يزال يسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد كانت النتيجة سلسلة من الحلول الوسط بين المواقف المتشددة والمعتدلة .

ومع أن المجلس الوطنى الفلسطينى لم يستبعد مشاركة المنظمة فى محادثات عربية - إسرائيلية تحت رعاية أمريكية ، فإنه امتنع عن إقرار محاولات لتشكيل فريق أردنى - فلسطينى مشترك للتفاوض وفى الوقت نفسه ، ورغم رفض « كل الخطط التى تضر بحق منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى » فقد قبل المجلس مبدأ الإتحاد الفيدرالى مع الأردن بعد إقامة الدولة الفلسطينية .

وسعى عرفات ورفاقه إلى طمأنة الإجتماع بأنه ليست لديهم أية نية لإضعاف الدور السياسى للمنظمة . وأشار صلاح خلف وهو يتحدث بإسم فتح إلى إتحاد فيدرالى محتمل مع الأردن ، وقال إنه : « إذا أقيمت أية قاعدة لإتحاد كونفدرالى ، فإنها يجب أن تكون على أساس دولة فلسطينية مستقلة ، وأن أى إتحاد كونفيدرالى « بدون دولة فلسطينية يعنى ريجان ، ويعنى الضم للأردن » .

وعكس الموقف الذى اتخذه المجلس الوطى الفلسطينى إزاء مسألة التسوية السياسية ، حَلا وسطًا مزعزعا بين التيار السائد فى زعامة المنظمة ، والجماعات المتطرفة التى تساندها سوريا وليبيا ، ووصفت خطة فاس بأنها « برنامج الحد الأدنى » للعمل السياسى العربى رغم إنها سوف « تكمل » بعمل عسكرى .

وعبر المجلس عن موقفه حيال خطة ريجان بالكلمات التالية :

« إن خطة ريجان فى إجراءاتها ومحتوياتها لا تستجيب للحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطينيى . كما إنها تبدو إلغاء لحقوق الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيهم وتقرير مصيرهم ، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، كما إنها تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى للفلسطينيين ، وتتناقض مع الشرعية الدولية ، ويعلن المجلس الوطنى الفلسطينى رفضه لبحث الخطة بإعتبارها أساسًا سليما لتسوية عادلة ودائمة للمسألة الفلسطينية والصراع العربى - الصهيونى .

وعلى أساس هذا البيان أصر المتحدثون باسم منظمة التحرير الفلسطينية على أن « المجلس الوطنى لا يرفض خطة ريجان . وتشير هيلين كوبان ، أن زعماء المنظمة يجمعهم فى بيانهم بين

«رفض» و «بحث» الخطة كانوا يعتقدون أنهم قادرون على تأييد هذا التفسير ، ولاحظت أن عرفات ورفاقه يظنون أنهم «فازوا بفسحة كافية من الوقت لمواصلة استكشافهم لقيمة المبادرة الأمريكية فى الشهور التالية» كما يمكن إضفاء مغزى مماثل على التأكيد الدقيق للإعلان الذى صيغ بعناية عن أن خطة ريجان لا تعتبر أساسًا «سليمًا» لتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى ، وقد بدا أن هذا يشير إلى أن المجلس الوطنى الفلسطينى لم يرفض الخطة باعتبارها أساسا للمناقشة حول هذا الهدف .

وكذلك كان عمل المجلس الوطنى الفلسطينى المتوازن بدقة ، واضحًا فى تصريحاته عن الإرهاب وعلاقات مصر بإسرائيل ، فقد شجب المجلس الإرهاب ، وإن كان قد أكد بصفة خاصة على ما وصفه بأنه «إرهاب أمريكى وإسرائيلى رسمى ومنظم ضد الشعب الفلسطينى ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والشعب اللبنانى ، والأمة العربية ، وكل حركات التحرير الأخرى فى العالم ، وأدان أيضًا علاقة مصر وإسرائيل ، وأعرب عن التضامن مع المشاعر المصرية التى تؤيد إلغاء اتفاقيتى كامب ديفيد . وزادت الخطوة الأخيرة إرباك محاولة عرفات لعرض صورة فلسطينية معتدلة ، كما إنها أغرقت المنظمة فى جدل مرير مع الحكومة المصرية .

ورغم الأساس المضطرب للوحدة الفلسطينية التى اتفق عليها فى اجتماع الجزائر فقد كان عرفات ملتزمًا بالمحادثات الجارية مع الأردن . وبدا فى الربيع إنه حدث تقدم هام نحو تفاهم بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الهاشمية ، وكان الاتفاق قد تم من حيث المبدأ حول الهدف النهائى لإنشاء اتحاد كونفيدرالى بين الأردن والضفة الغربية وغزة . ومع أن الترتيب المقترح كان يبدو هدفه هو السماح للجانب الفلسطينى بالمساواة مع الجانب الأردنى تحت مظلة كونفيدرالية ، ومن ثم يتعارض مع تفضيل الولايات المتحدة لسيطرة أردنية ، فإن واشنطن لم تهاجم جهود الملك حسين للتفاهم مع منظمة التحرير علنًا . وبغض النظر عن التصريحات والمناورة التى كانت تؤيد جهود حسين من حيث المبدأ لتشكيل فريق أردنى - فلسطينى للتفاوض ، فإن أمريكا ظلت بعيدا عن المناورات السياسية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ولم يمنع التحرك نحو اتفاق من حيث المبدأ للاتحاد الكونفيدرالى من أن تختلف عمان والمنظمة حول مسائل إجرائية رئيسية وهما يتطلعان إلى إجراء مفاوضات حول الأراضى المحتلة . وبعد أن حصل عرفات فعلا على تأييد السوفييت على إقامة «اتحاد كونفيدرالى على أساس اختيارى بين الأردن والدولة الفلسطينية المستقلة بعد إقامتها» سعى لتقليل الدور الأمريكى والاحتفاظ قدر الإمكان بمركز منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة وحيدة

للشعب الفلسطينى . ومن أجل هذه الغاية أصر عرفات على أن المفاوضات يجب أن تجرى وفقا للخطوط التوجيهية التى وضعتها قمة فاس أى تحت رعاية مجلس الأمن . وكان حسين يأمل فى تكرار العملية ترعاها الولايات المتحدة وحدها والتى حققت السلام لمصر ، وحث على أن تتفق الأردن والفلسطينيون على التفاوض مع الولايات المتحدة وإسرائيل على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، على استخدام خطة ريجان كنقطة انطلاق .

كان الموضوع الأساسى بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية عند هذه المرحلة ، ومع عدم تزحزح إسرائيل عن إدانتها الأصلية لخطة ريجان ، هو المدى الذى يمكن أن يبلغه تعديل موقفها لتستطيع به انتزاع تأييد أمريكى ضد إسرائيل . وكان حتى أقرب مستشارى عرفات ينظرون إلى كل التوقعات نظرة متشائمة ؛ ويقال إن فاروق قدومى وخليل الوزير القائد العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية قالا إن أى تعديل فى أهداف الفلسطينيين سيكون تنازلا بلا طائل طالما أنه لا يمكن توقع أن تؤثر واشنطن على سياسة إسرائيل . كما ذكر أيضًا أن التنازلات من جانب واحد سوف تزيد من فرصة دمشق لإضعاف المنظمة ، حيث ستمارس نفوذها على القوات الفلسطينية فى الأجزاء التى تسيطر عليها سوريا فى لبنان .

ومن ناحية أخرى قال الملك حسين فى ثقة إنه فقط بدخول منظمة التحرير الفلسطينية فى ترتيب مع الأردن سوف تتاح الفرصة لوضع حد للتوسع الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة ، وزعم إنه يستند إلى تأكيدات أمريكية بأن واشنطن سوف تستجيب للاتفاق الأردنى – الفلسطينى وتسعى جديًا لوقف أنشطة إسرائيل الاستيطانية .

ووصل عرفات إلى عمان فى أوائل أبريل ١٩٨٣ لعقد لقاء مع حسين قيل إنه سيكون حاسمًا، وبدا بعد يومين من المحادثات أن الأمور بقيت على حالها تقريبا . وعندما تبين أن الاتفاق النهائى مازال محيرا . طار عرفات – الذى كان لا يزال يتحدث بلهجة تفاؤل عن اتفاق وشيك – إلى الكويت لمواجهة رفاقه فى منظمة التحرير الفلسطينية .

ولكن إذا كان حسين أو عرفات يأملان فى إشارة من واشنطن يمكن أن تدعم الحجج فى صالح عقد اتفاق أردنى مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد خاب أملهما بشكل مؤلم . ففى ٨ أبريل أصدر جون هيوز المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بيانا لفت الأنظار على نطاق واسع فى الشرق الأوسط ، وجاء فيه :

إذا أعلنت الأردن استعدادها للدخول فى مثل تلك المفاوضات [مع إسرائيل] فإننا نعتزم بذل أقصى ما فى وسعنا لضمان أن نتائج هذه المفاوضات لن يحكم عليها سلفا وتتأثر بنشاط أى من الأطراف ، مما يقلل من فرص احتمالات السلام على أساس التفاوض .

وسئل هيوز عما إذا كان إنشاء مستوطنات إسرائيلية يمكن أن يعتبر من هذا النوع من

الأعمال أجاب بالإيجاب ، غير أنه أضاف بعد ذلك فورًا أن تصريحاته يجب ألا تفسر بأنها «تهديد بقطع المساعدات أو اتخاذ أى عمل آخر ضد إسرائيل » .

ولم يكن من شأن هذا الرد إلا أن يزيد من صعوبات عرفات فى السعى للحصول على تفويض لإظهار مرونة سياسية فى محادثاته مع حسين . ورغم تفاؤل عرفات الظاهر عند مغادرته عمان للاجتماع بالزعماء الفلسطينيين الآخرين فى الكويت ، فإن المنظمة رفضت إبرام الصفقة مع الملك حسين الذى أحس بالمرارة لما اعتبره تراجعًا من المنظمة . وصدر بيان رسمى فى عمان يعلن فى استياء واضح أن الأردن الآن سوف :

« تترك لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى اختيار الطرق والوسائل لتحرير أنفسهم وأراضيهم وتحقيق أهدافهم المعلنة بالطريقة التى يرونها مناسبة » .

كانت تلك لطمة عنيفة لعرفات وأقوى أنصاره الذين كانوا يأملون فى أن يدفع الحل الكونفيدرالى قضيتهم للأمام ، ويغلف جوهر الدولة الفلسطينية فى زخارف غامضة . غير أن الغموض لم يجعل الولايات المتحدة أو الأردن يغيران موقفهما ؛ علاوة على أنه كان واضحًا أن كثيرين من داخل الحركة الفلسطينية الوطنية كانوا يرون أن عرفات بات قريبًا إلى حد خطير من التخلى عن هدف إقامة الدولة ، دون أن يثير أية دلالة للاهتمام من جانب واشنطن . وقد ارتدت المصداقية المهتزة للنهج السياسى لياسر عرفات إلى فائدة الذين كانوا يزعمون أن أمل الفلسطينيين الوحيد يكمن فى النضال المسلح .

ومع ذلك فقد واصل عرفات البحث عن أرض عملية وسط بين التخلى عن الأهداف الوطنية الفلسطينية ، وبين ما كان يعتبره قتالاً مدمرًا . وعقب البيان الذى أصدرته عمان ، بعث على الفور مندوبين لإعادة فتح حوار مع الملك حسين ، وتشبث بهدف المشاركة الفلسطينية ـ الأردنية طوال الفترة التالية التى كان يسودها الاضطراب ، اقتناعًا منه بأنه ليس أمامه خيار آخر . وقد مر اثنان وعشرون شهرًا قبل أن يبدو أن جهوده قد تنجح .

وفى الوقت نفسه انتشر الصراع وتضخم فى صفوف الفلسطينيين ، وتحدى المنشقون سلطة عرفات ، واتهموه بخيانة القضية . وفى مايو ١٩٨٣ نشب تمرد علنى بين قوات منظمة التحرير الفلسطينين فى لبنان . وسرعان ما امتد الاضطراب إلى أعضاء فتح ؛ وبمساعدة سوريا وقيادة مساعد سابق لعرفات يدعى أبو موسى ، أدى التمرد إلى سلسلة من المعارك المتفرقة بين القوات الموالية لعرفات والقوات المعادية له ، طوال الصيف وحتى الخريف . وفى نوفمبر انضم عرفات إلى القوات الموالية له المحاصرة فى ميناء طرابلس ، وخلال الأسابيع الستة التالية حاصر المنشقون الفلسطينيون وعناصر من الجيش السورى قوات عرفات والقوات اللبنانية الشيعية المعادية لسوريا .

وفى منتصف ديسمبر ، وبينما كانت قوارب المدفعية الإسرائيلية تطوق المشهد العام للتناقض السياسى الواضح فى الشرق الأوسط وتقصف المدافعين عن طرابلس من البحر وبينما كانت تطبق عليهم القوات السورية التى تعمل بالنيابة عنهم من البر ، فإن الأمم المتحدة أكملت الاستعدادات لاجلاء الزعيم الفلسطينى وحوالى ٤٠٠٠ من أتباعه . وفى النهاية استقل المقاتلون الموالون لعرفات سفناً يونانية استأجرتها منظمة التحرير الفلسطينية ترفع علم الأمم المتحدة فى طريقها إلى وجهات بعيدة كاليمن ، والجزائر ، وتونس ، والسودان .

كان الحدث مفعمًا بالسخرية فإن عرفات بعد أن طرده الإسرائيليون الذين يصفونه بأنه متعصب لا يلين ، قبل ذلك بخمسة عشر شهرًا ، يواجه الآن معاملة مماثلة على أيدى العرب الذين يتهمونه بالاستعداد للوصول إلى حل وسط ، وإذا كانت سوريا والمتطرفون الفلسطينيون والإسرائيليون قد وجدوا أنفسهم فى تحالف غريب ضد قوات عرفات ، فإن ذلك يؤكد الكراهية المشتركة بينهم لفكرة التسوية عن طريق التفاوض . . . لقد استطاع عرفات فوق كل شيء أن يستثير سخط كل منهم بسعيه إلى استكشافه الطرق الدبلوماسية الممكنة التى أتاحتها مبادرة ريجان . وكانت السخرية الأخيرة أن محاولات اجتذاب اهتمام أمريكا آتت ثمارها أخيرًا ـ بشكل محدود جدًا ـ وفى ظروف لم يكن يتوقعها . والظاهر أن واشنطن التى تأثرت من صيحات الاحتجاج الدولية التى أطلقها عالم مازال يتذكر سفك الدماء فى بيروت ، جعلتها هذه الصيحات تضغط على إسرائيل لكى تسحب قوارب المدفعية التى كانت تمنع أسطول الأمم المتحدة من إجلاء الفلسطينيين المحاصرين .

وبينما كانت حكومة بيجين ترقب ازدياد التوترات بين الفلسطينيين بعد ١٩٨٢ ، فإنها لم تتراجع عن رأيها فى أن عرفات والموقف الذى يرمز إليه يشكلان أكبر تهديد لرغبة إسرائيل فى ابتلاع الأراضى المحتلة . وكان المتطرفون الذين يركزون جهودهم فى عزم وتفانٍ على الكفاح المسلح ، للحصول على الحد الأقصى من المطالب ، يواجهون التفوق الساحق لقوة إسرائيل العسكرية ، ولم يكن لدى بيجين ورفاقه أى شك فى إمكان مواجهة هذا التحدى . .

ومن ناحية أخرى أثبت المعتدلون الفلسطينيون تماسكًا ومهارة سياسية . إذ كان ينبغى الالتقاء فى مجال الدبلوماسية الزلق ، حيث تكون الظروف عرضة للكثير جدًا من التأثيرات حتى يؤخذ القليل أو يعطى ، أما اللامبالاة فيمكن أن تكون كارثة ، وهناك يمكن أن تبدأ قبضة إسرائيل على الأراضى المحتلة فى التراخى .

وفى منتصف ١٩٨٣ عزا اسحق شامير وزير الخارجية الإسرائيلى ورئيس الوزراء مستقبلاً عزا بدقة ، الانقسام بين الفلسطينيين المعتدلين والمتطرفين إلى « تدهور الروح المعنوية وخيبة

الأمل فى أعقاب الهزيمة المروعة [فى ١٩٨٢] . . . فى لبنان » ولم ير الخطر الأساسى الذى قد يمثله ذلك بالنسبة لإسرائيل . والذى يكمن فى إمكان أن يؤدى هذا الانقسام بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى مواقف متطرفة ، إذ أنه قال :

. . . « إننى لا أخشى من تطرف المنظمة بأسرها ، فإن تاكتيكات عرفات قد تكون من الناحية العملية أحيانًا خطرًا علنيًا » .

انهيار نهج

إن وصف مناحم بيجين لخطة ريجان بأنها « جنين ولد ميتًا » لم يمكن أن يكون أكثر ملاءمة ـ فالمبادرة لم تسفر فعلاً عن شيء ، بغض النظر عن الإعلان الصاخب عنها . ومن ناحية أخرى ، فإن المستوى الثانى من النهج الجديد ذى الطريقين ـ لبنان ـ الذى أعلنته الإدارة كان مركزًا لاهتمام واشنطن الكثير بعد سبتمبر ١٩٨٢ ، ويبدو أن الإدارة لم تكن تقصد هذا التطور، فقد اهتم ريجان وشولتز بالتأكيد على أن كلا من المسألة الفلسطينية ولبنان سوف تجرى معالجتهما . ورغم أن شولتز كان يجادل بأن المسألتين مختلفتان إلى حد كبير ، فإنه سلم مع ذلك بأن هناك صلة سياسية بينهما ، وقال إن إعادة بناء لبنان « لا يمكن أن يساعده إلا إحراز تقدم كبيرفى البحث عن سلام كلى فى الشرق الأوسط » .

غير أن الإدارة الأمريكية عندما وقعت بين رفض إسرائيل التام لخطة ريجان ، واقتناعها بأن أى تنازل للقومية الفلسطينية سيزيد التطرف فى الشرق الأوسط ، اختارت التخلى عن مبادرتها . ووجدت واشنطن أن لبنان ليس مجرد هدف هام فى سياسة الشرق الأوسط ، بل هو جوهر نهجها فى المنطقة .

ولم يعترف صانعو السياسة الأمريكية قط صراحة بهذا التحول ، وظلت السياسة ذات الطريقين سارية من الناحية الرسمية . غير أنه عندما كانت مبادرة ريجان تضعف بسبب الاهمال بينما يزداد التدخل الأمريكى فى لبنان بصورة مطردة ، جاهدت واشنطن لتقديم أسباب منطقية لموقفها . وفى أواخر ١٩٨٢ كانت لبنان توصف رسميًا بأنها « مفتاح » السلام فى الشرق الأوسط وأنها « مصلحة حيوية » للولايات المتحدة . وفجأة انقلبت الصورة التى رسمها شولتز بين المسألة الفلسطينية ولبنان ، وراح مسئولون فى مراكز عليا لم تذكر اسماؤهم يقولون الآن للصحافة :

« لن تستطيع حل المسألة الفلسطينية بدون حل المشكلة اللبنانية ،ولن يكون هناك سلام بدون حل المشكلة الفلسطينية » .

وبنظرة فى هذه العبارات ، مع وضع المشكلة الفلسطينية بأمان وراء الاهتمام المباشر ، فإن الهدف الأمريكى بدا بأنه لا يمكن تميزه فعلاً عن الخطة الرئيسية لإسرائيل لإعادة تنظيم الشرق الأوسط . وفى نوفمبر وصف رئيس سابق للعمليات البحرية الأمريكية تأثير المفهوم الإسرائيلى بعبارات تذكرنا بحماسة الكسندر هيج الأولى ، إذ قال :

« كان هناك اعتراف داخل الإدارة منذ بداية [الغزو الإسرائيلى للبنان] بأن الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية من الحرب تتطابق مع المصالح الأمريكية بدقة . وهناك إدراك يبزغ الآن بأن نتيجة الانتصار الساحق يفتح الطريق لإمكانية الحصول على مكاسب إضافية تتجاوز لبنان . . . حقًا إنه بينما كان الموقف السياسى يميل بثبات للتدهور فى أغلب أنحاء العالم ، تبرز لبنان باعتبارها المكان الذى نستطيع أن نرى فيه كسبًا حاسمًا للغرب ، ونكسة واضحة لمصالح الاتحاد السوفيتى وحلفائه المتطرفين » .

كانت الخلافات موجودة دون شك بين الأطماع الإسرائيلية ، والهدف الذى أصبحت إدارة ريجان تتبناه . فقد كانت واشنطن تنظر إلى إبرام سلام بين إسرائيل والحكومة اللبنانية ، أملاً فى أن يجد الأردن عندئذ أنه من الأسهل عقد صفقة مع الدولة اليهودية ، بينما كان الأمر أكثر تعقيدًا فى إسرائيل ، إذ أنه رغم أن حكومة بيجين لم تتبن رأى آريل شارون بوجوب أن يصبح الأردن دولة فلسطينية على حساب الملك حسين ، فإنها ظلت ملتزمة بالاحتفاظ بالأراضى المحتلة .

وخلاصة القول إن القدس كانت أكثر اهتمامًا بمدى كبير بأن نتيجة حرب لبنان قد عززت أمن إسرائيل العسكرى ، من اهتمامها بأنها (حرب لبنان) استخدمت كمقدمة سياسية لمفاوضات حول الأرض المحتلة . فقد كان هدف إسرائيل الاستراتيجى المباشر هو التأكد من شل فاعلية الفلسطينيين والقوة السورية فى لبنان . وكانت المشكلة هى أن حكومة بيجين بعد أن أصبح النصر العسكرى فى يدها لم تكن على ثقة فيما يتعلق بكيفية تحقيق ذلك .

وكان بيجين قد اعتمد أصلاً على المزايا بعيدة المدى لتنصيب بشير الجميل رئيسًا صديقًا على الحكومة المركزية للبنان ، التى يسيطر عليها حزب الكتائب . وقد دعم هذا الأمل ـ الذى هو نتاج سنوات من مساعدات إسرائيلية لنضال الكتائب فى لبنان ـ تشجيع عشيرة الجميل المطرد للغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ . ومع ذلك فإنه بعد أن انتهت المعركة من أجل بيروت، ظهرت شكوك جدية حول حكمة هذا الطريق . .

وفى ٣٠ أغسطس ١٩٨٢ وصل الرئيس اللبنانى المنتخب إلى بلدة نهاريا فى شمال إسرائيل للاجتماع مع مناحم بيجين ، ورغم الضغط القوى من رئيس وزراء إسرائيل لابرام معاهدة سلام كلى قبل نهاية العام ، فقد كان بشير الجميل مراوغًا . لقد أصبح فجأة حاميًا لسيادة

لبنان ، يشعر بقلق واضح من أن يؤدى اندفاعه إلى أحضان إسرائيل إلى إثارة معارضة لايمكن تحملها من العالم العربى والطوائف غير المارونية العنيدة فى لبنان . ووفقًا لما يقوله زئيف فإن رد بشير الجميل قد وضح كما يلى :

« إننا نمضى معكم فى مشوار طويل من أجل سلام حقيقى ، وليس سلامًا مصطنعًا . ولااستطيع البت فى مثل هذه المسائل بمفردى . فهناك حكومة ومؤسسات سياسية فى لبنان لابد من إشراكها فى الأمر ، وسأواصل التحرك فى هذا الاتجاه كما ذكرت مرارًا وتكرارًا . ولكن التوقيع المتسرع على معاهدة ليس له ما يبرره ، سواء من وجهة النظر السياسية أو الأمنية» .

وقد دعم هذا التصرف الحذر من الجميل شكوكًا داخل دوائر صنع السياسة الإسرائيلية حول الاستراتيجية التى اتبعها بيجين وشارون . فقد كانت هناك معارضة قوية بوجه خاص على المستويات العليا فى جماعة المخابرات الإسرائيلى لفكرة أن إسرائيل يمكنها أن تشجع ظهور نظام لبنانى مركزى قوى ، أو موثوق به إلى حد كاف ، لتأمين حدود إسرائيل الشمالية ؛ وكانوا يرون أنه من الأفضل كثيرًا الاعتماد على مشاركة مباشرة داخل منطقة أمنية محدودة فى جنوب لبنانى ، وعلى محاولات عقد صفقات مع طوائف الشيعة والدروز فى لبنان والذين قد يصبحون حلفاء أقوياء عند عودة الوجود الفلسطينى إلى جنوب بيروت ، مقابل مساندة إسرائيل لحصولهم على حكم ذاتى من حكومة لبنان المركزية . وفى الشهور التى تلت مقابلة الجميل لمناحم بيجين ، استكشف المسئولون الإسرائيليون هذه الخيارات مع زعماء الشيعة والدروز بدون نجاح .

كان الشيعة باعتبارهم الطائفة الكبرى فى لبنان ، ولأنهم يتمركزون فى الجزء الجنوبى من البلاد ، يعتبرون حليفًا جذابًا بصفة خاصة ، فضلاً عن أنه فى عام ١٩٨٢ ترك الوجود الفلسطينى ميراثًا من التوتر بين الجماعتين اللتين يمكن أن تأمل إسرائيل فى الإفادة منهما . وفى أعقاب غزو إسرائيل للبنان ، ظلت منهمكة ـ لا شهورًا فقط بل سنوات ـ فى محاولات سرية لتحقيق مشاركة مع نبيه برى زعيم « أمل » وهى المنظمة السياسية لطائفة الشيعة .

وضاعفت وفاة بشير الجميل الشكوك التى قادت إسرائيل إلى التفكير فى وضع استراتيجية ممكنة تقوم على ارتباطات مع فئات لبنانية أخرى ، بينما تلتزم بشكل ظاهرى بزيادة سيطرة الكتائب على لبنان . ورغم أن أمين الجميل الذى خلف شقيقه فى رئاسة لبنان فى ٢١ سبتمبر ١٩٨٢ تعهد بأن يكون صديقًا أفضل من بشير ، فإن الإسرائيليين لم تكن لديهم ثقة كبيرة فى إخلاصه أو مؤهلاته الزعامية .

وهكذا فإنه بينما كانت حكومة بيجين تتفاوض طوال بقية ١٩٨٢ وحتى الربيع من أجل

عقد معاهدة سلام كثمن لسحب قواتها من لبنان ، فإنها أخذت فى إعادة تحديد هدفها شيئًا فشيئًا لجعله الاحتفاظ بوجود إسرائيلى فى الجنوب اللبنانى .

ومن الناحية الأخرى أصبحت واشنطن أكثر التزامًا بصورة مطردة بدعم وجود حكومة لبنانية مركزية قابلة للحياة . وفى ٢٩ سبتمبر عادت إلى بيروت الدفعة الأولى من الـ ١٢٠٠ من مشاة البحرية الأمريكية الذين صدرت إليهم الأوامر بالتوجه إلى لبنان عقب مذابح صابرا وشاتيلا واتخذوا لهم مواقع قرب المطار . وكانت هناك فصائل فرنسية وإيطالية وصلت للمساعدة فى حفظ الأمن بالعاصمة اللبنانية .

ومع ذلك فإن المهمة الجديدة لمشاة البحرية ـ كما أشار جورج بول ـ كانت « غير محددة » . ورغم أنه أعلن أن مشاة البحرية سوف يبقون فى لبنان « إلى أن تنسحب كل القوات الأجنبية » . فإن عدم الدقة كان يحيط بهدفهم . وقبل عودة مشاة البحرية من لبنان بيوم واحد ، أبلغ نيكولاس فيليوتيس ، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب أن انسحاب القوات السورية والإسرائيلية من لبنان ليس «فيصلاً » ولكنه « توقع » ، وتنبأ بأن القوات الأمريكية ستعود إلى وطنها فى نهاية ١٩٨٢ « كحد أقصى» .

وفى الوقت نفسه كانت واشنطن قد أعربت فعلاً عن تحمسها للرئيس الجديد أمين الجميل . وفى ١٦ سبتمبر أبلغ موريس درابر كبير مساعدى فيليب حبيب الجميل بأنه سوف يتمتع بالتأييد الأمريكى التام باعتباره خليفة لشقيقه الراحل .

وقد اعتمد أمين الجميل بشدة على هذا التأييد معتقدًا أن حكومته يمكنها أن تتجنب أن تصبح عميلاً لإسرائيل بايجاد روابط قوية مع الولايات المتحدة . كما كان يأمل أن يسمح هذا الطريق لحكومته الناشئة بتجنب النتائج الداخلية الخطيرة للاندفاع إلى روابط وثيقة مع إسرائيل. وفى أكتوبر اجتمع الرئيس اللبنانى الجديد مع ريجان فى واشنطن ، ويقال ، إنه اندفع قائلاً : « إنكم لستم رئيسًا للولايات المتحدة فقط ، بل ولبنان أيضًا . ولن أحيد عن نصائحكم » غير أنه ما أن بدأت المفاوضات بين إسرائيل ولبنان قرب نهاية العام ، حتى كان الجميل يستحث لواشنطن لأن تشترك بشكل كامل ، ليواجه بذلك إصرار إسرائيل على أن يجلس المندوبون الأمريكيون كمراقبين فقط وشجع موقف الجميل اعتقاد إدارة ريجان بأن الصورة الهشة لسيطرة حكومة بيروت على السلطة يمكن التغلب عليها بحيث تصبح لبنان مركز عملية سلام مماثلة للعملية التى انتهت بالمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية ، ولكن القدس لم تكن فى حالة معنوية تسمح لها ببحث عملية موسعة ، إذ كان نهجها لا يمليه عدم ثقتها فى

نوايا أمين الجميل أو الشك فى قدرته على الحكم فحسب ، بل أيضًا الاقتناع المتزايد بأنه من الأفضل لإسرائيل أن تضع أمن جنوب لبنان تحت سيطرتها الخاصة . ولم تخف إسرائيل رأيها عندما ظهر الجميل أمام الأمم المتحدة فى منتصف أكتوبر ليطالب بابعاد كل القوات الأجنبية من بلاده ، وخص بالذكر انسحاب القوات الإسرائيلية باعتباره الهدف « الرئيسى » لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالموضوع .

وسرعان ما برزت الخلافات التاكتيكية بين النهجين الأمريكى والإسرائيلى . إذ أن واشنطن لم تؤيد طلب إسرائيل بعقد معاهدة سلام فورية وتطبيع العلاقات مع لبنان . كما أنهالم تكن تتفق مع إصرار إسرائيل على وضع ترتيبات خاصة فى جنوب لبنان تضع بمقتضاها مراقبين عسكريين إسرائيليين فى المنطقة . فضلاً عن أنه رغم اتفاق أمريكا وإسرائيل من حيث المبدأ على وجوب مغادرة كل القوات الأجنبية لبنان ، فإنهما اختلفا حول مسائل تتعلق بالاجراءات والتوقيت . فقد كانت إسرائيل تتوقع جلاءً أوليًا لقوات منظمة التحرير الفلسطينية الباقية ، يتبعه فى الوقت نفسه انسحاب قواتها والقوات السورية ، بينما كانت واشنطن راغبة فى أن يحدث انسحاب متبادل لكل القوات الأجنبية على مراحل .

ولم تكن هذه الخلافات قد حلت فى ٢٨ ديسمبر عندما اجتمع المسئولون الإسرائيليون واللبنانيون على مائدة المفاوضات . وكان أغلب التأخير فى المحادثات ـ التى مثل فيها موريس درابر الولايات المتحدة ـ ناشئًا عن صعوبة ايجاد مكان مقبول من كل الأطراف لاجرائها . فقد طالبت إسرائيل بأن تجرى بالتناوب بين بيروت والقدس ، وهو اقتراح رفضته لبنان لأنها ترفض اعتبار القدس عاصمة للدولة اليهودية .

وكان هناك مناخ من عدم الواقعية يحيط بالمفاوضات ، حيث كان صانعو السياسة الأمريكية يعرفون منذ أوائل أكتوبر أن دمشق أعلنت عن استعدادها لسحب كل قواتها لإعادة السيادة الكاملة للبنان ، غير أنه لم تكن لدى الولايات المتحدة أو إسرائيل أدنى نية لمحاولة اشراك نظام الرئيس الأسد فى مناقشات نحو هذا الهدف . وكان الشعور السائد فى واشنطن قد بدأ من تعليق للرئيس ريجان قيل إنه أدلى به لاسحق شامير وزير خارجية إسرائيل قال فيه : «دعنا نترك السوريين فى الخارج ينظرون إلى الداخل » . واختارت واشنطن الاعتقاد بأن المساعى الحميدة للدول العربية المعتدلة سوف تقنع سوريا بقبول الدور الذى أسند إليها بواسطة المباحثات الثلاثية فى لبنان .

وبينما كانت المفاوضات تمضى ببطء ، وبات واضحًا بصورة متزايدة أن حكومة بيجين لن تتزحزح عن مطالبها الأصلية بسهولة ، بدأت واشنطن تشكو علنًا من العناد الإسرائيلى ،

وعندما لم يتحقق إلا قليل من التقدم فى أواخر مارس ١٩٨٣ ، أوقف البيت الأبيض تسليم ٧٥ طائرة ف ـ ١٦ كانت إسرائيل قد تعاقدت عليها قبل عام .

وفى الوقت نفسه واجهت الحكومتان الأمريكية والإسرائيلية شكوكًا متصاعدة فى الداخل حول ضرورة الابقاء على قوات فى لبنان ، وكان الإسرائيليون يصابون ببعض الخسائر فى الأرواح بشكل مستمر فى تلك الدولة . ومع استمرار وجود القوات شمالاً حتى بيروت ، وعدم ظهور أية تسوية فى الأفق ، كانت القدس تواجه ضغطًا داخليًا متزايدًا لايجاد وسيلة لانهاء التدخل فى لبنان .

ومن ناحية أخرى ، أخذ الترحيب المبدئى الذى قوبل به وصول القوات الدولية إلى بيروت فى التلاشى بحلول أوائل ١٩٨٣ . وفى فبراير ومارس أعلنت منظمة شيعية تساندها إيران تدعى منظمة « الجهاد » الإسلامى مسئوليتها عن سلسلة من الهجمات على القوات الأمريكية والفرنسية والايطالية . وفى الوقت نفسه وقعت مواجهات خطيرة بين القوات الإسرائيلية ومشاة البحرية الأمريكية . وفى منتصف مارس أذاعت وزارة الدفاع الأمريكية رسالة تلقاها وزيرها كاسبر وانيبربرجر من قيادة مشاة البحرية تتهم فيها إسرائيل بمضايقة القوات الأمريكية لأغراض سياسية . وأدت مشاهد مشاة البحرية الأمريكيين وهم يواجهون العرب المعادين ، والإسرائيليين أيضًا فى بيروت إلى إثارة تساؤلات عن السبب المنطقى وراء وجودها فى لبنان . وبلغت المسألة أبعادًا مثيرة فى ١٨ أبريل عندما قام سائق انتحارى بتفجير شحنة ملغومة فى سيارته أمام مدخل السفارة الأمريكية الضخم فى بيروت ، وقتل فى الانفجار حوالى ٦٠ شخصًا ، بينهم ١٧ أمريكيًا ، ودمرت السفارة .

ووصل شولتز وزير الخارجية إلى الشرق الأوسط فى وقت تالى من ذلك الشهر لكى يعالج بنفسه موضوع المفاوضات مع لبنان . وخلال تسعة أيام مرهقة ، سافر خلالها بين القدس ، وقصر الرئاسة اللبنانية فى بعبدا ، مع رحلات جانبية إلى الرياض ودمشق ، كان أسلوبه خلالها متعدد الجوانب ، فقد أكد للبنانيين المأزق الذى يواجهونه ودعاهم إلى قبول اتفاق يخفى داخله منح وضع خاص لإسرائيل فى الجنوب أو يرفضون الاتفاق ويجعلون انقسام البلاد بين سوريا وإسرائيل بحكم الأمر الواقع مستديمًا . وفى لقائه مع الإسرائيليين أشار إلى الصعوبات الداخلية التى يواجهها الجميل ، ونفاد جسر واشنطن من المفاوضات الممتدة . كما أكد أيضًا على ورطة إسرائيل ذاتها : فإما أن تستخلص اتفاقًا يحقق أغلب مطالبها السياسية والأمنية ، أو أن تبقى على احتلال لحوالى نصف لبنان يخضع لتطور الأحوال .

ونجحت جهوده . وبعد أن أصبحت الخطوط العريضة لاتفاق لبنانى ـ إسرائيلى ثابتة ،

حث السعوديين على التحدث مع دمشق بشأن الانسحاب السورى . وقد اطلع شولتز الرئيس الأسد على السمات الأساسية للاتفاق .

وتم توقيع الاتفاق بواسطة ممثلى إسرائيل ولبنان [وليس بواسطة رئيسى الدولتين بناء على إصرار لبنان] فى ١٧ مايو ١٩٨٣ ، ولم يكن الاتفاق معاهدة سلام رسمية ، ولكنه أنهى حالة الحرب التى نشبت بين لبنان وإسرائيل منذ ١٩٤٨ بشكل رسمى ، والتزم الجانبان بالبدء فى مفاوضات فورية نحو تطبيع العلاقات .

ورغم أن ترتيبات الأمن تشمل حوالى ثلث الجنوب اللبنانى سوف تمارس بصورة مشتركة ، فإن إسرائيل لم تكسب الحق فى وضع عسكريين هناك . وكان بين إجراءات الأمن المقترحة تشكيل داوريات عسكرية لبنانية ـ إسرائيلية مختلطة . وتم إبرام اتفاقيات سرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتضمن أن التزام إسرائيل بسحب قواتها يتوقف على انسحاب سوريا . وأن واشنطن تعترف أيضًا بحق إسرائيل فى الرد على هجمات الفدائيين التى تشن من داخل الأراضى اللبنانية .

وبدا الأمر بالنسبة لواشنطن على الأقل لحظة عظيمة : وأعلن ريجان أن اتفاق ١٧ مايو يعتبر « عتبة هامة على الطريق للسلام » . والواقع أن الاتفاق فتح الباب لرياح عاصفة من الفوضى التى سرعان ما نسفت الآثار الباقية الأخيرة لسياسة الإدارة الأمريكية فى لبنان .

ولم يكن الإسرائيليون ولا اللبنانيون راضين عن علاقتهما الجديدة . فالاتفاق لم يعط إسرائيل معاهدة سلام كاملة ، أو درجة السيطرة على الجنوب اللبنانى التى كانت تريدها حكومة بيجين . وهناك أدلة على أن بيجين وافق على الاتفاق لتفادى احتكاك آخر مع الولايات المتحدة ، بينما ظل واثقًا من أن الاتفاق سوف يلغى بصورة فعالة لرفض سوريا قبوله كأساس كاف لسحب قواتها . ويبدو أن بيجين كان يضع ذلك فى حسبانه عندما قال إنه إذا لم ينجح الاتفاق « فإننا سنكون أحرارًا فى أن نفعل ما نشاء ! » .

وبدلاً من أن يؤدى الاتفاق إلى تقليل التوترات بين الطوائف فى لبنان فإنه تسبب فى وقوع أزمة . إذ غضب زعماء الدروز والمسلمين ، وانضم إليهم أتباع الرئيس السابق سليمان فرنجية المارونى المعادى للكتائب ، بسبب ما كانوا يعتبرونه محاولة للهيمنة من جانب الكتائب ، وعبر وليد جنبلاط زعيم الطائفة الدرزية عن فكرتهم المشتركة بقوله :

« لقد جاء جورج شولتز إلى المنطقة ليحقق اتفاقًا ، وكان علينا أن نتمسك بقرارات الأمم المتحدة [حتى ندعو لانسحاب إسرائيل] . . وبدلاً من ذلك فإننا أعطينا إسرائيل أكثر مما كانت تتوقع ، مما يعنى أن أطرافًا داخلية معينة ـ وأعنى الكتائب ـ أرادت المزيد من أجل أهدافها » .

وشجبت دمشق الاتفاق ، وقالت إنه لا ينتهك سيادة لبنان فحسب ، بل إنه يمنح إسرائيل مزايا زائدة ، تشكل تهديدًا لسوريا . وبتشجيع قوى من سوريا بدأ خصوم الكتائب الإعداد لتحرك منسق ضد نظام الجميل .

وفى نهاية يوليو ١٩٨٣ أعلنت جبهة « الخلاص الوطنى » الفضفاضة أنها سوف تجبر الحكومة اللبنانية على إلغاء اتفاقية ١٧ مايو ، والرضوخ لصيغة جديدة لاقتسام السلطة فى البلاد ، وكانت هذه مجموعة ذات إمكانيات ضخمة ، وكان المتحدثون الرئيسيون باسمها هم وليد جنبلاط ، وسليمان فرنجية ورشيد كرامى من زعماء السنة وله خبرة كبيرة كرئيس للوزراء يقبله كل الوحدويون العرب والتيارات اللبنانية المعتدلة ، كما اكتسبت الجبهة تأييد الطائفة السنية فى لبنان .

وبينما كانت هذه التطورات تختمر ، كانت حكومة بيجين تواجه انتقادات داخلية متزايدة حول العدد المتزايد من الضحايا بين القوات الإسرائيلية فى لبنان . وفى يونيو ، عندما ارتفع عدد الإسرائيليين الذين قتلوا منذ جلاء منظمة التحرير الفلسطينية قبل تسعة شهور إلى أكثر من ١٨٠ أعلنت القدس خططًا لانسحاب جزئى من لبنان إلى خط جديد يقع على طول نهر الاوالى ، على مسافة ٦٠ ميلاً تقريبًا من بيروت . ووافق مجلس الوزراء الإسرائيلى على الاقتراح بعد شهر ، وكان مقررًا أن يبدأ التحرك فى سبتمبر .

ولم يكن سرًا أن هذا الانسحاب سيؤدى إلى نشوب قتال فى جبال الشوف ، التى تعتبر تقليديًا قلعة درزية حصينة ، ولكن قوات الكتائب كانت قد تسللت إليها أثناء الاحتلال بموافقة إسرائيل ، وكان الدروز يتوقون إلى طردهم منها .

وقد بدأ القتال المتوقع كما كان منتظرًا ، حيث أصبح للقوات الدروز اليد العليا على الفور. وامتد الصراع عندما جاءت وحدات من الجيش اللبنانى لمساعدة ميليشيات الكتائب . ووسط أنباء من مصادر الكتائب والحكومة اللبنانية عن مشاركة نشيطة للسوريين والفلسطينيين فى القتال ونفى الدروز لهذه المزاعم بلغت المعركة حول جبال الشوف أبعادًا وحشية ضارية ، واتهم كل طرف الآخر بقتل المدنيين العزل .

وسرعان ما تعرض مشاة البحرية الأمريكيين الذين يحرسون المطار الدولى لبيروت إلى إطلاق النيران عليهم ، كانت فى البداية نتيجة طلقات مدفعية أسيئ توجيهها . وتطورت هذه العمليات بسرعة إلى مستويات أشد وأكثر نشاطًا . وفى منتصف سبتمبر رخص ريجان للقوات الأمريكية بطلب مساعدة بحرية وجوية . وخلال أيام ، كانت السفن الحربية الأمريكية تطلق نيرانها لتأييد الجيش اللبنانى ، بينما تقدم الطائرات الأمريكية تغطية لضربات جوية لبنانية ضد قوات الدروز والشيعة التى تساندها سوريا .

وأعلن وقف اطلاق النار فى آخر سبتمبر ، ووافق الجميل على مقابلة أعدائه لإجراء «محادثات مصالحة وطنية » . ومع وقف إطلاق النار الذى تخللته انهيارات منتظمة ، استغرقت المحادثات بين الطوائف اللبنانية المختلفة أغلب شهر أكتوبر ، وأخيرًا قرر المشتركون فيها بدء مفاوضات رسمية فى أواخر أكتوبر بمدينة جنيف .

وفى الوقت نفسه وقع حدث ـ إن لم يكن له أثر ملموس على الوضع السياسى المباشر ـ فإنه كان إيذانًا بانتهاء عهد . . فقد تقاعد مناحم بيجين من الحياة السياسية ، وانتخب إسحق شامير وزير الخارجية لخلافته كزعيم لكتلة الليكود ، وأصبح رئيسًا لوزراء إسرائيل بصفة رسمية فى أوائل أكتوبر .

وقد ذكر بيجين أن هناك مشكلات شخصية تمنعه من القيام بوظيفته كما ينبغى ، وقيل على نطاق واسع أنه يعانى من حالة اكتئاب بعد وفاة زوجته التى توفيت منذ عام ، وتفاقمت حالته بعد التعقيدات التى نجمت عن غزو لبنان .

وسوف يتذكر كثيرون مناحم بيجين ، فقد كانت المآسى تملأ حياته منذ الأيام التى وقعت فيها أسرته المباشرة فى حملة الإبادة التى نظمها هتلر ، ولكنه كان قد تذوق طعم النجاح أيضًا كزعيم لمنظمة إرجون الإرهابية اليهودية المناوئة لبريطانيا قبل استقلال إسرائيل ، وكزعيم للمعارضة ، انتقل من عضو منبوذ من زعامة حزب العمل الذى سيطر على إسرائيل قبل ١٩٦٧ ، إلى رئيس لوزراء بلده بعد بضع خطوات . وهو لم يدع أى شك فى قدراته كزعيم ، مهما كانت هناك من ذكريات عن حياته السياسية ، من بينها التزامه غير المرن بقضية إسرائيل كما يراها . وسوف تبقى مهمة كتاب السير الذاتية والمورخين أن يحاولوا التقييم الأخير لمغزى هذا الالتزام بما أصاب إسرائيل والعالم العربى بخيبة الأمل .

وقد ترك بيجين المسرح فى الوقت الذى كان فيه هدف سياسته إزاء لبنان على وشك الإحباط . فقد انتهت « محادثات المصالحة الوطنية » التى جرت فى جنيف وحضرها مراقبون أمريكيون وسوريون بالوصول إلى اتفاق من حيث المبدأ بشأن هوية لبنان باعتباره « بلدًا عربيًا » واستصواب « تجميد » اتفاقية ١٧ مايو مع إسرائيل ، والحاجة إلى إصلاح دستورى .

ومع ذلك فإن الاتفاقات التى تم الوصول إليها فى جنيف من حيث المبدأ لم تفعل الكثير لكى توقف العنف المتزايد فى لبنان . ففى ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ أرسلت جماعة إسلامية أخرى تساندها إيران تدعى « حزب الله » سائقًا انتحاريًا بشاحنة ملغومة إلى ثكنات مشاة البحرية الأمريكية كما تم تنفيذ هجوم مماثل على القوات الفرنسية . وقد لقى أكثر من ٢٦٠ من مشاة البحرية و ٥٠ جنديًا فرنسيًا مصرعهم ، وبعد بضعة أيام وقع هجوم آخر أضاع الكثير من

الأرواح فى مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية فى بلدة صور جنوب لبنان .

وعندما بلغت تكاليف الحرب بهذه الصورة الفجائية الشرسة إلى داخل أمريكا ، بدأ الكونجرس والصحافة الأمريكية فى إثارة الشكوك بسرعة حول سياسة واشنطن تجاه لبنان . وتمسكت إدارة ريجان بأن لبنان مازال حيويًا للمصالح الأمريكية ، وقالت إن الولايات المتحدة لا يمكنها الاستسلام للارهاب ، وأن أى انسحاب متسرع من لبنان لن يؤدى إلا إلى تحسين مواقف سوريا والمتطرفين ، وبالتالى موقف الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط ، ومع ذلك فقد كان يبدو أن ريجان يحاول بشكل دقيق ايجاد مخرج لمشاة البحرية ، وذلك عندما قال فى بعض تعليقاته إنه إذا حدث « انهيار » للموقف فى لبنان ، « فإن القوات الأمريكية لن يكون لها أية مهمة هناك » .

وكان الشيء الذى انهار بسرعة ، هو أمل الإدارة الأمريكية السابق باستخدام لبنان كقاعدة لإعادة ترتيب سياسى كلى فى الشرق الأوسط . وطوال شهر نوفمبر كان القتال يجتاح البلاد . وقد ردت الطائرات الإسرائيلية على الهجوم الذى وقع على قواتها فى صور بشن غارات انتقامية لقصف مقر قيادة مشتبه فيها للارهاب . كما أعاد الفرنسيون قصف نفس الهدف . وكان ياسر عرفات الذى يخوض معركته الخاصة فى ذلك الحين ضد أعدائه الفلسطينيين الذين تساندهم سوريا وقوارب المدفعية الإسرائيلية محاصرًا على الساحل الشمالى فى طرابلس ، وجود الدروز ـ تحت بصر دمشق المتعاطف ، قتالهم ضد قوات الحكومة اللبنانية والكتائب ، وأصبح مطار بيروت الدولى هدفًا مفضلاً لدى مدفعية الدروز . هذا بينما كانت مليشيات «أمل » الشيعية تحارب الجيش اللبنانى غربى بيروت . أما القوات الإسرائيلية التى كانت تتخندق خلف نهر الأولى فقد وقفت بعيدًا عن غبار المعارك ، وإن ظلت تتوقع هجمات خاطفة .

وفى ديسمبر ١٩٨٣ كانت السفن الحربية الأمريكية تقصف مواقع الدروز والشيعة والسوريين مرة أخرى ، وشنت حوالى ٢٤ طائرة حربية أمريكية هجومًا كبيرًا على القوات السورية . وقد أسقط السوريون طائرتين وقتلوا طيارًا وأسروا آخر .

وفى بداية ١٩٨٤ لم يكن هناك أى نفى للورطة التى تواجهها واشنطن . وكان الخيار بين إرسال المزيد من الرجال مع قوة نيران كبيرة لمحاولة فرض سيطرة نظام الجميل ، أو إخراج القوات من لبنان بأكبر قدر ممكن من الكياسة . وكان الخيار الأول غير مستساغ لسببين رئيسيين : إذ من ناحية ظهر ضعف حكومة الجميل أساسًا بشكل عملى خلال الأحداث الأخيرة ، بحيث لا يمكن لإدارة ريجان تجنب الاعتراف بزيف تفاؤلها وآمالها السابقة باحياء السلطة المركزية فى لبنان ، ومن ناحية أخرى ، كان عام ١٩٨٤ هو موعد الانتخابات فى

الولايات المتحدة ، وأية مغامرة جديدة كبرى فى لبنان تنذر بأن تصبح نقطة تركيز لانتقاد معالجة الإدارة للشئون الخارجية .

وفى أوائل فبراير ١٩٨٤ استخدمت البارجة الأمريكية نيو جيرسى مدافعها الشهيرة عيار ١٦ بوصة لهدم مساحة ٣٠ ميلاً مربعًا قرب بيروت ، وكأنها كانت تنفس عن شعور واشنطن بالاحباط بآخر هدير لنيران المدافع . وبعد أسبوع وافق الجميل على اقتراح سلام سعودى يدعو إلى إلغاء اتفاق ١٧ مايو مع إسرائيل ، وبعد ٢٤ ساعة بدأ جلاء مشاة البحرية المنتظر [وقد وصف رسميًا بأنه إعادة توزيع] . لقد انتهت الغارة الدولية التى أشعلها الغزو الإسرائيلى فى ١٩٨٢ ، وبقى الإسرائيليون ـ الذين لم يسحبوا قواتهم من لبنان حتى ١٩٨٥ ـ بل إنهم أبقوا بعد ذلك وجودًا قويًا فى البلاد بفضل مساندتهم لما يسمى بجيش جنوب لبنان ، وكذلك فعل السوريون والفلسطينيون ، وتركت حكومة الجميل لتدبير أمورها بنفسها .

لقد أنهى جلاء مشاة البحرية دور لبنان المتزايد فى السياسات الداخلية الأمريكية ، ولكنه لم ينه دور الشرق الأوسط . وقبل الانسحاب الأمريكى بقليل أدى سعى جيسى جاكسون للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطى فى انتخابات الرئاسة إلى توجهه لدمشق حيث نجح فى إطلاق سراح الطيار الأمريكى الأسير ، ورأى بعض المراقبين أن جاكسون كان يأمل فى دعم موقفه السياسى بالعمل فى الشرق الأوسط ، وأحبطت الإدارة مناورته فعلاً ، عندما أبرمت واشنطن فى نوفمبر ١٩٨٣ فجأة اتفاقية تعاون استراتيجى جديدة مع إسرائيل ، وكان رد فعل العالم العربى الإحساس بصدمة . إذ بينما كانت الولايات المتحدة لا تزال تزعم التزامها بخطة ريجان ، وانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان ، بدا الاتفاق الجديد وكأنه يكافئ عناء إسرائيل فى كلا الجبهتين . ويشير جورج بول إلى مدى الاعتبارات التى يبدو أنها أثرت على هذه الخطوة بقوله :

. . . إن أبسط تفسير قد يكون أكثرها اقناعًا فى الظاهر : فالقرار . . . وتوقيت هذا القرار كانا ردود أفعال مسئولين يسودهم الارتباك والانزعاج ، والإحباط ، ويشعرون بضغط داخلى شديد ، ويواجهون انتخابات مقبلة ، وهم فى حيرة لمعرفة ماذا يفعلون غير ذلك .

وعلى أية حال فقد كان واضحًا أن سياسة الطريقين التى أعلنتها الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٨٢ أخفقت ، وبدا أن مبادرة ريجان أصبحت الآن فى ذمة التاريخ ، بينما أصبح الأمل فى توسيع السلام المصرى ـ الإسرائيلى عن طريق لبنان مجرد ذكرى طموح محطم . وبدلاً من تحييد سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن قواتها التى سعت الإدارة الأمريكية لإضعاف شأنها برزت أقوى مما كانت . ولم يزعم نظام الرئيس الأسد الفضل فى تجنب

التهديدات التى كان يراها فى طريقى واشنطن التوأمين فحسب ، بل إنه تلقى أيضًا مساعدات سوفيتية لم يسبق لها مثيل لدعم قدرته العسكرية إلى حد لم يكن قد بلغه حتى ذلك الحين . وكانت القوات الفلسطينية الأكثر تمسكًا بمبادئها لا تزال تحتفل بذكرى خروج عرفات من طرابلس .

وبعد أن أوقفت إدارة ريجان خسائرها فى لبنان بدا أنها لا تأبه بالفوضى التى تردت فيها سياستها فى الشرق الأوسط . وتبع الاتفاق الاستراتيجى مع إسرائيل فى ١٩٨٤ سلسلة خطوات تعزز الانطباع بأن واشنطن قد تخلت حتى عن الحد الأدنى من الاهتمام للعمل كوسيط بين إسرائيل والعالم العربى . وفى ربيع ١٩٨٤ ، كانت الدول العربية الصديقة قد أصبحت معادية بعد أن رفضت الإدارة الأمريكية طلبات أردنية وكويتية لشراء صواريخ «ستينجر » المضادة للطائرات التى تحمل باليد ، وسمح للسعودية فقط شراء ثلث طلبها الأصلى من نفس السلاح . وبدا أن الاتهامات بأن الولايات المتحدة قد تحالفت تمامًا مع إسرائيل اتخذت مصداقية جديدة .

وقد دعمت الحساسية المفرطة تجاه اهتمامات إسرائيل ، والتى تميزت بها السياسة الأمريكية كثيرًا فى ١٩٨٤ ، بسياسات الإدارة فى عام الانتخابات ، إذ بينما كانت الإدارة ترضخ علنًا للضغوط الموالية لإسرائيل فى التعامل مع طلبات العرب للحصول على أسلحة ، فإن مجلسى الكونجرس فعلا نفس الشيء فى تنافسهما على تشجيع منح إسرائيل اعتمادات أكبر مما كان يقترحه البيت الأبيض ، وفى الوقت نفسه كان أغلب المتنافسين للترشيح فى انتخابات الرئاسة يسعون فى لهفة لحشد التأييد الموالى لإسرائيل .

غير أن الظروف فى الشرق الأوسط أسهمت أيضًا بقوة فى تجميد البحث عن السلام طوال ١٩٨٤ وكان الأردن والتيار السائد فى منظمة التحرير الفلسطينية مازالا يحققان فشلاً فى الاتفاق على موقف مشترك للاتصال عن طريقه بالولايات المتحدة على أساس مبادرة ريجان . أما إسرائيل فإنها لم تبق على موقفها المعادى للمبادرة فحسب ، بل أنها سرعان ما شغلت أيضًا بانتخاباتها الوشيكة ، وقد أسفرت هذه الانتخابات فى صيف العام عن حكومة ائتلافية مزعزعة بين حزب العمل وكتلة الليكود .

ورغم حالات الاحباط المتكررة ، فقد كان العرب المعتدلون يفضلون الأمل فى أن يكون عدم اهتمام واشنطن بالسلام فى الشرق الأوسط أمرًا عابرًا . ومع أن الملك حسين أصدر فى ربيع ١٩٨٤ تصريحًا قاسيًا يقول فيه إن الولايات المتحدة قد تخلت عن حقها فى أن تكون صانع سلام غير متميز ، فإنه لم يكن راغبًا فى تصديق التحليل الذى ذكره . وينطبق الأمر نفسه على زعماء السعودية والكويت ، الذين هددوا فى غضبهم الأولى لرفض بيع الأسلحة الأمريكية

لهم ، بالاتجاه إلى أى مكان آخر ، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى للحصول على الأسلحة .

والحقيقة أن الأردنيين والسعوديين والكويتيين لا يمكنهم تحمل الاستنتاج بأن الولايات المتحدة قد أدارت ظهرها للسلام عن طريق التفاوض ، وأنها تعتمد على إسرائيل فقط كقلعة معادية للسوفيت [وضد التطرف] .

وكان الملك حسين يرى أن استقرار الأردن وحكمه ، مهددان بالنزاع الفلسطينى الطويل والذى يبدو أنه لا نهاية له ، أما السعودية والكويت ، ونظم الخليج الأخرى ، فقد كانوا يخشون من أن عدم وجود تسوية عربية ـ إسرائيلية سيؤدى إلى انتشار قوى متطرفة معادية فى العالم العربى ، وكان كل منها يعترف بأن الولايات المتحدة هى مفتاح أية تسوية تقوم على أساس صيغة الأرض مقابل السلام . وعلى أية حال فإنه لم يكن فى إمكانها أن تفكر جديًا فى ارتباط وثيق طويل الأجل مع الاتحاد السوفيتى . وكان المعسكر العربى المعتدل قد انضم بقوة إلى هذه الاعتبارات ممثلاً فى مصر التى كانت ملتزمة بقيود لا فكاك منها بعملية سلام ترعاها الولايات المتحدة خلال المستقبل المنظور ، وفى عرفات الذى كانت علاقاته بالمناضلين المتطرفين الآن فى حالة يرثى لها .

وكان من المتناقضات الظاهرة فى ذلك الحين أن عام ١٩٨٤ كان يتميز بالاتهامات المريرة من الزعماء العرب المعتدلين ضد الولايات المتحدة ، وكذلك الجهود المضاعفة من نفس هذه المجموعة لاجتذاب اهتمام الولايات المتحدة إلى تسوية المسألة الفلسطينية بحل وسط . وبينما كان عرفات يطوف بأرجاء العالم العربى محاولاً حشد التأييد ، كان الرئيس المصرى حسنى مبارك يكرس اهتمامًا متزايدًا لتشجيع عقد اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن .

ورغم الشعور المبالغ فيه الموالى لإسرائيل الذى سببته الحملات السياسية الدائرة فى الولايات المتحدة ، كان الرأى العربى البارز هو أن إدارة ريجان أنها تنتظر تفويضًا ثانيًا قبل أن تلقى بثقل الولايات المتحدة الكلى وراء حملة نشيطة تقوم على أساس إطار العمل الذى أعلن بواسطة الرئيس ريجان فى ١٩٨٢ . وقد وجدت أدلة تؤيد هذه النظرة المتفائلة فى معارضة الإدارة لمشروع قانون قدمه السناتور باتريك موينيهان عضو الشيوخ عن نيويورك يطالب سفارة الولايات المتحدة فى إسرائيل بالانتقال من تل أبيب إلى القدس . وقد عززت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية التى أسفرت عن حكومة أئتلافية برئاسة شيمون بيريز زعيم حزب العمل الآمال فى أن صنع السلام الأمريكى قد يكون أكثر ثمرة فى فترة ريجان الثانية فى الرئاسة .

ويبدو أن الجهود العربية لتمهيد الطريق للإفادة من هذه التوقعات قد آتت بعض ثمارها فى نوفمبر ١٩٨٤ ، عندما اجتمع المجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان . وقد بذلت مصر نشاطًا خاصًا فى المساعدة لترتيب الاجتماع . وهو أول اجتماع للمجلس على الأرض الأردنية . وفى

وجه وابل من السباب والهجوم القاسى من سوريا وحلفائها من الفلسطينين المنشقين ، كرر المجلس الوطنى الفلسطينى تأييده من حيث المبدأ لعقد اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن على وضع ترتيب كونفيدرالى بين الضفة الغربية وغزة والأردن ، يستخدم بدوره أساسًا لسلام عن طريق التفاوض.

وابتهج العرب المعتدلون ، إذ أن الأزمة بين الأردن والمنظمة التى عرقلت اتخاذ موقف عربى معتدل قوى منذ ١٩٨٢ ، بدا الآن أنه من الممكن التغلب عليها فى مفاوضات نهائية بين الجانبين حول تفاصيل قد يكون ترتيبها أسهل نسبيًا . وبدا أخيرًا أن أسسًا لمفاوضات هادفة مع الولايات المتحدة يجرى وضعها ، وأنه تم الإعداد لبدء دفعة نشطة من واشنطن لاكمال سعيها من أجل السلام فى الشرق الذى استغرق ١٨ عامًا .

ولم يكن هناك أى شك فى أن هناك خلافات مازالت تفصل بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . ، وقد تحقق ذلك بعد أن توصل الملك حسين وياسر عرفات بعد ثلاثة شهور إلى ما كان يبدو أنه حدث فاصل هام آخر . . وفى فبراير ١٩٨٥ أعلن الزعيمان أنهما توصلا إلى اتفاق على مبادرة سلام مشتركة . ورغم أن التفاصيل الكاملة للاتفاق لم يكشف عنها ، فإن الجانبين اقترحا حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى على أساس مؤتمر دولى يؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية فى اتحاد كونفيدرالى مع الأردن . وكان الشيء الذى لا يمكن إخفاؤه هو استمرار التزام عرفات بهدف الدولة الفلسطينية ، بينما كان حسين يأمل من ناحية أخرى فى كسب قبول الفلسطينيين لشيء أقل تحت مظلة كونفيدرالية .

وقد أضعف هذا الخلاف الجوهرى الانسجام الظاهر الذى كان يسود عندما اجتمع الزعيمان فى فبراير . فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتصور أن المؤتمر الدولى ساحة ذات سلطات ملزمة ، وأنه سيكون ترتيبًا يتكافأ مع الدور الأمريكى فى وضع صيغة للسلام ، وكان الأردن على استعداد للمضى إلى أبعد من ذلك لكى يرى الولايات المتحدة كوسيط ، كما كان أيضًا أكثر استعدادًا لاعتبار المؤتمر مجرد إطار عمل لمفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة . فضلاً عن أنه بينما كان استعداد المنظمة لقبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ مشروطًا باعتراف متبادل من الولايات المتحدة ـ إن لم يكن من إسرائيل ـ بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، فقد حثت الأردن على قبول القرار كخطوة رئيسية نحو بدء مفاوضات رسمية .

وقد أصبحت هذه الآثار المثيرة للانقسام فى وجهات النظر المختلفة ظاهرة خلال عام ١٩٨٥ ، غير أنه فى الجزء الأول من تلك السنة ، حول التفاؤل فى المعسكر العربى المعتدل الأنظار عنها . ومع عودة ريجان إلى البيت الأبيض لفترة رئاسة ثانية والتسليم بأن اتفاق الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى متناول اليد ، بدأت حملة جديدة لإثارة اهتمام أمريكى نشيط لصنع السلام فى الشرق الأوسط .

سنوات ريجان الأخيرة

اتسمت أغلب سنى فترة رونالد ريجان الثانية بالغياب المستمر لأى اهتمام أمريكى بإعادة تنشيط البحث المتوقف عن السلام فى الشرق الأوسط . وفى عامها الأخير فى الحكم فقط أظهرت الإدارة دليلاً على إحساس بأن الأحداث تضطرها إلى أن تقدم نفسها مرة أخرى كصانعة سلام نشيطة . وفى الوقت ذاته ظلت المبادرة مع الأطراف المحليين فى الشرق الأوسط ، وحاولت النظم العربية الموالية للغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية فى البداية تشكيل جبهة موحدة فعالة لتحدث قوة دافعة نحو تسوية سياسية ولكنها أخفقت فى ذلك . غير أنهم بعد هذا الفشل ارتدوا تدريجيًا إلى حالة فقدان للحس غير مثمرة . وكان الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلى هم الذين أظهروا علامات على اهتمام أوسع بحل للمحنة التى يعيشون فيها .

وفى أوائل ١٩٨٥ استقرت الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على استراتيجية كانا يأملان فى أن تحظى فى النهاية بتأييد الولايات المتحدة لسلام عن طريق التفاوض على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة . وكان النهج الجديد يدعو ، كخطوة أولى ، إلى بدء حوار بين وفد أردنى ـ فلسطينى والولايات المتحدة ، ويتيح لواشنطن الفرصة للتحايل على الحظر الذى تفرضه على أى اتصال مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية بالاقتصار على مندوبين فلسطينيين ليسوا مرتبطين رسميًا بالمنظمة ولكنها توافق عليهم .

وإذا أرضت المحادثات المقترحة كل الأطراف ، فإن المرحلة الثانية من المبادرة العربية سوف تستلزم قبول منظمة التحرير الفلسطينية رسميًا لقرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ . وبعد أن تصبح واشنطن والمنظمة قادرتين على الدخول فى علاقات مباشرة ، فسيكون من الممكن التفاوض حول السلام فى الشرق الأوسط باستخدام اتصالات ثنائية بين أمريكا ومنظمة التحرير الفلسطينية وأيضًا فى مؤتمر دولى .

كانت تلك على الأقل هى النظرية التى شرحها الملك حسين بعد عام من اتفاقه مع عرفات على مبادرة السلام المشتركة فيما بينهما . وكانت المشكلة بطبيعة الحال تكمن فى الارتباط بين المرحلتين الأولى والثانية من النهج العربى . وكان من الممكن أن تقبل واشنطن الالتقاء بوفد أردنى ـ فلسطينى ، ولكن الولايات المتحدة لم تظهر أية دلالة على تخليها عن معارضة أى شكل لدولة فلسطينية . ومن ناحية أخرى ، ظل إصرار المنظمة على أن يكون قبولها لقرارى مجلس الأمن مقابل الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره لايتزعزع .

وفى محاولة لتشجيع عقد اجتماع أردنى ـ فلسطينى ـ أمريكى ، فإن الملك حسين لم يحدد

بالضبط النتيجة التى يسعى إليها ، غير أنه لم يكن فى وسعه إلا أن يعتمد على أحد احتمالين : إما أن تعدل واشنطن موقفها بشأن الدولة الفلسطينية ، أو أن تتنازل منظمة التحرير عن البقية القليلة النهائية من هدفها القومى .

وقد استقبلت إدارة ريجان العرض العربى بشكل ودى ولكن بدون حماسة ، وأشادت بالملك حسين لاهتمامه النشيط بصنع السلام ، رغم أن واشنطن رفضت فكرة المؤتمر الدولى . وقد حاول الملك عند اجتماعه بريجان وكبار المسئولين الآخرين فى مايو ، أن يلقى استجابة أكثر فاعلية ، بالقاء بيان كان قد اتفق عليه مسبقًا مع ياسر عرفات ، وفيه :

« . . . على أساس الاتفاق الأردنى مع منظمة التحرير الفلسطينية الموقع فى ١١فبراير١٩٨٥ ، كنتيجة للمحادثات التى أجريتها مؤخرًا مع المنظمة ، ونظرًا لرغبتنا الصادقة فى تحقيق السلام ، فإننا عازمون على التفاوض للوصول إلى تسوية سلمية داخل إطار مؤتمر دولى على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، بما فيها قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ » .

وقد حالت الخلافات الكامنة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية دون أن يحيد الملك حسين بشكل علنى عن الغموض الذى صيغ بعناية فى وصف التسوية النهائية التى يتصورها المعسكر العربى المعتدل . وأشار حسين إلى أن مفاوضات السلام يجب أن تجرى « تحت إشراف » الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن ، ودعا للوصول إلى حل « يضمن للشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير فى سياق اتحاد أردنى ـ فلسطينى كونفيدرالى » أو تحاشى الرد على أسئلة حول السمات الهيكلية لمثل هذا الترتيب . غير أنه الوقت نفسه تقريبًا ، كان طاهر المصرى وزير خارجية الأردن يقدم فى واشنطن تأكيدات بأن أى حل كونفيدرالى « سوف يعنى أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة » .

وقد أدى غموض اقتراح الاتحاد الكونفيدرالى إلى تقويض آمال العرب فى حدوث إحياء فوري لمبادرة ريجان وسرعان ما أصبح واضحًا أن الولايات المتحدة تفضل التمسك برفضها الموافقة على حق تقرير المصير للفلسطينيين ، توقعًا لأن ينفصل حسين سريعًا عن منظمة التحرير الفلسطينية ويتحرك بمفرده نحو عقد تسوية مع إسرائيل حول الأراضى المحتلة .

ومن ناحية أخرى فقد أتاحت دعوة حسين لإجراء حوار أردنى ـ فلسطينى ـ أمريكى الفرصة لإدارة ريجان لكى تشترك فى اعتبارات إجرائية مقابل الاعتبارات الجوهرية التى تتعلق بفرص صنع السلام . وفى أبريل وافقت واشنطن من حيث المبدأ ، رغم اعتراضات إسرائيل ، على الاجتماع بوفد أردنى ـ فلسطينى على شريطة ألا يضم أى أعضاء رئيسيين فى منظمة التحرير الفلسطينية أو منظمات المقاومة الأخرى ، ورغم أن المسألة لم تناقش بصفة مستمرة

على أعلى مستويات الحكومة ، فإن الدبلوماسيين الأمريكيين برئاسة ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون جنوب غرب آسيا كرسوا وقتًا كثيرًا خلال الشهور القلائل التالية لتحديد الفلسطينيين الذين يمكن قبولهم للعمل كمندوبين لمنظمة التحرير الفلسطينية بحكم الأمر الواقع من غير أعضاء المنظمة .

وقد حظى هذا الطلب الأكاديمى على الكثير من الاهتمام العام . غير أنه بينما كان المتحدثون الرسميون باسم واشنطن يعلنون أن هذا العمل جزء ضرورى من عملية السلام ، فإنهم كانوا يكررون دائمًا وفى الوقت نفسه موقف الإدارة المعروف عن المسائل الجوهرية . وقد دفع هذا الموقف العجيب بعض المراقبين المتشككين إلى حث صانعى السلام الأمريكيين على الاهتمام باحتمال أن يكون الجوهر الذى قد يقال للفلسطينيين ـ وعندما يجرى حوار معهم ـ أهم لعملية السلام من الاجتماع ذاته .

وعلى أية حال فإنه بعد الفوز بموافقة الولايات المتحدة على قبول أعضاء فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير فى الوفد الفلسطينى المقترح ، عاد حسين إلى الأردن لإجراء مشاورات مع زعماء منظمة التحرير الفلسطينية . وفى يوليو كانت اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لفتح قد انتهيا إلى الاتفاق على عدة مرشحين لمناصب فى الوفد المشترك . ونقلت القائمة إلى واشنطن عن طريق الملك حسين ، مع منح الولايات المتحدة الكلمة الأخيرة فى عملية الاختيار .

وعند هذه المرحلة عرفت الصحافة العالمية بصورة غير متوقعة شخصيات الفلسطينيين الذين عينوا فى الوفد وأصبح الاجتماع المقترح بين مندوبين أمريكيين ووكلاء عن منظمة التحرير الفلسطينية بؤرة اهتمام عام . ومع أن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت فى البداية أنه لن يسمح لإسرائيل بأن تقرر ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تجتمع مع فريق أردنى ـ فلسطينى مشترك للإعداد لمحادثات سلام فى النهاية ، فإن الإدارة سرعان ما تراجعت . وقيل للملك حسين أولاً إنها وجدت أن اثنين فقط من المندوبين الفلسطينيين المرشحين يمكن قبولهما . وفى الأسبوع الأول من سبتمبر أبلغت واشنطن الملك حسين أنها لم تعد تجد من الممكن الاجتماع مع الوفد المشترك .

وبعد التخلى عن الطريق الذى ظلت تروج له أغلب العام باعتباره طريقًا ممكنًا للسلام فى الشرق الأوسط ، تركت واشنطن المهمة دون إنجاز مؤقت . وفى أكتوبر ، بدأ المسئولون الأمريكيون يحاولون إيجاد نهج جديد بالرجوع إلى خطة حسين عن المؤتمر الدولى .

وقد هيأت زيارة أخرى للملك حسين المناخ لأول تعبيرات غير حاسمة من واشنطن عن الاهتمام بالمؤتمر الدولى ، وقد تحدث حسين علنًا عن الاختلاف الجوهرى بين الفكرة الأمريكية

عن المؤتمر وفكرته هو كما يلى :

« لقد قدمت الولايات المتحدة اقتراحًا يتعلق بالمؤتمر الدولى ، وقد بدا بعد الدراسة الدقيقة أنها تقترح مؤتمرًا بالاسم فقط ، بينما نصر نحن من ناحية أخرى على ضرورة أن تكون للمؤتمر سلطات واضحة .

وكان هناك اختلاف آخر هام حول دور منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر الدولى . إذ كان الملك حسين يرى أن القبول المسبق من المنظمة لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ينبغى أن يكون كافيًا لتأكيد اشتراك المنظمة . وكانت الولايات المتحدة تتمسك فى البداية بأنها لا يمكن أن تلتزم بقبول اشتراك المنظمة حتى بمثل تلك الشروط . وخلال بقية العام استمرت مسألة المؤتمر الدولى المحتمل موضوعًا رئيسيًا للمناقشة بين الولايات المتحدة والأردن . وفى نوفمبر أصدر ياسر عرفات تحت ضغط من مصر والأردن ، بيانًا يعلن فيه تبرؤ التيار الرئيسى فى المنظمة للإرهاب الدولى . وشجب « إعلان القاهرة » ـ كما أصبح يسمى «كل أعمال العنف التى تقع خارج [فلسطين] وكل أشكال الارهاب » . ورغم الوعد ببذل جهود عاجلة لردع أية انتهاكات لهذا الموقف ، فقد أكد الإعلان مرة أخرى « حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال فى الأراضى المحتلة . . . » وقد فسر المتحدثون باسم المنظمة ذلك بأنه لا يستبعد القيام بأعمال عنف فى الأراضى المحتلة أو فى إسرائيل .

وفى أوائل يناير ١٩٨٦ التقى حسين مع ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى لندن . وقد حث الملك واشنطن على الموافقة على أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ يكسب المنظمة مقعدًا فى أى مؤتمر دولى للسلام ، كما كرر رأيه بأن المؤتمر يجب أن تكون له سلطات حاسمة .

وفى ٢١ يناير تلقى الملك حسين ردًا عدلت فيه واشنطن موقفها بصورة طفيفة : إن الولايات المتحدة لا تزال ترى أن المؤتمر الدولى سيكون مجرد مراسم شكلية ، على أن يتوقف التحرك الرئيسى نحو السلام على إجراء مفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع . ولم توافق أمريكا أيضًا على أن تكون للمؤتمر سلطات حاسمة . ومع ذلك فإن واشنطن أصبحت الآن توافق على أن لأطراف المفاوضات أن يعرضوا على المؤتمر أية خلافات بينهم . كما تلقى حسين أيضًا ردًا على السؤال الخاص باشتراك المنظمة جاء فيه :

عندما يتضح علنًا أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، واستعدادها للتفاوض على السلام مع إسرائيل ، وأنها نبذت الإرهاب ، فإن الولايات المتحدة سوف تقبل حقيقة توجيه دعوة للمنظمة لحضور مؤتمر السلام .

كان هذا تنازلاً صغيرًا ، فالرسالة الأمريكية لم تكتف بأنها لم تقرر ضمنًا عدم اعتبار

الولايات المتحدة لاعلان القاهرة تخليًا عن الإرهاب فحسب ، بل إنها أضافت طلبًا آخر قدمته لمنظمة التحرير الفلسطينية ويجب أن ترد عليه قبل أن يتسنى دعوتها إلى مؤتمر السلام ، وهو أن تبين بوضوح وبشكل علنى أنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل بشأن السلام » .

ولم يكن فى استطاعة زعماء منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن ينظروا إلى ذلك بارتياب عميق، إذ أنه على النقيض من المرونة النسبية لإدارة كارتر تجاه هذه المسألة ، أظهرت إدارة ريجان إصرارًا شديدًا على أن قبول المنظمة غير المشروط للقرارين رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ فقط سيكون مقبولاً ، ولو أن نفس المشاهد الدقيقة استخدمت للحكم على التعبيرات الوشيكة عن استعداد المنظمة « للتفاوض مع إسرائيل بشأن السلام » فإن المنظمة قد لا تجلس أبدًا فى مؤتمر السلام ، لأنه من الصعب تصور أن تعلن المنظمة استعدادها غير المشروط للسلام مع الدولة اليهودية .

غير أن حسين كان فى ذلك الحين تحت ضغط متزايد ، فقد بدا أن مبادرته للسلام لا تؤدى إلى أى شيء ، كما أنه كان ينتظر قرارًا وشيكًا من واشنطن حول طلبه لشراء أسلحة متقدمة بمبلغ بليونى دولار تقريبًا . وخلال الأيام الأخيرة من يناير حاول حسين أن يقنع عرفات باصدار إعلان واضح بقبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ولم يتزحزح عرفات عن موقفه . فقد أصر على أن موقف واشنطن لا يمكن قبوله . وحث حسين على أن يسعى للحصول على التزام أمريكى إضافى « بتأييد حق الفلسطينيين فى تقرير المصير » .

وعندما ارتضى الملك حسين ذلك ، قوبل برفض فظ . وأبلغ بأن الولايات المتحدة تتمسك بموقفها الأصلى . وعند نقل ذلك لزعماء المنظمة ، طلبوا من الملك الاتصال مرة أخرى بالأمريكيين حول نفس الطلب ، وفعل ذلك مرة أخرى ، فتلقى نفس الرد . وفى نفس الوقت اقترحت واشنطن أن يمضى الأردن فى بذل جهوده لترتيب تسوية مع إسرائيل بغير منظمة التحرير الفلسطينية .

ورفض الملك حسين العرض . ومع ذلك فإنه رغم تلقيه فى الوقت نفسه تقريبًا ما يفيد أن الكونجرس عارض صفقة الأسلحة التى يطلبها مما جعل من المستحيل على إدارة ريجان إبرامها . فإنه استمر يشجع منظمة التحرير الفلسطينية على قبول قرارى الأمم المتحدة .

وعند هذه المرحلة ، تلقى حسين بعض التأييد الرمزى لتعامله مع منظمة التحرير الفلسطينية . إذ أن إدارة ريجان التى بدا أنها تأمل فى تخفيف خيبة أمل الملك بشأن صفقة الأسلحة ، دعمت إعلانها السابق عن احتمال مشاركة المنظمة فى مؤتمر السلام ببيان يؤيد «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » .

ولم يكن هناك جديد على الاطلاق فى هذه الصيغة ، فقد ظهرت منذ مدة طويلة فى بيانات السياسة الأمريكية ، ومن بينها البيانات التى حوت مبادرة ريجان ، ولم يغب ذلك عن نظر زعماء منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أوضح عرفات ذلك للملك حسين وهو يسلمه ثلاثة نصوص مختلفة الصياغة عن «قبول مشروط للقرار رقم ٢٤٢ » كانت المنظمة قد أعدتها لإصدارها فى وقت واحد مع « تعهد من الحكومة الأمريكية بتأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى » . وهنا أيضًا لم يكن هناك شيء كثير جديد . فقد قررت المسودات بوضوح استعداد المنظمة للمشاركة فى مؤتمر دولى بقصد التفاوض حول تسوية تؤكد « حق الفلسطينيين فى تقرير المصير » فى سياق اتحاد أردنى ـ فلسطينى كونفيدرالى ، كما أشارت أيضًا إلى رأى منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تجرى المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتعلقة بالمسألة الفلسطينية بما فيها قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ . وأخيرًا أكدت كل مسودة إدانة المنظمة ورفضها للإرهاب ، الذى سبق أن أكدته فى إعلان القاهرة .

وكانت هناك اختلافات دقيقة فى النصوص ، أهمها تلك التى تتعلق بموقف المنظمة حول طبيعة المؤتمر الدولى ، فقد أشارت المسودة الأولى إلى استعداد المنظمة لحضور أى مؤتمر دولى يتمتع بسلطات فعالة ، ويدل عدم وجود هذه العبارة المخففة فى المسودتين الأخريين إلى حدوث بعض المرونة .

ومع ذلك فإن أكثر التفسيرات المشجعة للاعلانات المقترحة لا يترك أى شك فى أن أيًا منها لن يكون مقبولاً من إدراة ريجان . وكانت المنظمة يربطها قبول قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسيطينية قد أدت إلى رد فعل أمريكى سلبى . ولم ينكر جيان تال لوزارة الخارجية الأمريكية انتقاده لمسودات منظمة التحرير الفلسطينية :

« إن عبارة [كل قرارات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة بالموضوع] تشمل ملء حقيبة من الوثائق ، التى تعترض الولايات المتحدة وإسرائيل على بعضها ، وتستطيع المنظمة أن تذكر القرارات التى تفضلها ولكن ليس بهذه الطريقة بحيث تضعها عل قدم المساواة مع قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ أو أن تخفف من قبولها لهذه القرارات » .

وإذا كان زعماء منظمة التحرير الفلسطينية يأملون فى ممارسة ضغط سياسى عندما عرضت المنظمة على واشنطن الاختيار بين التخلى عن معارضتها حق تقرير المصير الفلسطينى ، أو الوقوف عارية أمام الرأى العام العالمى باعتبارها العقبة الوحيدة لصدور اعتراف واضح من المنظمة لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، فإنهم يكونون قد بالغوا فى موقفهم بشكل سيئ . لأنه بمثل

هذا التحفظ الذى يتيح خط رجعة فى قبول قرارات مجلس الأمن المقترح ، فإن عرفات ورفاقه إنما يطالبون الولايات المتحدة فى الواقع لا أن تعكس موقفها بشأن الدولة الفلسطينية فحسب، بل وأن تعدل أيضًا أحد شروطها الرئيسية للتعامل مع المنظمة مباشرة .

وظلت الأزمة الأمريكية ـ الفلسطينية ثابتة بقوة . وإذ رأى الملك حسين أنه ليست هناك احتمالات مباشرة للمضى فى مبادرة السلام المشتركة ، فقد انقسم على منظمة التحرير مرة أخرى ، ودون أن يناقش مغزى مجموعة الشروط الكاملة الواردة فى مذكرة واشنطن فى ٢١ يناير اتهم الملك عرفات بأنه انتهك تفاهمًا سابقًا بينهما برفض قبول القرار رقم ٢٤٢ بعد أن كانت الولايات المتحدة قد وافقت على اشتراك المنظمة فى المؤتمر الدولى . وأعلنت الأردن فى ١٩ فبراير أن الملك لم يعد يمكنه التعاون سياسيًا مع زعامة منظمة التحرير الفلسطينية حتى تصبح كلماتهم ملزمة لهم . . » .

لم تتوان المنظمة فى الدفاع عن موقفها . وفى بيان أصدرته من مقرها الرئيسى فى تونس ، عرضت اللجنة التنفيذية للمنظمة وجهة نظرها حول حملة السلام العربية الفاشلة طوال عام، قالت فيه :

« كان المفترض أن يعقد اجتماع لوفد أردنى ـ فلسطينى مشترك مع ريتشارد ميرفى [مساعد وزير الخارجية الأمريكى] . وتم الاتفاق مع حكومة الأردن على وضع مشروع برنامج متكامل يشمل اعترافًا أمريكيًا بمنظمة التحرير الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فيها حق تقرير المصير ، وضمانات سياسية للمنظمة من أجل عقد المؤتمر الدولى ، وذلك مقابل قبول منظمة التحرير الفلسطينية القرارات الدولية ومن بينها القرارين رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ . غير أن اجتماع الوفد المشترك مع ميرفى لم يتم ـ كما هو معروف للجميع ـ لأن الولايات المتحدة تراجعت عن وعودها للأردن . فكيف يطلب من المنظمة وحدها أن تعترف بقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ بينما ترفض الولايات المتحدة الاعتراف مقابل ذلك بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير ؟ وكذلك رفض تقديم كل الضمانات السياسية للمنظمة التى تشكل النقطة الجوهرية للمحادثات مع الأردن والتى تتعلق بترتيبات اجتماع الوفد المشترك مع المبعوث الأمريكى ؟ فكيف يمكن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية مسئولة عن التراجع فى حين أن المنظمة لم تقبل القرار رقم ٢٤٢ قط بدون ربطه بكل قرارات الأمم المتحدة الأخرى ، والحق فى تقرير المصير ؟ « لا شك أن مسئولية الفشل تقع على عاتق التراجع الأمريكى . وقد كانت مصداقية الولايات المتحدة دائمًا موضع شك » .

غير أن بيان المنظمة بدا أنه يضفى بعض المغزى بصورة غير مباشرة على إدعاء الملك حسين بأنه كان مخدوعًا بشأن مدى مرونة المنظمة ، حيث قال البيان :

« لقد أوفت المنظمة بوعدها لشعبها وللأمة العربية . وهى لم تنكص قط عن النضال . . . ومن ثم فإن المعيار الحقيقى لمصداقيتها هو التزامها الثابت بحقوق شعبها وكفاحها فى سبيل هذه الحقوق » .

وفى أعقاب انهيار التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية شرعت الحكومة الأردنية فى ممارسة تحدٍ غير معلن لدور المنظمة باعتبارها ممثلاً وحيدًا للفلسطينيين فبعد أيام من انتهاء محادثات حسين وعرفات ، أصدر مجلس النواب الأردنى بيانًا يؤيد فيه موقف الملك ويؤكد أن البرلمان يتحدث باسم الفلسطينيين فى الضفة الغربية . وفى حين أكد حسين استعداده لاحترام أى قرار للفلسطينيين للابقاء على المنظمة باعتبارها المنظمة الوحيدة التى تمثلهم ، فإنه أضاف قائلاً أن الأردن سوف ترحب بأى « جهاز » آخر ، وقال :

« على الفلسطينيين الآن أن يتخذوا قرارًا . . . هل هم سعداء بضم إسرائيل الذى يزحف على أرضهم ، واحتمال طردهم من فلسطين ؟ . . . إذا كانوا غير سعداء بذلك ، فماذا يريدون منا أن نفعل فى هذا الصدد ؟ » .

وازدادت العلاقات بين الأردن والمنظمة تدهورًا فى الأشهر التالية ، وسرعان ما برز على السطح أن رئيسًا سابقًا لمخابرات منظمة التحرير الفلسطينية استجاب لدعوة حسين باجراء تغيير فى زعامة المنظمة ، وذلك بتنظيم حركة مناوئة لعرفات فى الأردن . وفى يوليو أغلق الأردن كل مكاتب فتح فى البلاد وطرد واحدًا من مساعدى عرفات الرئيسيين .

وجاء رد الفعل الأمريكى على انهيار التعاون بين الأردن والمنظمة على الفور ، فقد قال متحدث باسم الخارجية الأمريكية : « لقد فشلت المنظمة الآن فى اختبار الملك بينما يتحرك التاريخ قدمًا » ولم يثر ذلك دهشة أحد . لقد كانت ملاحظاته إشارة مبكرة إلى أن واشنطن تؤيد جهود الملك حسين الذى تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية بمناشدته الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة مباشرة بقوله :

« على كل الأطراف الآن أن تجد أساسًا آخر للتحرك نحو سلام ضرورى غير منقوص عن طريق التفاوض ، بما فى ذلك حل المشكلة الفلسطينية » .

وبالمثل كان رد الفعل الإسرائيلى حيال الانشقاق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية غير مثير للدهشة ، فقد رحبت القدس بالتطور الجديد ، وإن كانت لم تعدل قط عن معارضتها لاشتراك المنظمة فى عملية السلام أو اصرارها على المفاوضات المباشرة مع الأردن باعتبارها الطريق إلى حل مستقبل الضفة الغربية .

وخلال بقية عام ١٩٨٦ سعت الولايات المتحدة وإسرائيل لتحسين صورة الملك حسين بين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . وفى أغسطس أعلن حسين عن خطة خماسية للتنمية فى

الضفة الغربية وغزة تبلغ تكاليفها ١,٣ بليون دولار ، كان سيحصل عليها إلى حد كبير من تبرعات دولية . وفى نوفمبر تم إنشاء فرع من بنك القاهرة ـ عمان فى مدينة نابلس ، وهو أول بنك عربى تسمح إسرائيل بفتحه فى الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧ . ويقال إن هذه الخطوة قد اتخذت على أساس اتفاق سرى بين البنوك المركزية فى إسرائيل والأردن يسمح باشراف مشترك على المرفق الجديد . وبعد أن أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الآن على الخطوط الدبلوماسية الجانبية ، بدا أن الفلسطينيين سوف يرون الفوائد المحسوسة التى تستطيع زعامة حسين أن تجلبها لهم . وفى الصيف اتخذ شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل خطوة أخرى كان يبدو أنها تستهدف بصورة جزئية على الأقل تعزيز صورة الملك ، وذلك بتأييد فكرة عقد مؤتمر دولى يستخدم كمظلة لمفاوضات مباشرة .

كان قلائل يتوقعون أن تؤدى أى من هذه التحركات إلى بعث عملية السلام فى المستقبل القريب . إذ أن بيريز كان مقررًا أن يسلم رئاسة الوزارة إلى شريكه فى الأئتلاف الوزارى ، اسحق شامير زعيم كتلة الليكود فى الخريف . وعندما وقع التغيير فى أكتوبر ، أبقى شامير ـ كما كان متوقعًا ـ على معارضته القوية لأى شكل من المؤتمرات الدولية . كما أن أغلبية العرب فى الأراضى المحتلة ـ من ناحية أخرى ـ رغم ترحيبهم بخطط دعم اقتصادهم المتدهور ، ظلوا على ولائهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد ظهر موقفهم بوضوح من خلال وسائل مختلفة ، كان من بينها استطلاعات الرأى والمظاهرات الجماهيرية . وأخيرًا فإن الملك حسين الذى لم يكن أقل لهفة على إعادة تأكيد سلطته على الضفة الغربية ، لم يظهر أية دلالات على استعداده للدخول فى مفاوضات مع إسرائيل بدون مساندة قوية من العالم العربى .

وكان واضحًا فى الوقت نفسه أن إدارة ريجان غير متحمسة بشأن استكشاف سبل أخرى للسلام . وكانت الايماءات العابرة بين حين وآخر ، والتى اتسم بها اشتراك الولايات المتحدة فى المشكلة الفلسطينية منذ سحب مشاة البحرية من لبنان فى فبراير ١٩٨٤ قد تناقصت شيئًا فشيئًا حتى توقفت عن التحرك فعلاً . وكرست واشنطن بصورة متزايدة أى اهتمام يمكن منحه للشرق الأوسط على مسائل أخرى ، على رأسها موجة الارهاب الدولية التى بدأتها عناصر عربية مناوئة لمنظمة التحرير الفلسطينية فى ١٩٨٥ ، والحرب بين إيران والعراق ، وفى شتاء ١٩٨٦ وطوال عام ١٩٨٧ فإن الفضيحة التى استمرت طويلاً بسبب مبيعات الأسلحة سرًا لإيران [وتحويل أجزاء كبيرة من متحصلاتها إلى قوات المتمردين فى نيكاراجوا التى تؤيدها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية] لم تؤد إلى شل حركة الإدارة داخليًا فحسب ، بل وأضعفت مصداقيتها أيضًا بين الدول العربية المعتدلة .

وعقب زيارة قام بها اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل لواشنطن فى أوائل ١٩٨٧ وصف

مسئول لم يذكر اسمه بوزارة الخارجية الأمريكية بوضوح الدرجة التى ضعف بها اهتمام أمريكا بالسعى إلى تسوية فى الشرق الأوسط . وإزاء ثلاث سنوات تقريبًا من الإهمال الأمريكى للمشكلة ومعارضة شامير العنيدة للمؤتمر الدولى وللتنازلات الإقليمية الأخرى المطلوبة من إسرائيل ، والانتخابات الأمريكية المقرر أن تجرى فى أواخر ١٩٨٨ ، وصف المسئول الأمريكى « عملية السلام بأنها فى حالة (غيبوبة) ولكنها لم تمت » . وبدا للبعض أن هناك أسسًا متزايدة للتساؤل عما إذا كان هذا الوصف ليس تشخيصًا فيه تفاؤل أكثر مما ينبغى .

وبقيت هذه الشكوك دون أن تتبدد خلال بقية العام . ومع ذلك فإنه لم يظهر أى شعور عام سواء فى الولايات المتحدة أو الشرق الأوسط بالقلق بشأن عدم وجود أية محاولات للتحرك نحو تسوية عربية ـ إسرائيلية حتى نهاية ١٩٨٧ وقوى الاحساس الجديد بضرورة التحرك بصورة ملحة نتيجة لأعمال الانتفاضة المستمرة التى اندلعت فى ديسمبر بين سكان الضفة الغربية وغزة .

وعندما أخذت أنظار العالم تتركز على منظر القوات الإسرائيلية وهى تقمع المدنيين الفلسطينيين شهورًا طوالاً ، طرحت واشنطن مبادرة سلام جديدة سيشار إليها فى الفصل التالى . غير أنه فى ربيع عام ١٩٨٨ أشارت الأدلة إلى أن المقترحات الأمريكية لم تقدم إلا القليل مما لم يسمح من قبل ، إن كانت قدمت شيئًا .

وبقى أن ترى ما إذا كان بحث أمريكا عن السلام الذى أصيب بالغيبوبة سوف يجرى إحياؤه أخيرًا أم إن الأمر ببساطة مجرد إعطاء ارتعاشة ـ قبل أن يستقر فى السكون الدائم ـ للتيبس الذى يصحب الموت !

٥

هل هى مقدمة لصلاة الجنازة ؟

إن تقدير الجهود الأمريكية لتشجيع إنهاء النزاع العربى ـ الإسرائيلى يسفر عن نتائج مختلطة . . لقد شهد عقدان من الزمان الكثير من التغيير فى الشرق الأوسط . كان بعضه نحو الأفضل ، والبعض الآخر يثير التساؤل عما إذا كانت الفوائد التى نجمت عنه سوف تبقى . .

إن أوضح إنجاز أمريكى فيما يتعلق بالنزاع العربى ـ الإسرائيلى ذاته حتى الآن هو السلام بين مصر وإسرائيل . ومهما يقدم فى المستقبل ، فسوف يظل ذلك حدثًا سياسيًا فاصلاً فى تاريخ الشرق الأوسط ، وأيضًا فى تاريخ الدبلوماسية الأمريكية . وستأخذ اتفاقيات سيناء ـ ٢ وكامب ديفيد مكانها بحق فى حوليات الجهود الدبلوماسية المبدعة والمثمرة . .

وفيما يتعلق بالمصالح الأمريكية الأوسع ، فإن الأدوار التى وضعت بذور التطور بواسطة هنرى كيسنجر وجيمى كارتر لاخراج اتفاقية سيناء ـ ٢ إلى حيز الوجود دعمتها بعد ذلك معاهدة ١٩٧٩ للسلام بين مصر وإسرائيل . وهى لم تقلل إلى حد كبير الآثار المزعجة للتوترات العربية ـ الإسرائيلية على صانعى السياسة الأمريكية فحسب ، بل إنها حققت ذلك فى الوقت الذى كانت تبعد فيه الاتحاد السوفيتى عن المجرى الرئيسى للتيارات السياسية المعاصرة فى الشرق الأوسط . ومع جعل دور موسكو هامشيا ، وعجز العرب المعارضين للتحول فى موقف مصر عن عمل أى شيء أكثر من التنفيس عما يشعرون به من إحباط بكلام طنان وبمضايقات ، دون أن يكون لذلك أهمية أساسية ، وببعض أعمال العنف والإرهاب بين حين وآخر ، فقد بدا أن واشنطن قد ضمنت لنفسها موقعًا مناسبًا باعتبارها القوة الخارجية المسيطرة فى الشرق الأوسط .

ومن ناحية أخرى ، فإن اتفاقيات سيناء ـ ٢ وكامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ

الإسرائيلية التى تمت تحت رعاية أمريكيه لم تكن خبطات دبلوماسية بسيطة ، ومع ذلك كان السؤال منذ البداية « وماذا بعد ذلك ؟ » .

وكانت الصعوبة البدائية فى المرحلة الأولى لاتفاقية سيناء ـ ٢ تتعلق بالمدى الذى يمكن أن تمتد إليه عملية السلام المصرية ـ الإسرائيلية ، غير أنه فى عهد كيسنجر وفلسفة الخطوة خطوة ، التى تفرض تجنب المسائل الأساسية ، أمكن تفادى هذا السؤال . وبعد المعاهدة بين القدس والقاهرة فى ١٩٧٩ بلغت سياسة الخطوة خطوة نهاية الطريق على المحور المصرى الإسرائيلى على الأقل ، واتخذ سؤال « وماذا بعد ذلك ؟ » أبعاد قهرية فى بحث أمريكا عن السلام فى الشرق الأوسط .

وجاءت المحاولة الأساسية الأولى للعثور على إجابة للسؤال فى عهد إدارة ريجان بين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ فى لبنان ولم تفلح رطانة العلاقات العامة عن إخفاء مغزى الانسحاب النهائى لمشاة البحرية الأمريكية من تلك الدولة تحت زعم « إعادة توزيع القوات » . وإذا كانت أطراف الشرق الأوسط المحلية المعارضة لاتجاه جهود صنع السلام الأمريكية لم تكن من القوة حتى تعرقل الترتيب الذى تم بين مصر و إسرائيل ، فقد كانت على الأقل قادرة على منع فرض سلام إقليمى أمريكى لا توافق عليه .

و بعد أن احترقت واشنطن فى بيروت ، تجنبت تقديم مبادرات أخرى هامة واقتنعت بجس النبض بشأن إمكان عقد اتفاق بين الملك حسين و إسرائيل ، وبعد منتصف ١٩٨٧ أعطت الكثير من الاهتمام العلنى لإمكان عقد مؤتمر دولى للسلام لتسوية النزاع العربى ـ الإسرائيلى مرة واحدة وكليًا .

ورغم الضجيج الذى صاحب ذلك فقد كانت هناك شكوك جدية حول إمكان عقد مثل هذا المؤتمر ، أو أن تكون هناك أسس لمفاوضات مثمرة إذا عقد فعلاً . وكان بعض هذه الشكوك ناجمًا عن اعتبارات مباشرة هى : بدء الحملات النشيطة فى الولايات المتحدة لانتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ ، والتى إذا استرشدنا بالتقاليد ، فقد كان من المؤكد أن تستبعد الدبلوماسية الأمريكية الفعالة فى الشرق الأوسط خلالها و : الانقسامات العميقة فى إسرائيل والخلاف بين حزب العمل وكتلة الليكود حول حكمة الاشتراك فى مؤتمر دولى ، والمسألة الشائكة حول تمثيل الفلسطينيين فى مثل هذا الاجتماع ، فهل يمثلون ؟ وإذا كانوا فكيف يكون التمثيل ؟

وثارت شكوك أخرى حول مسائل سياسية أكبر . وكما أشارت تعليقات شيمون بيريز بصفته أكبر المناصرين بصراحة فى إسرائيل لمؤتمر الشرق الأوسط ، فإنه كان لا يتوقع أكثر من أن يكون هذا المؤتمر مظلة يتم إقرارها دوليًا لإجراء محادثات مع الأردن تستهدف كما يبدو إقامة

نوع من حكم ثنائى إسرائيلى - أردنى على الأراضى المحتلة الباقية . وثار جول كثير حول إمكان إغراء الملك حسين على الاستجابة لمثل هذه الصفقة . كما أن واشنطن أيضًا ، التى تؤيد معتقدات إسرائيل الأساسية ظلت لا تتزحزح عن موقفها بأن تقرير المصير الفلسطينى الكامل ليس خيارًا صالحًا للبقاء فى أى شكل من أشكال التفاوض .

وفى مثل هذه الظروف ، فإن نهاية فترة إدارة ريجان الثانية كانت تقترب بدون أن تغرس فى النفوس أى أسس للتفاؤل . وبدا سؤال « وماذا بعد ذلك ؟ » يتخذ أبعادًا ليست قهرية فحسب ، بل وقد تكون منذرة بالسوء باعتباره سؤالاً طويل الأجل . ومع تأرجح الشرق الأوسط بين الأهداف المتعارضة للأطراف الكبار لم تعد المسألة مجرد توسيع السلام المصرى - الإسرائيلى ، بل هى فى النهاية الحفاظ على ما حققه صنع السلام حتى ذلك الحين .

النهج الأمريكى : ١٩٦٧ - ١٩٨٨

فى عام ١٩٦٧ وضعت الولايات المتحدة أنظارها على تحقيق حل نهائى للنزاع العربى - الإسرائيلى . وكان مدى الانتصار الإسرائيلى فى حرب الأيام الستة ، وفوق كل شيء الأراضى العربية الفسيحة التى سقطت تحت يد إسرائيل عند انتهاء القتال قد اعتبرا أنهما يقدمان المفتاح لسلام إقليمى عادل ودائم . وكانت صيغة « الأرض مقابل السلام » هى الصيغة المباشرة التى ترى واشنطن أنها سوف تضمن تسوية دائمة بين إسرائيل والعالم العربى . ومع أن صانعى السلام الأمريكيين امتنعوا عن تحديد المدى الكامل للأراضى التى ينبغى أن تعيدها إسرائيل ، فقد كان وليم روجرز يؤيد إجراء أقل تغييرات فى الحدود ، وهو ما أعلنه الرئيس جونسون قبل ذلك عندما حذر بأن السلام الحقيقى لا يمكن أن يعكس « ثقل الغزو » .

وقد بدا نهج الأرض مقابل السلام الآن أبعد عن التحقيق من أى وقت مضى . ففى عام١٩٨٧ كان هناك ما مجموعه ١٣٠ مستوطنة يهودية فى الضفة الغربية وحدها ، و ٦٠ ألف إسرائيلى يعيشون داخل حدود هذه المدن الاستيطانية . وهذه الأرقام لا تشمل أحياء المستوطنين التى أنشئت على مشارف وضواحى القدس الشرقية [العربية] وأكثر من ٨٥ ألف إسرائيلى يقطنون فيها ، علاوة على سياسات الإستيطان الإسرائيلية النشيطة فى مناطق أخرى غير الضفة الغربية كانت لها آثار شديدة ، و١٥ مستوطنة على الأقل يقطنها ١٥٠٠ مستوطن على الأرض متناثرة فى قطاع غزة الصغير ، بينما توجد حوالى ٣٨ مستوطنة وأكثر من ٧٠٠ساكن يهودى فى مرتفعات الجولان السورية .

إن المغزى السياسى لذلك لا يكشفه مجرد القلة العددية لسكان المستوطنات بالمقارنة بحوالى ١,٥ مليون فلسطين يعيشون فى الأراضى المحتلة . إذ أن المستوطنين اليهود يمثلون طليعة

أطماع توسعية سافرة أخذت تتضخم وتنتشر في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وأثرت بصورة متزايدة على سياسات إسرائيل . كما أن الاضطراب والنفقات التي أحدثها إجلاء حفنة من المستوطنين اليهود من سيناء في ١٩٨١ ـ وهي منطقة لم تحظ قط بالأهمية التي للضفة الغربية وقطاع غزة في أيديولوجية التوسع الإسرائيلي ، لا تعطي سوى فكرة باهتة عن المشكلات التي سوف تصحب أية محاولة ممكنة على الأرجح في الأراضي المحتلة الباقية .

ثم إن أي تقييم للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة يجب أن يمضي إلى أبعد من إحصاء المستوطنات والمستوطنين ، إذ بالإضافة إلى ذلك ، هناك البنيات الأساسية الواسعة من أنظمة النقل والكهرباء والماء التي تربطها بإسرائيل . والشيء الذي ينبغي أن يحسب هو القدر الكبير من الأرض التي استبعدت من السيطرة الفلسطينية خلال الاحتلال ، فقد استخدمت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من الإجراءات بصورة واسعة لانتزاع أراضي السكان المحليين . ويقدر ميرون بنفينيستي أن عمليات المصادرة وتقييد استخدام الأراضي في منتصف ١٩٨٥ وضعت ٥٢٪ من الضفة الغربية تحت سيطرة إسرائيلية فعالة ، ويقول دون بيرتيز إن « نسبة تصل إلى ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية قد تكون متاحة للاستخدام اليهودي فقط . وتقدر «آن ليش » إن ٣٠٪ من قطاع غزة كانت تغطيه المستوطنات الإسرائيلية والطرق المؤدية إليها في عام ١٩٨٥ .

ويمكن القول في إنجاز إن العشرين عامًا الماضية لم تشهد نمو أيديولوجية التوسع والسلطة السياسية داخل نظام الدولة الإسرائيلية فحسب ، بل وأيضًا صياغة روابط رئيسية بين إسرائيل ومساحات هامة من الأراضي الإقليمية المشاع التي كانت واشنطن تأمل أصلاً في أن تراها تتم مقايضتها من أجل تسوية دائمة في الشرق الأوسط . ولم يحدث إخفاء لأي من العمليتين ، فكلتاهما كانتا ظاهرتين فعلاً خلال أيام من نهاية حرب ١٩٦٧ ، وازدهرت كلتاهما في السنوات التالية ، وكان من الملحوظ كذلك التكاليف المرتفعة لبرنامج الاستيطان الإسرائيلي . ورغم أنه من الصعب الحصول على أرقام حاسمة ودقيقة ، فإنه يبدو أن رؤوس الأموال التي استثمرتها إسرائيل بين ١٩٦٧ و ١٩٨٣ في المشروعات المدنية في الضفة الغربية وحدها كان مجموعها ١,٥ بليون دولار .

ولا مناص هنا من إثارة سؤال عن العوامل التي أثرت في بحث أمريكا عن السلام في الشرق الأوسط بما سمح لهذا الوضع من الأمور أن يوجد .

من الصحيح بطبيعة الحال أن السياسة الأمريكية لم تنشأ من فراغ ، فالعرب والإسرائيليون وغيرهم يسعون لتحقيق مصالحهم كما يرونها . غير أنه في حين أن كثيرين جدًا من المشاركين قد أثروا على الأحداث بحيث لا يمكن إلقاء مسئولية التطورات التي وقعت منذ ١٩٦٧ على

طرف واحد ، فإن تاريخ مشاركة واشنطن فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى يكشف سمات عديدة هامة فى صياغة وتنفيذ السياسة الأمريكية التى ساعدت على تشكيل الحالة الحاضرة للمسألة .

وبمعنى شامل ، كان من الواضح أن واشنطن فشلت فى أن تستقر على مفهوم ثابت يحدد هدف وطبيعة السلام الذى تأمل فى تشجيعه فى الشرق الأوسط . ويتضح ذلك فى الآراء المختلفة التى اتخذتها الولايات المتحدة إزاء الأدوار التى يقوم بها الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، والفلسطينيون .

ففى عام ١٩٦٧ أصرت إدارة جونسون على تحقيق تسوية نهائية بسبب اقتناعها بأن الأهداف الأمريكية فى الشرق الأوسط لم تعد تخدم بمعالجة النزاع العربى ـ الإسرائيلى على أساس صيغة التكامل الإقليمى ، ومن ثم فإن الهدف هو السعى إلى قرار محدد بالهدف الرئيسى للقضاء على مشكلة لم تعد السيطرة عليها ممكنة ، وقد أثبتت قدرتها فعلاً على تعطيل مطاردة المصالح الأمريكية فى العالم العربى . وكان الشيء الذى تسعى إليه الإدارة ـ من منظور أمريكى ـ هو إيجاد ترتيب عادل ، تقبل الحكومات العربية بمقتضاه إسرائيل كحقيقة دائمة ، مقابل ما يعتبر بمثابة استعادة للوضع الإقليمى السابق فعلاً .

كانت تلك الرؤية تنظر إلى العامل الفلسطينى باعتباره مسألة لاجئين انسانية فقط ، مما يتطلب الاهتمام بتقليل تأثيرها المثير على المناخ السياسى الإقليمى أو إزالته مع التأكيد على استمرار الروابط الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وإن لم يكن ذلك على حساب الابتعاد عن العالم العربى . ومن نفس المنطلق ، فإنه فى الوقت الذى لن يسمح فيه للاتحاد السوفيتى بزيادة نفوذه فى المنطقة بمساعدة العرب على تعويض خسائرهم بدون التوصل إلى تفاهم مع إسرائيل ، فإن إدارة جونسون لم ترفض إمكان مشاركة السوفيت فى التسوية الشاملة ، وبالفعل فإن الإدارة لم تكد تنتهى إلى أن رفض إسرائيل استكشاف شروط السلام بشكل غير مباشر قد يزيد التضاؤل المستمر للنفوذ الأمريكى فى المنطقة ، حتى بدأت البحث عن احتمالات تقديم مبادرة سلام مشتركة مع الاتحاد السوفيتى .

وخلال السنوات الأولى لحكم نيكسون تمسك وليم روجرز وزير الخارجية بالحدود التى وضعتها الإدارة السابقة . واستمر يعتبر التسوية العربية ـ الإسرائيلية أساسًا ضروريًا لمتابعة دبلوماسية مرنة وغير منحازة من أجل المصالح الأمريكية فى أرجاء الشرق الأوسط ، مع استمرار الروابط مع إسرائيل ، التى ينبغى أن تعود إلى حدودها السابقة للحرب تقريبًا ، لأن استمرار هذه الروابط يشكل مصلحة أمريكية هامة وإن لم تكن مهيمنة . وقد بذلت جهود متواصلة من خلال محادثات القوتين العظميين والدول الأربع الكبرى لايجاد أسس لنهج

مشترك مع الاتحاد السوفيتى ، وبقيت المسألة الفلسطينية كما هى فى نظر الإدارة باعتبارها مسألة لاجئين .

وعقب الإنهيار النهائى لخطة روجرز فى عام ١٩٦٩ ، ومبادرة روجرز لعام ١٩٧١، اكتسبت رؤية أمريكية منافسة مكانة مسيطرة ، إذ أنه تحت إدارة هنرى كيسنجر ، سيطر المنظور الجديد على النهج الأمريكى لصنع السلام طوال السنوات الباقية لنيكسون فى البيت الأبيض وخلال رئاسة جيرالد فورد . لقد أصبحت واشنطن الآن ترفض فكرة أن النزاع العربى ـ الإسرائيلى فى حد ذاته ضار بالمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ، بل عكس ذلك ، فطالما كانت القوة الأمريكية قادرة على ضمان توازن قوى إقليمى يميل بشكل حاسم لصالح إسرائيل ، فإن مشاعر الإحباط التى ستتولد فى العالم العربى سوف تضعف مركز موسكو . ومن ثم فإن أية تسوية لن تُقيّم بأنها تزيل عقبة أمام المتابعة الناجحة للأهداف الأمريكية فى العالم العربى . وبدلاً من ذلك ، فإن منظور السلام ينظر إليه على أنه رافعة (عتلة) لتحقيق طرد السوفيت من المنطقة فى النهاية . وسيتم تنشيط هذه الرافعة فقط عندما تتأكد خطوات هامة تتخذ نحو هذه الغاية .

وفى ضوء هذا ، فإن هدف التسوية فى الشرق الأوسط لم يكن من أجل زيادة قدرة الولايات المتحدة على المنافسة السياسية ، بل لدعم انتصار واشنطن المنتظر على الدولة العظمى التى تنافسها . ويمكن القول فى إيجاز إن بدء « سلام أمريكى » حقيقى فى الشرق الأوسط كان يرتكز على تحقيق سيطرة أمريكية إقليمية لا يمكن تحديها .

وباعتبار إسرائيل أداة فى هذا المشروع ، فقد منحت مكانة خاصة باعتبارها حليفًا إقليميًا أكبر بكثير مما كان لها وفقًا لمفهوم جونسون ـ روجرز عن السلام . ولم يكن الفلسطينيون يعتبرون شركاء ضروريين لعملية السلام . أما الاتحاد السوفيتى فسوف يوضع على الهامش قدر الإمكان فى ديناميكيات صنع السلام .

وفى أعقاب الحرب العربية ـ الإسرائيلية فى ١٩٧٣ استنفد هذا السيناريو حيويته فى السعى للتوفيق بين مصر وإسرائيل . إذ أن أمل أمريكا فى الحصول على سلام شامل تحت رعايتها وحدها أصبح باهتًا ، بعد إبرام اتفاقية سيناء ـ ٢ إذ كانت مصر عازفة عن الانشقاق كلية عن العالم العربى . وكانت إسرائيل بالمثل تنفر من التفاوض على الانسحاب من الأراضى التى استولت عليها من سوريا والأردن .

وقد رجعت إدارة كارتر إلى حد كبير إلى وجهة نظر جونسون ـ روجرز السابقة عن تسوية الشرق الأوسط ، إذ أن الإدارة التى لم تر أية فائدة يمكن أن يسفر عنها النزاع الطويل بين إسرائيل والعالم العربى ، حولت اهتمام واشنطن إلى صنع السلام ، مع إحساس جديد

بالحاجة الملحة لذلك . أما إسرائيل التى كانت لا تزال تحصل على تأييد قوى ، فقد كان مقدرًا أن تعود إلى أماكن قريبة من حدودها قبل ١٩٦٧ كجزء من تسوية شاملة ، واعتبر الاتحاد السوفيتى شريكًا ضروريًا فى الحملة نحو سلام شامل .

غير أن العامل الفلسطينى كان مركز انطلاقة جديدة . فقد كان جيمى كارتر أول رئيس أمريكى يشير ضمنا إلى أن القومية الفلسطينية قوة شرعية يجب إرضاؤها بصورة ما فى أية تسوية عادلة ومستقرة . وتفوقت إدارته على نظرائها بأنها بذلت أقوى الجهود وأكثرها استمرارًا للعثور على صيغة تسمح باتصال مباشر على الظاهرة التنظيمية للقومية الفلسطينية وهى منظمة التحرير الفلسطينية ، مع مجاراة الخطوط العريضة التى تم تطبيقها فى ذروة نفوذ كيسنجر .

وكان فشل هذه الجهود وتبدد آمال كارتر فى أواخر ١٩٧٧ فى التعاون مع الاتحاد السوفيتى فى صنع السلام ، بالإضافة إلى نداء أنور السادات المباشر إلى القدس قد أدى إلى التركيز مجددًا على سلام مصرى ـ إسرائيلى . وعقب النجاح الذى تحقق على هذه الجبهة فى ١٩٧٩ لم يكن لدى الإدارة وقت أو ميل كثير للبحث عن كيفية مد السلام إلى مناطق أخرى من النزاع العربى ـ الإسرائيلى .

وتولى رونالد ريجان منصبه فى لحظة كانت فيها هذه المسألة قد توقفت . واعتمدت إدارته فى البداية على بقائها فى الخلفية . وكانت العلاقة الجديدة بين مصر وإسرائيل قد أسفرت عن ركود ثلاثى فى العالم العربى ، ترك القاهرة تواجه سخطًا شديدًا عاجزًا من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وقوى أخرى منشقة ، بينما جلست الأردن والسعودية ، ودول الخليج المحافظة ساكنة مترددة فى أن تنحاز بوضوح لجانب دون آخر .

واختارت إدارة ريجان إهمال المشكلة العربية ـ الإسرائيلية ، اعتقادًا منها بأنها سوف تتجمد وتصبح مسألة لا أهمية لها ، وأن تمنح الأولوية لانشاء كتلة مناوئة للسوفيت فى الشرق الأوسط . وعندما ثبتت صحة التحذيرات التى قدمها الزعماء العرب الذين اتصلت بهم من أجل هذه المغامرة ، وكانت المسألة الفلسطينية تتجاوز بصر واشنطن ، فإن الإدارة تركت لتواجه نفس الفراغ الذى واجهه كل صانعى السياسة الأمريكية فى أعقاب اتفاقية سيناء ـ ٢ .

غير أن الإدارة فعلت ذلك داخل إطار من الأهداف التى تمسكت بقوة بها . فالاتحاد السوفيتى سوف يستبعد من عملية البحث عن السلام فى الشرق الأوسط ـ وإذا أمكن من المنطقة ذاتها ـ كما أن القومية الفلسطينية سوف تمنع من المشاركة الفعالة فى وضع ترتيبات التسوية ، وتبقى إسرائيل الحليف الرئيسى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

وسرعان ما سد الفراغ فى واشنطن ، مفاهيم إسرائيل عن أفضل الطرق لتحقيق هذه

الأهداف المنشودة . وتبع ذلك الحرب الإسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان والمحاولة الأمريكية المنكوبة لاعادة بناء تلك الدولة .

ولم تغير نهاية التدخل فى لبنان فى ١٩٨٤ نظرة الإدارة إلى متطلبات تسوية الشرق الأوسط ، ونظرًا لشعورها بالإحباط بعد أن فشلت فى تشكيل الظروف فى المنطقة بالقوة فقد أحالت واشنطن مرة أخرى عملية البحث عن السلام بعيدًا عن مجال اهتمامها ، ولم يظهر الاهتمام الذى أبدته بعد ذلك ، وبشكل غير منتظم ، نحو إمكان الوصول إلى تسوية أردنية ـ فلسطينية ، ومؤتمر السلام ، لم يظهر أية إشارة على تغيير جوهرى فى معارضة الإدارة لكل من مسألة حق تقرير المصير الكامل للفلسطينيين أو السماح بدور سوفيتى هام فى تسوية النزاع العربى ـ الإسرائيلى .

وحتى النظرة السطحية العامة تكشف عن عدة عناصر هامة ساعدت على تشكيل نهج واشنطن للسعى لاقرار السلام فى الشرق الأوسط ، فمن الواضح مثلاً أن هناك شخصيات رئيسية كان لها تأثير هام على القرارات الأمريكية ، فتألق هنرى كيسنجر العقلى ، وإحساسه البارع بالتوقيت ، والطاقة البدنية ، والثقة العالية بالنفس ، بالإضافة إلى قوة سياسية مقتدرة بدت بصفة خاصة عندما تفاعلت مع شخصية ريتشارد نيكسون المعقدة . . وعلى نحو مماثل ، كانت نزعة كارتر الشخصية نحو ما كان يراه سياسات إنسانية تقوم على أساس حوار معقول وقيم عامة ، وميل الكسندر هيج إلى رؤيته الخاصة للسياسة الواقعية التى لا تهتم بالعواطف ، واتجاه رونالد ريجان إلى اعتبار القوى المتطرفة أدوات سوفيتية . . . كان هذا كله يبدو عوامل هامة فى خطوات سياسية كبرى .

ويبدو أيضًا أن المصادفات التاريخية قامت بدور كبير فى صياغة النهج الأمريكى ، فلم يكن هناك على سبيل المثال أى أمر حتمى عندما تصادف بدء السعى الأمريكى إلى السلام ـ واستمراره فترة طويلة ـ مع الحرب الفيتنامية . وقد دفعت تلك الحرب الرئيس ليندون جونسون إلى أن يقرر عدم ترشيح نفسه لفترة ثانية ، كما أنها شغلت اهتمام ريتشارد نيكسون خلال فترته الأولى . وقد أثرت كلا النتيجتين بشكل غير مباشر فى جهود واشنطن للتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط . ويصدق الشيء نفسه على فضيحة ووترجيت ، وأيضًا سقوط الشاه بهلوى فى إيران . وقد ساعد كلا الحدثين على إقصاء أحد الرؤساء من منصبه .

وهناك خاصية أخرى للنهج الأمريكى الشامل لصنع السلام فى الشرق الأوسط تؤكدها أية متابعة متمعنة لسجل التاريخ . ومن الممكن ـ من أجل تعبير أفضل ـ أن توصف بصورة أصح بأنها شكل من الصلابة العقلية التى تميز بها كل من الرأى العام الأمريكى وصانعى

القرارات الأمريكية لفترة طويلة بشأن المسائل التى تتعلق بالمشكلة الفلسطينية . فقد كان هناك نمط ثابت بصورة ملحوظة لمدة أكثر من أربعين عامًا يميز رد فعل الجمهور الأمريكى لأى صدام بين العرب والصهاينة . فمن ناحية كانت غالبية المواطنين الأمريكيين غير مطلعين إلى حد كبير على حقائق المسألة ، أو فى أفضل الأحوال لا يهتمون بها إلا بصورة طفيفة . ومن ناحية أخرى كان ميزان الرأى بين الذين يتابعون سياسة أمريكا تجاه المسألة يميل بصفة عامة إلى تأييد إسرائيل بقوة .

وهذا يساعد على فهم لماذا لم تتصاعد أية صيحات اجتماع جدية فى الولايات المتحدة خلال السنوات التى راحت إسرائيل أثناءها تعزز وجودها فى الأراضى المحتلة تدريجيًا وبصورة مطردة بحيث تهدد الهدف الأمريكى الأصلى ـ الذى لا يزال معلنًا ـ بتحقيق سلام كلى يقوم على أساس إعادة الأراضى المحتلة . كما أنه يؤكد أيضًا عدم وجود أى تساؤل مؤازر عن النهج الأمريكى الذى يتناول أفراد الشعب الفلسطينى باعتبارهم جماعة ليس لها أى حق أساس فى تقرير مصيرهم السياسى .

وهناك شكل من التصلب العقلى ساد كذلك لفترة طويلة بين صانعى القرار الأمريكى ، إذ كان أولئك الذين يصوغون السياسة الأمريكية بصفة عامة لمدة حوالى نصف قرن ـ سواء فى الكونجرس ، أو البيت الأبيض ، أو البيروقراطيات الرئيسية ـ لا يدركون ولا يتفاعلون مع النزاع العربى الصهيونى فيما يختص بمسألته الرئيسية : وهى ما إذا كان العرب أو اليهود فى فلسطين ـ أو كلاهما بشكل ما ـ سوف يحكمون البلاد سياسيًا ؟ ولكنهم بدلاً من ذلك كانوا يتفاعلون حيال المسألة على أساس تأثيراتها المفترضة على مشكلات سياسية خارجية أكثر اتساعًا أو فى ضوء اعتبارات سياسية داخلية . وقد أثبت هذا النمط الذى ظهر منذ ١٩٣٩ مرونة متزايدة . وعلى الرغم من اشتداد النضال الفلسطينى الدائب بعد ١٩٦٧ لإعادة تأكيد وضعهم كمشتركين أزليين فى صراع الشرق الأوسط ، فقد كان اعتراف واشنطن بأن موضوع القومية الفلسطينية ينبغى أن يعالج فى سياق أية تسوية سياسية ، اعترافًا بطيئًا ومترددًا وناقصًا .

إن رفض النظر إلى المسألة الفلسطينية فى شكلها الجوهرى هو أساس هذا التناقض الصارخ بين اعتقاد إدارة ريجان المعلن بأن للفلسطينيين الحق فى « حكم ذاتى » ومعارضتها غير المرنة للسيادة الفلسطينية . والتفسير الرسمى لهذا الموقف العجيب يقود فقط إلى مجرد تأكيدات مبهمة مفادها أن الدولة الفلسطينية سوف تزعزع الاستقرار فى المنطقة وفى هذا تجاهل للحقيقة الواضحة بأن إحباط القومية الفلسطينية كان حتى الآن من أكبر عوامل زعزعة الاستقرار

بالمنطقة وكما أنه يتجاهل أيضًا سيناريوهات مختلفة قدمها على مدى سنوات الفلسطينيون ، وكذلك ومحللون إسرائيليون ، تقترح ظروفًا محددة تبدو مقنعة بأن تلبية المطالب الفلسطينية لإقامة دولة ذات سيادة يتناسب مع أمن إسرائيل .

إن التصلب العقلى الأمريكى منذ خمسين عاما كان إلى حد كبير نتاج عدم الخبرة . ففى عام ١٩٣٩ لم يكن فرنكلين روزفلت يعرف الكثير عن الشرق الأوسط ، والأقل عن المشكلة العربية ـ الصهيونية . وبعد ست سنوات ، منحه عمله فى الرئاسة زمن الحرب فهما أوسع كثيرًا عن أهمية المنطقة فى السياسات العالمية ، بينما أدت صلاته بشخصيات صهيونية بارزة إلى جعله يقدر أكثر الأمانى والمشكلات التى تحيط بحركتهم . غير أن عمق المعارضة العربية للخطط الصهيونية أذهله عندما عقد أول لقاء مباشر مع زعيم عربى كبير .

إن فشل السياسة الأمريكية اليوم فى أن تظهر تفهمًا لا لبس فيه بأن المشكلة العربية ـ الإسرائيلية مازالت متعمقة فى جوهر الصدام بين القوميتين الفلسطينية واليهودية ، لا يمكن أن يعزى إلى مجرد الجهل . فقد مر وقت طويل للغاية ، وحدثت اتصالات كثيرة جدًا ـ مباشرة وغير مباشرة ـ بين واشنطن وخصوم هذا التفسير غير المرضى . ولابد أن يستنتج المرء أن الديناميكية الحاسمة كانت عملاً إراديًا إلى حد كبير . فقد أصر صانعو السياسة الأمريكيون على فهم النضال الفلسطينى إما باعتباره أداة لتحقيق أهداف لا علاقة مباشرة لها بالنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، أو بأنه عقبة فى طريق هذه الأهداف نفسها . وتعاملوا مع النضال الفلسطينى على أساس ذلك .

وعند هذه المرحلة ، أصبحت الاستنتاجات الواضحة التى تسفر عنها الدراسات السطحية ، لا تبعث على الرضى ، فالصلابة التى كانت السياسة الأمريكية تتجاهل بها الطبيعة الجوهرية للقضية الفلسطينية تحول دون أى اعتماد كبير على القوى التفسيرية للمتغيرات ، مثل الشخصية ، والحدث التاريخى أو التصلب العقلى . ومع أهمية ذلك فى شرح قرارات معينة اتخذت فى لحظات معنية ، فإنها لا يمكن أن تساند ـ بشكل مفرد أو جماعى ـ تحليلاً مرضيًا عن مسيرة المشاركة الأمريكية فى المشكلة العربية ـ الإسرائيلية . فالمشكلة الحقيقية ، هى كيف يمكن لأفراد مختلفين ، يعملون فى ظروف مختلفة ، ويتمتعون بمستويات مختلفة من القدرات العقلية ، أن يفشلوا جميعًا وبشكل عادى فى توجيه صنع السياسة الأمريكية إلى مواجهة مستمرة ومباشرة مع العنصر الجوهرى للقضية الفلسطينية ؟

إن الإجابة يجب أن تبدأ بمواجهة صريحة لطبيعة العلاقات الدولية . وليس مدهشًا ولا مما يستحق اللوم ، إن واشنطن حددت المشكلة الفلسطينية ليس من حيث النقاط الجوهرية للنزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، بل حددتها أكثر فى ضوء تأثير النزاع على الأهداف

الأمريكية الأوسع . إن السياسات الدولية هى متابعة المصالح الذاتية . ومن الحماقة توقع أن يكون نكران الذات هو الذى يشكل أساس الجمهود الأمريكية لصنع السلام فى الشرق الأوسط ومن المحتم أن النزاع بين جماعتين صغيرتين تطالبان بنفس الأرض الضئيلة نسبيًا فى شرق البحر المتوسط يمكن تعريضه بأنه مسألة سياسية فى واشنطن وذلك فقط بعد أن يمر خلال منشور (منظور) الأهداف الأمريكية الثابتة .

وبصورة تلقائية كما هى الحال فى طبيعة السياسات فإن وضع تعريفات معينة للمسائل لايمكن أن يكون أمرًا معيبًا فى حد ذاته . ولكن الشيء الذى يكون عرضه للانتقاد هو الإصرار على التمسك بمثل هذه التعريفات والعمل بمقتضاها ، عندما يؤدى هذا المسلك إلى أن تقوض السياسات بعضها . وإذا كانت السياسة الأمريكية تساعد حقًا على دفع الشرق الأوسط نحو مزيد من التوترات خاصة بين العرب وإسرائيل ، فإنها تكون عرضة لهذا الإتهام .

ديناميكيات صنع السياسة الأمريكية

إن أية محاولة لفهم عملية بحث أمريكا عن السلام فى الشرق الأوسط ينبغى أن تعتمد فى النهاية على المصادر الأساسية لتعريفات واشنطن للمسألة الفلسطينية . وفى حين أنه من الواضح تمامًا أن تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية مسألة معقدة ، تشمل مدخلات من مجموعة متنوعة من المصادر ، فإنه من الصحيح رغم ذلك أن الناتج الأخير ، وهو القرارات السياسية ، قد تؤخذ على أنها موجهة نحو الصورة المختلفة العناصر ، التى تحدد فى واشنطن طبيعة المسألة المطروحة .

ويبدو أن مثل تلك التعريفات الجاهزة للاستعمال مستمدة من تفاعل بين ثلاثة عناصر هى : ادراك يقرره أشخاص أساسيون للصلات بين القضية المباشرة والمصالح الأمريكية الثابتة ، والمناخ الذى تشكله ظروف سياسية إقليمية وعالمية هامة ، تنصب على القضية ؛ والتركيبة السياسية الأمريكية ، وهى الإطار الداخلى الذى لابد من تقييم طرق العمل الممكنة فيه ، باعتبارها خيارات سياسية واقعية .

وإذا طبقنا ذلك على جهود صنع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، يتضح أن الإدراك الأمريكى للمسألة الفلسطينية كان يتشكل أساسًا بواسطة استنتاجات تتعلق بالصلة بين النزاع العربى ـ الإسرائيلى وبين التنافس الأمريكى ـ السوفيتى ، إذ أن هدف التغلب على الاتحاد السوفيتى كان يحتل المرتبة الأولى فى الترتيب الهرمى للأهداف الأمريكية الثابتة فى الشرق الأوسط .

ورغم أن هذا الهدف لم يكن موضع تحد من المسئولين عن إدارة السياسة الخارجية

الأمريكية ، فإن تقدير أهميته بالنسبة للاستجابات الأمريكية للمسألة الفلسطينية أدى إلى وجود نظرتين متنافستين كانت كلتاهما ـ رغم ما بينهما من اختلافات أساسية ـ تقبلان التزام أمريكا بأمن إسرائيل بلا جدال . وقد أصبحت كلتا النظرتين تقومان على أساس الافتراض بأنه لا يمكن قبول الدولة الفلسطينية ، من حيث المبدأ على الأقل ، فكلتاهما ترى أن أية تسوية نهائية فى الشرق الأوسط يجب أن ترتكز على مبادلة قدر ما من الأراضى المحتلة بتنازلات سياسية .

وكانت النظرة الأولى ، والتى يمكن أن يطلق عليها « المتفائلة » تنظر إلى التنافس الإقليمى مع الاتحاد السوفيتى باعتباره حقيقة سياسية فى الحياة سوف تستمر ، وسوف تقتضى ضمنًا أن المكاسب المتزايدة قد لا تؤدى على الأرجح إلى ترجيح كفة النفوذ المسيطر فى الشرق الأوسط إزاء موسكو . ومن ثم فإن هذه النظرة ترى أن التوترات العربية ـ الإسرائيلية تهدد ـ التعادل ـ فى جوهره ، بحيث أنه طالما وجدت التوترات العربية ـ الإسرائيلية ، فإن ارتباطات واشنطن مع إسرائيل سوف تعرقل حتمًا قدرتها على منافسة الاتحاد السوفيتى فى العالم العربى .

وهذه النظرة لم تكن تعطى حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى أولوية قصوى فحسب ، بل إنها كانت تميل أيضًا إلى استكشاف إمكانية الاستفادة من نفوذ موسكو فى الوصول إلى هذه النتيجة. وبنفس الأسلوب كان من الممكن استكشاف احتمالات تسوية الخلافات مع العناصر الإقليمية التى يؤيدها السوفيت ، داخل إطار لضمان وجود إسرائيل .

أما النظرة الأمريكية الثانية الهامة ونطلق عليها هنا « أنصار الحد الأقصى » فإنها ترى أن هدف إزالة النفوذ السوفيتى فعلاً فى الشرق الأوسط ، وإن لم يكن بصورة كلية ، هدف واقعى يجب أن يستهدف فعلاً . ويذلك يضمن للولايات المتحدة مركزًا للسيطرة الإقليمية بلانزاع لأمد طويل . ومن هذه الفرصة المواتية لمن يعتبر النزاع العربى ـ الإسرائيلى تهديدًا بقدر ما يعتبر فرصة . وتمضى الحجة قائلة إنه طالما كانت القوة الأمريكية فعالة بشكل مباشر أو غير مباشر فى إحباط مطالب القوى المحلية التى تتطلع إلى السوفيت للحصول على تأييد مادى وسياسى ، فلن تكون النتيجة غير تآكل تدريجى فى وضع موسكو بالمنطقة . والنتيجة اللازمة لذلك هو أن إسرائيل لابد أن تظل قوية عسكريًا ، لا لمصالحها الأمنية الخاصة فحسب ، بل وأيضًا [بصورة مساوية على الأقل] من أجل المصالح الاستراتيجية الأمريكية . ونظرة « الحد الأقصى» فى عزمها على التقليل من شأن الاتحاد السوفيتى والقوى المحلية المتطرفة ، كانت على استعداد لقبول وضع راهن دائم تؤيده القوة ، وأن ترجىء أى استكشاف جدى للسبل التى تؤدى إلى تسوية سياسية حتى تتخلى الأطراف العربية أولاً عن مواقفها التى تعتبر غير مقبولة ،

ومن ثم اتجه إلى التوقف ، الاهتمام بالبحث عن وسائل تيسر الوصول إلى حل وسط ، ريثما يقدم الجانب الآخر تنازلات مبدئية .

ولمدة أكثر من ٢٠ عامًا كانت هاتان النظرتان تتنافسان فى واشنطن . ولم تعتبر أى منهما مسيطرة دون تحد من الأخرى ، . ورغم أنه فى كل مرحلة كانت واحدة منهما أو الأخرى هى السائدة ، فقد كان واضحًا أن أيًا منهما سواء بمفردها أو بالاتحاد مع الأخرى تقدم الرؤى للربط بين المشكلة العربية ـ الإسرائيلية والهدف المتسلط للتغلب على الاتحاد السوفيتى فى التنافس على الشرق الأوسط ، على أنها المصادر الوحيدة لآراء واشنطن حول متطلبات صنع السلام ، ويتأكد ذلك بصورة أكثر لفتًا للنظر من حقيقة أن المؤيدين الرسميين لكلتا النظرتين انتهوا إلى التمسك بقوة بأنه لن تشكل أية دولة فلسطينية فى أية ظروف كجزء من تسوية نهائية فى الشرق الأوسط .

ونظرًا لأنه لم يكن هناك شيء مبدئى يناقض فكرة وجود دولة فلسطينية موالية لأمريكا ، فإنه لم تكن هناك أية ضرورة منطقية لهذا الموقف حتى من وجهة نظر « الحد الأقصى » رغم أن الفجوة المنطقية كانت أكثر ظهورًا إلى حد ما فى نظيرتها « المتفائلة » إذ لو كان فى إمكان أصحاب نظرة « الحد الأقصى » أن يبرروا معارضتهم للمنطق على أسس غير مباشرة ، بأن القومية الفلسطينية اليوم تعترض على معارضة أمريكا لها ، ومن ثم فلابد أن ترفض بشكل مطلق ، حتى لا يعود أى إتفاق معها بالفائدة على السوفيت ، وهو ما لا يستطيع أنصار النظرة المتفائلة القول به . ولما كانت النظرة الأخيرة تستند على انفتاح من حيث المبدأ لمبادلات محدودة ، فإنها يجب أن تؤدى بصورة منطقية إلى بذل محاولات لتحديد الظروف التى يمكن فيها القومية الفلسطينية ـ مقابل حل لا يطلب منها تدمير ذاتها ـ أن توافق على تسوية تؤيد كلاً من أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط . وإذا كانت تلك النظرة لا تؤدى إلى مثل هذه المحاولات ، فإنها لا يمكن أن تنسب ولو من بعيد إلى أى شيء مستمد من المنطق المصاحب للنظرة نفسها .

وقد أصبح ظاهرًا أن الطبيعة الكاملة لسياسة صنع السلام الأمريكية لن يتسنى فهمها إلا أن يوضع فى الحسبان التأثير المتبادل بين آراء الصلة الحقيقية بين النزاع العربى ـ الإسرائيلى والتنافس الأمريكى السوفيتى من ناحية ، والمناخ والتركيبة التى تتخذ داخلها القرارات السياسية الأمريكية .

وكان المناخ ـ الظروف الإقليمية والعالمية الهامة السائدة فى لحظة إتخاذ القرار ـ يؤثر حتمًا على التقديرات القائمة عن صلة الصراع العربى ـ الإسرائيلى بالتنافس الأمريكى ـ السوفيتى فى الشرق الأوسط . وحتى المفاهيم التى يتمسك بها بقوة لاتوجد بمعزل عن التيارات السياسية

سببًا كافيًا لكى تبذل بصفة عامة جهودًا نشطة لتنمية صداقاتها السياسية ، مع هذه الدول ، إلا أن تغير حكوماتها مواقعها لتصبح داخل المعسكر الأمريكى بصورة راسخة .

وقد عزز المناخ الذى انطلقت منه إدارة جونسون تشجيع إنهاء النزاع العربى الإسرائيلى ، وساعد أيضًا على إضعاف التزام واشنطن بنهج متفائل . إذ أن انشغال الإدارة بالحرب الفيتنامية من ناحية جعلها تأمل فى الوصول إلى حل سريع يتم عن طريق مبادلة الأرض بتنازلات سياسية . وفى الوقت نفسه فإن الحالة الأولية لحركة المقاومة الفلسطينية ، وما أبدته الحكومات العربية من إشارات عن استعدادها للمساومة على استعادة أراضيها الضائعة ، شجعا على الاعتقاد بأن مثل هذه المبادلة يمكن تنفيذها بدقة داخل حدود نظم الدول الموجودة فى الشرق الأوسط . وكان إصرار الرئيس جونسون على أن السلام لا يمكن أن يعكس « ثقل الغزو » ورفضه لطلب إسرائيل إجراء مفاوضات مباشرة ، والدعوة بدلاً من ذلك إلى توضيح المواقف للمساومة من خلال « إجراء يتفق عليه » ، وكذلك محاولته للضغط من أجل الامتثال للنقطة الأخيرة ، بتأخير الموافقة على طلبات إسرائيل من طائرات الفانتوم ، كان ذلك كله مظاهرات واضحة للغاية لنهجه المتفائل .

ومن ناحية أخرى ، كان رفض إسرائيل الثابت لتعاملات غير مباشرة مع العرب ، وغموض الاستعداد العربى لقبول الوجود المشروع لإسرائيل ، ورفض السوفيت الموافقة على الحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، كان كل ذلك يؤكد أن احتمال البحث عن حل وسط قد يضعف الموقف الأمريكى فى العالم العربى بصورة لا رجوع فيها .

وقد دعم هذه الشكوك تأثير عنصر التركيبة على صياغة السياسة الأمريكية . فبالرغم من أن جونسون قد يكون قد تحرر من الاعتبارات السياسية الداخلية بقراره خلال شهور من حرب يونية بعدم ترشيح نفسه للانتخابات ، فإن الجهود للضغط على إسرائيل لتغيير دبلوماسيتها ، كانت تقابل بمعارضة ليس فقط من أنصار إسرائيل فى أمريكا ، بل أيضًا من الذين اعتقدوا أن هذا لو حدث فسوف يقوى مكانة روسيا فى العالم العربى .

وأخيرًا حاولت الإدارة الأمريكية إرضاء المعارضين فى الداخل ، بينما كانت تحاول فى الوقت نفسه إيجاد أسس للتوافق مع الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط . وفى الشهور الأخيرة من فترة رئاسة جونسون كانت موافقته على إمداد إسرائيل بطائرات الفانتوم الحربية تسير فى خط مواز لجهوده لاستكشاف إمكانية إعداد صيغة يمكن تقديمها بالمشاركة مع الاتحاد السوفيتى للسلام فى الشرق الأوسط . وكانت تلك خطوة مذهلة بشكل ما تقريبًا . لأنها تعترف علنًا بالاتحاد السوفيتى كقوة لها قدر من المصالح المقبولة فى المنطقة ، وإن كانت بمعنى آخر تضفى شكلاً رسميًا على ما كان قد بات مقبولاً بشكل عملى لدى صانعى السياسة الأمريكيين .

غير أن شعلة التفاؤل التى انتقلت إلى إدارة نيكسون فى ١٩٦٩ أصبحت أكثر تعقيدًا . وقد بقيت نظرة نيكسون بشأن علاقة المسألة العربية ـ الإسرائيلية بالتنافس الأمريكى ـ السوفيتى لغزًا غامضًا . وتشير بعض الدلالات على أنه كان مترددًا ، حيث كان يتمسك بقوة فى فترات مختلفة بآراء متناقضة حول مزايا النظرة المتفائلة ونظرة الحد الأقصى .

ورغم ذلك فليس هناك أى شك فى أنه خلال المرحلة الأولى من إدارته الأولى كان النهج المتفائل الذى ورثه هو السائد . ورغم معارضة كيسنجر المستمرة ، فقد كان وليم روجرز وزير الخارجية يتابع البحث عن ثغرة للاتصال بالسوفيت كما أوصى جونسون . وتبقى خطة روجرز لا باعتبارها أكثر البيانات تحديدًا لما سوف تعتبره الولايات المتحدة تسوية شاملة فى الشرق الأوسط فحسب ، بل بأنها كانت أيضًا أوضح اقتراح علنى يسعى للفوز بتأييد سوفيتى .

ولكن إذا لم يكن لدى روجرز تحفظات بشأن الاقتراح ، فقد كان لدى الرئيس نيكسون ميل للأخذ بوجهتى النظر المتناقضتين ، والذى اتسمت به محاولاته الحذرة لابعاد نفسه عن الاقتراح . ومن المحتمل أن تكون شكوكه قد أثرت على مصداقية التزام الإدارة بخطة روجرز فى نظر الاتحاد السوفيتى والزعماء العرب .

وفى أوائل فترة نيكسون عاد تأثير عوامل المناخ والتركيبة للظهور مرة أخرى . فقد كان نيكسون فى بداية فترة رئاسته أكثر انشغالاً حتى من سلفه جونسون بحرب فيتنام ، علاوة على أنه كان قد قرر أن الصين وأوروبا ، والتوازن العالمى للعلاقات الأمريكية ـ السوفيتية ينبغى أن تكون لها الأولوية .وأن تتعامل وزارة الخارجية ، لا البيت الأبيض ، فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وفى تلك الفترة بالذات ، كانت إسرائيل لا تزال تعارض أى شيء أقل من المفاوضات المباشرة على الدول العربية . وكان من الواضح الآن أن صراعًا داخليًا حول مستقبل الأراضى المحتلة يسيطر على تفكيرها ، مما يقلل فرص تقييم أية عروض دبلوماسية مبتكرة من جانبها . أما فى العالم العربى فقد كانت المقاومة الفلسطينية قوة نامية . ومع أنها كانت لا تزال تبدو هامشية ، إلا أنها كانت تعارض أية علامات تدل على الاعتدال تصدر من الزعماء العرب الآخرين . وكان عبد الناصر فى مصر ، والملك حسين فى الأردن مازالا غير ملتزمين بوضوح بقبول شرعية وجود إسرائيل فى إطار تسوية سياسية . وكان غموض الاثنين ـ وخاصة الأخير ـ قد جلب عليهما سخط العناصر الأقل مرونة فى العالم العربى . وبينما كان الاتحاد السوفيتى يواصل الإعراب عن اهتمامه بالتسوية السياسية ، فإنه كان يدعم مكانته بثبات باعتباره النصير السياسى الرئيسى للعرب ومورد السلاح لهم .

وتفسر هذه الظروف المحيطة جزئيًا إضعاف نيكسون لخطة روجرز بصورة واقعية ، والتى كانت بالفعل آخر خطوة مشجعة للنهج المتفائل لصنع السلام تحت قيادته ـ وثانية فالشىء

الذى ينبغى إضافته إلى هذه المعادلة ، هو تأثير الحقائق التى كانت تفرضها التركيبة التى تتكشف فيها السياسة الخارجية .

وكما حدث مع جونسون ، فإن نيكسون واجه « كونجرس » مواليًا بقوة لإسرائيل . وقد سعى الرئيس لغرس مرونة لدى صانعى السياسة الإسرائيلية بتقديم مكافآت فى صورة مساعدات عسكرية واقتصادية . غير أنه عندما لم تظهر هذه المرونة ، كانت الإدارة لا تزال تواجه معارضة كبرى لخطة روجرز فى الداخل وبالإضافة إلى الكونجرس وجد نيكسون أن مستشاره للأمن القومى يعارض طابع روجرز المتفائل ويدافع عن نظرة الحد الأقصى ويقول : إنه بوضع نهج منسق مع الاتحاد السوفيتى ، سوف تستطيع الولايات المتحدة ، إذا أيدت صلابتها بالتزامات متزايدة لإسرائيل ،أن يبرز دورها باعتبارها الفيصل الوحيد للسلام فى المنطقة .

وقد تدعم ظهور نظرة الحد الأقصى بتطورات محيطة وتوج بالنفوذ المتزايد للمتطرفين فيها داخل تركيبة صنع السياسة . وأسهمت إسرائيل بشكل غير مباشر ، بهزيمة منظمة التحرير الفلسطينية فى الأردن فى ١٩٧٠/ ٧١ . وقد أبرز هنرى كيسنجر دورها فى هذه المسألة التى اعتبرها ضربة موجهة لموسكو . وفى ١٩٧١ تولى كيسنجر مسئولية استراتيجية الحكومة فى الشرق الأوسط ، وفى ١٩٧٣ حل محل وليم روجرز فى وزارة الخارجية مع احتفاظه بمنصبه كمستشار للأمن القومى .

وظلت آراء كيسنجر توجه السياسة الأمريكية حتى أوائل ١٩٧٧ ، وفى الوقت نفسه اتخذت خطوات هامة لضمان قيام قيود صارمة على الجهود التى تبذل مستقبلاً للتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط على أساس نظرة التفاؤل .

وبغض النظر عن هذا الانجاز الذى لا شائبة فيه . فقد أسفر عهد كيسنجر عن نتائج مختلطة . فقد تغير مناخ صنع السلام فى الشرق الأوسط بطرق هامة بعد وقت قصير من وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ ، فقد أصبح أنور السادات رئيسًا لمصر ، وعلى الفور أظهر أنه أكثر تقبلاً من سلفه لجهود سياسة صنع السلام الأمريكية ، وكان الشيء الأكثر أهمية هو اتخاذه سلسلة من الخطوات التى أحيطت بدعاية جيدة لابعاد نظامه عن السوفيت ، وفى الوقت نفسه بدا أن هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية فى الأردن كانت إيذانًا بذروة نفوذ المنظمة فى الشئون الإقليمية .

وواصلت إدارة نيكسون إعطاء أهمية أقل للشرق الأوسط ، إذ كانت لا تزال مشغولة بجنوب شرق آسيا والصين ، والعلاقات العالمية مع الاتحاد السوفيتى . وقد لاحظ مذهب

الحد الأقصى الذى يتبعه كيسنجر أن مصر لا تزال تعتمد على مساعدة السوفيت ، كما أنها تطالب بعودة الأراضى المحتلة فى إطار تسوية ، وإنها لم تعدل عن مواقفها فى مقترحات السادات . وقد أحدث سكون الدبلوماسية الأمريكية فى الشرق الأوسط قليلاً من التنبه فى نظام السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث ازدادت الرغبة لمساعدة إسرائيل ، وعدم الثقة فى السوفيت ، والارتياح إلى أن الاستقرار الخامل فى المنطقة مازال سائدًا .

وقد أدت حرب أكتوب ١٩٧٣ بالإضافة إلى المقاطعة البترولية التى تلتها إلى تحريك دبلوماسية صنع السلام الأمريكية . وكان الدافع الأصلى لاطلاق العنان لميول نيكسون المتفائلة بالسعى إلى اتفاق سريع مع الاتحاد السوفيتى حول ما يمكن أن يكون بمثابة تسوية أقليمية مفروضة قد توهج وسرعان ما انتهى إلى لا شيء ويمكن تفسير عقم رد الفعلى المبدئى لنيكسون بكل من المناخ الذى ظهرت فيه الأزمة القائمة ، وتضاؤل سلطات الرئيس بسرعة كصانع قرار فى وجه فضيحة ووتر جيت .

وقد ثبت أن المناخ الذى بدأ كيسنجر صنع السلام فيه بعد حرب ١٩٧٣ كان مواتيًا لأهدافه السياسية ، فى دفع الاتحاد السوفيتى إلى وضع هامشى وعزل القوى المحلية المتطرفة عن التيار الرئيسى فى السياسات المحلية . مما يجعل من الولايات المتحدة القوة الخارجية الرئيسية فى المنطقة بلا منازع مع دعم الأمن الإسرائيلى . وكان السادات ومنتجو البترول العرب وسوريا على استعداد لمساعدة الجهود الدبلوماسية الأمريكية التى تستهدف عقد اتفاقيات جزئية لا سلامًا شاملاً ، أما السوفيت الذين أصبحوا عاجزين عن مساعدة العرب فى المراحل الأخيرة من الحرب وبدوا عاجزين بالمثل عن وقف تضاؤل جهودهم الدبلوماسية ، فقد قبلوا باذعان ظاهر دورًا شكليًا بحتًا فى مؤتمر جنيف ، بينما كانوا يرقبون فى عجز واشنطن وهى تتابع دبلوماسية الخطوة خطوة . ورغم أن منظمة التحرير الفليسطينية كسبت اعترافًا واسعًا بعد عام١٩٧٤ باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ، وبدأت تحقق سلسلة من الانتصارات الدبلوماسية والعلاقات العامة على المسرح الدولى ، فإنها استبعدت بموافقة الحكومات العربية الرئيسية عما أصبح معروفًا باسم « عملية السلام » تحت رعاية أمريكا . وفى العام الأخير لإدارة فورد فى الحكم ، ازدادت علاقات منظمة التحرير الفلسطينية المضطربة تعقيدًا مع الحكومات العربية بقتالها ضد القوات السورية والقوات اليمينية فى لبنان .

وقد ردت إسرائيل على مضض على عملية السلام ، وقد أزعجتها محاولة السادات لإنشاء علاقة خاصة مع الولايات المتحدة ، والسابقة التى جرت بتخليها عن جزء من الأراضى التى احتلتها فى ١٩٦٧ . ويمكن أن يعزى نجاح كيسنجر فى النهاية فى اقناع الزعماء الإسرائيليين بقبول اتفاق سيناء ـ ٢ بصورة أساسية إلى إدراكهم رغبة واشنطن القوية فى وضع مصر تحت

مظلتها ، وجاذبية قطع الروابط بين القاهرة وبقية العالم العربى بصورة فعالة ، والمدى الذى بلغته الالتزامات الأمريكية التى حصلوا عليها ـ وبينها بصفة خاصة الحظر المشروط على الاتصالات الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ وتجنب واشنطن الحذر لأى ربط بين الاتفاق المحدود مع مصر ، والمسائل السياسية والإقليمية المعلقة التى تفصل إسرائيل عن أعدائها العرب الباقين .

وكانت بنية السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام يؤيد بقوة النهج الذى وضع لصنع السلام فى الشرق الأوسط بعد ١٩٧٣ . وقد قبلت الأسس المنطقية لدبلوماسية كيسنجر المعروفة باسم الخطوة خطوة مع قليل من الأسئلة التى أثيرت حول تأثيراتها على قدرة واشنطن فى النهاية على التعامل مع النقاط الأساسية فى النزاع بين إسرائيل والعالم العربى . ولم تنشأ أية معارضة جدية فى الداخل لأية نقطة للالتزامات السياسية والمادية التى أغرت إسرائيل على التقدم على طول الطريق إلى اتفاق سيناء ـ ٢ . ومن ناحية أخرى ، حاولت إدارة فورد تشجيع المرونة الإسرائيلية بالدعاية لسياسة « إعادة التقييم » التى أثارت مقاومة كبرى داخل النظام الأمريكى .

ويفسر التأثير المشترك لمزاج كيسنجر المتطرف ، ومناخ تشكيل السياسة ، وتركيبة صنع القرار الأمريكى ، أيضًا توقف جهود السعى إلى السلام الأمريكية النشيطة بعد توقيع اتفاق سيناء ـ ٢ فى عام ١٩٧٥ ، وقد قصرت نظرة الحد الأقصى بطبيعة الحال مجال المشاركة العربية الممكنة فى عملية السلام على مصر والأردن ، وهما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان كان يبدو محتملاً استعدادهما لالقاء العبء كلية على الولايات المتحدة تمهيدًا للتسوية . غير أن الظروف المحيطة والتركيبة عرقلت أية مبادرات دبلوماسية أمريكية مستمرة فى هذه الاتجاهات .

ولم تكن مصر التى دفعت فعلاً نحو الهوامش السياسية فى العالم العربى بتوقيعها اتفاقية سيناء ـ ٢ ، مستعدة بعد للانفصال تمامًا عن إخوانها العرب . ورغم أن الملك حسين كان شديد الرغبة فى أن يتذوق صنع السلام خطوة خطوة ، فقد كانت هناك عدة اعتبارات تثبط عزيمة واشنطن عن الرد عليه بشكل إيجابى . إذ رغم أن خصوم عملية السلام الأمريكية من العرب كانوا يتصيدون الأخطاء بلا انقطاع ، فإنهم كانوا يبدون عاجزين عن تهديد المكاسب التى حققتها واشنطن بالفعل ، علاوة على أن سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية كانتا غارقتين فى صراع مكشوف فى لبنان مما أحرج الاتحاد السوفيتى ، وزاد من تقليل فعالية عدائهم المشترك للنفوذ الأمريكى فى المنطقة ، وترك هذا الموقف صانعى السياسة الأمريكيين دون

إحساس كبير بالطابع الملح لتوسيع عملية السلام ، وبقدر كبير من الارتياح للعجز البادى الذى تردى غير المتشددون فى الشرق الأوسط .

ومن الناحية الأخرى ، كان من الممكن الاعتماد على إسرائيل فى مقاومة أية محاولة لتقليل سيطرتها على الضفة الغربية . كما كان من المتوقع أيضًا أن أية محاولة من إدارة فورد للضغط على القدس فى هذا الاتجاه سوف تواجه بمعارضة داخلية قوية ، وعلى العكس فإن التراجع عن صنع السلام بنشاط لن يثير أى احتجاج فى الداخل .

وكانت نتيجة ذلك أن جيمى كارتر دخل البيت الأبيض بعد انقطاع ١٨ شهرًا تقريبًا للبحث عن سلام للشرق الأوسط . وكان كارتر الذى أخذ الأمر على عاتقه يعتقد بقوة أن مصالح الولايات المتحدة معرضة للخطر إذا طال أمد التوترات العربية ـ الإسرائيلية . وكان شديد الرغبة فى استكشاف إمكانيات الوصول إلى تسوية شاملة ترضى القومية الفلسطينية بشكل ما . كما كان مقتنعًا بأن التقدم صوب هذا الهدف يتطلب مشاركة سوفيتية .

ومع أن جهود إدارته لتشجيع عقد مؤتمر دولى للسلام مستمدة من هذه النظرة أساسًا ، فإن سياسة كارتر قد تشكلت فى النهاية بواسطة حقائق مناخية وتركيبية .

وفى ١٩٧٧ عززت العوامل المحيطة حجج نظرة الحد الأقصى لهؤلاء ركزوا على الظروف الحالية فى الشرق الأوسط ، إذ كانت المنطقة رغم انقسامها تبدو مستقرة إلى حد كاف . وكان السوفيت قد دفع بهم إلى الخطوط الجانبية للدبلوماسية الإقليمية . وكانت الدعوة لعودتهم لا تعتبر فقط غير ضرورية ، بل وأيضًا بمثابة تبديد للمكاسب الأمريكية السابقة . وعزز هذه الآراء الانزعاج من تحركات سوفيتية على حدود الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة فى اليمن الجنوبية وشرق افريقيا .

وعلاوة على ذلك فإن استعداد الزعماء العرب ، غير مصر والأردن ، وبينهم بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية ، لقبول حق إسرائيل فى الوجود مازال مشكوكًا فيه . ثم أن إسرائيل أيضًا لم تكن ترفض بعناد إدخال المنظمة فى مفاوضات السلام تحت أية ظروف فحسب ، بل أنها كانت تواصل أيضًا الوقوع المطرد تحت سيطرة المشاعر السياسية لأنصار التوسع الذين كانوا يطالبون به فى صراحة وبوضوح .

وكان الأثر الضار المحتمل لهذه الظروف ، فى تقدير إدارة كارتر ، يتعادل مع مؤشرات أكثر ايجابية فالغموض الذى كانت تتسم به المواقف العربية المتشددة فى حد ذاتها ، وخاصة تلك التى تتعلق بسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كانت تحمل أملاً فى الوصول إلى حل يتفق مع المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل . أما مصر التى كانت رائدة لاشتراك العرب فى صنع سلام جوهرى تحت رعاية أمريكا ، فقد كانت لها مصلحة قوية فى تشجيع غيرها على أن

يحذوا حذوها ، بينما كان يبدو أن الاتحاد السوفيتي الذى أصبح وجوده فى الشرق الأوسط مقيدًا بشدة ، له مصلحة فى الوصول إلى نوع من التوافق مع الولايات المتحدة بشأن المنطقة .

وقد وجهت مصر ضربة قاضية لمبادرة كارتر بالسير علنًا فى الطريق إلى سلام منفصل مع إسرائيل . وقد عملت واشنطن لابرام اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية فى ١٩٧٩ بعد أن واجهت عقبات ضخمة لخططها الأصلية . غير أن الإدارة الأمريكية ظلت غير راضية لأنها كانت تعمل تحت تأثير ضغوط مناخية وتركيبية ، وقد طفت مخاوفها الطويلة الأجل على السطح فى الشكوك التى أبداها بريجنسكى بالنسبة لحكمة الضغط بهذه القوة لعقد اتفاق مصرى ـ إسرائيلى بشكل منفصل عن المسائل العربية ـ الإسرائيلية الأوسع .

وعندما تولت إدارة ريجان السلطة فى ١٩٨١ لم يساورها القلق لمثل هذه الهموم . إذ إنها بالتزامها بدفع المكاسب السوفيتية التى تتخيلها فى أنحاء العالم ، تمسكت باقتناع عميق بنظرة الحد الأقصى حيال الشرق الأوسط . ونظرت إلى المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية باعتبارها حقيقة رئيسية خففت التوترات القائمة بين إسرائيل والعالم العربى . وأحال ريجان ورفاقه المسألة الفلسطينية بعيدًا عن اهتماماتهم ، وأعطوا الأولوية لدعم التفوق الأمريكى فى الشرق الأوسط ، وكانت صيحة الكسندر هيج لحشد القوى وهى : « هذه ساعة أمريكا فى الشرق الأوسط » هى الشعار الذى يرتكز عليه السعى إلى تحقيق « إجماع رأى استراتيجى » .

وإذا كان جيمى كارتر قد أساء فهم المؤشرات المناخية فى ضوء تحيز متفائل فقد ارتكبت إدارة ريجان غلطة مماثلة بطموحات متطرفة ، ولم تؤد تحذيرات الزعماء الأردنيين والسعوديين بأن العالم العربى يشعر بالقلق على مصير الفلسطينيين ، ولا اغتيال أنور السادات إلى اهتزاز اقتناع إدارة ريجان العداء العربى والإسرائيلى يكفل المادة الحقيقية التى تشاد بها قلعة معادية للسوفيت فى الشرق الأوسط تسيطر عليها أمريكا . بل على العكس ، بدا طابع الالحاح فى هذ المطلب وقد عززه الغزو السوفيتى لافغانستان فى عام ١٩٧٩ وسقوط نظام بهلوى فى إيران .

وسرعان ما اضطرت الإدارة إلى إعادة نظر جزئية لهذه النظرة بعد وقوع اشتباكات محلية فى الشرق الأوسط كانت تهدد بأن تتطور إلى أزمة ، وتبع ذلك مهمة فيليب حبيب للتفاوض لتجديد وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . غير أنه عندما اقتنعت الإدارة فى النهاية بأن الصراع العربى ـ الإسرائيلى سوف يستمر فى عرقلة متابعة المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ، فإنها تصرفت تمامًا بما يتفق مع منطق الحد الأقصى ، بالموافقة على أن تحاول إسرائيل تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ، والتسليم فى النهاية بأن تصبح الولايات المتحدة شريكًا مباشرًا فى فوضى الحرب الأهلية فى لبنان .

وكانت اتجاهات إدارة ريجان القائمة على نظرة الحد الأقصى تشجعها فى البداية عوامل مناخية وتركيبية كان يبدو أنها تسقط النصيحة التحذيرية التى يقدمها زعماء الأردن والسعودية. وقد وجد هيج خلال جولته السابقة فى العالم العربى أن أغلب من تحدث إليهم كانوا يشعرون بالقلق من احتمال سيطرة التطرف على المنطقة ، ويعتبرون المتشددين المسلمين والمناضلين الفلسطينيين عوامل مثيرة للقلق ، بينما أضعف موقف سوريا تجاه الحرب العراقية - الايرانية من نفوذ دمشق فى عواصم عربية أخرى .

وبعد أن اتضح أن المشكلة العربية - الإسرائيلية لا يمكن تجاهلها ، بدا للإدارة أن توجيه ضربة ساحقة ضد سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية [وبالتالى ضد الاتحاد السوفيتى بشكل غير مباشر] هى السبيل المناسب لتوسيع السلام المصرى - الإسرائيلى داخل إطار كامب ديفيد. أما لبنان فإنها بعد تفريغها من المقاومة الفلسطينية ، سوف تتمكن من البقاء والنمو وسوف تتبعها الأردن . وفى أعقاب تخريب بيروت سعت واشنطن إلى تغطية الوصفة المريرة التى وافقت عليها . ولدعم مصداقيتها باعتبارها « صانعة السلام » فى الشرق الأوسط ، وذلك بالباسها خطة ريجان ثوبًا أكثر فضفاضية . وسرعان ما تكشف باطراد عدم ملاءمة الثوب الجديد تمامًا حيث لم تبد الولايات المتحدة أى تحرك للتغلب على معارضة إسرائيل الكلية للخطة .

وقد غيرت مذابح صابرا وشاتيلا التكتيكات الأمريكية وليست الاستراتيجية الكلية . فالقوات الأمريكية التى تم توزيعها فى البداية لفرض النظام سرعان ما استخدمت لتنصيب حكومة لبنانية يسهل التأثير عليها . وعندما أثبتت القوات المحلية مقاومتها لهذا النهج ، انسحبت واشنطن ، تاركة خلفها خطة ريجان ، ومقترحاتها التافهة عن حكم ذاتى فلسطينى محدود ، ولكنها لم تتخذ أية إجراءات لمتابعة تلك الفكرة المحدودة للتسوية السياسية .

وقد ساعدت العوامل المناخية والتركيبية مرة أخرى فى تفسير مسيرة السياسة الأمريكية . وإذا كان استعداد بعض الحكومات العربية لاضعاف الراديكالية فى الشرق الأوسط قد أسهم فى الغزو الإسرائيلى الأمريكى للبنان ، فإن عدم استعداد الآخرين لذلك والجاذبية الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى العالم العربى قد ساعدا على انقاذ الفلسطينيين من الإبادة السياسية . ومن الناحية الأخرى فإنه بينما ساعد نظام السياسة الخارجية الأمريكية على تورط الإدارة أولاً بشكل غير مباشر ، ثم مباشرة فى لبنان ، فإن شبح التزام غير محدد لإعادة ترتيب سياسات الشرق الأوسط أوقف هذا التورط ، وهكذا لم تتأثر عملية « إعادة توزيع » القوات الأمريكية خارج لبنان إلا بمعارضة داخلية قليلة .

وفى حين أن الانسحاب من لبنان فى عام ١٩٨٤ كان إشارة إلى إنهاء الجهود الأمريكية

المباشرة لايجاد مناخ أكثر قابلية لتوصيل نظرة الحد الأقصى فيما يتعلق بالسلام الإقليمى ، فإن إدارة ريجان لم تغير نظرتها بشكل أساسى حتى شتاء ١٩٨٨ . وقد استمرت سياستها فى السنوات التى تخللت ذلك تهدف إلى تقوية الروابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتشجيع الأردن على الدخول فى اتفاق مع إسرائيل بحيث يتحدى على الأقل ـ إن لم يقض على المطالب الإقليمية للقومية الفلسطينية ، وأخيرًا ابقاء المنافسين الإقليمين والدوليين [وخاصة سوريا والاتحاد السوفيتى] مستبعدين من البحث عن السلام الجارى بشكل نظرى .

وكانت العوامل المحيطة والتركيبية تميل حتى الآن إلى مساندة هذه الأهداف . ورغم القلق المتزايد بسبب نفقات الميزانية ، فإن الكونجرس لم يتخذ إجراء ضد التكاليف السنوية للسلام الساكن بين مصر وإسرائيل . كما أن إدارة ريجان لم تواجه أية أسئلة قوية من أية دوائر فى الولايات المتحدة بشأن الآثار البعيدة المدى الناجمة عن مساندة موقف مكلف ومشبع بالحقد فى الشرق الأوسط . ومن الناحية الأخرى واصل الاتحاد السوفيتى وقوفه خارج التيارات السائدة فى سياسات الشرق الأوسط ، ولم تظهر الحكومة المصرية رغم ما يكتنفها من مشكلات اقتصادية وربما سياسية متزايدة ، أية دلالة على تعديل سياستها الأساسية . وكانت منظمة التحرير الفلسطينية التى بدا الآن أنها عوفيت من الضعف الذى أصابها بعد١٩٨٢ توحى بأنها تسعى إلى تحقيق أهداف قومية أقل . وقد بدت بلا حول ولا قوة حيال عمل أى شيء بشأن رفضها الثابت : وقد عززت سوريا روابطها بالاتحاد السوفيتى ، وإن كانت تبدو عاجزة عن إحداث أى تغيير هام فى محيط الشرق الأوسط . ورغم أن الملك حسين تخلى فجأة عن مطالبته بالضفة الغربية فى صيف ١٩٨٨ . فإن المدى الذى عدل الأردن بمقتضاه موقفه التقليدى المزدوج نحو دوره فى عملية السلام يبقى غير محدد .

وإذا كان هناك ما ينذر أو يبشر بتغيير جوهرى فى النهج الأمريكى يبدو فى الأفق ، فإنه الانفجار التلقائى للغضب الفلسطينى الذى أخذ يجتاح الضفة الغربية وغزة فى ديسمبر ١٩٨٧ « الانتفاضة » واستمر دون هوادة حتى كتابة هذه السطور . إن الشباب الذى يقذف بالحجارة ويقوم بالمظاهرات التى تضم كل الأعمار يواجه كل يوم قوات المحتل المدججة بالسلاح ـ وكثيرًا ما يدفع ثمن المواجهة بالاصابات البدنية أو الموت ـ بعد أن شعر باحباط يفوق الاحتمال ، من عدم الجدوى من شجبهم المستمر للاحتلال والسيطرة الإسرائيلية .

وتنقل كاميرات التليفزيون إلى أنحاء العالم أحداث هذه الانتفاضة ومشاهد التشويه التى تصدم المشاعر ، وأفعال الهمجية والبربرية المجسدة ، ليس أسوأها مشهد الجنود الإسرائيليين وهم يستخدمون الأحجار يحطمون بها عظام الفلسطينيين المدنيين العزّل والمقيدين بالحديد .

وكانت هذه الصورة تثير حرج كل النظم العربية ، وتثير على المستوى الشعبى منها تيارات

هى خليط من الكبرياء ، والغضب ، والعار ، والحافز للاعراب عن التضامن مع النضال الفلسطينى . وقد أدت مشاعر الغضب لسكوت حكوماتهم إلى اندفاع الطلبة إلى الشوارع فى مصر والأردن وسوريا . وليس هناك شك فى أن هذه الاحتجاجات لم تكشف غير جزء فقط من مشاعر القلق والتوتر التى أثارتها محنة الفلسطينيين المستمرة فى أرجاء المنطقة .

وفى إسرائيل أثارت « الانتفاضة » الجدل حول ما إذا كان الحل الوسط أو القمع المتزايد هو الرد المناسب . ومع ذلك فإنها غالبًا ما تحدث ارتباكًا حتى الآن . وهناك قلائل من الإسرائيليين فى الوقت الحاضر ممن يقبلون فكرة السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية باعتبارها أنها تدخل بصورة مشروعة فى مجال الحل الوسط . ويبدو أن أنصار شيمون بيريز من حزب العمل مستعدون لتقبل نوع غير محدد من الترتيبات مع الأردن ، تقلل من قبضة إسرائيل على الأراضى المحتلة دون أن تزيلها . كما أن كتلة الليكود التى يتزعمها اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل تأمل أيضًا ـ من حيث المبدأ ـ فى وضع ترتيب أردنى ، وإن كانت تكره بوضوح ـ أن يكون قائمًا على أساس إعادة الأرض . أما الجناح اليمينى من السياسة الإسرائيلية فإنه اتخذ موقف المطالبة بمزيد من إجراءات القمع أكثر من التى أسفرت فعلاً عن موت كثيرين جدًا من الفلسطينيين العزل . ويمكن القول بإيجاز إن هذه الأزمة تسلط الأضواء على عدم استعداد إسرائيل لقبول أى خيار غير الإبقاء على الوضع الراهن المشتعل فى الأراضى المحتلة .

وقد أكدت ثورة الغضب الفلسطينية أيضًا فشل البحث الأمريكى عن السلام فى الشرق الأوسط . فقد كان واضحًا منذ وقت طويل لكل من يهتم بالنظر أن كل شيء ليس على ما يرام فى جبهة السلام . وقد أجبرت الأدلة على عجز إسرائيل عن إخماد الانتفاضة المستمرة فى الضفة الغربية وغزة إدارة ريجان على الاعتراف بذلك ، غير أنه يبدو أن وصف الرئيس المصرى حسنى مبارك فى ١٩٨٨ لاطار كامب ديفيد ، بأنه لم يعد صالحًا لإقامة السلام بين إسرائيل والعالم العربى ، قد حث واشنطن أخيرًا على العمل .

وفى أوائل مارس ١٩٨٨ أخذت الإدارة الأمريكية تعلن بصوت عال التزامها الجديد نحو إيجاد « سلام شامل » . غير أنه يبدو حتى الآن أنه لم يحدث تغيير كثير فى نهج واشنطن . فقد انهمك شولتز وزير الخارجية فى القيام بجولات مكوكية دبلوماسية ، حاملاً خطة سلام جديدة أحيطت بدعاية واسعة ، إلى كل من مصر ، وإسرائيل ، وسوريا والأردن . وثبت من دراستها ـ كما قال أحد المعلقين أنها : « خليط من أفكار لم تحقق أى تقدم فى الماضى » . وقد دعت الخطة إلى عقد اجتماع دولى فى وقت مبكر لبدء مفاوضات بين إسرائيل ووفد أردنى ـ فلسطينى يضم أعضاء غير منتمين لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإنشاء « حكم ذاتى » فلسطينى فى

الضفة الغربية وغزة فى خريف ١٩٨٨ ، وتحديد الوضع النهائى لهذه المناطق خلال ثلاث سنوات . ولكنها لم تنته إلى أى شيء .

ولا غرو أن كانت الردود المبدئية من كل الأطراف سلبية بشكل أساسى . وهو ما يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت واشنطن سوف تفى بوعودها الحالية لمواصلة العمل بنشاط للوصول إلى صيغة سلام مقبولة من الدول العربية الرئيسية وإسرائيل ، والشعب الفلسطيني . وقد يكون للعرب عذرهم فى شكوكهم ، فقد استمعوا إلى نفس التعهدات من قبل ، ولعل أشهرها تلك التى ارتبطت بخطة ريجان لعام ١٩٨٢ . ولما كانت كل من إسرائيل والولايات المتحدة تتأهبان لانتخابات قومية تجرى فى ١٩٨٨ ، فإنه لا يمكن استبعاد الشكوك فى أن تكون تلك الوعود الدبلوماسية تستهدف نزع فتيل الأزمة مؤقتًا « الانتفاضة » فى الأراضى المحتلة .

ومن ناحية أخرى ، فإنه كان واضحًا أن الديناميكيات وراء عرض واشنطن الحالى مماثلة لما كان فى عروض سابقة . فليس من غير المتصور تمامًا أن يكون الانقلاب الحالى المفاجئ عاملاً إيجابيًا مساعدًا .

ويبدو أن تاريخ العشرين عامًا الماضية يكشف أنماطًا من التأثير المتبادل بين المفاهيم والظروف المحيطة ، والتركيبة التى شكلت البحث الأمريكى عن السلام فى الشرق الأوسط . وبين هذه العوامل ثلاثة يبدو أنها وثيقة الصلة بالموضوع بصورة خاصة :

الأول : أن توجهات الحد الأقصى تتجه إلى الضعف فى وجه الأزمة . وقد اتبع هذا النمط عندما واجهت إدارة نيكسون أزمة الحرب العربية ـ الإسرائيلية فى ١٩٧٣ ، وكررته إدارة ريجان عندما أوفدت فيليب حبيب إلى الشرق الأوسط فى ١٩٨١ ، ثم تكرر مرة أخرى بشكل تجريبى من نفس الإدارة عقب الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ ، وربما يكون قد برز إلى السطح مرة أخرى فى ١٩٨٨ .

والثانى : أن التوجهات التفاؤلية كانت تميل إلى الإقلال من الغموض وعدم الوحدة بين خصوم إسرائيل . وقد أسهم هذا العرض فى فشل محاولة ليندون جونسون للضغط على إسرائيل للدخول فى مفاوضات غير مباشرة مع الحكومات العربية فى ١٩٦٨ ، وانهيار خطة روجرز فى ١٩٦٩ / ٧٠ ، وفشل استراتيجية جيمى كارتر للسلام الشامل فى ١٩٧٧ .

والنمط الثالث هو أن تأثير العوامل التركيبية على صنع القرار الأمريكى كان يميل بشدة لصالح سياسات « الحد الأقصى » فى الشرق الأوسط . واتضح ذلك فى حالات عديدة ، شملت الظروف التى أحاطت بمحاولة ليندون جونسون للضغط على إسرائيل للدخول فى مفاوضات غير مباشرة ، ورد الفعل الداخلى لخطة روجرز ، وإحجام ريتشارد نيكسون عن

التقدم علنًا لتأييد السلام المفروض ، وسياسة جيرالد فورد « لإعادة التقييم » ، ومصير اتفاق جيمى كارتر من حيث المبدأ مع الاتحاد السوفيتى .

وإذا اعتبرنا أن حقائق الشرق الأوسط فى ذلك الحين [وخاصة مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا] كانت كافية لاحباط آمال أنصار « الحد الأقصى » فى إقامة سلام يستبعد أى إسهام كبير للاتحاد السوفيتى أمرًا مسلمًا به ، فإن هذه الأنماط لا تكفل حاليًا غير سبيلين نحو تحقيق سلام عربى - إسرائيلى نهائى هما :

الأول : حدوث أزمة تكون من الضخامة بحيث تهدد مركز أمريكا فى الشرق الأوسط ، بحيث تغرى أنصار « الحد الأقصى » على التخلى عن وجهة نظرهم والاندفاع إلى تبنى موقف أكثر ميلاً إلى التوفيق . ويبدو أن هذا الاحتمال الفطرى الذى لن ينجح يبشر بشكل ينذر بالسوء . فمن ناحية يبدو من الأرجح أن أية أزمة بمثل هذه الأبعاد سوف تؤدى إلى أن يعتمد أنصار « الحد الأقصى » على وسائل عسكرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمواجهة التهديد المتصور . ومن ناحية أخرى ، فإن متابعة سياسة تفاؤل فى ظل تهديد الأزمة - وهو ما يذكرنا بمحاولة نيكسون القصيرة العمر للاتفاق مع الاتحاد السوفيتى خلال حرب ١٩٧٣ - لا تكاد تصلح كصيغة دبلوماسية مثمرة . وكان الشيء الأساسى أن تجرى مواجهة بشكل عنيف متطرف ، قد تكون حربًا يتم خوضها بصورة غير مباشرة عن طريق إسرائيل ، أو مباشرة ، أو باستبدال ذلك بوضع تفاوضى مرهق للغاية .

ومن ثم فإنه يبدو أن السبيل الثانى للسلام فى الشرق فى الظروف القائمة ، يتوقف إلى حد كبير على تشجيع اتجاه تفاؤلى فعال فى واشنطن يمكن أن يشكل سياسة بدون العمل تحت دافع ظروف متفجرة . ومع مراعاة تاريخ العشرين عامًا الماضية ، فإنه يبدو بلاشك أن ذلك لن يتحقق بمجرد تولى إدارة ملتزمة بمزاج تفاؤلى فى الشرق الأوسط ، كما أنه لا يبدو أن هناك أملاً كبيرًا فى أن تأثير العوامل التركيبية على تشكيل السياسة سوف يهيمن بمنطق المتفائلين حتى إذا كان منهم مسؤلون مكلفون بشكل أكثر مباشرة بإدارة السياسة الخارجية داخل النظام الأمريكى .

ومن ثم فإنه لم يتبق الكثير الذى يمكن الاعتماد عليه من أجل القيام بدور أمريكى ناجح فى صنع السلام فى الشرق الأوسط غير ما سميناه هنا « بالعوامل المناخية » أو « البيئية » مع ملاحظة أن ذلك يعكس حقيقة أن السياسة الأمريكية - رغم افتراض دور « صانع » السلام الأمريكى وكانت مجرد ردود فعل بصورة أساسية منذ وقت طويل استجابة لتحديات ، وليست بدءًا ، فى البحث عن سلام فى الشرق الأوسط .

والخطر من ذلك ، هو أن كل الأطراف تدرك هذا الأمر وتجد إغراء لمتابعة مطالبها الخاصة ، أملاً فى خلق ظروف جديدة تجعل سياسات واشنطن تتحول إلى صالحها . ومع ذلك فإنه يحتمل أن يكون الإسرائيليون بتشجيعهم التأييد الأمريكى غير المحدود لطموحاتهم الإقليمية المتطرفة إنما ينشئون فعلاً ظروفًا سوف يواجهونها فى النهاية ، وربما والأمريكيين معهم، مع أخطار أكبر كثيرًا مما هو موجود حاليًا . ولنفس السبب ، فإن العرب الذين يعتبرون تردد واشنطن مدخلاً يمكن الضغط عليه حتى يفتح السبيل لتدمير إسرائيل إنما يمهدون الطريق لديناميكية خطيرة قد تغرق فى النهاية الشرق الأوسط ، وكذلك أجزاء أكبر كثيرًا من العالم ، فى لهيب من النيران .

وإذا كان صحيحًا أن القرائن لازمة لتشجيع ومساندة الاتجاه المتفائل فى واشنطن ، فإن دور أمريكا كصانع سلام لن يتحقق إلا من خلال تأييد الأطراف الإقليمية . ومن ثم فإن صانع السلام ليس هو الذى يجب أن يقود الشخصيات الرئيسية إلى السلام ، بل إنهم هم الذين يجب الآن أن يقودوا صانع السلام إلى موقف فعال . وهذا ليس اقتراحًا سهلاً فعلاً ، فهو يدعو فقط المعتدلين العرب والإسرائيليين إلى أن يقدموا مؤازرة سياسية لنظرائهم فى الولايات المتحدة .

وإذا سلمنا ـ كما حدث طوال هذه الدراسة ـ بأن الصراع بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين هو لب وجوهر النزاع فى الشرق الأوسط من أجل السيطرة والسيادة على فلسطين، فإن المسئولية التاكتيكية لصنع السلام لابد أن يعهد بها بقوة إلى هاتين الطائفتين . وفى ايجاز ، إن الشك والغموض من جانب الطرفين يضعف قدرة واشنطن على تقديم مهاراتها بشكل هادف نحو حل نهائى يؤيد فى وقت واحد حق إسرائيل فى الوجود وحق الفلسطينيين فى تقرير المصير .

غير أن أحداث العقدين الماضيين تشير إلى أن النصيب الأثقل من العبء وقع على عاتق الفلسطينيين ..

وذروة للتناقض فى هذا الصراع ، الذى شهد التضحية بالفلسطينيين مرارًا على أيدى الأطراف المتنوعين ، أن نجد هؤلاء الفلسطينيين الآن ، وهم الضحايا ، عليهم أن يقدموا هم ما يبعث علىّ الأمل فى سلام يستطيع أن يفيد منه الجميع .

ووصل الأمر إلى ذلك نتيجة لأهمية التطورات فى العالم العربى وإسرائيل بالنسبة للسياسة الأمريكية منذ ١٩٦٧ . فبينما تحرك العرب ، وبينهم الفلسطينيين ، بينما تحركوا كثيرًا نحو تقليل مطالبهم منذ عام ١٩٦٧ ، فإن إسرائيل أخذت تنجذب باطراد نحو الحد الأقصى من المطالب . وللتعبير عن ذلك بصورة معتدلة ، فإنه ليس من المحتمل إلى حد كبير أن تتيح

إسرائيل الفرصة للولايات المتحدة أن تمارس نفوذها ذا الإمكانيات الكبيرة لصالح إيجاد تسوية ثابتة ، أى تسوية تضمن أمن إسرائيل ، والمصالحة مع العالم العربى ، بما فى ذلك إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية على أساس الأرض مقابل السلام . ومن ثم فإنه يبدو من الضرورى أن يكون الفلسطينيون رأس حربة لتغيير حاسم فى العوامل القرينة التى تكفل القوة السياسة للاتجاهات المتفائلة فى الولايات المتحدة ، حتى تسود دوائر صنع السياسة .

وفى عبارات محددة ، فإن ذلك سوف يدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن ترتبط مع كل تأييد يمكنها الحصول عليه فى العالم العربى ، وأن تعلن بصفة محددة استعدادها لقبول إسرائيل كدولة مشروعة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ، مع احتفاظها بالمطالب الفلسطينية فى السيادة على بقية فلسطين .

ويبقى هناك سؤال مفتوح هو : هل ستؤدى الضغوط الحالية والمستقبلية والفرص المحتملة إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية مثل هذا الخيار ؟ . . وحتى إذا فعلت ذلك ـ فهنا يكمن خطر جدى على القضية ـ فإنه ليس هناك ضمان بأن واشنطن سوف تقر عاجلاً أو آجلاً هدف السيادة الفلسطينية على قسم مما كان يدعى فى يوم ما فلسطين .

وبالنسبة لأولئك الذين يأملون فى أن يروا الشرق الأوسط ينجو من اتساع الأهوال التى سوف تستتبع بالتأكيد استمرار النزاع العربى ـ الإسرائيلى ، فإن هذه هى المخاطر التى تشير إلى الظروف التى يجب أن يتقبلها الفلسطينيون . والمشكلة بطبيعة الحال ، هى أنه بالنسبة لشعب تقع حياته اليومية تحت رحمة آخرين ، ويظل لوقت طويل يعارض السلام إلى حد كبير، فقد يفهم هذا المنطق منه بأنه لا معنى له تمامًا . ولعل أكثر ما يأمله المرء فى المستقبل المنظور هو أن يقوم حوار مباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية وواشنطن يزيد احترام هذا الخيار فى أعين الفلسطينيين .

وفى الوقت نفسه ، تواجه إدارة ريجان نفس السؤال الذى يحتمل أن يستمر فى طرح نفسه لا إلى الرئيس التالى فى واشنطن فحسب ، بل وإلى الشخصيات الرئيسية من العرب والإسرائيليين أيضًا ، وهو : ماذا بعد ذلك ؟

توقعات المستقبل

لعل القول بأن هناك أشياء قليلة مؤكدة فى السياسة ، هو أكثر التعبيرات المؤكدة التى يمكن تقديمها عن الشرق الأوسط . فالمنطقة كانت تحير أولئك الذين تجرأوا على التنبؤ بالمستقبل مرة بعد أخرى . ومع ذلك فلابد من القول بأن الأدلة التى أمكن الحصول عليها

لاتقدم الكثير من التفاؤل بشأن التوقعات بالنسبة للوصول إلى تسوية نهائية للمشكلة العربية ـ الإسرائيلية .

ويبدو أن العناصر الرئيسية فى المواقف الحالية للحكومات الأساسية تؤكد أن أية تسوية ستظل مراوغة . وفى هذا الصدد تعتبر معارضة إسرائيل والولايات المتحدة لفكرة السيادة الفلسطينية بالذات ، بالإضافة إلى رفض الانسحاب التام من الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧ أمرًا أساسيًا . ويصدق نفس الشيء على التشجيع الواقعى . الذى تقدمه القاهرة وعمان لامكان إقامة السلام على بعض الأسس التى تقصر فى إرضاء صيحات الفلسطينيين للمطالبة بحق تقرير المصير الكامل . ولا تدل هذه الاتجاهات التى يعزز بعضها بعض إلا على أن تدور فى حلقة لا طائل منها ، لا تقدم إلا فرصة قليلة لتغيير المواقف الأساسية للعناصر الرئيسية الأخرى ، وخاصة سوريا ـ والشعب الفلسطينى ، والتى تقوم مواقفها على المطالبة بالأرض والسيادة .

وحتى إذا كذبت الأحداث التالية هذا التحليل مرة أخرى ، ونتج عنها معاهدات بين إسرائيل ودول أخرى فى العالم العربى ، فمن المحتمل جدًا أن يكون الناتج النهائى بعيدًا للغاية عن رؤية واشنطن الأصلية للسلام ، بل ربما بعيدًا عن أى تعريف يمكن إدراكه للسلام على الاطلاق !

ويمكن القول فى إيجاز أنه لا يوجد حاليًا ما يدعو للشك الكثير فى أن أى ترتيب من هذا النوع ، بما فى ذلك أى ترتيب يقتصر على إسرائيل والأردن سوف يشبه عن قرب المفهوم الأمريكى السابق عن سلام عادل على أساس الحد الأدنى من التعديلات فى حدود الوضع الإقليمى فى ١٩٦٧ . ويبدو أن هذا قد تأكد بالجمع بين دعم إسرائيل التدريجى لوضعها فى الأراضى المحتلة بما فيها القدس ، وتقبل واشنطن لهذا التطور ، وبين الطبيعة الراسخة بعمق للقومية الفلسطينية . وسوف يعنى هذا العامل الأخير على الأرجح أن أى « سلام مفروض » ينكر الحد الأدنى من مطالب القومية الفلسطينية ، لن يؤدى إلا إلى إطالة أمد صراع الشرق الأوسط إلى أجل غير مسمى .

ومع ذلك فإنه ما لم يقع تحول فى أحداث غير متوقعة تزيد الفرص الحالية لصياغة سلام بين دولة عربية أخرى وإسرائيل ، فإن الشيء الأكثر احتمالاً هو أنه لن تحدث تغييرات عميقة فى سياسات الأطراف الأساسية فى المستقبل القريب ، وإذا حدث ذلك ، فإن الديناميكيات الخطيرة التى تسيطر على الشرق الأوسط سوف تظل تتحرك ، لكى تثير الأزمات بشكل متوتر مع استمرار عدم الاستقرار .

إن جانبًا كبيراً من هذا السيناريو البغيض عرضة للحدوث فى الأراضى المحتلة . وكان من

الواضح جيدًا قبل أن ينتهى عام ١٩٨٧ أن الفلسطينيين وهم تحت الاحتلال ـ ودون أن يقل تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ أصبحوا يرون أنفسهم بصورة متزايدة على الخطوط الأمامية للصراع من أجل إقامة دولة فلسطينية . ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه ، وهم بهذا يسهمون فى مستقبل الشرق الأوسط الذى لا حسد عليه .

كان منطق الظروف ـ كما افترضنا سابقًا ـ يشير إلى أنه إذا تحركت الولايات المتحدة نحو تعديل نهجها لصنع السلام بوسائل يمكن أن توقف ، بصورة حاسمة المسيرة المحزنة للأمور فى الشرق الأوسط ، فسيكون من الضرورى على الأرجح أن يقبل الفلسطينيون ـ من خلال منظمة التحرير الفلسطينية ـ علنًا ودون لبس شرعية وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة داخل حدودها السابقة على حرب ١٩٦٧ ـ مع الاحتفاظ بمطالبهم الوطنية على بقية فلسطين فى عهد الانتداب . غير أنه من الناحية الواقعية فإن فرص ذلك قليلة ـ كما أنه مع التسليم بالمخاطرة بأن واشنطن لن تستجيب لمثل هذا العرض بالقاء ثقلها وراء القومية الفلسطينية فلن تكون هناك حجة سياسية مقنعة لاقناع حتى أكثر زعماء المنظمة اعتدالاً لتبنى طريق سوف يعتبره الكثيرون داخل المنظمة تنازلاً بلا مقابل ، إن لم يكن خيانة !

وفى الواقع فإنه يبدو صحيحًا بشكل محزن أن أية حجة يمكن أن تجعل الفلسطينيين يقبلون بوضوح ودون لبس شرعية إسرائيل ، سوف تكون راسخة فى شيء لا وجود له الآن بشكل جلى وهو : الثقة المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة . وإذا كانت الأزمة الحالية فى الضفة الغربية وغزة ، أو إذا كانت أية أزمة فى سلسلة الأزمات القادمة التى ربما كانت تكمن فى الطريق فى الشرق الأوسط ، سوف تجعل واشنطن تتخلى عن رفضها العقيم لاجراء أية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فعندئذ سوف تكون هناك خطوة صغيرة ولكنها هامة ينبغى اتخاذها لزيادة احتمالات صنع سلام أمريكى فعال .

وفى الوقت ذاته فإنه يمكن توقع أن تستمر المنطقة فى الانجراف نحو كوارث عديدة محتملة . وفى حين تشير أحداث السنوات القلائل الأخيرة إلى أن الأراضى المحتلة قد تصبح أكثر مناطق الاشتباكات العربية ـ الإسرائيلية المتكررة فى المستقبل القريب ، فإنه يبدو أن الأمل فى إمكان حصر الصراع إلى أجل غير مسمى أمر غير واقعى .

ومن اليسير للغاية العثور على أدلة على أن النظم العربية قدمت مرارًا تأييدًا أجوف للقضية الفلسطينية ، بينما كانت من الناحية العملية تضع تفرقة واضحة بين مصالحها الخاصة ومصالح القومية الفلسطينية ، بل ومستعدة للتضحية بها سريعًا كلما بدا ذلك مناسبًا . غير أنه من الخطر أن نستنتج من ذلك أن القضية الفلسطينية ليست وثيقة الصلة بالعالم العربى ، لأن إحساس منظمة التحرير الفلسطينية بالإحباط سوف يثير ردود فعل عميقة على المستوى

الشعبى فى العالم العربى . وإذا كان الزعماء العرب قد سعوا لاستغلال القضية الفلسطينية لأغراضهم الخاصة ، فذلك لأنهم يعترفون بها باعتبارها راية عاطفية شديدة الحساسية تستطيع إطلاق كميات ضخمة من الطاقات والتضحيات . وإذا كانوا قد عملوا على الحد من أو سحق النشاط فى سبيلها ، فقد كانوا مدفوعين بإدراك مخيف بأن للقضية الفلسطينية إمكاناتها المستقلة لانتزاع استجابات قوية فى أرجاء الشرق الأوسط .

ويمكن القول فى إيجاز إنه فى حين أن الأراضى المحتلة قد تزداد أهمية فى المستقبل العاجل باعتبارها أكثر المناطق وضوحًا للتوتر العربى ـ الإسرائيلى ، فلا ينبغى افتراض أن القضية لن تعود للظهور كمركز قلق فى العالم العربى . وفى هذا السياق يصعب عزاؤنا فى أن نلاحظ أنه فى المجال السياسى لا يعنى اصطلاح « الظروف الحالية » أنها أبدية .

والآن ، يشهد الشرق الأوسط ـ الذى حفل بأزمات مختلفة وانقسامات عميقة ـ أطرافًا رئيسيين يناضلون ضد مجموعات متنوعة من المشكلات الملحة ، وضد بعضهم البعض أيضًا . . .

وتجد كل النظم القائمة أن شرعيتها تواجه تحديًا فى المراحل بصورة أو أخرى ، ويزداد الانقسام بين الأغنياء والفقراء ، كما تواجه أغلب النظم اتهامات بشكل أو آخر بأنها أفسدت القيم الوطنية والثقافية الجوهرية . ويرقب الزعماء العرب باهتمام . سواء فى بيروت أو بغداد ، أو القاهرة أو عمان أو دمشق أو الرياض الاستجابة المتنامية للتيارات الإصلاحية التى تنتشر بسرعة ، وخاصة تلك التى تتسم باتجاهات إسلامية متشددة .

ومن المستحيل معرفة إلى متى سيبقى هذا الوضع ، أو ما الذى سوف يحل محله ، والشيء المؤكد هو أنه فى يوم ما ، وبوسيلة ما سوف يتغير .

وإذا لم تكن القضية الفلسطينية قد تم حلها عندئذ ، فإن جزءًا لا يتجزأ من التغير قد يكون فى تجدد حالات توتر كبرى ، إن لم ينشب قتال بين إسرائيل والعالم العربى . وفى غضون ذلك ، سيظل الشرق الأوسط متوازنًا فى حالة ركود يسوده التوتر ، يرتكز إلى حد كبير على الانقسامات بين الحكومات العربية ، وطلب الفلسطينيين لحق تقرير مصير حقيقى ، ويقين الزعماء الإسرائيليين فى إصرار بأنه لا حاجة إلى أى تفاهم مع القومية الفلسطينية ، وعجز واشنطن وعدم استعدادها لتحدى هذا الافتراض الإسرائيلى .

حاشية : مقدمة للسلام

بينما كان هذا الكتاب ينتظر دوره فى المطبعة ، أدخلت الأحداث أملاً جديدًا فى حدوث اسهام أمريكى مثمر من أجل السلام فى الشرق الأوسط . . فالقوى العربية المعتدلة ـ مدفوعة بالانتفاضة الفلسطينية ، التى كانت حتى ديسمبر ١٩٨٨ قد أسفرت عن مصرع أكثر من ٣٠٠ فلسطينى ـ شنت حملة سلام متواصلة . واستطاع ياسر عرفات ، مؤيدًا بقوة من الرئيس المصرى حسنى مبارك ، والملك الأردنى حسين [الذى تمسك بتخليه عن روابطه القانونية والإدارية بالضفة الغربية] أن يحشد تأييدًا غامرًا داخل منظمة التحرير الفلسطينية من أجل شن هجوم علنى للسلام .

وفى خريف ١٩٨٨ ، امتنع حتى أكثر الرافضين حماسة عن أنتقاد هذه الخطوة السياسية ، متأثرين كما يبدو بعجزهم عن تقديم بديل آخر لدعم النضال اليومى للانتفاضة الفلسطينية .

وبلغت حملة السلام العربية ذروتها فى منتصف نوفمبر ، بعد أن وافق المجلس الوطنى الفلسطينى بقوة على برنامج عرفات وإعلان قيام دولة فلسطينية . وكان موقف المجلس بمثابة قبول لحق إسرائيل فى الوجود ورفض الإرهاب ، وقبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . كما بدا أيضًا أنه يقبل أن تقتصر الدولة الفلسطينية المعلنة على الضفة الغربية وغزة ، وأن يبحث بشكل إيجابى وضع ترتيب لاتحاد كونفيدرالى على هذا الأساس مع الأردن . وهذا على الأقل ما رآه فعلاً العالم كله ، ومن بينه أقرب الحلفاء الأوربيين لواشنطن ، فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى .

وقد ردت الولايات المتحدة على ذلك بما يتفق مع هذا التحليل . وبينما كان المناخ الدولى يحدث ضغوطًا متصاعدة من أجل إجراء تغيير أساسى فى السياسة الأمريكية ، كانت العوامل الشخصية والتركيبية تولّد معارضة نشطة . ورفض جورج شولتز وزير الخارجية باسم إدارة ريجان منح عرفات تأشيرة دخول للولايات المتحدة ، وحرمه بذلك من شرح تفاصيل الموقف الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية باسهاب فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، وقد ردت الجمعية العامة على ذلك باتهام واشنطن بانتهاك التزاماتها الدولية كدولة مضيفة للأمم المتحدة ، وقررت الاستماع إلى عرفات فى مقرها بجنيف ، وصوتت الولايات المتحدة وإسرائيل وحدهما فقط ضد هذه الخطوة بينما امتنعت بريطانيا عن التصويت .

وخلال الأسابيع التالية ازدادت عزلة واشنطن السياسية ، حيث كرر متحدثون مختلفون باسم منظمة التحرير الفلسطينية الحديث عن الموقف الجديد لحركتهم . واعترف أكثر من ٦٠ عضوًا من المجموعة الدولية ، أو قبلوا الدولة التى أعلنها المجلس الوطنى الفلسطينى ، والتى كانت لا تزال أمرًا نظريًا . ومع ذلك فبينما كرر ياسر عرفات مرة أخرى الانطلاقة الجديدة للمنظمة فى الاجتماع الخاص الذى عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جنيف خلال شهر ديسمبر ، فإن إدارة ريجان أحكمت قبضتها على التعليقات اللفظية المشة التافهة بصورة متزايدة ، وأصرت على أنه ليست هناك أية أسس لاجراء اتصال مباشر مع المنظمة الفلسطينية . ولذا فإنه حتى البريطانيين اتخذوا رؤية معارضة لذلك .

وبعد ٢٤ ساعة من القاء عرفات خطابه أمام الجمعية العامة ، أعاد عرض موقف منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر صحفى فى جنيف أيضًا . وأخيرًا رجحت كفة الميزان لصالحه . ووافقت واشنطن - رغم رفضها إعلان الفلسطينيين لدولتهم - على إجراء حوار مباشر مع المنظمة لأول مرة منذ عام ١٩٧٥ .

ورغم أنه يمكن اعتبار ذلك نقطة تحول تاريخية فى مقدرات الشرق الأوسط ، فقد كان لايزال مجرد بداية هشة ، ومع ذلك فإن الشرعية الدولية المتزايدة للقومية الفلسطينية توحى بأنه لو امتد حوار أمريكى مع منظمة التحرير الفلسطينين ، لكان من الممكن أن تنتهى الولايات المتحدة إلى صياغة سياسة تجاه القضية الفلسطينية تعطى الأولوية لجوهر الصدام بين القوميتين الفلسطينية واليهودية ، بدلاً من افتراضات تتعلق بتشعبات ذلك النزاع الأساسى ، كما هى الحال حتى الآن . وإذا كان الأمر كذلك ، فهناك فرصة جديرة بالاحترام ، وهى أن الافتراض السائد لدى واشنطن والقصير النظر ، بأن القومية الفلسطينية هى قوة معادية بالضرورة ، ربما أمكن معالجته برؤية أكثر وضوحًا لإمكانية وضع القوة الأمريكية والمبادئ التقليدية لأمريكا فى خدمة تسوية لا تضمن أمن إسرائيل فحسب ، بل وحق الفلسطينيين أيضًا فى تقرير مصير حقيقى .

وسوف تواصل قوى بعيدة عن السيطرة الأمريكية القيام بدور حيوى فى تقرير ما إذا كان من الممكن لهذا الاحتمال أن يتحقق . وإذا كانت واشنطن قد عانت من قصر النظر المتزايد فى تقرير القومية الفلسطينية ، فإن هناك قوى مسيطرة فى إسرائيل قد أصيبت بالعمى منذ وقت بعيد . وحتى هذه لبست على الإطلاق القوة الوحيدة فى النظام السياسى الإسرائيلى ، فإنه من غير المتصور أن أى التزام أمريكى هادف بتحقيق سلام عادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد لا يعزز فقط ظهور رأى إسرائيلى معتدل ، بل ويفيد أيضًا منه .

وفى الوقت نفسه سوف يواجه الفلسطينيون والأطراف العرب الآخرون بطبيعة الحال

تحدياتهم الخاصة . وسيكون على التلاحم النضالى المعتدل الذى اتسم به مؤخرًا الجزء الأكبر من العالم العربى أن يبقى ـ فى كل الاحتمالات ـ لفترة طويلة مناسبة فى وجه تهديدات داخلية وخارجية إذا أريد أن ينتهى إلى نوع الحل المعتدل الذى تقترحه الآن منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ثم يجب أيضًا على أطراف دولية بعيدة عن حدود الشرق الأوسط أن تخطو برفق سعيًا لتلمس المزايا فى الوضع الجديد ، حتى لا تؤدى اللهفة الفجائية لاستغلال المناخ الجديد إلى تقويض ما يبدو أنه فرصته لابداع غير صلب فى البحث عن السلام .

ومع ذلك فإنه فى حين سيكون لكل من الإسرائيليين والعرب وغيرهم يد فى تشكيل السياسة الأمريكية فى المستقبل ، فإن المبادرة الممكنة تبدو الآن فى أيدى أمريكا بقوة . وسيكشف الزمن ما إذا كانت هذه المرحلة الجديدة فى البحث عن السلام فى الشرق الأوسط ستشهد الولايات المتحدة وهى تصوغ سياستها الخاصة وتؤثر فى سياسات الآخرين ، بطرق تؤدى إلى نتيجة ناجحة . وتاريخ المشاركة الأمريكية فى المشكلة الفلسطينية يدعو إلى الحذر من التفاؤل ، غير أنه يبدو فى الوقت الحالى أنه من المحتمل أن ينظر مؤرخو المستقبل إلى الوراء، إلى الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٨٩ باعتبارها مقدمة استهلالية والسؤال الآن هو : هل توصف تلك الفترة بأنها مقدمة لصلاة جنائزية للآمال فى تحقيق سلام فى الشرق الأوسط . أم إنها احتفال ببلوغ هذا الهدف ؟

ملحق الطبعة العربية

١٩٩١

تولى جورج منصب الرئاسة فى البيت الأبيض فى يناير ١٩٨٩ . وكان خلال حملته الانتخابية قد أعلن العزم على متابعة جهود نشطة سوف يبذلها من أجل صنع السلام فى الشرق الأوسط . ولكنه ، عندما تولى منصبه ، استحوذت على أغلب اهتماماته حتى صيف١٩٩٠ مناطق أخرى من العالم فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا . وبينما لم يكن النزاع العربى الإسرائيلى موضع تجاهل كلى عند الإدارة الجديدة ، فإن صنع السلام فى الشرق الأوسط لم يكن فى أولوية اهتماماتها .

لقد بعثت الاتصال المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الذى كان قد بدأ أولاً فى عهد إدارة ريجان فى ديسمبر ١٩٨٨ ، والتقى سفير واشنطن فى تونس بمندوبين فلسطينيين مرة أخرى فى مارس ١٩٨٩ . ثم مضت المحادثات بشكل متقطع وبطريقة غير متماسكة حوالى خمسة عشر شهرًا . ولكنها لم تتغلب على النقطة الأساسية للخلاف بين الأطراف ، وهى مطالبة الفلسطينيين بإقامة دولة فلسطينية حقيقية ، وهى فكرة لم تتخل عنها منظمة التحرير الفلسطينية ، أو تقبلها واشنطن وفي يونيه ١٩٩٠ ، أنهت الولايات المتحدة المحادثات عقب وقوع محاولة لهجوم على إسرائيل من مجموعة متطرفة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد حاول جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ، بصورة تجريبية ، استطلاع إمكانيات المشاركة بنشاط أكثر فى إحياء عملية السلام . فألقى خطابًا هامًا ـ فى ربيع ١٩٨٩ ـ دعا فيه إلى تجديد جهود السلام ، وحث زعماء إسرائيل ، بصفة خاصة ، على التخلى من التصور غير الواقعى لحلم إسرائيل كبرى ، وضم أرض الأجداد ، كما حثهم على وقف النشاط الاستيطانى. . . » .

وعلى مدى أشهر عديدة تالية ، قام بيكر وغيره من المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية بحملة فاشلة رغم ما صحبها من دعاية كثيفة . وكان هدف الحملة هو التشجيع على إجراء مفاوضات بين إسرائيل وبين الفلسطينيين . وعلى الرغم من الاهتمام الذى لقيته الحملة فى الصحافة ، فإنها لم تكن تشير إلى أية عناصر محددة لتسوية يمكن الوصول إليها : إذ كان

التركيز فيها ينصب على إجراءات بحته ، والبحث عن صيغة ما تؤدى إلى مناقشات بين الإسرائيليين والفلسطينيين . وفى حين أيدت كل الأطراف العربية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، دلالات مرونة تبدو مبشرة ، فإن حكومة إسرائيل أثبتت إصرارها على تجنب أى إطار عمل قد يتطلب فى النهاية إجراء مفاوضات أساسية مع الفلسطينيين حول مسائل تتعلق بالأرض والسلام .

ووئدت مبادرة بيكر فى يونية ١٩٩٠ . ولم يخف وزير الخارجية الأمريكى ضيقه من موقف إسرائيل ، وهو يتحدث أمام الكونجرس ، وبلباقة خبير الاستعراض البارع ذكر رقم تليفون البيت الأبيض ، وفى عبارة بليغة ، موجهًا كلامه إلى كل أطراف النزاع فى الشرق الأوسط ، قال :

« عندما تكونون جادين بشأن السلام ، اتصلوا بنا » .

وبهذا ، بدا أن بيكر إنما يعلن فى الواقع بدء عصر سافر من دبلوماسية تجميد الوضع القائم! وقد عززت الصحافة الأمريكية هذه الرسالة بتأكيدها عزم البيت الأبيض على البقاء بمعزل عن المسألة العربية ـ الإسرائيلية ، إلى أن يطالب الأطراف الأساسيون للنزاع بتجديد الاهتمام به .

ولم يكن هناك جديد فى فشل واشنطن أن ترى ما يدعو إلى التعجل فى السعى من أجل السلام فى الشرق الأوسط . والواقع ، أن نهج إدارة بوش لم يكن أكثر من امتداد أكثر علانية بصورة ما ، لنهج سالفتها ـ وسرعان ما بدا واضحًا تمامًا أن « حملة السلام » التى بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٨٨ ، لم تحدث أكثر من بعض تغييرات مظهرية صغيرة فى السياسة الأمريكية . وهكذا لم تؤد محادثات تونس ، ولا ما سمى بمبادرة بيكر ، إلى حدوث أى خروج جوهرى عن مجرى السياسة الأمريكية .

وكان الرضا الذاتى لأمريكا عن سياستها ، يرجع إلى سطحية فهم واشنطن للظروف فى الشرق الأوسط . إذ كانت إدارتا ريجان وبوش معًا لا تريان ما يدعو لاتخاذ خطوات حادة لكسر الجمود الذى تردى فيه البحث عن سلام فى الشرق الأوسط . وعلى العكس ، وبينما كان العقد الأخير من القرن العشرين يقترب ، بدا أن واشنطن قد انتهت إلى أن الاتجاهات السائدة تعزز بصورة مطردة موقفها فى الشرق الأوسط . فعلى مستوى العلاقات بين القوتين الأعظم ، فإن الصعوبات المتزايدة فى الاتحاد السوفيتى ، قد قللت بصورة فعالة من شأن دوره فى شئون الشرق الأوسط . وبمعايير إقليمية أكثر دقة ، فإن القوى « المتطرفة » السابقة قد أصابها الاضمحلال ، أو كانت تمر بعملية تغيير فى لونها السياسى . فسوريا التى كانت تنوء بصعوبات اقتصادية متزايدة ، ظلت متورطة فى أوحال المستنقع اللبنانى . والعراق وقد تحرر

من حربه مع إيران بعد قبول الأخيرة وقف القتال عام ١٩٨٨ ، إنضم إلى الأنظمة الموالية للغرب فى مصر والأردن واليمن الشمالى لإنشاء مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩ . وعقيد ليبيا القذافى بدا أنه قد فقد شهيته للمغامرات المثيرة . وأخيرًا ، منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن انحازت إلى الحكومات العربية المعتدلة ، ونبذت الإرهاب ودخلت فى حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية ، قد بدت فى هذه الآونة على الأقل ، غير قادرة على القيام بأى دور آخر .

ويمكن القول فى إيجاز ، إن واشنطن لم تر أن هناك ما يدعو للمغامرة بإثارة وتغيير وضع قائم مناسب ، أو أن تورط نفسها فى متاعب داخلية ، إذا ما شاركت بصورة أكثر نشاطًا فى المشكلة الفلسطينية . وكانت النتيجة بطبيعة الحال استمرار ما أصبح نمطًا ثابتًا لصنع السلام الأمريكى فى عهد إدارة ريجان . بمعنى أنه بينما كانت مسألة التسوية بين إسرائيل وخصومها العرب ، يعلن عنها باعتبارها هدفًا أمريكيًا رئيسيًا ، فإن أفعال واشنطن كانت تكذب أقوالها ، وظلت ـ فى نفس الوقت ـ المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية تقدم لإسرائيل دون نقصان .

واندلعت الانتفاضة فى الأراضى المحتلة ، وبلغ عدد ضحاياها حتى نهاية ١٩٩٠ حوالى ٧٥٠ قتيلاً ؛ واستمر بناء المستوطنات الإسرائيلية بخطى سريعة فى الأراضى المحتلة ، بينما تزايد عدد سكان إسرائيل بالأعداد الضخمة من المهاجرين السوفييت والذين بلغ مجموعهم ١٩٨٥ ألفًا تقريبًا فى عام ١٩٩٠ وحده .

ولم يكن قليلاً عدد المراقبين الذين ظلوا يدقون طبول التحذير من سير الأحداث فى الشرق الأوسط . ولكن صانعى السياسة الأمريكية أظهروا لا مبالاة بهذه التحذيرات القائلة بأن «الاستقرار الإقليمى الخادع إنما يخفى وراءه مجموعة مختلفة من قوى أكثر عمقًا ، يمكن أن تؤدى على الأرجح إلى مشكلات سياسية خطيرة ، فضلاً عن المشكلة الفلسطينية التى إذا لم يتم حلها ، قد تدفع أية أزمة مستقبلية فى الشرق الأوسط إلى حافة جيشان يعم الجميع .

وفى ٢ أغسطس ١٩٩٠ أمر صدام حسين قواته العراقية بغزو الكويت . وبدأت بذلك أزمة الخليج التى تحولت بعد بضعة شهور إلى « حرب الخليج » . وفى الوقت الذى أكتب فيه هذه السطور(مايو ١٩٩١) لا يزال من المستحيل التيقن من العواقب الكاملة لتلك الأحداث ، والتخمين التفصيلى بشأن ذلك يتجاوز موضوع هذا الكتاب . ومع ذلك ، فقد يكون من المفيد أن أختم هذا الكتاب بأربع ملاحظات ، يبدو أنه لاشك فى صحتها ، على ضوء مأساة الشرق الأوسط الأخيرة ، وهى أولاً : إن أزمة الخليج وتعقد نتائجها تؤكد المركزية المريرة للقضية الفلسطينية على المصائر السياسية فى الشرق الأوسط . إذ بينما أن صدام حسين لم يستول على الكويت بدافع الاهتمام بفلسطين أو الفلسطينيين ، فإنه قد استطاع أن يستثير

الرأى العام فى المنطقة العربية ويجتذب تأييدًا له قدره ودلالته فى أرجائها ، عند ما استخدم الرنين السياسى العميق الذى للقضية الفلسطينية فى جميع أرجاء العالم العربى . إنه لم يعد هناك أدنى شك فى أن استمرار الإنكار للحقوق القومية للشعب الفلسطينى ، يدعو إلى عدم الاستقرار الإقليمى .

ثانيًا : أظهرت أزمة الخليج وحرب الخليج أن مصالح الأطراف الرئيسية فى أمور الشرق الأوسط ، سواء الذين فى المنطقة أو الذين خارجها ، يهددها طول أمد الرفض للحقوق القومية للفلسطينيين . . .

لقد ردت دول الخليج ، ومعها الدول العربية التى اشتركت فى التحالف الدولى ضد العدوان العراقى مع الكويت ، باستنكار ـ وغضب بالغ على اتحاد منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وأطراف عربية أخرى موقفًا ممالئًا لصدام حسين . ومع ذلك فالدرس الحقيقى هنا ينبئ بأن الأمر ليس خيانة بل سياسة . فالاحباط المستمر نتيجة الإنكار حتى للحدود الدنيا من المطالب القومية للفلسطينيين ، قد أطلق العنان لقوى تستطيع إحداث الانفجار فى اتجاهات غير متوقعة . وقد دل ذلك على أن بالنسبة للنظم العربية ، بصرف النظر عن اتجاهاتها السياسية فإن أفضل الخطط التى توضع ، وأكثر الاستثمارات السياسية والمادية حساباً ، قد تصبح كلها معرضة للتهديد فى أية لحظة .

وينطبق نفس الدرس ، إلى حد كبير ، على الأطراف الخارجية المشاركة فى الشرق الأوسط . إذ طالما ظلت فلسطين قضية سياسة مرتجة فإن خريطة العلاقات السياسية فى الشرق الأوسط ستظل عرضة للتغيير المفاجئ المتسم بالاضطراب والخطورة .

وتواجه إسرائيل نفس الموقف ، وإن يكن أكثر حدة وتحديدًا . إذ بينما كانت العلاقات العراقية ـ الكويتية تتدهور فى ربيع وباكورة صيف ١٩٩٠ ، حول مسائل لا علاقة لها البتة بفلسطين ، ومع ذلك وجدت إسرائيل نفسها ، وقد كانت فى وضع كلاسيكى من حيث عدم التورط والمشاركة ، وجدت نفسها لستدرج رغم أنفها مباشرة إلى الأزمة ، وعلاوة على ذلك فإن بداية الأعمال الحربية سرعان ما أدت إلى تعرض إسرائيل إلى هجوم مادى بالصواريخ . ولم يكن هناك شيء أكثر من ذلك يمكن أن يثير الشك فى صحة أى تعريف « لأمن » إسرائيل بأنه يتطلب الاحتفاظ بالأراضى العربية المحتلة فى حرب ١٩٦٧ . وتستند هذه النتيجة بشكل جزئى على عامل التكنولوجيا الواضح ، مثلما ثبت بواسطة صواريخ « سكود » وبصورة متزايدة ، أن وجود أو عدم وجود بضعة أميال من الأرض أمر لا علاقة له بالأغراض العسكرية . ونقول مرة أخرى ، إن النقطة الأساسية الحقيقية هنا ، هى أيضًا سياسية . وببساطة فإن أى تعريف مجرد جغرافى « للأمن » لن يمنح إسرائيل أملاً فى الهدوء لفترة طويلة ،

طالما ظلت الروح القومية للفلسطينيين محبطة كما هى اليوم ، وسوف تبقى إسرائيل على حافة سكين الخطر . وأى معركة وأية مشكلة فى السياسات الإقليمية سوف تحمل إمكانية فرض أزمة على الدولة اليهودية . وهذا النوع من الخطر ـ وهو نوع يمكن تعريفه بتعبيرات عامة ، لكن تبقى طبيعة أى تعريف تتحدى كل تنبؤ محدد ـ هذا النوع من الخطر يقوض إمكانية وجود «أمن » له مغزى .

ثالثًا : إن التكنولوجيا العسكرية فى حد ذاتها تقع فى قلب الدرس الأساسى الذى تم فرضه خلال ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ . فالنصر السريع الحاسم والسهل نسبيًا الذى أحرزه التحالف الدولى بقيادة أمريكا على العراق لم يحجب الحقيقة فى أن ثمنًا فادحًا من الأرواح العراقية قد تم دفعه . غير أنه صحيح للغاية على الأرجح . وتوحى بذلك بعض الدلائل فعلاً ـ أن صدام حسين كان يملك القدرة على أن يجعل التحالف يدفع ثمنًا أغلى لانتصاره ، ولكن لم يستخدمها (القدرة) . ويمكن القول باختصار أنه رغم فظاعة حرب الخليج فقد كان يمكن أن تكون أسوأ بكثير .

وسوف يساعد استمرار القوى الديناميكية الإقليمية التى أحدثت المناخ الذى أسفر عن أزمة الخليج ، سوف يساعد استمرار هذه القوى على توليد الأزمات فى المستقبل ، فتزداد بذلك فرص أن تفرض التكنولوجيا ، عاجلاً أو آجلاً ، ثمنًا أكثر بشاعة فى الشرق الأوسط ، وربما أبعد منه .

رابعًا : يبدو واضحًا أنه لا أزمة الخليج ولا حرب الخليج كانتا ستتكشفان بالصورة التى حدثت ، لو لم يكن النظام الدولى قد اتسم بنهاية الحرب الباردة . ذلك أن توقف المنافسة بين القوتين الأعظم فى الشرق الأوسط مقوّمًا متممًا لنشوء وتطورات الأحداث الأساسية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بمنطقة الشرق الأوسط . وبالنسبة للغرب وعلى الأخص الولايات المتحدة ، كان الدرس واضحًا أو ينبغى أن يكون كذلك : فطالما بقى المناخ الدولى الجديد ، فسوف تصبح مسائل « الدفاع » ضد تحد سوفيتى فى المنطقة ، أمرًا غير وارد . والنتيجة التى لا مفر من استدلالها من ذلك هو أن « التهديد الاستراتيجى » الرئيسى لوصول الغرب إلى بترول الشرق الأوسط إنما هو عدم الاستقرار الإقليمى الذى يتولد محليًا . كما أن أزمة الخليج لم تترك أى شك فى أن دور إسرائيل فى هذه المنطقة باعتبارها « حليفًا استراتيجيًا » أصبح خليقًا بأن يكون بلا مغزى أو حتى بلا أية وظيفة . .

ويقدم الضرر الذى حدث لحقول البترول الكويتية خلال القتال فى الخليج ، دليلاً جازمًا على أن الدفاع الأمثل عن مصالح الغرب البترولية هو دفاع سياسى وليس عسكريًا . فتجنب الحروب هو الأفضل عن إدارتها بنجاح . وهذا ما يشير بدوره إلى الحاجة إلى العمل من أجل

تقليل احتمالات زعزعه الاستقرار العام فى الشرق الأوسط . وليس هناك خطوة لبلوغ هذا الهدف أكثر ضرورة للولايات المتحدة الأمريكية ، وهى تعمل باسم ومن أجل مصالحها الخاصة الواضحة ، من أن تضع بقوة إمكانيات نفوذها ذات الشأن ، وراء حملة لحل القضية الفلسطينية فى إطار يرضى القومية الفلسطينية ويضمن بقاء إسرائيل وأمنها .

وفى حين أن تسوية النزاع الفلسطينى لن تعالج كل علل الشرق الأوسط ، أو تزيل كل احتمالات زعزعة الاستقرار فى المنطقة مستقبلاً ، فإن البديل يظهر فى نتيجة كالحة ـ فدوام الانكار الذى لا داعى ولا مبرر له للحقوق القومية الفلسطينية ، سوف يستمر يساعد على دفع الشرق الأوسط ، وربما مناطق أوسع من العالم ، نحو كارثة لن يفيد أحد منها !

ولا يزال من غير الواضح ، إذا كان النزاع الأخير فى الخليج قد جعل هذا الدرس مفهومًا بقوة كافية لكى يولد الإرادة اللازمة بين الأطراف الرئيسيين لتجنب مثل تلك النتيجة . وسوف تنبئنا الأيام !

ملحق (أ)

بيان مشترك لحكومتى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى أكتوبر ١٩٧٧

بعد تبادل الآراء فيما يتعلق بالوضع غير الآمن الذى لا يزال باقيًا فى الشرق الأوسط ، أصدر سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ، و ا.ا. جروميكو عضو اللجنة المركزية للمكتب السياسى للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى البيان التالى باسم دولتيهما ، وهما رئيستان مشتركتين لمؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط :

١ ـ إن كلتا الحكومتين مقنعتان بأن المصالح اليومية لشعوب هذه المنطقة ، وكذلك مصالح دعم السلام والأمن الدوليين بصفة عامة تفرض بصورة ملحة ضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربى ـ الإسرائيلى بأسرع ما يمكن . ويجب أن تكون تلك التسوية شاملة تتضمن كل الأطراف المعنية وكل المسائل .

وتعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، إنه فى إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، يجب أن تحل كل المسائل المحدودة للتسوية ، بما فى ذلك المسائل الأساسية مثل سحب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلت فى حرب ١٩٦٧ ، حل المسألة الفلسطينية ، وتشمل ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ، والتكامل الإقليمى ، والاستقلال السياسى .

وتعتقد الحكومتان أنه بالإضافة إلى هذه الإجراءات لضمان أمن الحدود بين إسرائيل والدول العربية المجاورة ، كإنشاء مناطق منزوعة السلاح ، والموافقة على وضع قوات للأمم المتحدة أو مراقبين فيها ، فإن الضمانات الدولية لمثل هذه الحدود وكذلك مراقبة شروط التسوية يمكن أيضًا وضعها إذا أرادت الأطراف المتعاقدة ذلك . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على استعداد للمشاركة فى هذه الضمانات وفقًا لعملياتهما الدستورية .

٢ ـ تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن الطّريقة الوحيدة الصائبة والفعالة لتحقيق حل أساسى لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط برمتها هى داخل إطار مؤتمر جنيف

للسلام ، الذى يعقد خصيصًا لهذه الأهداف ، على أن يشترك فى عمله مندوبو كل الأطراف المشتركة فى النزاع ، بما فيهم مندوبو الشعب الفلسطينى ، وصياغة القرارات التى يتم الوصول إليها فى المؤتمر بشكل قانونى وتعاقدى .

وتؤكد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بصفتهما رئيسين مشتركين لمؤتمر جنيف عزمهما - من خلال جهود مشتركة ، وباتصالاتهما بالأطراف المعنية ، تسهيل استئناف عمل المؤتمر بكل وسيلة فى موعد لا يتجاوز ديسمبر ١٩٧٧ . ويلاحظه الرئيسان المشاركان أنه مازالت توجد مسائل عديدة ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية لا يزال ينبغى الاتفاق عليها بواسطة المشتركين فى المؤتمر .

٣ - واسترشادًا بهدف تحقيق تسوية سياسية عادلة فى الشرق الأوسط ، وإزالة الوضع المتفجر فى تلك المنطقة من العالم ، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تناشدان كل الأطراف فى النزاع أن تتفهم الحاجة إلى المراعاة الدقيقة للحقوق والمصالح المشروعة لكل منها ، وأن تظهر استعدادًا متبادلاً للعمل وفقًا لذلك .

ملحق (ب)

مقتطفات من إعلان القاهرة بشأن منظمة التحرير الفلسطينية والارهاب ، ٧ نوفمبر ١٩٨٥

ناضل الشعب الفلسطيني ويواصل نضاله لتحرير أرضه المحتلة ، وممارسة حقه فى تقرير المصير ، وإنشاء دولة كشرط ضرورى لتحقيق سلام عادل ودائم فى المنطقة ، التى سوف تتعايش فيها كل الشعوب ، متحررة من أعمال الإرهاب والقهر .

. . . وفى إطار السعى لحل عادل وسلمى ومع مراعاة نضال منظمة التحرير الفلسطينية بكل الوسائل المشروعة لاستعادة الحقوق القومية الثابتة للفلسطينيين وكذلك حريتهم السياسية ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تدين كل انتهاكات حقوق الإنسان ، وخاصة الحقوق فى الحياة والأمن بدون تمييز على أساس العقيدة أو الجنس ، أو اللون .

وكقوة دافعة للجهود التى تبذل لعقد مؤتمر دولى للسلام ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعلن إنتقادها وإدانتها لكل أعمال الإرهاب ، سواء كانت تلك التى أصبحت الدول متورطة فيها ، أو التى يرتكبها أفراد أو جماعات ضد الأبرياء والعزل حيثما كانوا . .

وتؤكد منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى إعلانها الصادر فى ١٩٧٤ الذى أدان كل العمليات خارج [فلسطين] وكل أشكال الإرهاب ، وهى تقرر مرة أخرى تقيد كل مجموعاتها ومؤسساتها بهذا الإعلان . وابتداءً من اليوم سوف تتخذ منظمة التحرير الفلسطينية كل الإجراءات لردع المنتهكين .

ونظرًا لحقيقة أن هذا الالتزام لا يمكن أن يتحقق من جانب واحد ، فإن على المجتمع الدولى أن يجبر إسرائيل على إيقاف كل أعمالها الإرهابية داخل [فلسطين] وخارجها .

وفى هذا السياق تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية تمسكها بحق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى لأراضيه بكل الوسائل المتاحة بهدف تحقيق الانسحاب من أراضيه .

إن الأحداث تؤكد دون أى شك أن العمليات الإرهابية التى ترتكب خارج « فلسطين » تضر بقضية الشعب الفلسطينى وتشوه نضاله المشروع من أجل الحرية . كما أن هذه الأحداث « من منظور آخر ـ تعمق اقتناعنا بأن إنهاء الاحتلال ، ووضع حدود لسياساته ، هو الطريق الوحيد لبلوغ السلام والأمن فى المنطقة .

ملحق (ج)

ثلاثة إعلانات مقترحة قدمت للملك حسين عاهل الأردن بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية فى فبراير ١٩٨٦

الاقتراح الأول :

إذا قدمت دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر دولى له سلطات فعالة لايجاد حل سلمى للمسألة الفلسطينية وحل نزاع الشرق الأوسط ، يشترك فيه الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وتحضره الأطراف العربية المعنية ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل أن تشترك على قدم المساواة فى المؤتمر داخل وفد أردنى ـ فلسطينى مشترك على أساس ضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير عن طريق اتحاد كونفيدرالى مع المملكة الأردنية الهاشمية كما ورد فى الاتفاق الأردنى ـ الفلسطينى الموقع فى فبراير ١٩٨٥ وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتعلقة بالمسألة الفلسطينية ، بما بينها قرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وفى هذا السياق ، تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى شجبها ورفضها للارهاب ، الذى تأكد فى إعلان القاهرة .

الاقتراح الثانى :

إن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى تؤمن بقوة بأن عملية السلام ينبغى أن تؤدى إلى سلام عادل شامل ودائم فى الشرق الأوسط ، ويجب أن تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك الحق فى تقرير المصير داخل سياق اتحاد أردنى ـ فلسطينى كونفيدرالى .

وعلى أساس الاتفاق الأردنى ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ١١ فبراير ١٩٨٥ ، ونظرًا لرغبتنا الحقيقية فى السلام ، فإننا على استعداد للتفاوض فى سياق مؤتمر دولى تشترك فيه كل الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وكل الدول العربية المعنية ، والحكومة الإسرائيلية حول

تحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة بالموضوع ، بما فيها قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وتعلن منظمة التحرير الفلسطينية رفضها وشجبها للإرهاب ، وهو ما أكدته فى إعلان القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٥ .

الاقتراح الثالث :

ينبغى أن تكون الدعوة لعقد أى مؤتمر دولى لحل النزاع فى الشرق الأوسط ، وحل القضية الفلسطينية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة ، لأنها المنظمة الدولية التى أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لوضع نهاية لآلام الشعوب ، ومنع العدوان ، والحفاظ على العدل ، واحترام حقوق الإنسان . كما أن مقدمة ميثاق الأمم المتحدة الذى تم إقراره فى عام ١٩٤٥ تدعو إلى تحقيق التعاون الدولى لحل المشكلات الدولية ، وتحقيق حقوق الإنسان الأساسية ، وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها . .

ولما كانت المسألة الفلسطينية هى لب وجوهر المشكلة الفلسطينية ، فإن الدعوة لعقد مؤتمر دولى لحل النزاع وإقامة السلام فى المنطقة يجب أن تؤكد على تنفيذ القرارات والإجراءات ، ويجب أن تشمل اشتراك الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن وحضور كل الأطراف العربية المعنية ـ بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ـ فى المؤتمر على قدم المساواة داخل وفد أردنى ـ فلسطينى مشترك .

ووفقًا لميثاق الأمم المتحدة ، الذى يؤكد مرة أخرى ويعزز الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية وحق الشعوب فى تقرير المصير ، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية والمنطقة العربية ؛ ومن بينها قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ فإن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تشترك فى مؤتمر السلام الدولى بصفتها الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطينى ، والمعترف بها على المستوى العربى والدولى ، ولها وضع المراقب فى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ .

وسوف يكون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر الدولى على أساس حماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فيها حقوقه فى تقرير المصير عن طريق اتحاد كونفيدرالى مع المملكة الأردنية الهاشمية ، كما ورد فى الاتفاق الأردنى ـ الفلسطينى الموقع فى فبراير ١٩٨٥ .

وفى هذا السياق ، تعيد منظمة التحرير الفلسطينية تأكيد شجبها ورفضها للارهاب والذى تأكد فى إعلان القاهرة .

ملحق (د)

رد جيمس داير بوزارة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بالموقف الأمريكى حول ثلاثة مقترحات لمنظمة التحرير الفلسطينية قدمت للملك الأردنى حسين فى فبراير ١٩٨٦

عزيزى رئيس اللجنة

إن رسالتك المؤرخة ١٤ مايو تحوى مجموعة من المسائل التى تتعلق بثلاثة مقترحات قدمها ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى الملك حسين فى فبراير ١٩٨٦ . وإننى على ثقة من أن الردود التالية سوف توضح النقاط المختلفة التى أثرتموها بما يحوز رضاءكم :

ولابد من ملاحظة أن النصوص التى حوتها رسالتكم ليست مطابقة تمامًا مع تلك التى زودنا بها الملك حسين ، إذ أن المقترحات التى تلقيناها حوت قسماً إضافيًا تحت عنوان «خطوات » . وهذا القسم المتماثل فى كل حالة ، توجز الأعمال التى ستقدم بمقتضاها منظمة التحرير الفلسطينية قبولاً « مشروطًا » للقرار رقم ٢٤٢ مقابل « تأكيد » أمريكى لحق تقرير المصير للفلسطينيين ، ومرفق مع هذا نسخة من هذا البيان .

وإننى أصرح رسميًا بأن الولايات المتحدة تتوقع قبولاً واضحًا من منظمة التحرير الفلسطينية للقرار ٢٤٢ وليس قبولاً مشروطًا بقبول أمريكى فى نفس الوقت لتقرير المصير للفلسطينيين .

فمتى تلقت الولايات المتحدة علمًا عن أى أو كل هذه الوثائق الثلاث ؟ وأية معرفة كانت لدى الولايات المتحدة عنها قبل الخطاب الذى ألقاه الملك حسين فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ .

وفى حين إننا كنا على وعى بمسودات مماثلة للاقتراح الثانى ، فإننا رأينا المقترحات الثلاثة كما صيغت لأول مرة بواسطة الملك حسين فى ٦ فبراير ، بعد أن رفضها هو .

فما هو موقف الولايات المتحدة بالضبط حيال هذه الوثائق ، وكيف تصفها ؟

لم يطلب منا أن نتخذ موقفًا رسميًا ، ولم نتخذ أى موقف بشأن هذه المقترحات كما تمت صياغتها . لقد قدمت إلى الملك حسين ورفضها . ونحن نشاطر الملك النتيجة التى انتهى

إليها ، كما تلقيناها منه ، وهى لم تف بطلبه لاجابة واضحة تمامًا لطلبه بأن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ ، وتأييد إجراء مفاوضات مع دولة إسرائيل ، ونبذ استخدام العنف .

ففى أى الجوانب تتمشى مع السياسة الأمريكية أو تناقضها ؟

وإلى أى مدى تلتقى هذه البيانات بالشروط الأمريكية للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟

إنها لا تفى بمطالب السياسة الأمريكية التى طال عليها الأمد فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية : فهى لا تحوى قبولاً واضحًا تمامًا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق إسرائيل فى الوجود .

وفى كل الحالات الثلاث ، كان قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ فى سياق قرارات الأمم المتحدة « الملائمة » أو « الوثيقة الصلة بالموضوع » .

وفى الحالة الثانية فقط ذكرت إسرائيل ، كشريك مرتقب فى مؤتمر دولى .

وأخيرًا فإن الإشارة إلى إعلان القاهرة ومع مراعاة التفسير الذى ذكرته منظمة التحرير الفلسطينية علنًا ، كان ضعيفًا باعتباره نبذًا للعنف .

رسالة ١٤ مايو من جيمس داير مساعد وزير الخارجية بالنيابة للشئون التشريعية والحكومية بوزارة الخارجية ، إلى النائب لى . هـ . هاملتون رئيس اللجنة الفرعية لشئون أوروبا والشرق الأوسط ، ولجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب .

ففى أية ناحية تعتبرتقدمًا أم تقهقرً عن مواقف وبيانات سابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية؟

وإن الإشارات الصريحة إلى قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ وإلى إسرائيل [فى الاقتراح الثانى] تعتبر جديدة ، غير إنها بوجه إجمالى ، لا تزال غير ممثلة لقبول سواء لتحدى الملك ، أو شروط الولايات المتحدة .

ما الذى يمكنك أن تؤيده فيها ، وما الذى لا يمكنك تأييده ؟

وعلى وجه التخصيص كيف يمكن جعلها أكثر قبولاً ؟

إن هذه البيانات لا تقبل قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ دون قيد أو شرط وكذلك حق إسرائيل فى الوجود ، ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نقبلها كأساس لاعتراف أمريكى ، أو للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وهى أيضًا لا تحوى نبذًا واضحًا لاستخدام العنف ، وكان هذا أحد مطالب الملك حسين، وكان هناك مطلب آخر ، وهو أن تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية المفاوضات مع دولة إسرائيل ، والمطلب الثالث للملك هو القبول الواضح للقرار ٢٤٢ كأساس

للمفاوضات . ولو كانت المقترحات قد عدلت بحيث تلبى هذه الشروط ، فإننا نعتقد أنها كانت ستكون مقبولة من الملك حسين .

إننا من جانبنا ، لن نعترض إذا أرادت منظمة التحرير الفلسطينية أن تعلن مواقفها الخاصة ، طالما أنها وهى تفعل ذلك لم تفرض شروطًا على البيانات أو تضعفها بوجه عام . .

فأى منها تعتبره الأفضل ؟

إن الاقتراح الثانى هو الأقرب لتلبية ما نطلبه نحن والملك حسين .

فهل تعتبر الإشارة إلى نبذ الإرهاب داخل سياق اتفاقيات القاهرة غير مقبولة للولايات المتحدة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا ؟

إن إعلان القاهرة كما فسره كبار المسئولين فى منظمة التحرير بصورة رسمية وعلانية ، لايستبعد أعمال العنف فى إسرائيل وفى الضفة الغربية وغزة ، ومثل هذا الرفض المنتقى للعنف غير كاف .

وهل تعتبر الإشارة إلى كل وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، ولكن تحديد قرارى الأمم المتحدة أمرًا غير مقبول ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا ؟

إن قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ يجب أن يقبلا فى حد ذاتهما ، بدون الإشارة إلى قرارات أخرى للأمم المتحدة ، كأساس للمفاوضات . وعبارة « كل قرارات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة بالموضوع » تشمل حقيبة مختلطة للغاية من الوثائق ، بعضها تعترض عليه الولايات المتحدة وإسرائيل . ويمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تذكر قراراتها المفضلة ولكن ليس بمثل هذه الطريقة التى تضعها على قدم المساواة مع قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، أو تضعف قبولها لهذه القرارات .

فهل الإشارة إلى الحق الفلسطينى فى تقرير المصير داخل سياق اتحاد أردنى ـ فلسطينى كونفيدرالى يتمشى مع السياسة الأمريكية أم لا ؟

إن تعبير « حق تقرير المصير » أصبح يتضمن فى محيط الشرق الأوسط معنى إنشاء دولة فلسطينية (والإشارة إلى اتحاد أردنى ـ فلسطينى كونفيدرالى ، لا يغير هذه الحقيقة بأية صورة مع مراعاة أن اتفاق ١١ فبراير بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يشير إلى اتحاد كونفيدرالى بين دولتين) والولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، ومن ثم فإن مثل هذه الإشارة لا تتفق مع السياسة الأمريكية .

لقد دعا شولتز وزير الخارجية إلى الحاجة إلى غموض مبتدع فى الشرق الأوسط إذا أريد لعملية السلام أن تتقدم : فبأى الوسائل تفى هذه الوثائق بهذا المعيار أو تقصر عن بلوغ ذلك؟

إن الغموض المبتدع يمكن حقًا استخدام بصورة مفيدة فى صنع السلام فى الشرق الأوسط ، بكل تعقيداته ، وكلماته الشفرية ، وسوابقه التاريخية ، غير إننا نواجه هنا تأكيدًا أمريكيًا محددًا للغاية لإسرائيل . ويجب إما الاستجابة بوضوح لا لبس فيه لشروطه ، أو عدم الاستجابة ، ولا مكان هنا للغموض . . .

فهل تستطيع أى من هذه المقترحات أن تشكل الأساس لبذل جهود أخرى لإحياء السلام ، أم أن هذه المقترحات تفتقر إلى الحياة ؟

ولو أن الحكومة الأردنية قررت إحياء التنسيق السياسى مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فليس من الواضح أن العملية سوف تنهض ببساطة من حيث تركت فى فبراير ، لأن المسألة فى النهاية ليست هى ما إذا كان هذا النص البارع أو ذاك يمكن صياغته ببراعة بل هى مسألة إرادة وعزم سياسى .

المخلص
جيمس هـ . داير
مساعد الوزير بالنيابة
للشئون التشريعية والحكومية
وزارة الخارجية الأمريكية

مرفق : القسم الأخير من مسودات منظمة التحرير الفلسطينية

القسم الأخير من مسودات منظمة التحرير الفلسطينية

خطوات :

(أ) هذه الخطة سوف تسلم لجلالة الملك .

(ب) سوف تطلب منظمة التحرير الفلسطينية من جلالة الملك أن يحصل على تعهد من الولايات المتحدة الأمريكية مساندة حق تقرير المصير كما ورد فى الاتفاق الأردنى الفلسطينى . . .

(ج) سوف تصدر بيانات فى وقت واحد بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية عن قبولها المشروط للقرار ٢٤٢ ، وبواسطة الحكومة الأمريكية عن تعهدها بتأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

الفهـــرس

رقم الإيداع : ١٠٠٨٦ / ١٩٩٢
I. S. B. N. 977 - 09 - 0119 - 9